المحتويات

افتتاحية - بقلم/ نائب رئيس التحرير	٣
تقديم - بقلم/ رئيس المجلس السياسي الأعلى للجمهورية اليمنية	٥
دراسات ومقالات	
إعادة الشرعية أم استعادة النفوذ؟ مقاربة تفسيرية لعاصفة الحزم - أ. عبد الملك العجري	٧
قراءة في مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) - د.سامي السياغي	٣١
تداعيات الحرب والحصار وآثارهما على الاقتصاد اليمني - أ.نبيل الطيري	٥٧
مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن - أ.محمد الحوثي	٩٩
الثورة والعدوان وتناقضات العدالة الدولية - د.اسماعيل المحاقري	١٤٥
المسؤولية الدولية والقانونية على السعودية والدول المشاركة في العدوان تجاه جرائم الحرب في اليمن - أ.مطهر لقمان	١٦٥
السعودية بين حربين في اليمن - أ.ناصر قنديل	١٧٩
قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن. - أ.عبدالله صبري	١٨٧
حوارات	
حوار مع السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي	١٩٥
حوار مع زياد حافظ الأمين العام للمؤتمر القومي العربي	٢٠٧
تقارير	
الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وأولويات المرحلة القادمة - أ.عبدالسلام المحطوري	٢٢٣
مواقف اليَسار العالمي والأحزاب العربية والإسلامية من العدوان على اليمن - أ.أنس القاضي	٢٥٥
ذاكرة العدوان	٢٦٨

افتتاحية

بقلم/ نائب رئيس التحرير

من بين الدخان والركام، ومن بين مشاهد جرائم الحرب والعدوان السعودي الأمريكي على اليمن الـذي بـدأ في ٢٦مـارس من العـام ٢٠١٥م، وأوقع على مدى عام وعدة أشـــهر آلاف المواطنين ما بين شـهيد وجريح، غالبيتهم من الأطفال والنسـاء، وحوّل مدناً وقرىً بأكملها إلى أكوام من الدمار والخراب، وجعل من المرافق والمنشـآت العامة والخاصة والبنى التحتية أهـدافاً لقنـابلـه وصـــواريخـه، وفي ظـل أجواء الحرب التي لا تشـــجع على الأعمـال الفكرية والبحثية؛ أصـرت هيئة التحرير وفريق العمل على أن يُدشـن المركز إصدار "العدد الأول" من مجلته الدورية "مقاربات سـياسـية" ليوصـل بذلك رسـالتين، الأولى: مفادها بأننا كيمنيين سـائرون بثقـة كبيرة على درب الانتصـــار على تحـالف الشـــر، الذي باركته ودعمته أمريكا وحلفـاؤهـا الـدوليون وشـــارك فيـه أذنـابهـا من دول المنطقـة ومن لف لفهـا من العملاء والمرتزقـة ســـواءً كـانوا في الـداخـل أو في الخـارج، والثـانيـة: أن العـدوان مهما تمادى في جرائمـه، فلن يوهن عزائمنـا عن القيـام بمـا ينبغي القيـام بـه، من نشـــر للفكر والمعرفـة، وإعمال للعقل، والارتقاء بوعي المجتمع ليواجه العدوان ويفضـح مخططاته، ويكشـف أهدافه الحقيقية، ويعمل على تدوين وتوثيق جرائمه.

إن هذه المجلة هي من صـــنف المجلات الفكرية؛ لذا تهدف إلى تقديم ونشـــر الدراســـات والأبحاث المتعلقة بالقضـايا والموضـوعات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية الراهنة والمســـتقبلية المتعلقة بالوضـــع المحلي اليمني، وتقديم الرؤى والتصـــورات وفق منهجيـة علميـة تخـدم أهـداف الـدولـة والمجتمع، وقبل ذلك صـــانع القرار في مســـتوياته المتعددة، كما تهتم كذلك بالقضـايا العربية والإسلامية والدولية وانعكاساتها على مختلف الأصعدة.

كما تهدف المجلة إلى دعم وتشجيع حركة البحث والنشر العلمي والثـــقافي، من خلال نشر البحوث والدراسـات والمقالات التحليلية، وعرض الإصـدارات الهامة من الكتب ونشـر تقارير عن المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في المجالات المختلفة.

يحتوي هذا العدد من المجلة على عدة أقسام، ركزت في مجملها على العدوان والحرب، ومن بين مواضـيعها التي نشـير إليها هنا، الحوار الذي خصـها به السـيد عبد الملك بدرالدين الحوثي، والذي يعد أول حوارٍ يجريه منذ بدء العدوان، تحدث فيه عن الإرهاصات والمقدمات التي سـبقت ثورة ٢١ سـبتمبر ٢٠١٤م، وصـولاً إلى شـن العدوان السـعودي الأمريكي على اليمن، كما أوضـح أهداف العدوان الحقيقية، ودور أمريكا وإسـرائيل في الحرب، وبيّن موقف

ثورة ٢١ سبتمبر من دول الجوار، والرسائل التي وجِّهَت لها أثناء الثورة وبعدها، كما تحدث عن المحافظات الجنوبية وعن أسباب تحرك الجيش واللجان الشعبية إلى بعضٍ منها، مختتماً حديثه بالإشارة إلى العقدة المؤثرة على سير المفاوضات والحوارات في محطاتها المختلفة من جنيف إلى الكويت.

كما اشتمل العدد أيضاً على حوار هام آخر، مع المفكر العربي الدكتور زياد حافظ، أمين عام المؤتمر القومي العربي، تناول فيه الواقع العربي بتداعياته وأبعاده المختلفة.

سيجد القارئ الكريم أن العدد قد ركز من خلال الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية والمقالات التحليلية على العدوان وتداعياته، باعتباره موضوع الساعة، ولأن العدوان قد أطلق بالتزامن مع حربه حملة تضليل وخداع إعلامي واسعة قادتها هيئات ومؤسسات بل وامبراطوريات إعلامية ومراكز أبحاث من المنطقة ومن خارجها؛ لذا حرصنا في هذا العدد على أن نغطي جوانب الحرب والحصار المختلفة وفق أساليب وطرق علمية.

احتوى العدد أيضاً على عدد من التقارير منها تقرير عن حلقة النقاش التي أقامها المركز بالتعاون مع المكتب الاقتصادي حول "الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وأولويات المرحلة القادمة"، إضافة إلى مواضيع أخرى ضمتها أقسام المجلة في عددها الأول.

تقديم

بقلم الأستاذ/ صالح الصمّاد

رئيس المجلس السياسي الأعلى للجمهورية اليمنية

بات من نافل القول مع حداثة وسرعة انتشار المعلومات، أن أصبحت الدوريات المتخصصة من أهم مصادر التثقيف السياسي وتنمية الوعي الجمعي وتوضيح الحقائق وفحصها وكشف الزيف الذي يمارس ضد الحقيقة ويسعى لتغليفها بدعاياته المُظلِّلة، وتعد أفضل الوسائل العلمية لبث ونشر الأفكار والمعلومات التي نريد إيصالها للجهات المستهدفة خاصة النخب السياسية والمثقفين وصناع الرأي العام.

والفضيلة التي تختص بها مثل هذه الدوريات أن البحوث والمقالات التحليلية المنشورة تمتاز بالإيجاز والدقة والتركيز وتعالج موضوعات عديدة وتتناول ملفات متنوعة في وقت واحد بما يلبي حاجتنا خاصة نحن المشتغلين بالعمل السياسي مقارنة بالكِتاب والمدونات المطولة التي تحتاج إلى وقت أطول وتتناول موضوعاً واحداً.

وعلى هذا الأساس ندرك أهمية هذا الجهد الرائع من حيث التوقيت ومن حيث المضمون بتخصيص العدد الأول لدراسة ومناقشة الأبعاد المختلفة للعدوان المفروض على شعبنا اليمني في هذا الظرف الذي لا يتعرض فيه اليمن لحرب عسكرية تستهدف أجساد البشر فحسب؛ بل إضافة لذلك حرب وهجمة إعلامية تستهدف العقول والقلوب سخرت لها جبهة العدوان الممتدة من المحيط إلى الخليج إمبراطوريتها الإعلامية ووسائل النشر المختلفة ومراكز الأبحاث، واستأجرت الأقلام والكُتاب لتزييف الوعي العام العربي والإسلامي والغربي، وبث المعلومات المُظلِّلة لحجب حقيقة عدوانه وما يقترفه من جرائم وقتل وتدمير وعبث شامل لا يستثني شيئاً من مظاهر الحياة، ويعمل على قلب الحقائق واختلاق الوقائع لإقناع العالم بصدق شعارات حربة الظالمة التي لا تستند إلى أي أساس ولا مستند من شرع ولا قانون غير شريعة الغاب وإرادة الاستعلاء وفرض الإرادة.

ومن استعراض مواد المجلة نجد أنها تنوعت بين مجالات متعددة وحاولت تسليط الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية للعدوان المفروض على اليمن بطريقة موضوعية لا تحتاج لاختلاق الكذب ولا لتزييف الوقائع، فالحقيقة صادمة وفي كل شبر من جغرافيا اليمن شاهدٌ يفضح دعاوى تحالف العدوان.

كما ظفرت المجلة بمقابلة كريمة مع السيد عبد الملك الحوثي، الذي لم تمنعه انشغالاته الكثيرة والكبيرة من الاستجابة لطلب المجلة إجراء المقابلة وفيها أوضح كثيراً من الأمور

والقضـــايا المتعلقة بالأحداث التي تهم الســـياســـيين والمتابعين والمحللين الســـياســـيين والإعلاميين.

ختاماً، نبارك للقائمين على مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني وهيئة تحرير مجلة "مقاربات سياسية" وكل المشاركين في إعدادها الذين أصروا على إصدار العدد الأول من المجلة في هذه الظروف الصعبة والمناخ النفسي والسياسي المتوتر والغير مستقر نتيجة للعدوان والذي لا يشجع على البحث ولا يوفر الاستقرار النفسي اللازم الذي يساعد الباحثين على إجراء الدراسات والبحوث، متمنين لهيئة التحرير مشواراً علمياً حافلاً بالنجاح والإنجاز والاستمرارية.

إعادة الشرعية أم استعادة النفوذ؟

مقاربة تفسيرية لعاصفة الحزم

أ. عبد الملك العجري
رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني.
عضو المجلس السياسي لأنصار الله.
aalejri@gmil.com

لا تقدم لنا تصريحات الرعاة الرسميين للعملية العسكرية على اليمن التي أطلق عليها "عاصفة الحزم" والبيانات الصادرة عنهم تفسيراً متماسكاً ومقنعاً لعملية بهذا الحجم من الاتساع والضخامة، ولا ما يستدعي هذا الاستنهاض بتشكيل تحالف إقليمي تشارك فيه عشر دول عربية وبرعاية ومشاركة أمريكية[1]، ودعم سياسي ولوجستي بريطاني وفرنسي، وليس سهلاً تصديق الجبير أن: "حماية الشعب اليمني وإعادة الحكومة الشرعية" تمثل أهدافاً تفسر هذا الانقلاب المفاجئ في السلوك الخارجي للعربية السعودية التي اعتادت سياسيةً أكثر حذراً، تعتمد على وكلائها المحليين في اليمن، وعلى الحماية الغربية والأمريكية، وإذا كانت شرعية الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي هي المشجب الذي علقت عليه السعودية حملتها العسكرية على اليمن؛

غير أنه لا يكفي لفهم الدوافع التي حملت المملكة العربية السعودية لأن ترمي بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي خلف هذه العلمية "عاصفة الحزم"، وتسخير كل القدرات المالية المهولة لدول الخليج لأهداف تطوعية مثل إعادة الشرعية، وحماية الشعب اليمني، وفتح الطريق للمحادثات السياسية، بحيث يتمكن اليمن من استكمال الفترة الانتقالية - كما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في تصريحه لقناة إن بي سي الإخبارية الأمريكية[2].غير أنه يتناقض وسلوك المملكة الإقليمي في كلٍ من سوريا ومصر ؛ بدعم الجماعات المتطرفة ضد الرئيس الشرعي المعترف به في سوريا، ودعمها وتأييدها الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، كما أن المملكة ليست منظمة أخلاقية لديها فائضٌ من المقاتلين المتطوعين للدفاع عن الشعوب المستضعفة ولذلك مثل هذه الأهداف التطوعية ما هي إلا جزء من البروباغندا (propaganda)

(١) موضوع الدور الأمريكي في العاصفة بحاجة إلى دراسة مستقلة، غير أن تصريحات المسؤولين تكشف أنها عضو غير معلن في تحالف العاصفة المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي برناديت ميهان صرحت أن: "الولايات المتحدة تعمل ضمن خلية تخطيط مشتركة مع المملكة العربية السعودية لتنسيق العملية العسكرية والدعم الاستخباراتي"؛ انظر في ذلك: مايكل نايتس، **مساندة التدخل العسكري العربي في اليمن**، معهد واشنطن؛ متوفر على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy

(٢) دعوى الجبير بأن عاصفة الحزم لفتح الطريق أمام المحادثات السياسية تكذبها تصريحات المبعوث الأممي السابق جمال بن عمر في إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن التي أشار فيها أشار فيها إلى أن القوى السياسية المتحاورة في فندق موفنبيك (بعد استقالة عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح) كانت على وشك الوصول لاتفاق شامل ينهي حالة الفراغ القائمة، إلا أن إعلان العاصفة أعاق استكمالها.

الإعلامية للحرب، وفي عبارة مشهورة لمكيافيللي يقول فيها: "إذا أردت تصفية خصمك فعليك أن تلتمس مبرراً سامياً ومقبولاً".

أضف لذلك استقراء قائمة الأهداف المعلن عنها للعاصفة كما جاءت على ألسنة مسؤولين سعوديين وخليجيين؛ يضعنا أمام قائمة من الأهداف المتناقضة تتفاوت من مسؤول لآخر، ومن وقت لآخر ؛ تعكس حالة اللايقين التي اعترت عملية اتخاذ قرار الحرب.

يقول الصحفيان الأمريكيان همفري وستيفان ريختر: "لقد مضى عام على بداية الحرب التي شنتها الحكومة السعودية على اليمن، وحتى الآن لم تقدم السعودية ولو توضيحاً بسيطاً عن الأسباب التي دعتها إلى شن الحرب؛ لتبدأ به أو لتدعم به دفاعها علناً لاتخاذ قرار شن الحرب". ويستشهدان لذلك باعتراف أحد أمراء الأسرة الحاكمة وسفيرها الحالي لدى الولايات المتحدة الأمير عبد الله آل سعود: "أنه بالكاد اتضح للعامة وله شخصياً! لماذا قامت المملكة بشن الحرب في المقام الأول"[(١)]؟

التفسير الأقرب للعاصفة هو من خلال مقاربتها في سياقها الإقليمي والدولي، وتفاعلاته مع التحولات على الصعيدين المحليين اليمني والسعودي، فالبيئة السياسية الدولية، ووضع الدولة في البيئة السياسية الدولية، ومكانتها في النظام الدولي- كما يؤكد (والتز) من المدرسة الواقعية "تلعب دوراً حاسماً في تفسير سلوكها الخارجي"[(٢)].

عادة في تفسير السلوكيات النزاعية يتم التركيز على مفاهيم استراتيجية، كاختلال النسق الدولي والفراغ الذي يحدثه تراجع دولة كبرى أو انهيار وتفككك دول إقليمية فاعلة أو وجود موقع جيوستراتيجي هام يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية.

في هذه المقاربة سنحاول معالجة عاصفة الحزم ضمن السياق الجدلي للتحولات

---

(١) همفري وستيفان ريختر، **هل تريد المملكة العربية السعودية تقسيم اليمن؟** (ترجمة: أنيسة معيض)، وكالة الأنباء اليمنية – سبأ)، نقلاً عن: مجلة ذا جلوباليست الأمريكية، ٢١ أبريل ٢٠١٦م.

– في رد محمد بن سلمان على سؤال (الإيكونوميست) عن أهداف العاصفة، غابت تماماً مسألة الشرعية وهادي؛ وعلى حسبه فالهدف الأول لعاصفة الحزم هو: "تدمير قدرات المليشيا الجوية ودفاعاتها الجوية، وتدمير ٩٠% من ترسانتها الصاروخية، هناك صواريخ أرض- أرض منصوبة الآن على حدودي، فقط تبعد ٣٠ إلى ٥٠ كيلومتراً عن حدودي، ومدى هذه الصواريخ قد يصل إلى ٥٥٠ كيلومتراً، وتملكها المليشيا، وتقوم بتحركات عسكرية على حدودي، وتملك الميليشيا طائرات، ولأول مرة في التاريخ على حدودي. وهذه الطائرات مملوكة من المليشيا، وتقوم بنشاطات ضد رجالنا في عدن"؛
النص الكامل لمقابلة الأمير محمد بن سلمان مع (الإيكونوميست) متوفر على الرابط:

http://hournews.net/news-52173.htm

(٢) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨، ص١٢٠.

السياسية والأمنية على الصعيد اليمني، لا سيما بعد ثورة ٢١سبتمبر، وسيطرة أنصار الله على العاصمة صنعاء، ووصولهم لمشارف باب المندب، و التفاعلات المكثفة للهزات الإقليمية، واسقاطات التشكل الجديد للنظام العالمي؛ وتراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وصعود قوى أخرى وفي مقدمتها روسيا والصين، والانفراجة في ملف المفاوضات النووية الإيرانية والتقارب الإيراني - الغربي، وثورات الربيع العربي وانعكاساتها على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة وعلى وضع السعودية في اليمن، وتأثير وصول قيادة جديدة في السعودية بنهج مغاير للسياسات الخارجية التقليدية لحكام العربية السعودية.

اليمن: تَرنح الهيمنة السعودية

مرت العلاقات السعودية - اليمنية منذ قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م بسلسلة من التقلبات والتبدلات تبعاً لطبيعة وتوجه الأنظمة السياسية المتعاقبة، وبفعل الموقع الجغرافي لليمن، والوفر المالي للسعودية تهيأ للأخيرة أن تكون فاعلاً رئيسياً في صناعة الأحداث، وتكوين المناخ السياسي على الساحة اليمنية.

تتشارك السعودية الجغرافيا مع اليمن ومع دول أخرى، لكن اليمن بالنسبة إليها يمثّل حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة، فهو أحد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها[1]؛ نظراً للموقع الاستراتيجي لليمن الذي يمثل نقطة جذب مركزية في الشرق الأوسط، ومصدر تأثير في المجال الخارجي، والأهمية الاستراتيجية لشريان باب المندب في لعبة الأمم الجديدة، ودوره في بلورة موازين القوى بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، ولذلك قيل: من يحكم صنعاء يحكم المدخل الجنوبي للجزيرة العربية.

التركيبة الديموغرافية المذهبية المتنوعة لليمن هي الأخرى تمثل مصدر قلق للرياض؛ إذ ينتمي معظم سكان الهضبة الشمالية إلى الفرقة الزيدية (إحدى الفرق المصنفة على التيار الشيعي) التي تتناقض مع أيديولوجية النظام السعودي المعتمد على الحركة الوهابية كنصير سياسي وعقائدي لتكريس شرعية حكم آل سعود، وذراع أيديولوجية في معاركهم الجيوسياسية.

يعتقد النظام السعودي أن اليمن ينبغي إبقاؤه تحت الوصاية تابعاً له على نحو مستمر، وعلى حد مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية أن السعودية سعت دوماً إلى جعل الحكومة

(١) **ندوة: اليمن بعد العاصفة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥م، ص٨.

المركزية في اليمن ضعيفة ومنقسمة. فوجود يمن قوي وموحد قد يتسبب بالمشاكل للعائلة المالكة"[١].

يتم هذا الاستتباع بإضعاف الدولة المركزية؛ فخلال الخمسة عقود الماضية لم تكن بعض دول الخليج تتعامل مع اليمن من باب مؤسسات الدولة، بل من نافذة مراكز القوى خارجها ضمن لوبي كبير يُعرف تقليدياً بـ اللجنة الخاصة، وتضم الآلاف من مشايخ قبائل، وجنرالات وسياسيين ومثقفين...في شبكة عملاقة تتمدد بانكماش الدولة وعلى حسابها[٢].

في سبيل إبقاء اليمن ساحة نفوذ حصرية؛ تمانع الرياض إقامة علاقات لليمن مع الدول الفاعلة خارج نافذتها، أو أن تبني أي قوة أجنبية قواعد تأثير لها في اليمن، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الأحداث في اليمن، وشبه الجزيرة العربية ككل؛ حتى الولايات المتحدة الأمريكية ظلت إلى فترة قريبة تعتبر اليمن محمية سعودية، وتعتمد في علاقاتها مع اليمن عليها، وتنظر للصراعات والمشاكل فيها بعيون سعودية.

"نظرية الدولة الضعيفة" التي تستند لها السياسة السعودية وإن ساعدتها في التفرد باليمن لعقود؛ إلا أن مضاعفات نتائجها عمقت من هشاشة الدولة وتآكل شرعيتها، وانعدام الاستقرار السياسي، وضعف سيطرتها على كل الجغرافيا اليمنية، والعجز عن فرض سلطة القانون، وانتشار السلاح المتوسط والثقيل، وتكون كيانات شبه عسكرية من الجماعات والأحزاب والقبائل، والدخول في متوالية هندسية من الصراعات والفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقويض السيادة الوطنية وتحول اليمن لساحة استقطاب إقليمية ودولية.

لقد أفرز سوء الإدارة السياسية حركاتٍ احتجاجية في الشمال وفي الجنوب، وحراكاً سياسياً معارضاً توّج بأحداث ٢٠١١ م، وأسفر عن واقع جديد لم تعد الرياض فيه القبلة السياسيّة الوحيدة للحجاج السياسيين اليمنيين، فقيادات حزب الإصلاح حولوا قبلتهم نحو دولة قطر التي دخلت على خط الأزمة اليمنية بقوة عقيب ثورة فبراير، وأخذت تزاحم السعودية على نفوذها ورجالها في اليمن؛ كما دخلت علاقة الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزبه بالسعودية مرحلة من الفتور والشك، والمجاهرة بالعدائية بعد عاصفة الحزم؛

---

(١) فهد المهدي، **العلاقات اليمنية السعودية: المستقبل الغامض**، متوفر على الرابط:

http://www.al-binaa.com/?article=2658

(٢) صادق القاضي، **جغرافيا عاصفة الحزم**، متوفر على الرابط:

http://www.raialyoum.com/?p= 428731-2016

وفي المقابل تحسنت علاقتهم بالإمارات التي تتزعم الحرب الإقليمية على الإخوان المسلمين؛ إضافة إلى طهران التي ترتبط بعلاقة جيدة مع أنصار الله وبعض القيادات الجنوبية، أما الولايات المتحدة فإن سفيرها السابق فايرستاين أصبح اللاعب الأساسي ويتصرف كمندوب سامٍ في اليمن، ويمسك بمعظم الملفات السياسية.

جاء مؤتمر الحوار الوطني ليمثل محطة راهن عليها اليمنيون للخروج من النفق المظلم؛ إلا أن القيادات الرسمية والحزبية التي تولت مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية لم يكن أداؤها مستوعباً لمنطق الأزمات وتداعياتها ومخاطرها، ووقعت ضحية للاحتواء الزائف الذي يعتقد أن منطق الإرادة - لا منطق الأزمة - هو الذي يسير الأحداث وأنه بقليل من الشطارة يمكنه النط على الواقع المأزوم، والتحايل على شروطه ومعادلاته، غير ملتفتين إلى أن التأزيم بلغ حداً يفوق إمكانيات الاحتواء المراوغ، أو تقبل الترحيل والسلحفة.

تعسف الرئيس المستقيل هادي في استخدام صلاحياته على هيئات الحوار الوطني، والصلاحيات التي منحته إياها المبادرة الخليجية لإفراغ عملية الحوار من مضمونها، وسلق مهام الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، وفرض مسار مرسوم سلفاً متجاوزاً مبدأ التوافق الحاكم للعملية الحوارية في قضايا مصيرية واستراتيجية؛ كقضية الأقاليم التي تعامل معها باستخفاف بالغ وإخراج مسرحي هزيل، غير عابئ بردود الفعل المحتملة للقوى الفاعلة، ولا بخارطة التوازنات المتشكلة، واضعاً بيضه كله في سلة المجتمع الدولي دون اعتبار للإرادة الشعبية ولا حالة السخط المتفاقمة على سياساته وسياسات حكومة الوفاق المنصرفة عن الجماهير، وعن المضامين الاجتماعية لثورة فبراير، وسلسلة السياسات الاقتصادية الكارثية التي تبنتها للتواؤم مع مصالح الاقتصاد الرأسمالي والصفوة السياسية، وعدم التفاتها لما تمثله من عدوان سافر على مصالح الطبقات المفقَرة والفلاحين .

كانت سياسة فرض الإرادة لهادي يقابلها ردة فعل رافضة لسياسات الفرض من قبل القوى السياسية ذات النفوذ والتأثير، وكان مسلسل الأحداث يسير بوتيرة متسارعة ويسلك مسارات خارج إطار التوقعات، التي رسمتها القيادات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والرعاة الدوليين، وصارت تحسم على الأرض على غير ما حسمت في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، فكان الحدث الأبرز زلزال ٢١ سبتمبر المفاجئ لكل الأطراف والخارق

للعادة على حد وصف المبعوث الأممي جمال بنعمر[١].

ثورة ٢١سبتمبر وسقوط صنعاء بيد أنصار الله كانت بمثابة تصفية لما تبقى من نفوذ سعودي في اليمن، أطاحت بأهم أوراقها ورجالها الأقوياء؛ أسرة الشيخ عبد الله الأحمر فقدت عناصر ومصادر قوتها في الهضبة الشمالية، والجنرال محسن نفذ بجلده بعد أن خسر آخر قلاعه العسكرية في العاصمة صنعاء، الشيخ عبد المجيد الزنداني سلم قلعته (جامعة الإيمان) هو الآخر وغادر هو وطلابه بعد مناوشات بسيطة إلى مكان مجهول قبل أن يظهر في السعودية، شيوخ القبائل أصبحت تشك في ولائهم، وشرعت في تقليص هباتهم عما كانت عليه فأخذوا ينصرفون عنها ويقبلون على القوى الجديدة لا سيما أنصار الله.

ورغم توقيع القوى السياسية لوثيقة السلم والشراكة لم تتحسن الأوضاع، وظلت الأزمة تتصاعد إلى أن قدّم عبدربه منصور هادي وخالد بحاح (رئيس الوزراء) استقالتيهما؛ لتعود الأزمة السياسية إلى نقطة الصفر وتزيد من تعميق الانقسام السياسي القائم، وتدخل البلاد في فراغ سياسي وجولة جديدة من الحوارات الموفنبيكية لم يوقفها إلا إعلان الرياض حربها العدوانية على اليمن.

تراجع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

السياق العالمي الراهن يمر بمرحلة انتقالية تعيد تشكيل هيكلة النسق الدولي، المتميز ببروز لاعبين دوليين متعددين، مثل الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، كما يتميز بتراجع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية الملعب الذي تجري على أرضه معظم مخاضات وصراعات التشكل الجديد، كونها منبع الطاقة وفيها أهم الموانئ والممرات والمضايق البحرية الاستراتيجية.

وعن الخطوط العريضة لمستقبل الشرق الأوسط يقول ريتشارد.آن. هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي): "إنها تنبع بشكل طبيعي من نهاية عصر الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط وبروز لاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس من أجل التأثير، ولكن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بتأثير أكبر في المنطقة من أي قوة خارجية

(١) انظر تصريح جمال بن عمر، متوفر على الرابط:

http://www.yafa-news.net/archives/118500

أخرى"[1].

عقيب سقوط السوفييت، وحرب الخليج الأولى تخلصت الولايات المتحدة من عقدة فيتنام، وسيطر على سلوكها نزعةٌ إمبراطورية وشعور بالتفوق جرأها على خوض مغامرات عسكرية وحروب خارجية والتدخل في الشؤون الدولية وتجاوز السياسة الوطنية، واعتماد الحلول العسكرية في أفغانستان ثم غزو العراق التي يعتبرها هاس سبب نهاية العهد الأمريكي.

كانت نتيجة هذا التوسع و التمدد الإمبراطوري إنهاك قدرات الولايات المتحدة واستنزافها اقتصادياً، وتنامي مشاعر النقمة والعداء لها، وارتفاع كلفة استمرار بقائها في أفغانستان والعراق بما يفوق قدرة الاقتصاد الأمريكي على التحمل، إضافة إلى تزايد ضيق الشعب الأمريكي من الحروب الخارجية، كلها عوامل فرضت على الإدارة الأمريكية مراجعة سياستها في الشرق الأوسط، والخبرة التي خرجت بها الولايات المتحدة من ورطتها في العراق وأفغانستان أن الاستغلال المباشر للقوة الأمريكية لم يحقق مصالحها في المنطقة، و فشل في إدماج الشرق في الزمن الأمريكي، وتضررت سمعتها على نحو كبير، ومشاهد الدمار والدماء والهمجية في سلوك الجندي الأمريكي التي تنقلها الفضائيات ووسائط الميديا كانت توسع دائرة النقمة والسخط ضد الوجود الأمريكي .

من جهة أخرى دشن الرئيس الروسي بوتين مشروعه الموسوم بـ (عودة روسيا إلى الشرق الكبير)، لاستعادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط، ومزاحمة الولايات المتحدة تدريجياً، "فبدأت في التفاعل السياسي النشط في المنطقة، وسعت للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحالفت مع الدول المعارضة لسياسة الولايات المتحدة كسورية وإيران، واقتربت من دول حليفة للولايات المتحدة كمصر. كما أعادت روسيا وجودها العسكري في سورية وإيران وليبيا، والمياه الدولية والإقليمية القريبة؛ بتحريك أسطولها البحري في تلك المنطقة، ونجحت روسيا في فتح أسواق جديدة في الشرق الأوسط للأسلحة والبضائع الروسية بأسعار تنافسية، خصوصاً مع السعودية وإيران وسورية، وحتى مع إسرائيل. ووقفت روسيا إلى جانب النظام السوري في

(١) ريتشارد.ان. هاس، **الشرق الأوسط الجديد**. (ترجمة: مركز الشرق العربي)؛ متوفر على الرابط:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_mutabaat-23-01.htm

حربه ضد التنظيمات الإرهابية، من أجل تأمين مصالحها في ميناء طرطوس السوري"[١].

الصين هي الأخرى - مع توسع حدة الصراع بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الصين بهدف تطويقها - باتت ترتفع أصوات صينية فيها بضرورة مغادرة السياسة الخارجية لبلادهم مربع الحياد السلبي، ومزاحمة أمريكا على موقعها كقوة وحيدة مهيمنة على الشرق الأوسط، فكما يعتقد الباحث الصيني (لي وي تيان) الصين أضحت في حاجة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية؛ وهنا ينبغي أن تلعب الدبلوماسية الصينية دوراً لأخذ زمام المبادرة؛ لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد، يكفل الانتقال من الاستجابة السلبية الدبلوماسية وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط إلى استجابة أكثر إيجابية؛ مما يستلزم القيام ببعض التفكير، وتعديل السياسات[٢].

إيران فرضت نفسها قوة إقليمية مهمة في المنطقة، لا يمكن حسم أي ملف أو قضية بعيداً عنها، وهذا فَرَض على الإدارة الأمريكية إجراء تعديلات على خارطة علاقاتها الإقليمية ونمط علاقاتها بالفاعلين الإقليميين، سواءً حلفاؤها التقليديون أو أعداؤها التقليديون.

أمام هذه الحقائق والتحولات صار واضحاً حاجة الإدارة الأمريكية لاستراتيجية جديدة تستوعب هذه المتغيرات، وسيكون على واشنطن للحفاظ على وضعها الاعتماد بشكل أكبر على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوى العسكرية، وكان خطاب أوباما في القاهرة (يونيو ٢٠٠٩م) إعلاناً عن هذه الرغبة الأمريكية؛ مستشارة الأمن القومي الأمريكي (سوزان رايس) قالت بصراحة أكثر: "إن هدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا كما كانت عليه الحال مع الرؤساء قبله"[٣].

الاستراتيجية الأميركية الجديدة تقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه؛ بمعنى الميل إلى إيجاد تسوية معينة ترتكز على قاعدة تخفيف درجة الانخراط التدخلي وفق النمط الذي كان يجري به؛ والانتقال إلى

---

(١) سنية الحسيني، السياسة الصينية تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، **المستقبل العربي**، العدد (٤٤٠)، ٢٠١٥، ص٥٦.

(٢) نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، **مجلة السياسية الدولية**؛ متوفر على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx

(٣) أحمد الكاتب، **القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط**؛ متوفر على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4936.aspx

نمط أكثر جدوى يجعل ميزان الربح مائلاً لصالح الطرف الأميركي ويبعده عن المغارم[١].

خلاصة التحولات والأحداث إقليماً وعالمياً أدت إلى خلق قناعات أساسية بين أوساط مؤسسات صناعة القرار في الدول الكبرى تتعلق بالشرق الأوسط أهمها:

١-تنامي القناعة بين أوساط مؤسسات صناعة القرار - أو جزء مهم منها - في هذه الدول الكبرى، مؤداها: "أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق بدون إيران".

٢-أن الرهان على قدرة الحلفاء التقليديين الخليجيين والعرب لوحدهم، في إدارة المنطقة وتهدئة الأزمات الساخنة التي تعج بها المنطقة لم يعد مجدياً[٢].

اتفاق لوزان والتقارب الغربي - الإيراني

هل هي محض صدفة أن يتزامن انطلاق عاصفة الحزم على اليمن عشية الخميس ٢٦ مارس الماضي، مع انطلاق جولة المحادثات الإيرانية مع مجموعة (٥ + ١) في مدينة لوزان السويسرية والتي انتهت بتوقيع اتفاق إطاري في ٢/٤/٢٠١٥م.

ما أهمية هذا الاتفاق؟ وماذا يعني للفاعلين الإقليميين؟ وما هي تداعياته وانعكاساته على الصراع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان) وصف الاتفاق بـ "الزلزال الجيوسيـــــاسي" - وبحسبه - فإن تأثيرات اتفاق أميركي - دولي - إيراني على المنطقة قد تفوق وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معاً في إعادة ترتيب الشرق الأوسط؛ فالاتفاق إنعطافة سياسية سيكون له تداعيات كبيرة على التوازنات الإقليمية والملفات الساخنة، وفي إعادة صياغة المنطقة وتسييل خارطة التحالفات السياسية وعلى مجمل الأوضاع.

التحولات الإقليمية منذ سقوط بغداد ٢٠٠٣م في محصلتها أدت من غير قصد إلى تزايد النفوذ الإيراني، وبزغت إيران كوريثة للنظام في العراق، إذ ظل العراق حتى سقوطه تحت الاحتلال الأميركي هو الطرف العربي الوحيد في معادلة توازن القوى مع إيران، ثم جاء الاحتلال الأميركي لهذا البلد العربي، وتمدد النفوذ الإيراني إليه تحت ظلال هذا الاحتلال ليخرجه من المعادلة تمامًا ما جعل إيران الطرف المهيمن في الإقليم[٣].

---

(١) غازي دحمان. **أميركا والشرق الأوسط.. من يغيّر من؟**؛ متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion

(٢) مطهر لقمان، **المشكلات العويصة المهددة لاستقرار المنطقة**، دراسة غير منشورة.

(٣) ندوة: "اليمن بعد العاصفة"، **مرجع سابق**، ص٣.

نجاح إيران في فرض نفسها قوة إقليمية، حملت الدول الغربية على تسريع صياغة أجندة هذا التحول المستجد في السياسة وفق رؤيتها ومصالحها، وتوج ذلك بتوقيع اتفاق لوزان النووي.

الاتفاق النووي يتعدى كونه اتفاقاً تقنياً محضاً فهو اعتراف غربي بإيران قوة نووية، وشريكاً أساسياً في ترتيب أوضاع الإقليم، وإدارة الملفات الساخنة بما يعظم من نفوذها الجيوسياسي، ويحقق لها جملة من المكاسب السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، تساعدها في الخروج من قفص العزلة الدولية المفروض عليها، وتذويب الجليد الذي ظلّ لعقود يعكر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة والغرب.

كما أن رفع العقوبات الاقتصادية وإلغاء الحظر على المصرف المركزي وعلى سوقها النفطية والسماح لإيران بالعودة إلى النظام المالي العالمي بما يشمل كافة العمليات المصرفية وعودة الاستثمارات الخارجية المباشرة لتتدفق إلى إيران بما فيها استثمارات شركات النفط الأجنبيّة وشركات إنتاج السيارات، والتي ترغب في استعادة مكانتها في تطوير الصناعة الإيرانية - دعم احتياطي البنك المركزي البالغ حالياً نحو ٦٢ مليار دولار أمريكي، وكان يفوق (١٠٠) مليار دولار قبل العقوبات؛ ومن شأن ذلك أن يوفر الدعم والحماية للنقد الوطني واستعادة قيمته السابقة، حيث كان الدولار الأميركي يعادل (١٢) ألف ريال[١].

السعودية في مواجهة تحولات عاصفة

قبل عاصفة الحزم كانت السعودية تمر بمرحلة مفصلية من التحولات على المستوى الداخلي والإقليمي، هزت ركائز حكم آل سعود الثلاثة: الوهابية، النفط، أمريكا؛ فأمريكا باتت شبه منفصلة عن الشرق الأوسط؛ وهبوط سعر النفط الذي يوفّر معظم عائدات الحكومة السعودية و قصور النمط الاقتصادي القديم بات عاجزاً عن إعاشة شعب متكاثِر وعديم الإنتاجية؛ والتحالف مع الظلاميين يجلب تهديدات؛ كونهم يوفّرون للجهاديين سنداً فكرياً، ولأنهم باتوا يشكلون عقبة حتى أمام إصلاحات اجتماعية متواضعة لا بدّ من

(١) ميثاق مناحي، **التداعيات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين طهران وواشنطن**، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon

أن تكون جزءاً من أي محاولة لفطم البلاد عن النفط وبناء اقتصاد أكثر إنتاجية[1].

حدث هذا في سياق مرحلة انتقالية لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، ووضع إقليمي مضطرب عقيب ثورات الربيع العربي، و تفكك دول إقليمية قوية مثل العراق وسوريا، وتراجع الدور المصري، وانسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من العراق وأفغانستان، وتقارب إيراني - أمريكي وغربي أطلق يد إيران في المنطقة، وفراغ إقليمي تتسابق القوى الإقليمية على ملئه، وأخيراً التحول السياسي الذي حدث في اليمن بسقوط آخر أوراق السعودية، و تحول أنصار الله فاعلاً رئيساً، وسيطرتهم على صنعاء، ووصول طلائع اللجان الشعبية إلى مشارف باب المندب وعدن بعد هروب عبدربه منصور.

تحولات زلزالية رفعت درجة استشعار الخطر لدى الرياض لتتجاوز المؤشرات الحمراء، عبّرت عنها في شكل تحركات تصعيدية تسابق الزمان لمواجهة الوضع الإقليمي الذي أصبح يعمل لغير صالحها، ولعل أكثرها جرأة كانت عاصفة الحزم التي أقدمت عليها السعودية لإعادة التوازن الإقليمي المختل، وخلق إطار إقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي - كما تتصوره -، والحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي.

العلاقات الأمريكية السعودية

تتلبس السعودية مشاعر قلقة، من أن ثقة الغرب بالاعتماد عليها كحليف استراتيجي ووكيل حصري يمثل مصالح الغرب في المنطقة، قد اهتزت بعد الهزائم المتتالية لمشاريعها في المنطقة، في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وتراجع نفوذها في مقابل ميل كفة التوازن الجيوسياسي لصالح تغلل النفوذ الإيراني، وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمية وتحوله من حاجز صد إلى منطقة وثب للنفوذ الإيراني.

منذ صعود (باراك أوباما) إلى السلطة في واشنطن العام ٢٠٠٩م، طرأ نوع من الفتور على التحالف السعودي - الأميركي، فالمملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج تعتقد أن الحليف الأمريكي أدار ظهره لهم، وتتهم إدارة أوباما بالأنانية وتجاهل مصالحهم والتنصل عن تعهدات الحماية الأمنية لدول لخليج بداية من (الربيع العربي) مروراً بالأزمة السورية، والانسحاب من العراق، وصعود نجم أنصار الله الحوثيين في اليمن - الخصوم التاريخيين للمملكة - والانفراجة التي طرأت على العلاقة الإيرانية الغربية والأمريكية. وكان الاتفاق

(١) أمير شاب على عجلة من أمره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٤٤٥). ٢٠١٦م، ص١٥٦؛ نقلاً عن مقابلة أجرتها الايكومنست مع محمد بن سلمان.

النووي بين إيران والغرب العام ٢٠١٥م دليلاً على التغير العميق والحاد في نظرة واشنطن إلى المنطقة، بحيث لم تعد طبيعة التحالف السعودي -الأميركي، ذلك الممتد منذ (اتفاقية كوينسي) في العام ١٩٤٥م خلال اللقاء الشهير الذي جمع الرئيس الأميركي الأسبق (أيزنهاور) مع الملك السعودي المؤسس عبد العزيز على ظهر البارجة (كوينسي) في البحيرات المرة المصرية، على حالها السابقة[١].

وعلى ما يبدو، لم يعد لدى الأمريكان رغبة في لعب دور الشرطي الإقليمي، ويفكرون جدياً نحو التحول إلى لعب دورٍ مساعد في المنطقة بدلاً من الدور القيادي والتدخل المباشر، بما يعني أن توكل مهمة فرض نفوذ الولايات المتحدة لقوى إقليمية ووكلاء محليين، وهذه الفكرة كانت من ضمن الأشياء التي طرحها الرئيس أوباما في مقابلته مع (توماس فريدمان) يقول: "الحوار الذي أريد القيام به مع الدول الخليجية يتضمن أولاً وقبل كل شيء الإجابة على سؤال كيف يمكن لهم بناء قدراتٍ دفاعية أفضل وأنا أرغب في رؤية كيفية الوصول لهذا التعاون بشكل رسمي أكثر مما هو الوضع عليه الآن. ويمكن أيضاً المساعدة في بناء إمكاناتهم بحيث يكونون أكثر ثقة بقدرتهم على حماية أنفسهم من العدوان الخارجي"[٢].

وأكثر ما يقلق السعودية أن تهيئ الأحداث لإعادة إحياء استراتيجية الركيزتين التوأمين التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون، ويستفزها فكرة أن تعود حليفاً من الدرجة الثانية، وتسعى حالياً بكل الوسائل لتصحيح الاختلال ومنع تطور الأوضاع أكثر،[٣]منها محاولة إعادة العلاقة إلى سابق دفئها، وإغراء الولايات المتحدة بالعدول عن استراتيجيتها الجديدة بتخفيف درجة الانخراط المباشر. وقد عبر الأمير السعودي محمد بن سلمان عن هذه الرغبة في مقابلته مع (الإيكونوميست) بقوله "على الولايات المتّحدة أن تدرك أنها الرقم واحد في العالم، وأنه لزام عليها التصرّف بموجب ذلك، وكلّما عجّلت أمريكا في العودة إلى المنطقة ولو بتدخل ميداني كان ذلك أفضل"[٤].

وكرد فعلٍ على ما يعتقدونه خذلاناً أمريكياً ترتفع الأصوات الخليجية التي تنادي بضرورة تبني سياسات أكثر استقلالية، ومغادرة الاعتماد الكلي على المظلة الأمنية

---

(١) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، (ترجمة: خيري الضامن)، بيروت، دار الفارابي،٢٠١١م، ص٣٩٦.

(2) http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MX03K20150406

(٣) ريفالا بهالا، المملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٤٤٥)، ٢٠١٦م، ص١٤٣.

(٤) أمير شاب على عجلة من أمره، مرجع سبق ذكره.

الأميركية، فهذا الخيار ساهم في إخراجهم من معادلة التوازنات الإقليمية وسهل لإيران أن تستفرد بالمعادلة، والتحول للذات الرئيسية الفاعلة ومغادرة مشاعر التهديد المستمر".[١]

عاصفة الحزم تعد من مصاديق هذه السياسة بعد أن فشلت جهود السعودية لحث الولايات المتحدة على التدخل المباشر بتوجيه ضربة عسكرية سواءً في سوريا أو في اليمن، فهي لم تعد راغبة بالتدخل المباشر، ولا تريد أن تقوم في هذه الفترة بالذات بعمل يفسد إتمام الاتفاق النهائي مع إيران؛ وفي ذات الوقت تريد طمأنة حلفائها التقليدين؛ فكانت هذه التسوية في سياق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بتقاسم الأعباء وتوزيع الأدوار؛ بحيث يتحمل حلفاؤها مسؤوليتهم ولا ينتظرون أن تخوض أمريكا حروبهم مباشرة مع التزامها بتقديم كافة التسهيلات اللوجستية والسياسية وتوفير الغطاء الدولي وصفقات السلاح.

وعن طبيعة الدور الأمريكي صرح عادل الجبير في مقابلة مع" cnn"الأمريكية عندما كان سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية: بأن "السعودية ظلت تناقش مشكلة اليمن مع الولايات المتحدة لعدة أشهر، وأنهم على تنسيق وتشاور مستمر مع البيت الأبيض".

ومن جهة أخرى هي رسالة لاستعادة ثقة الغرب وإثبات أنها فاعل إقليمي، وأن ترتيب شؤون المنطقة لن يحسمها أي توافقات إقليمية تفتقد لإذن سعودي خليجي، وسنبيّن لماذا كانت اليمن المكان الأنسب للسعودية لتوجيه هذه الرسائل.

الموقف الخليجي والسعودي من اتفاق لوزان

الاتفاق النووي بين إيران والغرب، هو كما وصفه توماس فريدمان "زلزالاً جيوسياسياً" قد يعيد صياغة الشرق الأوسط وخارطة العلاقات والتوازنات الجيوسياسية. ومن المنظور السعودي يمثل تهديداً مباشراً لنفوذها الإقليمي الذي يتعرض بالأساس لتحديات إيرانية، مع توسع محيط دائرة نفوذها؛ إذ أصبحت تهددها في حدائقها الخلفية والأمامية، وتشكل حزاماً يخنق المملكة في العراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين، وفي هذا السياق جاء الاتفاق بما ينطوي عليه من تداعيات لجهة إطلاق يد إيران في المنطقة؛ يصف الأمير السعودي محمد بن سلمان الأوضاع بـ "السيّئة إلى حدّ أنها لا تكاد يمكن أن تصير أسوأ"[٢]

(١) **ندوة: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٥م، ص١١.

(٢) في مقابلته مع الايكومنست يدافع الأمير محمّد عن السياسة الخارجية التدخّلية التي تنتهجها بلاده وردّها المتصلّب على الإرهاب والفتن .وعندما سُئل عمّا إذا كانت أفعال المملكة تؤجّج التوتّرات الإقليمية، أجاب بأن: "الأوضاع سيّئة أصلاً إلى حدّ أنها لا تكاد يمكن أن تصير أسوأ"، وهو لا يتوقّع

المملكة العربية السعودية تشعر بأنها مقيدة إلى حدّ ما في كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية في قضيتين كبيرتين على الأقل؛ هما الاتفاق النووي الإيراني الغربي، والدور الإيراني في العراق. وقد حسمت القضية الأولى مؤخراً من دون مساهمة مباشرة من السعوديين؛ في حين يشكّل الدور الإيراني في المنطقة تحدياً أكبر في المستقبل القريب بعد ترحيب القوى الغربية بتدخل طهران في العراق، وقد يتعزّز دور إيران مع إعادة اندماجها مرّةً أخرى في المجتمع الدولي.(١)

ويفتح شهية النظام الإيراني نحو مزيد من التغلغل والتدخل في شؤون الدول الخليجية والعربية، واستعادة دورها القديم -شرطي المنطقة- قبل الثورة، ويؤثر على نمط علاقة التحالف الأمريكي السعودي الذي كان قائماً على أساس أن السعودية حليفها الأوحد والأفضل.

يعتقد مراقبون أن الاتفاق أوقع دول الخليج في مأزق استراتيجي، أو كما يسميه البعض "الانكشاف الاستراتيجي" وأبان أنها غير جاهزة لأي مفاجأة تطرأ على العلاقات والتوازنات الإقليمية أو على تراجع أولويات أمريكا في الشرق الأوسط.

كان الرهان الخليجي قائمًا على استمرار حالة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛ وعلى هذا الأساس كانت تعتمد بشكل استراتيجي على الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة لحماية أمنها وتحقيق الردع والتوازن الإقليمي في مواجهة إيران.

لم تفلح جهود السعودية في ثني الولايات المتحدة والدول الخمس عن توقيع الاتفاق ولا في إشراط الاتفاق بالملفات الجيوسياسية الشائكة أو في فرض نفسها جزءاً من تلك المفاوضات مع إصرار إيران أن المحادثات يجب أن تكون نووية خالصة ورفضها لربطها بأي ملفات أخرى.

وكالة (رويترز) نقلت عن مصطفى العاني من مركز أبحاث الخليج في دبي؛ أنهم لا يعارضون المحادثات الإيرانية الأمريكية، لكن لدينا مخاوف ضخمة من أن الأمريكيين يمكن أن يقدموا تنازلات للإيرانيين من شأنها تقويض أمننا، ولن تكون مقبولة بالنسبة لنا - وعلى حده - يجب أن نكون جزءاً من تلك المفاوضات. لا نريد أي مفاجآت. نريد أن نكون شريكاً وأن تكون مصالحنا ممثلة.

حرباً بكلّ تأكيد، "نحن نحاول بكل ما نستطيع تلافي مزيد من التصعيد"، يقول الأمير، لكنّ حاشيته لا ترى خياراً سوى إفشال محاولة إيران إقامة إمبراطورية فارسية جديدة (انظر: أمير شاب على عجلة من أمره، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥٠)

(١) ألكسندر متركسي، **الحرب الأهلية في اليمن، صراع معقد وآفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥م. ص٦.

المفاوضات وضعت إدارة أوباما أمام مهمتين عليها انجازهما في ذات الوقت؛ فمن جهة أوباما بحاجة لإنجاز الاتفاق مع إيران، وفي ذات الوقت طمأنة حلفائه في الخليج.

دافع (أوباما) في مقابلته التي أجراها معه الصحفي (توماس فريدمان) عن خيار إدارته هذا بأن نجاح إيران في تحقيق الاختراق التكنولوجي مع وجود الإجماع القومي عليه يلغي القوة العسكرية كخيار لوقف البرنامج، ويحاجج أنصار إدارته أن الاتفاق سيفتح آفاقاً جديدة في العلاقة مع طهران، ويبعث على التفاؤل بتغير سياسات إيران الإقليمية وتعزيز زعمائها المعتدلين وإعادة تأهيل ودمج إيران في المجتمع الدولي وغيرها من المعطيات التي يقرأ فيها فريق من الخبراء مؤشرات على ما يفترضونه نهاية عصر أمريكا في الشرق الأوسط.

يعتقد الخليجيون أنهم ارتكبوا خطأً جسيماً بترك العراق فريسة سهلة للنفوذ الإيراني "ربما كان ذلك نتيجة قناعة بأن واشنطن لن تسمح بوجود مثل هذا النفوذ في بلد عربي على حسابها وحساب حلفائها العرب".[١] ثم فوجئوا بأن للولايات المتحدة حسابات لا تتطابق بالضرورة مع حسابات الخليجيين؛ ومن ثم كانت المغامرة العسكرية التي تزعمتها السعودية ضد اليمن - أو واحد من محركاتها - لمنع تكرار هذا الخطأ.

ومن متابعة الجدل الخليجي المرافق للعاصفة يظهر هذا العدوان الصارخ على اليمن كتجلٍ للصراع السعودي الإيراني لإعادة التوازن الإقليمي المختل، وتوجيه رسالة واضحة: أن ترتيب شؤون المنطقة لن يحسمها أي توافقات تتجاهل السعودية والخليج ومصالحهم الاستراتيجية.

يقول الباحث والمحلل الخليجي (عبد العزيز الصقر) إنّ تحرك السعودية لوقف امتداد نفوذ إيران إلى حدودها الجنوبية عبر ميليشيا الحوثيين في اليمن جاء رغبة منها في تفادي الوقوع في الخطأ الاستراتيجي بترك العراق يقع تحت النفوذ الإيراني، فأفسحت المجال أمام إيران لمحاصرتها من حدودها الشمالية.[٢]

وعن علاقة عاصفة الحزم بالاتفاق النووي يقول خالد الدخيل أن هناك شبه إجماع أن انطلاق عاصفة الحزم قبل أيام من إعلان الاتفاق النووي مع إيران كان خطوة استباقية

(١) خالد الدخيل، **السعودية والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة؛ متوفر على الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

(٢) **ندوة: ازمة العلاقة الإيرانية – السعودية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/content/0bcccc1c-f14e-430e-9ba1- d82c45586c96

محسوبة للإمساك بتداعيات هذا الاتفاق على الجزيرة والخليج.[١]

إعادة صياغة الدور

منذ صعود الملك سلمان اتخذ سياسات تبدو مغايرة للسياسات التقليدية لسابقيه، تتميز بالجرأة والمغامرة والتشدد والتدخل المباشر كما يعتقد بعض المراقبين؛ وثمة من يعتقد أنها استمرار لسياسة سابقيه ولا تعبر عن تغييرات جذرية إنما تغيرت الاستجابة والأدوات لتغير التحديات والتهديدات؛ ويتفق على أن المملكة تتجه لإعادة صياغة دورها الإقليمي.

ومن التفاسير المعيارية لهذا النهج المُغامِر أنه ينبع من شعور الرياض بالإحباط إزاء ما تعتبره انسحاباً أميركياً من الشرق الأوسط، وخاصة تواطؤ واشنطن الضمني إزاء سلوك إيران العدواني بعد الاتفاق النووي. [٢]

كما تكشف عن قلق حيال مستقبل الأسرة الحاكمة والتحدّيات والصراعات الداخلية على وراثة الحكم بين الجيل القديم والجيل الجديد من الأمراء.

الدولة السعودية ليست دولة بالمفهوم الحديث "تُشتهَر بتشديدها على السياسات الأسرية والقبلية أكثر مما تُشتهر بنضوجها المؤسّسي"[٣]. فهي أقرب إلى أن تكون شكلاً من أشكال التضامنات العصبوية ما قبل الدولتية، وتقوم على التحالف "الكاثوليكي" بين أسرة آل سعود ومتعهدي المذهب الوهابي، واستفراده بتملك أدوات القهر المادية والمعنوية، ولا زال هذا التحالف هو المعرف للوحدة السياسية للدولة السعودية.

في مثل هذا النظام تعلب القيادة دوراً جوهرياً في تشكيل وصياغة توجهات السياسة الداخلية والخارجية وتحديد أولوياته؛ ويده مطلقة في اختيار الطاقم الإداري والسياسي المعاون.

بدأ العاهل السعودي الجديد ولايته بإصدار العديد من الأوامر الملكية حملت تغييرات كثيفة في بنية السلطة، وُصفت بأنها ربما تكون الأكبر في تاريخ المملكة؛ ليس فقط في الحكومة ولكن في العديد من المناصب المفصلية بداخل المملكة، وفتحت الباب للجيل الثاني - الأمراء من أحفاد الملك المؤسس - فأطاح بولي العهد مقرن بن عبد العزيز وعين

---

(١) خالد الدخيل، **عاصفة الحزم والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة، متوفر على الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

(٢) فريدريك ويري، **الدور الدولي المتغير للمملكة العربية السعودية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:
http://carnegie-mec.org/2016/04/18/ar-pub-63414

(٣) ريفالا بهالا، لمملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية. **مرجع سابق**، ص١٤١.

بدلاً عنه محمد بن نايف، وتم تعيين ابنه محمد بن سلمان ولياً لولي العهد.

استهدفت قرارات الملك سلمان التمهيد لابنه محمد، وتصفية مراكز النفوذ التي بناها الملك عبد الله لتهيئة الطريق لابنه متعب للوصول للملك، فأعفى الأمير مشعل بن عبد الله من إمارة مكة، وأعفى الأمير تركي بن عبد الله من إمارة الرياض، وأقال ستة وزراء ممن عينهم الملك عبد الله قبل وفاته بشهر، وأعفى خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السعودي - المثير للجدل داخل الأسرة الحاكمة وصاحب التأثير الكبير على الملك عبد الله- ورؤيته الإصلاحية والتحديثية.

أهم ملامح السياسية الجديدة لسلمان هي الاتجاه لقيادة الإقليم؛ فبعد الفراغ الذي خلفه تراجع دور العواصم التقليدية لقيادة النظام العربي (القاهرة، بغداد، سوريا) نتيجة للأوضاع الخاصة التي تمر بها هذه البلدان وملابسات أخرى، تتطلع السعودية لتزعم الإقليم وقيادة العمل العربي رغم أنها ليس لها المجد التاريخي للدول السابقة وتعتمد بدرجة أساسية على رصيدها المالي لشراء تحالفات سياسية وعسكرية.

الكاتب السعودي تركي الدخيل يفسر هذا التطلع أن السعودية هي القوة الوحيدة المؤهلة لمواجهة إيران، في ظل غياب أدنى مؤشر على تحرك عربي لمواجهة هذه الحالة الشاذة والخطيرة. والأكثر إثارة للدهشة أن بعض العرب، لاسيما بعض من ينتمي لـ (التيار القومي العربي)، بات فجأة يتفهم الدور الإيراني انطلاقاً مما يسمى توازنات القوة والمصلحة. مصر تحاذر الاصطدام مع إيران، ومرتبكة أمام الوضع في سورية. الأردن محشورة بين إسرائيل وسورية والعراق. والمغرب العربي يبدو بعيداً عمّا يحدث في المشرق.(١)

وفي سبيل المواجهة مع إيران وإمالة كفة الميزان لصالحها اتجهت المملكة لتأسيس تحالف سني يعيد للسياسية الخارجية بعدها الأيديولوجي على أساس صياغة جديدة للقومية العربية بتحويلها إلى قومية سنية(٢) تتعاطى مع السنة على مستوى المنطقة "أمة لا

(١) انظر: خالد الدخيل، **السعودية والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة؛ متوفر على الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

(٢) يتجلى الفرق بين القومية العربية وبين القومية السنية للمملكة أن الأولى تمثل رابطة شعورية وموضوعية توحيدية تقوم على وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والمصير، كانت تطمح إلى تكوين تكتل سياسي يتجاوز عوائق سايكس بيكو وتحقيق تحالف موضوعي لمواجهة الأخطار التي تواجه الأمة العربية، وفي القلب منها الصراع مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الغربية. في حين القومية الجديدة بقيادة المملكة عبارة عن تحالفات تتعاطى مع السنة على مستوى المنطقة "أمة "لا مذهباً، ويتبنى خطاباً يشتغل على الفرز العمودي للأمة وتقويض كل السرديات الجامعة الوطنية والقومية والإسلامية. كما تنزاح في هذا الخطاب مركزية اسرائيل وتتحول معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي في خطاب القومية العربية إلى صراع سني – شيعي، واحلال الخطر الإيراني محل الخطر = الصهيوني،

مذهباً". وقد نشطت المملكة على عهد سلمان لتقريب دول مثل مصر وتركيا وباكستان، واستخدام هباتها المالية في شراء تحالفات مع لاعبين صغار يمكن استغلالهم مثل السودان وإريتريا. وكلّما زاد عدد الحلفاء الذين تجمعهم المملكة، زادت قدرتها على المحافظة على مواردها واشتدّت مطالبتها واشنطن بمزيد من الاهتمام.[١]

محمد بن سلمان: صناعة بطل قومي

أثار تنصيب محمد بن سلمان ولياً لولي العهد جدلاً كبيراً داخل الأسرة الحاكمة، ومعارضة من قبل أبناء عبد العزيز الذين يعتقدون أنه تجاوزهم بدون حق، وتجاوز أعراف ما يسمى "هيئة البيعة".

ويعتقد على نحو واسع أن محمد بن سلمان هو صاحب التأثير الكبير على أبيه الملك التسعيني، بل يعتقد أنه الملك الفعلي الذي يدير البلد منذ صعود أبيه إلى الملك بحسب الإيكونوميست إن بن سلمان يتصرف كما لو أنه الملك الفعلي، يتحدّث مستخدماً صيغة المتكلِّم كما لو أنه الملك، مع أنه الثاني في سلّم وراثة الحكم. فطوال خمس ساعات لم يرِد اسم الملك سلمان سوى مرّة، بينما لم يرد اسم ابن عمّه وليّ العهد الأمير محمّد بن نايف أصلاً، مع أنه مكلّف بالأمن الداخلي وربما ينتظر بفارغ الصبر[٢].

استغل محمد بن سلمان قربه من أبيه لتجميع أهم مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية بيده، ومراكمة سلطات استثنائية فهو إضافة إلى موقعه ولي ولي العهد يشغل منصب وزير الدفاع، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة أرامكو، وظل رئيس الديوان الملكي إلى أن تم تعيين أحد المقربين منه.

يعتبر محمد بن سلمان عراب عاصفة الحزم؛ وقد استغلها لحسم الجدل حول صعوده السريع ولإطلاق موجة من الشعور الوطني داخل السعودية تقدمه في صورة البطل القومي وتصوره نسخة أخرى من الملك المؤسس، ومن جهة ثالثة لفت أنظار الدوائر الغربية والأمريكية إلي الأمير الصاعد بقوة، والرجل الجريء القادر على مواجهة المخاطر التي تعصف بالمنطقة.

سقوط صنعاء والأسئلة المقلقة

و"المحتل" الذي يغتصب الأرض لم يعد الكيان الصهيوني بل الآخر المختلف طائفياً – كالمحتلين الحوثيين الذين تتهمهم باحتلال اليمن وأعلنت عاصفة الحزم لتحرير اليمن من الاحتلال الحوثي (الباحث).

(١) ريفالا بهالا، لمملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤١.

(٢) أمير شاب على عجلة من أمره، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥١.

سقوط صنعاء بيد أنصار الله كان بمثابة تصفية للنفوذ السعودي في اليمن. فآل الأحمر قيادات مستهلكة وغير مرغوبة لمعظم اليمنيين؛ فوق أنهم فقدوا أهم مرتكزات نفوذهم في الهضبة الشمالية - مصدر الشرور بالنسبة لنظام الرياض -. والجنرال العجوز (علي محسن الأحمر) خسر جنوده وبدد قواته في حروب صعدة وما تلاها من حروب. وفقد آخر قلاعه العسكرية (الفرقة الأولى مدرع) التي كانت تجثم على صدر العاصمة صنعاء وتحصي أنفاسها. وأصبح كأسدٍ منزوع المخالب والأسنان؛ كل هذا في وقت أصبح عليهم أن يلعبوا في ساحة لم تعد كما كانت ساحة مغلقة عليهم بعد أن احتلها منافسون شرسون و أشداء.

حزب الإصلاح حليف ثقيل الوطأة وغير مأمون الجانب وقِبلته منذ ٢٠١١م نحو قطر وتركيا. كما أنه خسر أهم عوامل قوته: القبلية والعسكرية. ويمكن أن يكون فاعلاً من فاعلين. في بعض مناطق الوسط لكنه لن يكون قادراً على المنافسة على الهضبة الشمالية وغير مرحب به في الجنوب. الحراك الجنوبي منقسم على ذاته وتتناقض أجندته مع أجندة الرياض.

السعودية تائهة وحائرة جداً في الإمساك بخيوط اللعبة من جديد. وتستحضر تجربة العراق الكارثية عليها. وتخشي في ظل خرائط التوازنات التي فرضتها ثورة ٢١ سبتمبر من تكرار تجربة العراق في اليمن. لاسيما وأنه تزامن مع سياقات إقليمية ودولية مقلقة للرياض.

غير الخصومة التاريخية؛ ترى الرياض أن التمكين السياسي لـ (أنصار الله) ونجاحهم في اليمن يلهم المجموعات الشيعية في السعودية ويحفزهم على مقاومة التمييز والتهميش الذي يمارسه عليهم النظام. كما تنظر لـ (أنصار الله) جماعة مسلحة على حدودها الجنوبية تربطها علاقة قوية بإيران. وتمكينهم يعني تمكين إيران من التحكم في ثلاثة مخانق مائية تتحكم في تجارة النفط: باب المندب. ومضيق هرمز. وقناة السويس. وتعتقد أن سيطرة أنصار الله على صنعاء جاءت بدفع إيراني. ويبنون مقاربتهم هذه على أساس أنها ردة فعل من إيران على الإنهاك الذي تسببت فيه الرياض - من وجهة نظر إيرانية - لإيران في سوريا وتخفيضها أسعار النفط؛ فكان الرد الإيراني بتوجيه ضربه لهم في اليمن حيث خاصرتهم الرخوة.

يعبر الأمير السعودي (عبد الله بن فيصل) عن المخاوف السعودية بقوله: عندما سقطت

العاصمة في يد الحوثيين في ديسمبر ٢٠١٤م، تضاعفت الرحلات الجوية بين طهران وصنعاء أربع مرات بين ليلة وضحاها، وبعضها كان يحمل الأسلحة والمستشارين العسكريين لدعم الحوثيين. وبتقدمهم أكثر باتجاه الجنوب في ٢٠١٥م، كان الحوثيون قد وصلوا إلى أبواب مدينة عدن آخر المعاقل الباقية للحكومة الشرعية في اليمن، حيث كانت كثير من السفارات والمؤسسات الحكومية قد انتقلت إليها بعد سقوط صنعاء، فكان يجب القيام بعملٍ ما.

ويضيف ... هناك حدود مشتركة بين السعودية واليمن بطول ١٠٠٠ ميل تقريباً. أصبحت الأحداث في اليمن تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي السعودي. كان البلد الجار قد أصبح تقريباً بشكل كامل تحت سيطرة ميليشيات مدعومة وخاضعة لنفوذ إيران، البلد المعروف عالمياً بدعمه للإرهاب. هذه الميليشيات المسلحة على الحدود أصبحت تسيطر على صواريخ باليستية وقوى جوية. (١)

المخاوف السعودية مخاوف متضخمة ومبالغ فيها، وقعت فيها ضحية لسيل المعلومات التي يقدمها خصوم أنصار الله السياسيون في اليمن، عزز منها الخطاب الإعلامي لإيران الذي كان يتعمد بعث رسائل توحي أن ما يحدث في اليمن من تدبيره وإيهام السعودية من خلال تصريحات مسؤولين رفيعي المستوى أنهم من يديرون الأوضاع في اليمن.

السيد عبد الملك الحوثي في مقابلته المنشورة في هذا العدد من المجلة(٢) ينفي أي سياقات عدائية تجاه الجيران؛ فاليمن كما يقول: "لم يكن في وضعية عداء ونزاع مع محيطه، والواقع الذي يعيشه البلد ما قبل العدوان لم يكن بحدّ ذاته يشكل أيّ تهديد لمحيطه العربي والإسلامي ولا على المستوى الدولي، فالجميع في البلد كانوا منشغلين جداً بحلّ المشاكل الداخلية الكبيرة وفي مقدمتها المسألة السياسية".

وأشار إلى أنهم كانوا حريصين أن يواكب التحرك الشعبي والتصعيد الثوري تأكيد لدول الجوار ولكل محيطنا من العرب والمسلمين أنّ تحرّك الشعب اليمني هو في حدود مطالبته بحقوقه المشروعة، واستعادة قراره وفرض حريته وليس بهدف استهداف دول الجوار.

وأضاف: "لقد أكّدنا مراراً وتكراراً أننا لسنا امتداداً لأي أجندة لصالح أيّ طرف ضد

(١) عبد الله بن فيصل بن تركي، **لماذا ذهبنا نحن السعوديون إلى اليمن؟**؛ متوفر على الرابط:
https://www.alkhabarnow.net/news/219962/2016/03/29

(٢) أنظر الحوار الذي أجراه الباحث مع السيد ضمن هذا العدد، ص ١٩٥.

طرف آخر في محيطنا العربي والإسلامي، وأن تحرّكنا ينطلق من مبادئ واضحة أصيلة، وأن مطالب شعبنا مطالب واقعية ومظلوميته ومعاناته واضحة وليست المسألة مسألة أجندة لصالح الخارج لا إيران ولا غيرها".[1]

يذكر أنه قبل وفاة الملك السعودي (عبدالله بن عبدالعزيز) كان هناك وفد من أنصار الله يزور السعودية بهدف مناقشة المخاوف بين الطرفين واقتراح المعالجات المناسبة وكان الاتفاق أن يستمر التواصل المباشر لحل أي اشكال أو توتر ينشأ والحيلولة دون وصول الأمر إلى مرحلة التصعيد، غير أن موت الملك عبدالله، وصعود الملك الجديد وسياسته التصعيدية أحبط الخطوة، وأوقف أي تواصلات مباشرة وفتح مسامعه للتقارير والمعلومات التي يقدمها خصوم أنصار الله، وعلى ما يبدو أن قرار الحرب كان قد اتخذ سلفاً، ويجري البحث عن إخراج مناسب وكان هروب هادي إلى عدن الفرصة التي انتهزتها السعودية لشن حربها العدوانية.

عاصفة الحزم: الانتقام السعودي من اليمن

يتفق معظم المحللين على أن العملية العسكرية ضد اليمن تؤشر على تحول كبيرمن جانب السعودية التي فضلت استخدام الدبلوماسية والمال والدين والنفط والحماية الغربية لحماية مصالحها ونفوذها على منطقة الخليج والتحول صوب سياسة خارجية أكثر قوة، والتركيز على "توازنات القوة" بدلاً عن التركيز على "توازنات المصالح" وتوظيف القوة والتدخل العسكري كما حصل في اليمن.

والسبب في اختيارها اليمن غير كونها تنظر إليها الخاصرة الرخوة التي يثير الاقتراب منه حساسية الرياض، أنها لا تجرؤ على الدخول في مواجهة مع إيران وفشلت في إقناع أمريكا بتوجيه ضربة عسكرية لإيران أو سوريا ومحاذير كثيرة تمنعها من التدخل العسكري المباشر في سوريا، وتعتقد أن ظروف البيئة الداخلية اليمنية تسهل لهم تدخل خاطف يزيح أنصار الله وما يسمونه الجيش العائلي التابع لصالح مستغلة هشاشة مؤسسات الدولة وانقسام الجيش والانقسام السياسي والشعبي الحاد وإفلات هادي وتمكنه من الهروب إلى عدن، إضافة لوجود طبقة سياسية انتهازية لا تتحرج من العبث بالشأن العام وما يتصل به من حقوق تحفظ سيادة الوطن وتفتقر إلى استشعار المسؤولية الأخلاقية والوطنية.

(١) المرجع السابق.

من جهة أخرى البيئة الدولية والإقليمية لن تشكل عائقاً أمامها، وستوفر الغطاء الدولي اللازم؛ فالدول الغربية تنظر لليمن منطقة نفوذ حيوية للسعودية وتربط مصيره بيد الرياض، والمال السعودي والخليجي سيلعب دوراً في شراء صمت المجتمع الدولي الذي يتصرف بعقلية التاجر، والأمم المتحدة من السهل لي ذراعها، وتنتهج سياسة شبه موحدة في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط تقوم على التعامل الرخو ودائرة مفرغة من اللقاءات بلا أجندة أو سقف زمني محدد أو ملزم لجميع الأطراف.

الصين وروسيا كذلك ليس من المتوقع أن تتخذ مواقف متصلبة ضد أي ضربة عسكرية فحجم الاستثمار الصيني في اليمن لا يقارن بالإغراءات التي تمتلكها السوق الخليجية، وتعتمد الصين على السعودية لتأمين الجزء الأكبر من احتياجاتها النفطية، أما روسيا وإن كانت اليمن سوقاً خصبة لمبيعات أسلحتها؛ إلا أن الوضع في سوريا يحتل أهمية مضاعفة مقارنة باليمن لارتباط الأولى بأهم الملفات التي تتناغم مع الطموحات الروسية في الشرق الأوسط.

وقد اتخذت عملياتها العسكرية طابع الانتقام الشامل خارج أي منطق عسكري بقصد معاقبة اليمنيين وإلحاق أكبر ضرر باليمن وممارسة سياسية كي الوعي اليمني بالإفراط الجنوني في استعمال القوة وإنزال أقصى عقوبة عليه لكسر إرادة اليمنيين وإرغامهم على مطاوعة الإرادة السامية لملوك الرياض ..

وكذلك إغراق اليمن بالعناصر الإرهابية لداعش والقاعدة وتمكينهم من المال والسلاح، والتدمير الشامل للبنى التحتية لإنهاك اليمن سياسياً وخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية مستديمة تمكنها من استغلالها في المستقبل لخنق اليمن وابتزاز أي نظام سياسي يمني قادم.

خاتمة:

أعلنت السعودية أن هدف عاصفة الحزم هو إزاحة أنصار الله من المشهد السياسي وإبعادهم خارج المعادلة السياسية وإعادة عبدربه منصور وحكومته، غير أن "التعبئة العسكرية - كما يقول مايكل نايتس في مقاله الآنف - لتسع دول أخرى ذات أغلبية مسلمة يشير إلى الهدف الاستراتيجي الأوسع للحملة" وأن الشرعية ما هي إلا قنطرة تقنطرتها العاصفة لتحقيق أهداف أوسع وأشمل تتجاوز استعادة نفوذها في اليمن لاستعادة التوازن الإقليمي المختل لصالح إيران التي - بحسب تصور الرياض - باتت تلعب في حدائقها

الخلفية والأمامية، ومحاولة التأثير على سير المفاوضات النووية الإيرانية ،واستعادة ثقة الغرب واستعراض كفاءتهم في الحرب، وتزعم تحالفات إقليمية لمواجهة إيران وحلفائها كمؤهلات للاستمرار كحلفاء جيدين ووكلاء حصريين لمصالح الغرب الرأسمالي و إقناعه بالابتعاد عن إيران، ومحاولة إقناع الولايات المتحدة بالتعجيل إلى العودة إلى المنطقة ولو بتدخل ميداني على حد تعبير محمد بن سلمان آل سعود.

يتفق النظامان السعودي والأمريكي على الانزعاج مما يتصورونه توسعاً منسقاً للنفوذ الإيراني في الإقليم عبر من يصفونهم وكلاء محليين لإيران ويعتبر اليمن بلداً مهماً لكلا النظامين؛ كونه يشرف على أهم الممرات المائية، ولا يخفيان قلقهما من ترسانة الصواريخ الباليستية التي يمتلكها، ورغبتهما في التخلص منها، ويختلفان في كيفية مواجهة إيران وحلفائها؛ فأمريكا لم تعد ترغب في التدخل المباشر كما يتمنى الخليجيون سواء في إيران أو سوريا أو اليمن، و في إطار توزيع الأعباء والأدوار ترى أن على حلفائها الخليجين أن يضطلعوا بالمواجهة التنفيذية المباشرة وتتولى هي دور المرشد الأعلى؛ لكن في ذات الوقت يهمها إنجاز الاتفاق مع إيران. وفي سوريا قد يصطدمون بروسيا والصين فكانت اليمن هي المكان المناسب وفق تقديرات دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

قراءة في مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (٢٢١٦)

د. سامي السياغي
أستاذ العلوم السياسية المساعد.
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-جامعة صنعاء.
sami20077@hotmil.com

ليست هذه المرة الأولى التي يَصدر فيها قرار من مجلس الأمن بشأن اليمن. فالقرار (٢٢١٦) الصادر عن المجلس في الرابع عشر من أبريل ٢٠١٥م تضمّن في ذاته إشارات متعددة إلى عدد من قراراته السابقة المتعلقة بالأزمة السياسية في اليمن منذ العام ٢٠١١م[1]. ولعل الأمر الاستثنائي في القرار (٢٢١٦) ما يتم طرحه في العديد من الأوساط السياسية والإعلامية بخصوص منحه غطاءً قانونياً دولياً "لاحقاً" للتدخل العسكري الذي يمارسه التحالف السعودي ضدّ اليمن بصورة فعلية قبل صدور القرار بثلاثة أسابيع. وذلك الطرح (إن سلمنا بصحته جدلاً) سيعني أنّ أعضاء مجلس الأمن قد انحازوا لجانب تأييد التدخل العسكري الذي تتزعمه السعودية! كما أن القرار (إن صح توجهه ذاك) سيبدو متحولاً بموقف المجلس المعتاد في قراراته السابقة بخصوص الملف اليمني من الرفض لأي تدخل خارجي في الشأن اليمني بصفة عامة إلى موقف مؤيد للتدخل العسكري القائم في الوقت الراهن! وإن صح ذلك التحول، فإن القرار (٢٢١٦) لم يكن ليحقق في محصلته النهائية هدف إحلال السلام والأمن والاستقرار في اليمن بقدر ما يزيد الأمور تعقيداً!

بصفة مبدئية، تجب الإشارة هنا إلى أن القرار (٢٢١٦) يُعدّ قراراً متشعباً نوعاً ما في مضمونه الموضوعي، وطويلاً نسبياً في محتواه النصي مقارنة بقرارات مجلس الأمن بصفة عامة. فقد تضمن القرار (٢٤) فقرة تمهيدية تمثّل الديباجة بالإضافة، إلى (٢٥) بنداً تمثل متن القرار. وإذا ما علمنا بأن معظم ما احتواه هذا القرار قد تناولته سلسلة من القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص ما يمكن تسميته بـ"المسألة اليمنية"، وأن ديباجة القرار نفسها قد أشارت إلى أهم تلك القرارات؛ فإن تشعب القرار وطوله - لا ريب - يمثّل (من وجهة نظر تحليلية شخصية للباحث) نقطة ضعف في القرار تبين مدى ضبابية أهداف قوى التدخل.

من جانب آخر، يثير الحديث الدائر إعلامياً وسياسياً عن أن القرار (٢٢١٦) قد شرعن

(١) للاطلاع على محتوى تلك القرارات:
عمار شرعان، **أهم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن**، المركز الديمقراطي العربي في الشرق الأوسط؛ متوفر على الرابط:
http://democraticac.de/?p=15622

العدوان على اليمن العديد من علامات الاستفهام. فالشرعنة "المفترضة" للتدخل العسكري بعد كل ذلك الوقت من وقوعه (في حال اعتبرنا هذه الشرعنة مجرد إجراء قانوني داعم لعملية عسكرية تحقق أهدافها عملياً على الأرض، بحسب ما ظل يكرر إعلانه التحالف نفسه)؛ لم تكن بحاجه للقرار (٢٢١٦)، من ناحية قانونية إجرائية، سوى لإشارات مقتضبة لقرارات المجلس السابقة، وبخاصة القرار (٢١٤٠) ٢٠١٤م الذي سبق ووضع اليمن تحت طائلة الفصل السابع. ومن ثم تضمين هذا القرار الجديد توضيحاً بخصوص ما يعتبره المجلس مخالفة، أو ربما مخالفات ارتكبها "الحوثيون" للقرار (٢١٤٠) سالف الذكر. لينتقل القرار الجديد بعد ذلك إلى النص صراحة على شرعنة التدخل القائم من قبل قوى التحالف السعودي الأمريكي، مع ضرورة الإشارة في النصّ ذاته إلى موعد محدد لمراجعة مسألة مدى الالتزام بتنفيذ القرار الجديد، والتهديد كذلك بإجراءات وتدابير إضافية في حال عدم الالتزام! لكن الحاصل أن القرار (٢٢١٦) لم يلجأ إلى ذلك النهج القانوني الإجرائي الموضوعي والمنطقي المفترض به اتخاذه تماشياً مع افتراض استهدافه شرعنة التدخل العسكري ضد اليمن!

ومن واقع الأمور الاستثنائية سالفة الذكر، وعلامات الاستفهام تلك، وتعقيدات المشهد السياسي والعسكري الميداني في اليمن؛ تنطلق هذه الدراسة في تناول موضوع "مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (٢٢١٦)". وذلك عبر محاولة تقديم رؤية تحليلية أولية من "منظور وظيفي" تنتظم بموجبه جزئيات التحليل وفقاً لمبدأ "البحث عن الدور الوظيفي" المرسوم افتراضاً للقرار (٢٢١٦)، وذلك انطلاقاً من فكرة مركزية مفادها، أننا بحاجة لمحاولة فك رموز العلاقة ما بين ذلك القرار والتدخل العسكري القائم ضد اليمن من قبل قوى التحالف، وذلك عبر محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل احتوى المضمون الموضوعي لقرار مجلس الأمن (٢٢١٦) (ممثلاً بديباجته وبنوده) أي تفويض أو غطاء قانوني أممي يجيز التدخل العسكري ضد اليمن بصفة عامة، أو يشرعن التدخل العسكري (القائم فعلياً في حينه) ضد اليمن من قبل السعودية وحلفائها؟!

وفقاً لما تقدم، وانطلاقاً من الفكرة المركزية سالفة الذكر، ومن خلال محاولة الإجابة على التساؤل المرتبط بتلك الفكرة؛ ستتضمن هذه الدراسة ثلاثة محاور رئيسية. حيث يقدم المحور الأول عرضاً قانونياً تحليلياً لصلاحيات مجلس الأمن التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة بخصوص حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك ما تضمنه الفصل السابع من

الميثاق بالخصوص ذاته. فيما يقدم المحور الثاني عرضاً تحليلياً لمضمون نص القرار (٢٢١٦). على أن ينصرف المحور الثالث لرصد مجموعة من الخلاصات التحليلية الختامية.

المحور الأول: صلاحيات مجلس الأمن ومسؤولياته وحدودهما

سينصرف هذا المحور إلى تقديم قراءة قانونية تحليلية لصلاحيات مجلس الأمن التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة بخصوص مسألة "حفظ السلم والأمن الدوليين"، بما في ذلك ما تضمنه الفصل السابع من الميثاق بالخصوص ذاته[١].

أولاً: فلسفة استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة

من المعلوم (بصفة قطعية) لدى أغلب المتخصصين في القانون الدولي العام والعلوم السياسية أن الفصول: (الخامس والسادس والسابع) تعدّ أهم فصول ميثاق الأمم المتحدة. وهي الفصول التي تتحدث عن مجلس الأمن واختصاصاته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. ويُنظر عادة إلى الفصل السابع باعتباره الأكثر أهمية من بين تلك الفصول، وذلك كونه ينصرف إلى أكثر المسائل حساسية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وهما:

١- مسألة إعطاء مجلس الأمن حقّ اتخاذ إجراءات عقابية (قد تصل حد التدخل العسكري) إذا ما قرر المجلس أن هناك ما يهدد السلم والأمن الدوليين.

٢- مسألة تأكيد حق الدفاع عن النفس في مواجهة العدوان. وقد جاء الفصل السابع نفسه تحت عنوان: "فيما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان". حيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة عشر مادة (المواد: ٣٩ – ٥١) تتضمن إشارات متواترة تدور في مجملها حول مفهوم "القسر أو الإجبار"؛ أي قسر الدول أو إجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة تحت هذا الفصل. ومن ذلك المفهوم تأتي استثنائية الفصل السابع في إطار ميثاق الأمم المتحدة. ومن ذلك المفهوم -أيضاً-تأتي شهرة

(١) تعتمد هذه الجزئية بصفة رئيسية على المصادر التالية:

– جمال ناصر جبار الزيداوي، **الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة؛ تطبيقه وآثاره على العراق**؛ متوفر على الرابط:
www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenct/07/05.htm

– ثائر السهلي، **الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة: هل يخدم «السلام الدولي» أم مصالح الكبار دون غيرهم؟!**، متوفر على الرابط:
www.alhourriah.org/?page=ShowDetails&Id=635&table=articles

– التدابير المتخذة بخصوص حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، متوفر على موقع مجلس الأمن على الرابط:
http://www.un.org/ar/sc/repertoire/faq.shtml#_Toc272841901

– التدابير المتخذة في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (الفصل السابع والمواد ذات الصلة)، متوفر على موقع مجلس الأمن على الرابط:
http://www.un.org/ar/sc/repertoire/actions.shtml

الفصل السابع باعتباره المدخل القانوني الأممي الذي يجيز استخدام القوة ضد الدول في إطار العلاقات الدولية.

ولكن، تظل هناك جوانب استثنائية تتعلق بمسألة استخدام القوة تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فاستخدام القوة في العلاقات الدولية يعدّ في الأساس "مبدأً استثنائياً" في إطار الشرعة الأممية المنوط بها تنظيم العلاقات بين الدول. إذ من المتفق عليه أن فلسفة ميثاق الأمم المتحدة، وطبيعة دور مجلس الأمن (من منطلق وظيفي) إنما ترتكزان في المقام الأساس على مبدأ: "حفظ السلام والأمن الدوليين بالطرق السلمية"، وهو ما نصّت عليه المادة الأولى (البند أولاً) من الميثاق. كما تؤكد في السياق نفسه المادة الثانية (البند ثالثاً) من الميثاق على ضرورة حل جميع المنازعات بالطرق السلمية من خلال النص على أن: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر". ذلك فضلاً عن تأكيد البند (رابعاً) من المادة الثانية من الميثاق على عدم جواز شن أي حرب أو استخدام القوة أو التلويح باستخدامها ضد دولة أخرى، وذلك بالنص على أن: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وبالتالي، فإن اللجوء إلى استخدام القوة تحت مظلة الفصل السابع لا يتم (بموجب نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه) إلا في أضيق الحدود، وفي الظروف الطارئة، ولمواجهة الحالات الاستثنائية التي تشكّل تهديداً حاسماً للسلم والأمن الدوليين، وعلى أن يكون اللجوء للقوة بصورة آنية ومؤقتة. وذلك ما تؤكد عليه -أيضاً- مواد الفصل السابع، كما سيتضح لنا في نقطة لاحقة عند استعراض طبيعة التكييف القانوني المعياري في إطار نصوص ذلك الفصل لمسألة تدابير حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذا استعراضنا لما أشارت إليه نصوص ميثاق الأمم المتحدة بخصوص حدود الصلاحيات الوظيفية القانونية لمجلس الأمن في المسألة نفسها من الناحيتين الموضوعية والإجرائية.

ثانياً: صلاحيات مجلس الأمن ومسؤولياته

من ناحية مبدئية، اختص ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بالمسؤوليات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ إذ نصت المادة (٢٤) من الميثاق على ما يلي:

١-"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك

الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

٢-"يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات المبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر".

واقع الحال يشير إجمالاً إلى أن ممارسة مجلس الأمن لصلاحياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وحدود تلك الصلاحيات، استناداً إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الفصول: (السادس والسابع والثامن والثاني عشر)، قد جاءت إجمالاً في إطار نوعين من الصلاحيات. إحدى تلك الصلاحيات تتعلق بتعامل مجلس الأمن مع ما قد يهدد السلم والأمن الدوليين باعتباره "أداة للتسوية السلمية". أما الصلاحية الأخرى فتتعلق بتعامله مع ما قد يهدد السلم والأمن الدوليين باعتباره "أداة للتدخل العسكري". مع الأخذ بعين الاعتبار أن ممارسة المجلس لفعل التدخل العسكري لا يُعدُّ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الخيار الوحيد ضمن صلاحيات المجلس في الصدد ذاته؛ إذ نظَّم الفصل السابع تلك المسألة في إطار أكثر من خطوة "سلمية" يمكن أن يتبعها المجلس لمواجهة التهديد القائم للسلم والأمن الدوليين قبل الوصول إلى خيار التدخل العسكري.

وبالنظر إلى النوع الأول من اختصاصات المجلس في مواجهة أي نزاع دولي يهدد السلم والأمن الدوليين من منطلق البحث عن تسوية، نجد أن أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة قد أجازت للمجلس التدخل لحلّ الخلافات والمنازعات بين الدول المعنية، سواء تمّ ذلك بطلب من تلك الدول أو ممّن له الحق في ذلك، أو تمّ بمبادرة من المجلس.

ويمارس المجلس هذا النوع من الاختصاصات بوصفه أداة للتسوية السلمية، وذلك من خلال قيامه بالنظر في مواضيع تلك النزاعات للتأكد ممّا إذا كان استمرارها سيشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي قد يستدعي إنشاء المجلس لجاناً خاصة بذلك ذات صفة تحقيقية أو توفيقية أو غيرها من اللجان. بحيث يكون هدف تلك اللجان إجمالاً العمل على التعجيل بالكشف عن أسباب الخلاف أو النزاع.

وغالباً ما يصدر عن المجلس في شأن تلك النزاعات توصيات إلى الأطراف المعنية بحسب نتائج تحققه منها ودراستها. وقد تتخذ هذه التوصيات إحدى صور ثلاث:

١-التوصية التي تتضمن مجرد دعوة الأطراف المعنية لتسوية ما بينهما من منازعات

بالطرق السلمية من غير تحديد لطريقة معينة من طرق حل المنازعات سلمياً.

٢-التوصية التي تتضمن طريقة معينة لحل النزاع. على أن حرية مجلس الأمن في إصدار مثل هذه التوصية يرِد عليها اعتراضين اثنين؛ يتمثل أولهما: بضرورة مراعاة المجلس لما سبق اتخاذه من إجراءات لحل النزاع من قبل الأطراف المعنية. فيما يتمثل الثاني: بضرورة أخذ المجلس بعين الاعتبار مراعاة حق أطراف النزاع عرض المنازعات القانونية فيما بينهما على محكمة العدل الدولية بما يتفق مع النظام الأساسي لهذه المحكمة.

٣-التوصية المتضمنة شروطاً معينة لحل النزاع بما يجعل من مجلس الأمن حَكَماً بين أطراف النزاع.

وبصفة عامة، فإن التوصيات الصادرة عن مجلس الأمن والمستندة إلى الفصل السادس من الميثاق لا تتمتع بأية قوة إلزام قانونية إزاء الأطراف المتنازعة إلا في حال اتفاقهم على تفويض مجلس الأمن للقيام بدور محوري فاعل لتسوية النزاع باعتباره حَكَماً فيما بينهما.

وبالنظر إلى النوع الثاني من اختصاصات المجلس في مواجهة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين من منطلق التدخل العسكري؛ نجد أن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد أجازت للمجلس اتخاذ تدابير وإجراءات عقابية لمواجهة ما يراه تهديداً للسلم والأمن الدوليين مستنداً في ذلك على مبدأ "القسر أو الإجبار"؛ لإنفاذ ما يقرره من تدابير وإجراءات بما في ذلك إجراء التدخل العسكري. فقد أعطى الفصل السابع لمجلس الأمن سلطات تتفاوت درجاتها ليتخذ منها المجلس ما يلائم مواجهة كل حالة من حالات تهديد السلم والأمن الدوليين.

وهنا يظهر الفرق بين التدابير المتخذة بموجب الفصل السادس والتدابير المتخذة بموجب الفصل السابع بالنظر إلى تواجد عنصر "الإلزام". ففي الوقت الذي لا تتمتع فيه التدابير المستندة إلى الفصل السادس بأية صفة إلزامية أو قسرية؛ فإن التدابير المستندة إلى الفصل السابع تكون ملزمة للدول كافة، ولا يجوز لأي دولة أن تمتنع عن تطبيقها. كما أن المادة (٢٥) من الميثاق ألزمت الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، وذلك بنصها على أن: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

وفيما يتعلق بآلية ممارسة مجلس الأمن للنوع الثاني من الاختصاصات، نجد أن الفصل السابع قد حدد تلك المسألة منطلقاً في بداية الأمر من أولى المهام في إطار تلك الآلية، وهي المتعلقة بمسؤولية المجلس عن تقدير ما إذا كانت حالة ما تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين من عدمه. وذلك استناداً إلى نص المادة (٣٩) من الفصل السابع التي تنص على أن: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (٤١) و (٤٢) [الفصل السابع] لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه".

وعند تقرير مجلس الأمن وقوع ما يهدد الأمن والسلم الدوليين؛ فإن له في إطار النوع الثاني من اختصاصاته (الإلزامية أو القسرية) أن يتخذ ما يراه من إجراءات، وتدابير في إطار ما حدده الفصل السابع. حيث وضع الفصل السابع إطارين موضوعيين لتلك الإجراءات والتدابير الممكن للمجلس اتخاذها، وذلك في إطار نوعين من القرارات:

أ-القرارات التي تتضمن تدابير وإجراءات لا تستلزم استخدام القوة العسكرية

ويمكن تصنيف هذا النوع إلى "تدابير مؤقتة وأخرى غير مؤقتة". إذ أشارت المادة (٤٠) من الفصل السابع إلى التدابير المؤقتة بالنص على أنه: "منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة "٣٩" أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه".

وتشمل هذه التدابير المؤقتة الإجراءات التي ليس من شأنها أن تحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة، ولا تخل بحقوق المتنازعين أو تؤثر في مطالبهم، كما هو الحال بالقرارات المتعلقة بوقف العمليات العسكرية أو الأمر بسحب القوات أو فصلها إلى غير ذلك من الإجراءات.

وبصفة عامة، يقع على عاتق مجلس الأمن تقدير مدى ملاءمة هذه الإجراءات للنزاع المطروح أمامه وطبقاً لظروف كل حالة على حدة. ومعيار مجلس الأمن في هذه الملاءمة بصفة عامة، هو أن تؤدي الإجراءات المتخذة إلى منع تدهور الموقف بين الأطراف المتنازعة من ناحية، وعدم مساسها بحقوقهم ومراكزهم القانونية من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالتدابير غير المؤقتة، فقد أشارت إليها المادة (٤١) من الفصل السابع بالنص على أن: "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية".

ب-القرارات المتضمنة تدابير وإجراءات تستلزم استخدام القوة العسكرية

يستطيع مجلس الأمن اللجوء إلى هذه التدابير عندما يجد نفسه أمام موقف يحتم عليه استخدام القوة للحيلولة دون الإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو تهديدهما، أو لرد عمل من أعمال العدوان الواقع على دولة أو أكثر. وقد أشارت إلى ذلك المادة (٤٢) من الفصل السابع بالنص على أنه: "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه ويجوز أن تتناول هذه الأعمال الحصر [أي الحصار] والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة".

وتجب الإشارة هنا إلى أن أي قوات مسلحة قد يستخدمها مجلس الأمن؛ لإنفاذ مثل تلك التدابير بالتدخل العسكري لا بد، بحسب الفصل السابع، أن تكون تحت إمرة المجلس وإشرافه، بحيث تتلقى التعليمات فيما يتعلق بعملياتها منه وحده. وذلك من أجل مراقبة مدى تقيد تلك القوات بالهدف الذي دفع بمجلس الأمن إلى استخدام القوة من أجله، وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ورد العدوان وعدم تجاوز القوات العسكرية لحدود هذا الهدف.

ثالثاً: انعكاسات تحليلية

خلاصة القول فيما يتعلق بالعرض السابق لصلاحيات مجلس الأمن وسلطاته ومسؤولياته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة عامة وللفصل السابع بصفة خاصة؛ أن المجلس يملك حقاً مطلقاً في تحديد حالة التهديد للسلم والأمن الدوليين (دون وجود تعريف محدد لتلك الحالة!)، على أن يكون تحديد المجلس لتلك الحالة مرتبطاً بتحققه منها ودراستها بصورة موضوعية. كما يتوجب على المجلس

في حال اتخاذه لأي إجراءات أو تدابير لمواجهة ذلك التهديد القائم أن يُضَّمن قراره ذي الصلة إشارة واضحة إلى أنه (أي القرار) يُتخَذ تحت الفصل السابع. ومن ثم يتوجب على المجلس تضمين قراره ذي الصلة نصوص ومؤشرات واضحة تبين طبيعة الإجراءات والتدابير محل التنفيذ لمواجهة ذلك التهديد، سواء كانت تلك التدابير توفيقية بهدف التسوية (تدابير مؤقتة أو غير مؤقتة) أو تدخلية عقابية (سواء باستخدام القوات المسلحة أو وسائل عقابية أخرى غير عسكرية). وهو (أي المجلس) عند اتخاذه لقرار يتضمن (بصفة خاصة) إجازة استخدام القوة العسكرية، يتوجب عليه تحديد ماهية تلك القوات، والإشراف عليها بشكل مباشر أو منح تفويض لدول بعينها لاستخدامها بالنيابة عنه أو الدعوة الصريحة لقيام الدول الأعضاء بالتدخل المباشر، وإن لم يُسَمْ المجلس دولاً بعينها؛ أي أن الميثاق لم يترك مسألة إجازة التدخل العسكري من قبل المجلس ضد أي دولة لاجتهادات غيرها من الدول أعضاء الأمم المتحدة.

ولكن بالرغم من وضوح الأفكار سالفة الذكر، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن بعض نصوص الميثاق يشوبها شيء من الغموض فيما يتعلق بالمفهوم الموضوعي لمسألة "التدخل العسكري"، وكذا مبررات تقرير المجلس لحالة "تهديد السلم والأمن الدوليين". ففي حين تشير المادة (٤١) من الفصل السابع إلى مفهوم "القوة المسلحة" صراحة، ولكن في سياق حديثها عن التدابير التي لا تستلزم استخدام القوة المسلحة؛ إذ نصت تلك المادة على أن لمجلس الأمن أن يطلب: "ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير". نجد أن المادة (٤٢) تتحدث بغموض شديد عن الأعمال العسكرية، وتشير إليها فقط بلفظ: "الأعمال"، وذلك في معرض تناول تلك المادة لمسألة إجازة المجلس لنفسه أن: "يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لإعادته إلى نصابه". وبذلك؛ فإن المادتين المذكورتين آنفاً لم تشيرا صراحةً إلى مسألة استخدام القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة. فالمادة (٤١) تمنع استخدام القوات المسلحة إلا في حالة استنفاذ جميع "التدابير" الأخرى، والمادة (٤٢) لم تذكر لفظ القوة العسكرية صراحة، ولا شن الحرب، واكتفت بإشارة غامضة إلى ما أسمته "الأعمال"!

ولعل في ذلك الغموض الذي يكتنف نصوص الفصل السابع بخصوص مفهوم التدخل باستخدام القوة العسكرية، ما يوحي برغبة الدول أعضاء مجلس الأمن ذات النفوذ المطلق

عالمياً في التمتع بحرية اعتماد تفسيرات أحادية لتأويل نصوص الفصل السابع بحسب ما تقتضيه مصالحهم، أو مصالح حلفائهم.

غير أن ذلك لا يعني مطلقاً أن سلطة مجلس الأمن سلطة مطلقة بلا أي حدود أو قيود. فبالرغم من حقيقة نفوذ دول كبرى بعينها في تحديد سياسات مجلس الأمن وقراراته؛ إلا أن هناك، من ناحية قانونية صرفه، عدد من الحدود التي تقيد سلطات المجلس في الصدد ذاته. فقد أشارت المادة (٢٤) البند (١) من الميثاق بوضوح إلى أن مجلس الأمن يعمل نائباً عن الأعضاء. وعلى هذا فإن على مجلس الأمن أن يلتزم بما اتفقت عليه الدول الأعضاء من مبادئ وأهداف عند إنشائهم المنظمة الدولية، والتي يعد مجلس الأمن أحد أجهزتها الرئيسية. وهذا ما يؤكده -أيضاً -البند (٢) من المادة نفسها من خلال إشارته إلى أن مجلس الأمن يعمل في أدائه لواجباته وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة والموضحة في المادة الأولى من الميثاق التي تبين أن على الأمم المتحدة أن تعمل وفق مبادئ العدل والقانون الدولي. لذا فإن على مجلس الأمن عند ممارسته لاختصاصاته المختلفة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والفصل السابع أن يخضع لمبادئ العدل والقانون الدولي، وأن يستهدف مواجهة حالات التهديد أو الإخلال بالسلم والأمن الدوليين بتطويقها ومعالجتها، مع إعطاء فرصة في المقام الأول لحل النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

المحور الثاني: مضمون وأبعاد القرار (٢٢١٦) [١]

يمكن لنا هنا أن ندشن تحليلنا لمضمون نصّ القرار (٢٢١٦) بالعودة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الذي أشارت إليه نقطة سابقة على هامش التوطئة لهذه الدراسة؛

هل احتوى المضمون الموضوعي لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (ممثلا بديباجته وبنوده) أي تفويض أو غطاء قانوني أممي يجيز التدخل العسكري ضد اليمن بصفة عامة، أو يشرعن التدخل العسكري (القائم فعلياً في حينه) ضد اليمن من قبل السعودية وحلفائها؟!

وللإجابة عن هذا التساؤل، يتوجب النظر في محتوى ما تناولته هذه الدراسة في المحور الأول بخصوص ما يمنحه ميثاق الأمم المتحدة (وفصلاه السادس والسابع بصفة خاصة) لمجلس الأمن من صلاحيات في ممارسته الدور المنوط به لحفظ السلم والأمن الدوليين، وما يضعه من قيود منظمة لتلك الصلاحيات. ومن ثم مقارنة ذلك المحتوى بواقع ما

(١) تعتمد هذه الجزئية بصفة رئيسية على وثيقة نص قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛ للرجوع إلى نص القرار، أنظر الملحق، ص ٣٥؛ متوفر على الرابط:

/http://www.un.org/ar/sc

يتضمنه نص القرار (٢٢١٦) في ديباجته وبنوده.

ولكن، قبل الولوج إلى العرض التحليلي لمضمون القرار بديباجته وبنوده، لا بد من الإشارة هنا إلى ملاحظة عامة فنية قانونية تتعلق بديباجة القرار بصفة خاصة. إذ من المتعارف عليه بصفة عامة أن تنصرف ديباجة أي قرار صادر عن مجلس الأمن إلى تقديم صورة شاملة عن الإطار الموضوعي للقرار، وبيان هدفه المركزي. ولعل ذلك الأمر يبدو أكثر إلحاحاً إذا ما تعلق القرار بالفصل السابع. فمن أهم الشروط الشكلية المطلوب توفرها في أي قرار صادر عن مجلس الأمن في إطار الفصل السابع هو وجوب النص على أن المجلس قد اتخذ هذا القرار استناداً إلى الفصل السابع. بحيث يترتب على ذلك النص أمران [1]:

١-أن القرار ملزم للدول كافة.

٢-أن القرار يفتح المجال أمام إمكانية فرض عقوبات أو القيام بعمل عسكري ضد الدولة المعنية، وذلك من خلال النص على تلك الإجراءات في بنود القرار نفسه أو في قرار آخر لاحق.

وبما أن هدف القرار (٢٢١٦) بدايةً، بحسب غرض مقدميه وبحسب ما يُروَج له منذ صدوره، كان منح مجلس الأمن غطاءً قانونياً أممياً لشرعنة التدخل العسكري (القائم فعلياً في حينها) من قبل السعودية وتحالفها؛ فقد كان من المفترض أن تنصرف ديباجة القرار بدايةً إلى بيان مكامن المبرر القانوني لإدراج الوضع في اليمن تحت غطاء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم الإشارة في نص الديباجة - أيضاً - إلى ما يمكن أن يعطي انطباعاً أولياً بأن بنود القرار ستتضمن تدابير وإجراءات تجيز التدخل العسكري ضد اليمن.

وعموماً، ستحاول النقاط التالية بيان المسألة سالفة الذكر بتوضيح أكثر إلى جانب مسائل تحليلية أخرى متعلقة بمضمون ديباجة القرار وبنوده، وذلك على النحو التالي:

أ- مسألة وضع اليمن تحت الفصل السابع والتدخل العسكري

١-لقد أكدت ديباجة القرار (٢٢١٦) بالفعل على وضع اليمن تحت الفصل السابع، معتبرة الحالة اليمنية حالة تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن ناحية قانونية نظرية، معلوم أن الفصل السابع قد أناط بمجلس الأمن صلاحية تقدير ما إذا كانت حالة ما تشكل تهديداً

(١) جمال ناصر جبار الزيداوي، **مرجع سابق**.

للسلم والأمن الدوليين من عدمه. وذلك استناداً الى نص المادة (٣٩) من الفصل السابع التي نصت على أن: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (٤١) و(٤٢) [الفصل السابع] لحفظ السلم والأمن الدولي وإعادته إلى نصابه".

٢- ولكنها؛ (أي الديباجة) في سعيها لتبرير ذلك الإجراء لم تتضمن فقراتها أي مظهر من المظاهر المؤثرة الدالة على أن الحالة اليمنية تشكل حجم تهديد "خطير وجدي" للسلم والأمن الدوليين. وفي المقابل، اقتصرت إشارة الديباجة إلى مظهر واحد يبدو "متواضع الأثر" في احتمالية تهديده للسلم والأمن في اليمن، بحسب الديباجة التي نصت على ما أسمته:" التهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع". وتلك التسمية عموماً تتماشى مع مجموعة الحالات التي عادة ما يعتبرها مجلس الأمن حالات بطبيعتها "عامة واحتمالية" في تهديدها للسلم والأمن الدوليين. ذلك فضلاً عن إشارة الديباجة إلى مبرر آخر يبدو غامضاً، وغير محدد الملامح في الواقعة "المفترضة" لتهديد الحالة اليمنية للسلم والأمن الدوليين؛ إذ أشارت الديباجة إلى أن الوضع في اليمن يهدد جيرانه بنصها في إحدى فقراتها على أن: "استمرار تدهور الحالة الأمنية وتصاعد العنف في اليمن يشكل تهديداً خطيراً ومتزايداً للدول المجاورة".

٣-وبالتالي، من غير المفهوم كيف لمسألة "نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها" أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في ظل حقيقة أن تلك المسألة (إن صحت) تعد مظهراً اصيلاً لوجود أزمة داخلية في اليمن تحتاج بطبيعتها لمساعدة دولية على حلها، لا أن يتم تدويلها عبر وضع الأمر برمته تحت الفصل السابع! ناهيك عن أن تلك الأنواع من الأسلحة تعد شائعة الوجود والتداول في أوساط المجتمع اليمني دون حدود أو قيود، سواء في وقت السلم، أم في وقت الحرب؛ فالمسألة إذاً لا يمكن أن تكون ذات طابع استثنائي بالمرة.

٤- كما لم يكن من الواضح، كيف يمكن أن يشكّل الوضع في اليمن تهديداً لجيرانه! في ظل انحصار مفاعيل الأزمة اليمنية منذ ٢٠١١م في إطار الحدود الجغرافية للجمهورية اليمنية، دون وجود مظهر تهديد واحد لأي دولة مجاورة. وإن كان البعض يشير إلى

المناورة العسكرية التي نفذها الجيش واللجان الشعبية في أراضي محافظة يمنية حدودية مع السعودية باعتبارها شكل من أشكال التهديد للسعودية. وممّا لا ريب فيه أن تلك المناورة قد حملت في حينه معاني موجهة للسعودية، ولكنها لم تكن لتخرج على أقصى الحدود عن معاني الردع للسلوك التدخلي الفعلي الذي تمارسه السعودية في الشؤون اليمنية، خاصة في ظل تصاعد أوار الأزمة السياسية في اليمن آنذاك. وفي نهاية المطاف، تظلّ مسألة تنفيذ المناورة -بلا ريب-حقاً مشروعاً لليمن، ومن غير المنطقي من ناحية قانونية أن يندرج تحت مفهوم "التهديد".

٥- وإذا ما أضفنا إلى تلك الملاحظات الثلاث سالفة الذكر أن وضع القرار (٢٢١٦) لليمن تحت الفصل السابع لم يكن بالأمر الجديد، إذ سبق وأكّد عليه قرار سابق لمجلس الأمن (٢١٤٠)؛ فإنه من الواضح أن ما أورده القرار (٢٢١٦) من مبررات لوضع اليمن تحت الفصل السابع لم تكن تستند مطلقاً إلى أسباب منطقية قوية تفيد بوجود تهديد حقيقي متصاعد وفعلي تشكّله الحالة اليمنية للسلم والأمن الدوليين.

٦- ولكن، إذا ما سلمنا بعدم جدوى الجدال حول مصداقية تهديد الحالة اليمنية للسلم والأمن الدوليين، وإقراراً منا بواقع ما عرضناه في المحور الأول بخصوص إطلاق الميثاق صلاحية مجلس الأمن التقديرية لما يراه تهديداً للسلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل واقع الغموض والضبابية التي عادة ما ترافق صدور أغلب قرارات المجلس تحت الفصل السابع نتيجة ما هو معهود ومعروف لدى الجميع عن الطبيعة غير المتوازنة أو العادلة للنظام الدولي الراهن وازدواجية معاييره؛ فإنَّ القرار (٢٢١٦) في المقابل لم يعط لقارئه أي انطباع يشي بوجود توجه عملي لدى مجلس الأمن عند وضعه لليمن تحت الفصل السابع للتأسيس لأي إجراءات يمكن أن تتضمن استخدام القوة العسكرية ضد اليمن. إذ لم يتضمن القرار أي إشارة من قريب ولا من بعيد تفيد اتخاذه لأي تدابير تجيز استخدام القوة العسكرية للتدخل ضد اليمن، كما لم توجد أي إشارة مطلقاً تفيد تفويضه للدول الأعضاء أو لدول بعينها للقيام بأي تدخل عسكري ضدّ اليمن، وفقاً بالطبع لأحكام مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٧-من زاوية أخرى، وبالنظر إلى نوعي الصلاحيات التي منحها الميثاق لمجلس الأمن (وفقاً لما استعرضناه في المحور الأول)، من الواضح أن القرار (٢٢١٦) قد تناول تصوره لدوره في الحالة اليمنية في إطار رؤية تمزج ما بين صلاحيات المجلس بصفته أداة للتسوية

من ناحية، وبصفته أداة للتدخل من ناحية أخرى. مع اكتفاء المجلس في ممارسته لصلاحياته التدخلية (ضمن منطوق القرار) بالتركيز على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تدفع باتجاه التسوية السلمية تحديداً. كما أن وضع المجلس لمجموعة من العقوبات على شخصيات وأطراف سياسية يمنية بعينها لم يتجاوز حد العقوبات الاقتصادية ومسألة حظر توريد السلاح، ولم يُشِرْ مطلقاً إلى أي إمكانية لاستخدام القوة المسلحة، كنوع من العقوبات التي تدخل ضمن صلاحياته وسلطاته.

٨-ولعل من المؤشرات التي تؤيد ما ذهبت إليه النقطة السابقة بخصوص صلاحيات المجلس كأداة للتسوية، أن مجلس الأمن ظلّ يؤكد في أكثر من موضع في قراره (٢٢١٦) على مسألة استمرار دور الأمم المتحدة، كوسيط لحل النزاع في اليمن، إلى جانب تكرار تأكيده على أهمية الدفع بالعملية السياسية الانتقالية بمشاركة الأطراف السياسية اليمنية كافة، وتقديمه كذلك توصيات بخصوص مآلات التسوية وقضاياها، مع تركه أمر التسوية نفسه بيد اليمنيين، وعدم وضعه أي شروط متعلقة بمآلات العملية السياسية سوى بعض الأمور التي لها علاقة بالتسوية، كعملية يجب انطلاقها. والمجلس في أدائه لوظيفته تلك كأداة للتسوية في الأزمة اليمنية، إنما ينطلق أولاً: من أحكام الفصل السابع من الميثاق الذي لا يعد ممارسة المجلس لفعل التدخل العسكري بمثابة الخيار الوحيد ضمن صلاحيات المجلس في الصدد ذاته. وهو في ذلك الصدد يلتزم ثانياً: بما وضعته أحكام الفصل السابع من مسائل تنظيمية تتيح للمجلس اتباع أكثر من خطوة سلمية لمواجهة التهديد القائم للسلم والأمن الدوليين قبل الوصول إلى خيار التدخل العسكري. وهو ثالثاً: يستأنس بأحكام الفصل السادس من الميثاق الذي أتاح له التدخل لحل الخلافات والمنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين بوصفه أداة للمساعدة على تسوية تلك الخلافات والنزاعات عبر إنشائه للجان الخاصة (تحقيقية أو توفيقية)، وإرساله للمبعوثين والمفوضين الأمميين وإصداره التوصيات للأطراف المعنية دون تدخل في فرض الحلول والتسويات أو ممارسته لدور المحكم فيما بين الأطراف المتنازعة.

٩- كما أن من المؤشرات التي تؤيد ما ذهبت إليه النقطة الرابعة سالفة الذكر بخصوص صلاحيات المجلس التدخلية غير العسكرية، أن مجلس الأمن قد لجأ في قراره (٢٢١٦) إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المؤقتة، وغير المؤقتة التي تضمنها الفصل السابع من الميثاق في إطار مفهوم "التدابير التي لا تستلزم استخدام القوة المسلحة"؛ إذ أشار القرار إلى

مجموعة من الآليات والإجراءات والتدابير العقابية. ففيما يتعلق بالتدابير المؤقتة التي ليس من شأنها بطبيعتها أن تحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة، ولا تخل بحقوق المتنازعين أو تؤثر في مطالبهم، كما هو الحال بالقرار الصادر بوقف العمليات العسكرية أو الأمر بسحب القوات أو فصلها إلى غير ذلك من الإجراءات؛ أشار القرار (٢٢١٦) إلى مجموعتين من التدابير التي يمكن أن تندرج إحداهما تحت ذلك النوع المؤقت من التدابير، ومنها على سبيل المثال الدعوة إلى الانسحاب من المدن ومؤسسات الدولة، والإفراج عن المعتقلين. فيما تندرج المجموعة الأخرى تحت النوع غير المؤقت من التدابير، ومنها على سبيل المثال، العقوبات الاقتصادية والعسكرية، كحظر السفر، وحظر توريد الأسلحة وإجراءات تفتيش البضائع الواردة إلى اليمن في موانئ الدول الأعضاء في إطار حظر توريد الأسلحة.

١٠- وهكذا، فإنه من الواضح تماماً وفقاً لمنطوق نصوص القرار (٢٢١٦) أن مجلس الأمن لم يقترب مطلقاً من استخدامه لصلاحياته في مجال التدخل العسكري ضد اليمن؛ إذ لم يتضمن القرار أي من التدابير أو الإجراءات التي تستلزم استخدام القوة العسكرية وفقاً لما أشارت إليه المادة (٤٢) من الفصل السابع بالنص على أنه: "اذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر [أي الحصار] والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة". فالقرار مطلقاً، لم يتضمن أي إشارة إلى استخدام القوة المسلحة، ولا الحصار البحري أو الجوي أو البري ضدّ اليمن، ولا أي شكل من أشكال التدخل العسكري.

ب-مسألة الانتقال السياسي وطبيعة التسوية المنشودة

١- أظهرت العديد من فقرات ديباجة القرار (٢٢١٦)، وبنوده اهتماماً واضحاً بالعملية السياسية في اليمن. وهي مسألة تبدو ذات حضور أصيل ليس في هذا القرار فحسب، بل وفي قرارات مجلس الأمن كافة ذات العلاقة بالأزمة اليمنية منذ عام ٢٠١١م. وقد تمحور ذلك الاهتمام لمجلس الأمن بالعملية السياسية في قراراته التي صدرت منذ عام ٢٠١٤م حول مفهوم "عملية الانتقال السياسي". وقد شدد القرار (٢٢١٦) في أكثر من فقرة وبند على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي. وذلك -لا ريب-يعطي انطباعاً قوياً بأن لدى

المجتمع الدولي عامة إدراكاً مستقراً بخصوص طبيعة التعامل الواجب اتباعه مع الأزمة اليمنية عبر طريق وحيد هو طريق "عملية الانتقال السياسي". والتي تتضمن وفقاً؛ لإشارات متعددة احتواها القرار (٢٢١٦) وأموراً تتعلق بمسائل سياسية من قبيل: التسوية السياسية وقضاياها المطروحة، التفاوض بين الأطراف اليمنية، والحلول السلمية، والمساعي الحميدة للأمم المتحدة.. وبالتالي؛ فإنّ رؤية مجلس الأمن، ومن ورائه الأمم المتحدة للأسلوب الأفضل للتعامل مع الأزمة اليمنية، إنّما تقوم على منطلقات سياسية تتبنى منهجاً سلمياً بعيداً عن أي لغة تصعيدية قد تُعقّد الأزمة. ومن هنا؛ فإن أي حديث عن أن القرار (٢٢١٦) يشكّل مدخلاً يبيح إمكانية استخدام أي طرف دولي أي وسائل تصعيدية للتعامل مع الوضع في اليمن، يُعدّ - لا ريب - حديثاً خارج سياق الأهداف الحقيقية لذلك القرار. فالقرار صدر باعتباره خطوة أخرى في طريق حلحلة الأزمة اليمنية عبر الضغط باتجاه عودة الأطراف كافة لاستئناف عملية التسوية السياسية.

٢- بالرغم من موضوعية ما طرحته النقطة السابقة بخصوص الهدف الجوهري للقرار (٢٢١٦)؛ إلا أنّ طبيعة الظروف السياسية الإقليمية والدولية، وكذا طبيعة عضوية مجلس الأمن آنذاك، قد أثقلت كاهل ذلك القرار بالعديد من المضامين السياسية التي تبدو من ناحية عملية غير مستوعبة للنهج الموضوعي الذي طالما حكم رؤية المجلس؛ لطبيعة الأزمة اليمنية منذ أعوام مضت. إذ بدا القرار عقيماً من الناحية التطبيقية إذا ما وضعناه تحت الاختبار فيما يتعلق بمسألة مدى إمكانية إسهامه في التفاعل البنّاء مع المدخلات التحولية الاستراتيجية التي طرأت على المشهد السياسي اليمني، وعلى توازنات القوى ما بعد ٢١ / سبتمبر/٢٠١٤م. فالقرار لم يغادر في ذلك الأمر ؛ كونه مجرد محصلة غير متوازنة لمجمل الضغوط والتجاذبات التي سادت أجواء مداولات إصداره، فيما بين بعض القوى الإقليمية والكبرى أعضاء المجلس. فلا هو الذي جاء بالجديد؛ لفتح آفاق أكثر إيجابية أمام إمكانية استئناف العملية السياسية بما يحقق الهدف المركزي الوظيفي لوجود مجلس الأمن بذاته متمثلاً في المحافظة على السلم والأمن، ولا هو الذي وصل بأهداف أصحاب المصلحة الحقيقة في استصداره إلى مداها المتعلق بشرعنة تدخلهم العسكري ضدّ اليمن. والقرار بذلك الشكل لم يَعْدُ كونه مرآة عاكسة لطبيعة النظام الدولي الراهن بتجلياته الازدواجية، وتنازعاته البراغماتية فيما بين قواه المؤثرة.

٣- ووفقاً لما جاء في النقطة السابقة، يمكن بكل بساطة الإشارة إلى العديد من المظاهر

التي تؤيد الفكرة سالفة الذكر. إذ بدأ القرار في إظهار "عقمه التطبيقي" عبر تجاهله أسباب اشتداد أوار الأزمة اليمنية بالرجوع إلى تقارير مبعوث الأمين العام نفسه، ومخرجات جهوده ورؤيته لمجريات العملية السياسية، وآفاق الحلول الممكنة. ومن ثم تجاهل القرار طبيعة التقدم الذي كان قد تمّ إحرازه في المفاوضات بين الأطراف السياسية إلى لحظة انطلاق الحملة العسكرية على اليمن من قبل التحالف السعودي دون أي إذن من المجلس. كما أن القرار اتخذ نهجاً تحيزياً غير مثمر من خلال تبني العديد من نصوصه لمفردات الخطاب السياسي لأطراف التحالف السعودي المرتبط بتدخلاتهم التصعيدية للأزمة في اليمن. ناهيك - أيضاً - عن تشدد ألفاظ القرار المتعلقة بما أسمتهم "الحوثيين". وكذا جنوح ديباجة القرار تحديداً عند عرضها لأهم قضايا العملية السياسية إلى تجاهل مسألة التقسيم الفيدرالي المقترح (الأقاليم الستة)، وهي المسألة التي مثّلت في حينه المصدر الأكثر إثارة للصراع السياسي. بالإضافة إلى تعمّد القرار تجاهل اتفاق السلم والشراكة الذي وقعته الأطراف السياسية اليمنية، ولقي في حينه ترحيباً من قبل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، خاصة وأن محتوى الاتفاق قد ذهب إلى آفاق أكثر انفتاحاً لحلّ الأزمة حتى من القرار (٢٢١٦) نفسه. وذلك - لا ريب - تحيز غير مبرر من قبل مجلس الأمن لجانب طرف قوى التحالف السعودي، وهو يتماشى تماماً مع رغبة السعودية وحلفائها؛ أصحاب المصلحة من شنّ الحرب والتدخل في الشأن اليمني.

ج-مسألة دور الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية

١- كل نصوص القرار (٢٢١٦) التي تناولت دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية (كأغلب قرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمة اليمنية) إلتزمت رؤية موحدة إزاء ذلك الدور. حيث ترتكز تلك الرؤية على التزام الأمم المتحدة القيام بدور "الوساطة" بين الأطراف اليمنية في إطار مفهوم "المساعي الحميدة". والأخير يُعدّ أحد المفاهيم المستقرة في إطار القانون الدولي والأعراف الدبلوماسية، وهو مفهوم لا يحمل بطبيعته أي مضامين تدخلية مطلقاً. ناهيك عن إشارة القرار إلى دور آخر للأمم المتحدة يتعلق بالجوانب الإنسانية.

٢- إشارة القرار (٢٢١٦) إلى الأدوار الممكنة أو المطلوب ممارستها من قبل دول ومنظمات إقليمية، لم تتعدَ في جُلّها مسائل الإسهام في دعم عملية الانتقال السياسي

السلمية، والدعم الإنساني، وتأييد رعايتها لمؤتمر الرياض المقترح من قبل السعودية. والاستثناء الوحيد لذلك النهج كان في إطار بنود القرار التي نصّت على مسألة العقوبات؛ إذ ألزم القرار الدول أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذ بند العقوبات المتعلق بحظر توريد الأسلحة، مع حصر حدود ذلك الدور على تنفيذ إجراءات التفتيش للبضائع الواردة إلى اليمن، مُحدِّداً (أي القرار) موضوع ذلك التفتيش تفصيلاً بـ "الأسلحة والأعتدة بجميع أنواعها، بما يشمل الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار، وكذلك المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية أو خلافها فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة وأعتدة ذات صلة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا". كما حدَّد القرار مكان تنفيذ إجراء العقوبات بالنصّ على أن: "يتم التفتيش للبضائع الواردة إلى اليمن انطلاقا من أراضي تلك الدول أو عبرها أو بواسطة مواطنيها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها".

٣-وبالتالي، فإنّ رؤية مجلس الأمن للأزمة في اليمن من خلال ما تضمنه القرار (٢٢١٦)، وهي الرؤية التي تعبّر في محصلتها النهائية عن رؤية المجتمع الدولي ممثَّلاً في منظمة الأمم المتحدة؛ لم تكن رؤية ذات أبعاد تدخلية مطلقاً، سواء لجانب مجلس الأمن والأمم المتحدة نفسها، أو لجانب الدول أعضاء المنظمة. ولم تحمل تلك الرؤية وفقاً للقرار نفسه أي مضامين تشي برغبة أممية؛ لإتاحة المجال أمام أي دولة عضو لممارسة أي دور تدخلي في الأزمة، عدا تلك الأدوار المفترض مساهمتها في حلّ الأزمة سلمياً.

د-مسألة أمن اليمن واستقراره ووحدته وسيادته وخطر الإرهاب

١- لم يَخْلُ القرار (٢٢١٦) (كأمثاله من قرارات المجلس بخصوص الأزمة اليمنية) من إشارات واضحة وقوية إلى التأكيد على مسألة الالتزام بالحفاظ على أمن اليمن واستقراره ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية. ممّا يعني (بمنطق المخالفة أو تناظرية المفهوم) أن مجلس الأمن، كممثل لإرادة القوى الكبرى، ومن ورائه الأمم المتحدة، كممثلة للمجتمع الدولي عامة، يُعتبر أي عمل أو اجراء أو تدبير يمارسه أي طرف داخلي أو خارجي إقليمي أو دولي أو حتى ما دون الدولة وينتج عنه مساساً بأمن اليمن واستقراره ووحدته وسيادته الإقليمية، يُعدّ عملاً مخالفاً للقانون الدولي عامة، ولقرار المجلس (٢٢١٦) بصفة خاصة، بل، ولقراراته السابقة بخصوص الأزمة اليمنية.

٢- بالرغم من أنّ القرار (٢٢١٦) أظهر اهتماماً بالإشارة المباشرة إلى التهديد القائم الذي يشكّله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على أمن اليمن خاصة والأمن الإقليمي والدولي بصفة عامة؛ إلا أنه بالنظر في طبيعة الألفاظ التي استخدمتها النصوص التي تناولت ذلك الأمر في هذا القرار، ومقارنتها بنظيراتها من الألفاظ التي تضمنتها قرارات سابقة للمجلس بخصوص الأزمة اليمنية منذ العام ٢٠١٤م بالتحديد، يمكن التأكيد على أن تخفيفاً جلياً قد طرأ في حدة ألفاظ القرار (٢٢١٦) عن مثيلاتها في القرارات السابقة. كما تتضح من تلك المقارنة - أيضاً - تحاشي القرار (٢٢١٦) الإشارة إلى تداعيات الأعمال الإرهابية التي عانى منها اليمنيون في الفترة التي سبقت صدور القرار (٢٢١٦) مباشرةً، وذلك خلافاً لما درج عليه المجلس في قرارات سابقة إزاء حوادث إرهابية سابقة.

٣- وعلى نفس المنوال السابق، اكتفت بعض نصوص القرار (٢٢١٦) بإشارات خجولة وغامضة إلى ما قامت بها الجماعات الإرهابية، وما وصفها القرار بمسمى "الجماعات الفاعلة من غير الدول" والمقصود بها بالطبع المليشيات التابعة للرئيس هادي، والتي تنشط تحت مسمى "اللجان الشعبية"، وذلك في معرض حديث القرار في أحد نصوصه عن سيطرة تلك الجماعات على مؤسسات الدولة، وتدخلها في نطاق سلطات الحكومة. ونهج القرار ذاك - لا ريب - يعزّز فكرة انحياز المجلس غير المبرّر لجانب رغبات قوى التحالف السعودي في سبيل تركيز اهتمام القرار على تعزيز فكرة إلقاء المسؤولية عن التعقيدات التي شابت الأزمة اليمنية في حينه على طرف سياسي بعينه. وكذا صرف النظر عن طبيعة التهديدات الجادة والخطيرة التي يشكّلها تنظيم القاعدة على الوضع الأمني في اليمن، ممّا يستلزم وجود قوة عسكرية وطنية رادعة يمكن أن تقف في وجهه، كما هو حاصل على سبيل المثال في العراق في الوقت الراهن.

هـ-مسألة الالتزامات والمطالب التي تضمنها القرار

١- من واقع ما تضمنته نصوص القرار (٢٢١٦) بخصوص "خطاب" المطالب، والالتزامات التي ترتبت عليه، يمكن الإشارة إلى ملمح رئيسي في ذلك الصدد. حيث يُلاحَظ أن إشارات القرار العديدة إلى مجموعة المطالب والالتزامات بصفة عامة لم توجه باتجاه طرف واحد في الأزمة اليمنية، وهو هنا طرف "الحوثيين". وذلك بحسب ما تحاول ترويجه باقي الأطراف السياسية اليمنية، وقوى التحالف السعودي. فباستثناء البند (١) من القرار الذي انحصرت مطالبه إزاء "الحوثيين"، يُلاحَظ أن باقي خطاب المطالب والالتزامات توزع على

الأطراف اليمنية كافة إضافة لطرف قوى التحالف السعودي والأمين العام للأمم المتحدة وباقي الدول الأعضاء. فأحد تلك المطالب على سبيل المثال، وهو المتعلق بطلب "وقف العنف"؛ يُظهِر بوضوح أنه موجه لـ: "الأطراف" دون تعيين، أو توصيف لماهية تلك الأطراف؛ الأمر الذي يجعل تلك الإشارة ذات معنى شامل وعام يطال كل الأطراف المنخرطة في فعل العنف، وهي -لا ريبٍ-تضم بين ثناياها طرف قوى التحالف السعودي التي تشنّ حربها على اليمن. ناهيك -أيضاً- عن مظهر آخر لشمولية المطالب، والالتزامات التي تضمنها القرار في بعض نصوصه من خلال مطالبته جميع الأطراف "الإلتزام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة سلامة المدنيين، ضرورة ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية والطبية، تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإجلاء مدنييها والأفراد التابعين لها من اليمن، اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، عدم الاخلال بسلامة البعثات الدبلوماسية أو النيل من كرامتها، التعاون مع الأمين العام في سبيل إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها".

٢- خصّ القرار (٢٢١٦) ما أسماه "الحوثيين" بمجموعة حصرية من المطالب، والالتزامات تركزت حول "سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، الإمتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، الإفراج بأمان عن اللواء محمود الصبيحي، وعن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفياً، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم".

٣- في المقابل، خاطب القرار (٢٢١٦) الأطراف اليمنية كافة بأغلب ما تضمنه من مطالب والتزامات مع تأكيده في بعضها، وضمن الخطاب نفسه، على "الحوثيين" بصفة خاصة. ومن تلك المطالب والالتزامات ذات الخطاب الشامل، ما يتعلق بمسائل محددة من قبيل: استئناف المفاوضات الشاملة، تسريع عملية الانتقال السياسي، والالتزام بمرجعيات تلك العملية (بحسب رؤية القرار بالطبع لتلك المرجعيات)، وقف العنف، الالتزام بتسوية

الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، الامتناع عن الأعمال الإستفزازية، وجميع الإجراءات الإنفرادية بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي، اتخاذ خطوات ملموسة للاتفاق، وتنفيذ حلّ سياسي يقوم على توافق الآراء، الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة سلامة المدنيين، ضرورة ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ضمان وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية والطبية، تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإجلاء مدنييها والأفراد التابعين لها من اليمن، اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، عدم الإخلال بسلامة البعثات الدبلوماسية أو النيل من كرامتها، التعاون مع الأمين العام في سبيل إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

و-المسألة الإنسانية والتزامات القانون الدولي

١- فيما يتعلق بتناول القرار (٢٢١٦) للمسألة الإنسانية في الأزمة اليمنية، وللالتزامات التي تمليها أحكام القانون الدولي بصفة عامة على الأطراف المنخرطة في الحرب الدائرة في حينه، يُلاحَظ أن القرار لم يولِ تلك المسألة ما تستوجبه من اهتمام، سواء من ناحية طبيعة الجدية في استخدام نصوصه للألفاظ الآمرة، أم من ناحية شمولية نظرته للمسألة وتجرُّدها. وإن كان خطاب القرار في الشأن ذاته قد توجه في المقابل إلى جميع الأطراف، ولم يوجه باتجاه طرف بعينه. وجميع الأطراف -لا ريب-، كما أشرنا سلفاً تتضمن، إلى جانب الأطراف اليمنية كافة، قوى التحالف السعودي نفسه.

٢- اكتفى نصّ القرار (٢٢١٦) بـــ"الإهابة" بجميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولم يتعد ذلك إلى ذكر أي إجراء عقابي يمكن أن يُتخذ في حال انتهاك ذلك الالتزام من أي طرف، بل إنه لم يُشِرْ مجرد إشارة إلى أن احتمال الانتهاك يمكن أن يشكل نقطة مراجعة من قبل المجلس في وقت لاحق في حال حصول أي انتهاك فعلي.

٣- بدا القرار (٢٢١٦) أكثر حرصاً على استخدام لهجة متشددة عند تناوله مسألة ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وإجلاء موظفي المنظمات ورعايا الدول المعنية، وضمان سلامة البعثات الدبلوماسية وأمنها وكرامتها. مقارنة باستخدامه؛ (أي القرار) لهجة أخفّ عند إشارته إلى مسائل تتعلق

بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ووصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية، والتوصل لهدنة للأغراض الإنسانية.

٤- تجاهل القرار (٢٢١٦) بصفة مطلقة الإشارة إلى الواقع المأساوي للحالة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني جراء القصف الجوي العنيف والمكثف، والمتواصل؛ لطائرات التحالف السعودي والحصار البحري والجوي والبري الخانق الذي تفرضه قوى ذلك التحالف على الموانئ والمنافذ البرية والبحرية اليمنية، ناهيك عن سيطرتها الكلية على الأجواء اليمنية، ومنع حركة الطيران مطلقاً من وإلى اليمن. ولم يُشر القرار مطلقاً في ذات الصدد إلى مسؤولية قوى التحالف السعودي عن تلك المأساة، وما ترتب عليها من أزمة حادة في الغذاء والدواء والوقود. كما لم يلتفت القرار -أيضاً- إلى حقيقة وجود مظاهر فعلية دالة على تلك الحالة الإنسانية المأساوية من قبيل: حالات القتل الجماعي للمدنيين، وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم الخاصة، وتدمير البنى التحتية؛ بما فيها المنشآت الطبّية والتعليمية والمؤسسات الخدمية والطرق والجسور، ناهيك عن حالات الإصابات الحرجة بين المدنيين والأطفال والنساء نتيجة استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وكذا موجات النزوح الجماعي الداخلي القسري لمئات الآلاف من الأسر جراء القصف الجوي.

المحور الثالث: خلاصات تحليلية

يمكن التأكيد بصفة مبدأية على أن معظم ما يتمّ تداوله من رؤى وأفكار في الأوساط السياسية والإعلامية على مستويات عدة بخصوص أهداف القرار (٢٢١٦)، وأبعاده القانونية والسياسية يبدو أقرب إلى العمومية المضلِّلة، سواء تمّ ذلك التعميم المضلِّل عن غير قصد بالنسبة للبعض، أو عن قصد وسوء مقصد بالنسبة للغالبية.

ومن ثمّ، يصبح من الضرورة بمكان أن تختتم هذه الدراسة موضوعها (ضمن محورها الثالث) بتقديم بعض ما يمكن استخلاصه من الاستنتاجات والخلاصات التحليلية. على أمل أن تُشكّل هذه الاستنتاجات والخلاصات التحليلية رداً كاشفاً لحجم الغموض الذي يرقى إلى حدّ التضليل فيما يتم تداوله من رؤى وأفكار بخصوص القرار (٢٢١٦)، وذلك على النحو الآتي:

١-إصدار مجلس الأمن للقرار (٢٢١٦) جاء كاستجابة في الأساس لتحرك سعودي

قطري إماراتي أردني، وفي ظلّ ظروف مثالية برئاسة الأردن الدورية للمجلس[١].

٢- ظروف النقاشات التي سادت مناخ إصدار القرار شهدت حراكاً سياسياً دبلوماسياً نشطاً ومفاوضات جادة من قبل الدول أعضاء المجلس، التي لم تكن تقف في صف الخيارات التدخلية التي تدفع باتجاهها الدول متبنية القرار. وقد تجلى ذلك بوضوح في نصّ الكلمات التي ألقاها ممثلو روسيا والصين وفنزويلا [٢] على هامش جلسة المجلس لإصدار القرار (٢٢١٦). وقد اتضحت أجواء ذلك المناخ من خلال البيان الذي أصدرته الخارجية الروسية [٣] غداة صدور القرار، مبينة فيه طبيعة اعتراضاتها على القرار، والتي تُشكّل بالطبع مبررات امتناعها عن التصويت. وبالتالي فمن المفروغ منه التأكيد على أن القرار مثّل بطبيعته محصلة مواقف كل دول المجلس إزاء الأزمة اليمنية، حتى روسيا الممتنعة عن التصويت.

٣- في إطار إشارة الديباجة إلى مرجعية تحرّك المجلس لإصدار القرار (٢٢١٦) كان من الواضح أن الديباجة قد استرسلت في الإشارة إلى قرارات المجلس السابق وبياناته الرئاسية بخصوص اليمن، في حين اكتفت في الصدد ذاته بمجرد "الإحاطة علماً" برسالة ممثل اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة المعين من هادي المستقيل والتي يحيل بها رسالة هادي التي يبلغ فيها المجلس بأنه: "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين". دون أن تبدي الديباجة أي ردة فعل للمجلس إزاء تلك الرسالة أو طلب هادي غير "الإحاطة علماً بما جاء فيها"؛ أي

---

(١) إلى جانب الدول الخمس أعضاء المجلس دائمة العضوية (أميركا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا)، احتلت عشر دول المقاعد غير الدائمة ضمن عضوية المجلس وهي: (الأردن، أسبانيا، انغولا، تشاد، تشيلي، فنزويلا، ليتوانيا، ماليزيا، نيجيريا، ونيوزلندا). وقد حضر مندوب اليمن في الأمم المتحدة المعين من الرئيس المستقيل هادي ممثلاً لليمن صاحبة الشأن بحسب لوائح المجلس.

(٢) ينظر: في ذلك الشأن محضر الجلسة (٧٤٢٦)، لمجلس الأمن بخصوص إصدار القرار ٢٢١٦ تحت عنوان: "مجلس الأمن يطالب بإيقاف العنف في اليمن، ويفرض عقوبات على الأشخاص الذين يزعزعون استقرار اليمن"؛ متوفر على موقع الأمم المتحدة على الرابط:

http://www.un.org/press/en/2015/sc11859.doc.htm

(٣) أصدرت الخارجية الروسية بياناً في ١٥ أبريل ٢٠١٥ م تبين فيه أسباب امتناعها عن التصويت؛ حيث ردت ذلك إلى عدم تركيز القرار المقترح على "المهام التي تطرحها الأزمة اليمنية وهي الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات في إطار العملية السياسية اليمنية". وأشار البيان إلى أن روسيا اقترحت إجراء تغييرات من شأنها تهيئة القرار المقترح لتحقيق تلك المهام، "ولكن بعض التغييرات العامة التي اقترحناها لم تؤخذ في الاعتبار، وهي تحديداً مطالبة أطراف المواجهة المسلحة كافة بوقف إطلاق النار، وفرض هدن انسانية منتظمة، وحظر تصدير الأسلحة إلى الأطراف اليمنية كافة". وأكد البيان أيضاً "أنّ موسكو، والعديد من بلدان المنطقة تقف ضد حل الصراع في اليمن بالوسائل العسكرية"، مشدداً "على عدم جواز استخدام القرار الصادر لتصعيد المواجهة، وضرورة البحث عن حل سلمي يأخذ في عين الاعتبار مصالح جميع اليمنيين". نص البيان متوفر على الرابط:

http://arabic.sputniknews/russia/20150415/1014017195html

أن المجلس بدا، وكأنه غير معني بطلب هادي، الذي تضمنته الرسالة بالتدخل، ولم يُبْدِ بالأساس أي موافقة فعلية على ما جاء فيها، وإلا لكان ترجم ذلك في بنوده، وإن عبر إشارة ضمنية، ولكن ذلك لم يحدث. ومن الممكن - أيضاً - تلمُّس الدليل على ذلك من نصّ الديباجة التالية مباشرة لتلك الإحاطة؛ حيث انتقلت الديباجة مباشرة إلى التأكيد على ضرورة استئناف العملية السياسية بالنصّ على: "وإذ يؤكد [أي المجلس] في جملة أمور على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة جميع الأطراف اليمنية".

٤- القرار إجمالاً، لم يكن من ضمن أهدافه "مطلقاً" استخدام القوة أو إجازة التدخل العسكري ضدّ اليمن، فقد اكتفى باتخاذ مجموعة من التدابير العقابية ذات الصبغة الاقتصادية إضافة إلى حظر توريد السلاح. وهو (أي القرار) لم يتضمن أي رخصة لأي دولة بالتدخل العسكري في اليمن أو حتى ممارسة أي دور في الأزمة اليمنية، سوى ما يتعلق بتقديم المساعدة على استئناف العملية السياسية ودعمها. والقرار كذلك عندما أوقع بعض العقوبات لم يمنح أي رخصة بممارسة أي من أشكال الحصار على اليمن مطلقاً، كما لم يمنح القرار أي دولة الحقّ في منع السفن أو الطائرات من الوصول إلى الموانئ والمطارات اليمنية أو حتى الحق في تفتيشها سوى في أراضي تلك الدول وموانئها حصرياً، وبهدف وحيد يتعلق بحظر وصول الأسلحة إلى الأطراف المشمولة بالعقوبات.

٥- القرار إجمالاً لم يكن موجهاً مطلقاً تجاه طرف يمني بعينه من أطراف الأزمة اليمنية، حتى في ظل تركيزه في بعض مطالبه على ما يطلق عليه طرف "الحوثيين وصالح"، إلا أن معظم مطالبه والتزاماته ظلت موجهة للأطراف اليمنية كافة، بل ولقوى التدخل نفسها وللأمين العام للأمم المتحدة.

٦- أظهر السياق العام للقرار أن رؤية المجلس لدوره في الأزمة اليمنية لم يتحول عمّا درج عليه في قراراته السابقة حتى مع وضعه لليمن تحت الفصل السابع الذي لم يكن بحد ذاته اجراءً جديداً تفرد به القرار (٢٢١٦). إذ اهتم القرار (٢٢١٦) بتأكيد دور المجلس، كأداة للتسوية، وركز على استئناف العملية السياسية، وعلى توفير حل سلمي توافقي شامل للأطراف اليمنية كافة. ناهيك عن تأكيد عدد من نصوص القرار على حرص مجلس الأمن على استقرار اليمن وأمنه ووحدته وسلامته الإقليمية وتحذيره من خطر الإرهاب.

٧- برغم تأكيد القرار على دور مجلس الأمن في الأزمة اليمنية كأداة للتسوية،

وابتعاده عن مسألة إجازة التدخل أو استخدام القوة ضد اليمن، إلا أنه بدا في معظم ألفاظه منحازاً لجانب قوى التدخل السعودي. ولكن ذلك التحيز عموماً لم يُلَبْ سقف تطلعات تلك القوى بمنحها أي مستند قانوني أممي لشرعنة تدخلها القائم حينها فعلياً ضد اليمن.

٨-القرار من الناحية الوظيفية المتعلقة برؤية مجلس الأمن لدوره في الأزمة اليمنية لم يستوعب بشكل موضوعي وواقعي احداثيات تطورات الأحداث السياسية والميدانية، ولا تحولات ميزان القوى على الساحة اليمنية بعد ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. وذلك يأتي كنتيجة بالطبع لتحيزاته المسبقة لجانب قوى التدخل. وبالتالي فمن غير المتوقع (من وجهة نظر الباحث) أن يؤدي القرار "لوحده" دوراً حاسماً كأساس مرجعي مُفترَض قادر على تسوية الأزمة اليمنية وفقاً لما يجري مؤخراً في الكويت من مشاورات بين أطراف الأزمة اليمنية. ويتوقع الباحث أن مجريات التفاوض ومخرجاته المتوقعة في حال نجاحه ستتجاوز بنود القرار (٢٢١٦) إلى ما هو أكثر واقعيةً وعملانيةً من الحلول الممكنة للأزمة اليمنية.

الخاتمــة

بالنظر إلى الخلاصات التحليلية سالفة الذكر، ووفقاً لمحتوى القرار (٢٢١٦) ومضامينه وأهدافه؛ يمكن بكل ثقة ومن ناحية منهاجية، التأكيد على أن ما قامت به السعودية وحلفاؤها (ولا تزال تقوم به) من تدخل عسكري مباشر ضدّ اليمن عبر القصف الجوي، وغير مباشر عبر دعمها للأطراف اليمنية المتحالفة معها، وعبر استجلابها لأفراد من قواتها المسلحة إلى الأراضي اليمنية، وإدخالها كذلك لأفراد مرتزقة من دول أخرى؛ كل ذلك يُعدُّ بالتأكيد "عدواناً سافراً" على اليمن بالمخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية، وهو كذلك يُعدُّ انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن (٢٢١٦) ذاته، ولكل قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالأزمة اليمنية. وذلك بدايةً من أن ما تمارسه قوى العدوان بحق اليمن يشكل تدخلاً صارخاً في الشؤون اليمنية دون سند قانوني، بل وبالمخالفة لأحكام القانون الدولي ذاته، ومروراً بما سببه ذلك العدوان (ولا يزال يسببه) من انتهاكات جسيمة لأمن اليمن واستقراره ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، وما عمل (ولا يزال يعمل) على تهيئته من مناخات مواتية لتمدد الجماعات الإرهابية في المناطق الواقعة تحت سيطرته وسيطرة حلفائه من الأطراف اليمنية، وكذا بما سببه ذلك العدوان (ولا يزال يسببه) من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتدميرٍ للبنية التحتية وللمنشآت المحرّم استهدافها كالمستشفيات والمدارس، فضلاً عن أعمال الحصار الاقتصادي الذي يمارسه العدوان (ولا

يزال يمارسه) ضدّ اليمن، بما في ذلك عرقلة انسياب وصول السلع الغذائية الأساسية والوقود والدواء، ومنعه وصول المساعدات الإنسانية. الأمر الذي يرقى بتوصيف تلك الأعمال والممارسات إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضدّ الانسانية، وفقاً للمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة. وهو ما أكدت عليه العديد من تقارير المنظمات الدولية المتخصصة.

ومما لا ريب فيه أن واقعة عدوان التحالف السعودي بتداعياتها المأساوية على اليمن واليمنيين على الأصعدة كلها تمنح اليمن الحق كاملاً في مواجهة ذلك باعتباره عدواناً سافراً، وذلك من منطلق قانوني شرعي يتعلق بمبدأ "حق الدول والشعوب في الدفاع عن النفس وصدّ العدوان"، وهو المبدأ الذي يقرُّه ميثاق الأمم المتحدة، وتقرُّه كذلك الشرائع الإلهية والوضعية كافة.

وبالتالي، يصبح من الأهمية بمكان، وفقاً لكل ما تقدّم في هذه الدراسة، ووفقاً لأبعاد الأزمة اليمنية، وما يدور حولها من متغيرات تتعلق بأدوار القوى اليمنية أطراف الأزمة والطرف الأممي ممثلاً بمجلس الأمن والدول التي تشن عدوانها على اليمن؛ أن تنطلق أي محاولة لفهم تلك الأزمة وتحليلها ومحاولة حلها من عدة معطيات موضوعية لعل من أبرزها:

١-إن الأزمة بحد ذاتها تُعدُّ شأناً داخلياً، وأن ما تمارسه السعودية وحلفاؤها يُعدُّ تدخلاً سافراً في ذلك الشأن.

٢-وإن رؤية المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن للأزمة اليمنية تقوم على أساس غير تدخلي سلمي تشاركي وشامل، وهي رؤية لا تتضمن أي رغبة في السماح بأي تدخل عسكري ضد اليمن.

٣-وإن ما يواجهه اليمن من تدخل عسكري يُعدُّ عدواناً سافراً.

٤- وإن أي حل لهذه الأزمة لا يمكن أن يتحقق بشكل سلمي ودائم إلا إذا تضمن إزالة أي مظاهر وتداعيات لذلك العدوان.

٥-وإن ذلك الحلّ المنتظر لا بد أن يعود ليكون حلاً وطنياً صرفاً دون أي تدخلات خارجية، حلاً يقوم على أساس الشراكة الوطنية والتوافق، حلاً يستوعب بمرونة "إيجابية" طبيعة التحولات الراهنة في موازين القوى على الساحة السياسية اليمنية، دون أن يعني ذلك "الاستيعاب" القبول مطلقاً بأي مظاهر لسلوك سياسي يستهدف الاستحواذ أو الإقصاء للآخر المخالف سياسياً.

تداعيات الحرب والحصار وآثارهما على الاقتصاد اليمني

أ.نبيل الطيري
باحث اقتصادي
nattairi1@gmail.com

شكّل العدوان العسكري السعودي الأمريكي الذي بدأ يوم الخميس ٢٦ مارس٢٠١٥م يوماً مأساوياً لليمن واليمنيين على مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، وما ترتب على أحداثه المتلاحقة منذ ذلك التاريخ من آثار وتداعيات أدت إلى وضع إنساني كارثي غير مسبوق في التاريخ المعاصر، بالإضافة إلى تجويع اليمنيين عن طريق الحصار الشامل الذي فرضه تحالف العدوان براً وبحراً وجواً، واستهداف المقدرات الاقتصادية والبنية التحتية ، الأمر الذي يتطلب دراسة وبحث الآثار والتداعيات المدمرة على الاقتصاد ومختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية ،والآثار والتداعيات على المالية العامة والقطاع النقدي والمصرفي وسعر الصرف. والتعرف على أهداف العدوان من تدمير الاقتصاد اليمني والحصار الاقتصادي الجائر.

وعليه تعتمد هذه الورقة البحثية على المنهجية الآتية:

١- تقدير الخسائر وفق منهجية تكلفة الفرصة الضائعة للناتج المحلي الإجمالي.

٢- تحليل الآثار والتداعيات على الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج، القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية، والبنية التحتية، والمالية العامة، والقطاع النقدي، وسعر الصرف.

٣- تحليل حجم الأضرار المادية المترتبة على الحرب والحصار على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والصناعية والخدمية والبنية التحتية.

٤- تحليل الآثار والتداعيات على مستوى الجوانب الاجتماعية والإنسانية، حيثما يتطلب سياق التحليل وتفاقم معدلات الفقر والمستوى المعيشي.

٥- تعتمد الورقة على النزول الميداني للحصول على البيانات والمعلومات المحلية من مصادرها الرسمية والجهات المعنية، كما تستفيد الورقة من بيانات ومعلومات المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة التقارير والمنظمات الواقعية والمحايدة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأرقام المتعلقة بالأضرار والخسائر لازالت تقديرية وأولية، وأنَّ نتائج حصر وتقييم الأضرار المباشرة وغير المباشرة لم تستكمل، خاصة أن العدوان لايزال مستمراً وآثاره وتداعياته مستمرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ هذه الورقة لم تشمل

جميع الأضرار التي لحقت بالبلد جراء العدوان، لأن ذلك يقع على عاتق الجهات الرسمية التي يتطلب منها حصر وتقدير الخسائر والأضرار وتقدير الاحتياجات الكلية لإعادة البناء والإعمار.

وعليه تتكون الورقة من الأقسام الآتية:

أولاً: الآثار الاقتصادية للحرب والحصار من منظور الاقتصاد الكلي.

ثانياً: الآثار على القطاعات الإنتاجية.

ثالثاً: الآثار على القطاعات الخدمية والبنية التحتية.

رابعاً: أهداف العدوان من تدمير المنشآت الاقتصادية والحصار الاقتصادي الشامل.

أولاً: الآثار الاقتصادية للحرب والحصار من منظور الاقتصاد الكلي

أدت الحرب التي تشنها دول العدوان على اليمن إلى تراجع حاد في مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي مزيداً من التدهور في حال استمرار الحرب والحصار الاقتصادي الجائر، ويمكن استعراض أبرز الآثار وبصور موجزة، فيما يأتي:

انكماش النمو الاقتصادي:

شكل(١) تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

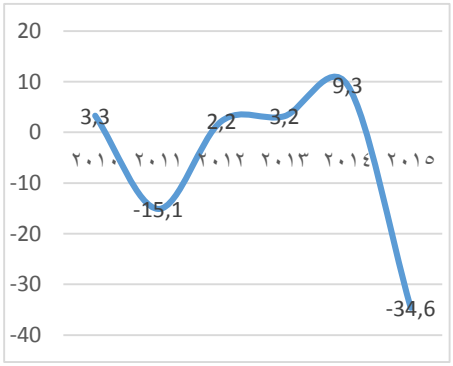

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية عام ٢٠١٤م، وتستند بيانات عام ٢٠١٥م إلى تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

شكل (٢) خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠١٥م

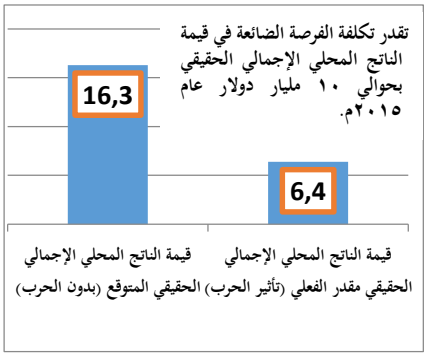

المصدر: حسابات الباحث بالاستناد إلى مشروع الخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١-٢٠١٥م والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ٢٠١٢-٢٠١٤م.

تشير التقديرات الأولية إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي نسبة -٣٤,٦% للعام ٢٠١٥م. ويعود ذلك بدرجة رئيسة إلى الحرب والحصار الاقتصادي على اليمن، وما نجم عنه من تدمير كلي وجزئي للبنى التحتية والمنشآت العامة والخاصة، وتعليق دعم المانحين والبرامج الاستثمارية، وتعثر الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى حدوث

أزمات غير مسبوقة في الغذاء والمياه والوقود والكهرباء.

تقدير خسارة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (تكلفة الفرصة الضائعة)

يمكن قياس جسامة الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفق منهجية تكلفة الفرصة الضائعة، والتي تمثل الفرق بين القيم (الفعلية في الحرب)، والقيم الاستمرارية (بدون الحرب)[1].

وتشير البيانات في الشكل (٢) أعلاه، إلى أنه لو لم تحدث حرب، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يصل إلى (١٦,٣) مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥م، بينما تظهر التقديرات الأولية إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقدر بنحو ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م، وبالتالي فإن الخسارة تقدر بحوالي ١٠ مليار دولار، وتعادل هذه الخسارة ٧٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام ٢٠١٠ م[2].

وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي الحاد وتلك الخسائر الجسيمة، فإن الاقتصاد اليمني قد تمكّن من الاستمرار واستطاع التماسك ومواجهة الآثار الكارثية للحرب والحصار الجائر، ولم يحدث الانهيار الاقتصادي الذي سعت إليه دول العدوان.

تدني دخل الفرد

إنّ التدهور الاقتصادي الذي تشهده اليمن منذ تفاقم حدة الحرب وتزايد القصف الجوي والحصار الاقتصادي؛ ما هو الا نتيجة حتمية في ظل الدمار البالغ والواسع الذي طال الإنسان والممتلكات العامة والخاصة، وهنا يمكن الإشارة

*شكل (٣) متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج الإجمالي الحقيقي (دولار)

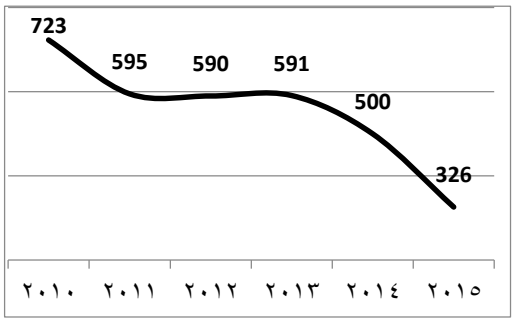

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد (٨) أكتوبر ٢٠١٥م

(١) الاسكوا، **النزاع في الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٤م، التداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الأهداف الإنمائية للألفية**، يونيو ٢٠١٤م، ص ٦.

(٢) تمثل الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي مجرد مكون واحد فقط من الخسائر الاقتصادية الإجمالية. ولكن ثمة مكون آخر يتمثل في أثر الحرب على مخزون رأس المال، والذي يتكون من ثلاثة مكونات: التراجع في صافي الاستثمارات، مخزون رأس المال المعطل، مخزون رأس المال المدمر جزئياً أو كلياً، وتشير الدراسات إلى أن الخسائر في هذا المكون تقدر بنحو ضعفين إلى أربعة أضعاف الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي. لمزيد من التفاصيل انظر: الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة تقارير ترصد آثار الآزمة السورية، **المركز السوري لبحوث السياسات**، ٢٠١٣-٢٠١٥م، دمشق، سورية.

إلى أهم أدوات الحرب الاقتصادية التي خلقت عوامل بالغة التأثير أدت إلى تدهور متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج الإجمالي الحقيقي. حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (٥٣٢) دولار أمريكي عام ٢٠١٠م ليصل إلى (٢٣٩) دولار عام ٢٠١٥م. أي إن نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تراجع بنسبة ٥٥,١%. كما يتبين من الشكل (٣). في حين أنه لو لم تكن هناك حرب، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يتزايد ليصل إلى (566) دولار عام ٢٠١٥م، وبالتالي تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدرجة عالية[1].

ارتفاع معدلات الفقر وتدهور المستوى المعيشي

جدول (١) الآثار الوخيمة للحرب والحصار على معدلات الفقر ومستوى المعيشة خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بما قبل الحرب ٢٠١٤م

البيان	٢٠١٤م		٢٠١٥م	
	العدد (مليون)	من السكان (%)	العدد(مليون)	من السكان (%)
السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	١٢,٨	٥١,٣	٢١,٢	٨٧,٣
السكان تحت خط الفقر	١٣	٥٤,٢	١٨	٧٥,٠
انعدام الأمن الغذائي	١٠,٦	٤١,٢	١٤,٤	٥٧,٨
النزوح الداخلي	٠,٢٤	٠,٩	٢,٥	١٠,٤
السكان بحاجة إلى مأوى	٠,٥٥	١,٩	٢,٨	١١,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي.

وزارة حقوق الإنسان، التقرير الثاني لحقوق الإنسان، للفترة ٢٦ مارس–٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، يناير ٢٠١٦م.

Yemen Humanitarian Needs Overview 2016م (OCHA) November 2015

Yemen Humanitarian Needs Overview 2015م (0CHA) December2014

لقد أدت الحرب والحصار الاقتصادي الجائر إلى ارتفاع معدلات الفقر، وانعدام مصادر الدخل، وتوقف تدفق المواد الغذائية إلى الأسواق، وتفاقم وضع الأمن الغذائي بصورة غير مسبوقة؛ حيث وصل عدد اليمنيين الذين هم بحاجة للتدخلات في المجال الإنساني عام ٢٠١٥م إلى حوالي ٢١,٢ مليون شخص؛ أي ما يمثل ٨٧% من عدد السكان، وهي نسبة عالية جدا تنذر بإمكانية حدوث كارثة إنسانية قد يصعب معالجتها، كما تشير هذه النسبة إلى الآثار الجسيمة للحرب والحصار، ومخالفتها للقوانين الدولية لتطال أدواتها حياة المدنيين،

(١) نبيل محمد الطيري، **تقدير الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية في ظل الحرب والصراعات ٢٠١١ –٢٠١٥م**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تحييد الاقتصاد اليمني عن الحرب والصراعات، ١ مارس ٢٠١٦م، صنعاء الاتحاد العام للغرف التجارية، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات.

وممتلكاتهم، ومنشآت الأعمال، والمزارع، وغيرها من مقومات الحياة، وتوفير سبل العيش، خاصة مع فرض حصار شامل على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية والذي زاد من حدة الوضع وشكّل عائقاً أمام تدفق الواردات بجميع أنواعها من غذاء ،ودواء، ومشتقات نفطية.

لقد تركت الحرب وتداعياتها التي يشنها العدوان على الاقتصاد اليمني أثراً سلبياً مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في فقدان الوظائف؛ ومن ثم الدخول في دائرة الفقر والفقراء، وفي نفس الوقت انخفاض القوة الشرائية للسكان بسبب تصاعد الأسعار المحلية للسلع والخدمات. وأصبحت الأسر الأشد فقراً تختار آليات المواجهة السلبية للتأقلم مع الحرب، مثل تخفيض عدد الوجبات، شراء الأغذية الأرخص، تخفيض الاستهلاك. الأمر الذي يقود لزيادة حدة الفقر بين الأسر الفقيرة، وكذلك انزلاق مزيد من الأسر تحت خط الفقر الوطني.

الآثار على المالية العامة

تلعب المالية العامة دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن؛ لذلك استهدف العدوان المالية العامة من أجل أضعاف قدرتها في القيام بوظيفتها التنموية والاجتماعية المأمولة، وخلق حالة من الفوضى وصولاً لإسقاط مؤسسات الدولة؛ حيث تعرضت الإيرادات والنفقات في عام ٢٠١٥م لصدمات قوية، وغير مسبوقة نستعرضها فيما يأتي:

تدهور الإيرادات العامة

تشير البيانات الفعلية الأولية إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة بحوالي ٥٣,٧% عام ٢٠١٥م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م. وأصبح إجمالي الإيرادات غير قادر على تغطية المرتبات والأجور منذ شهر يونيو ٢٠١٥م، ويعود ذلك إلى تدهور معظم مكونات الإيرادات العامة للدولة، وأهمها:

أ- توقف الإيرادات النفطية: حيث تعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي للموازنة العامة للدولة، وفي عام ٢٠١٥م تراجعت إيرادات النفط والغاز بمعدل ٧٧,١% بسبب الحصار الجائر، وتوقف إنتاج وتصدير النفط الخام نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥م، وتعليق أنشطة شركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن، وكذلك توقف إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال، مما أفقد الموازنة العامة للدولة موارد هي في أمس الحاجة إليها. وبالنتيجة انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من ٤٥,٣% من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠١٤ م إلى ٢٢,٤% عام ٢٠١٥م.

ب- تدني الحصيلة الضريبية: حيث انخفضت الإيرادات الضريبية عام ٢٠١٥م بحوالي -١٩,٢%.

بسبب الغارات الجوية، وانعدام الأمن في كثير من المناطق، وتقييد حركة التجارة الخارجية، وتضرر المنافذ الجمركية في عدن والحديدة وحرض وبقية المنافذ التي طالها القصف والحصار، وانكماش النشاط الاقتصادي. ونظراً للتراجع في موارد النفط الخام؛ فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً لتعبئة الموارد الضريبية (بعد التعافي الاقتصادي) والتي تعد من الموارد المستدامة.

ج- تعليق التمويل الخارجي: فقد بلغ إجمالي المنح والقروض الخارجية المقدمة للموازنة العامة حوالي (٤,٨) مليار دولار (معظمها منح)، وشكلت ١٤,٤% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م. ولعبت دوراً أساسياً في احتواء عجز الموازنة، وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال المرحلة الانتقالية[1]. وفي عام ٢٠١٥م، وفي ظل العدوان الخارجي والحصار الاقتصادي انخفضت إيرادات المنح والقروض الخارجية بصورة حادة إلى (١٠,٦) مليار ريال (ما يعادل ٩٤,١ مليون دولار)؛ أي بمعدل انخفاض بلغ -٩٥,٧% بسبب تعليق دعم المانحين للموازنة العامة للدولة. وبالنتيجة انخفضت نسبة مساهمة المنح والقروض الخارجية من ١٠,٨% من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠١٤ إلى ١,٠% عام ٢٠١٥م.

جدول (٢) الإيرادات العامة للدولة ٢٠١٤-٢٠١٥م

البيان	الإيرادات العامة (مليار ريال)		معدل النمو (%)	من إجمالي الإيرادات (%)		من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2014م	2015م		2014م	2015م	2014م	2015م
إجمالي الإيرادات	٢٢٩٣,٠	١٠٦٢,٧	-٥٣,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣١,٤	١٨,٠
١-الإيرادات النفطية:		٢٣٧,٦	-٧٧,١	٤٥,٣	٢٢,٤	١٤,٢	٤,٠
النفط المصدر	٣٨٣,٨	٧٨,٧	-٧٩,٥	١٦,٧	٧,٤	٥,٣	١,٣
النفط المباع محلياً	١٠٣٩,٢	٤٦,٤	-٨٩,٦	١٩,٤	٤,٤	٦,١	٠,٨
الغاز المصدر	١٥٨,٣	٥٤,٥	-٦٥,٦	٦,٩	٥,١	٢,٢	٠,٩
الغاز المباع محلياً	٥٢,٣	٥٨,٠	-١٠٨	٢,٣	٥,٥	٠,٧	١,٠
٢-الإيرادات غير النفطية ومنها:	١٢٥٣,٨	٨٢٥,٢	-٣٤,٢	٥٤,٧	٧٧,٦	١٧,٢	١٤,٠
الإيرادات الضريبية ومنها:	٥٨٦,٤	٤٧٤,٠	-١٩,٢	٢٥,٦	٤٤,٦	٨,٠	٨,٠
إيرادات الجمارك	١١١,٥	٦٦,٨	-٤٠,٠	٤,٩	٦,٣	١,٥	١,١
الإيرادات غير الضريبية	٦٦٧,٤	٣٥١,٢	-٤٧,٤	٢٩,١	٣٣,٠	٩,١	٦,٠

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية** العدد ١٢، مارس ٢٠١٦م.

البيان	الإيرادات العامة (مليار ريال)		معدل النمو (%)	من إجمالي الإيرادات (%)		من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2014م	2015م		2014م	2015م	2014م	2015م
ومنها:							
الاقتراض الخارجي	٦١,٦	٩,٦	-٨٤,٤	٢,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٢
المنح الخارجية	٢٤٨,٢	١٠,٦	-٩٥,٧	١٠,٨	١,٠	٣,٤	٠,٢

المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، العدد رقم ٦٢، الربع الرابع ٢٠١٥م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ١٢ مارس ٢٠١٦م.

١- انخفاض النفقات العامة

تشير البيانات الفعلية الأولية إلى انخفاض إجمالي النفقات العامة بحوالي ٢٥% عام ٢٠١٥م، مما يساهم في خفض الطلب الكلي والدخل والتوظيف في الاقتصاد، ويعود ذلك إلى تراجع بنود النفقات الجارية والرأسمالية باستثناء فوائد الدين العام.

فقد انخفضت النفقات الجارية بحوالي ٢٣,٢% عام ٢٠١٥م، ويرجع ذلك بدرجة رئيسة إلى توقف دعم الوقود، وانخفاض نفقات السلع والخدمات، إضافة إلى تعليق صرف الإعانات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية بصورة تامة؛ مما فاقم الظروف المعيشية للأسر الفقيرة المستحقة للإعانات.

وبالنسبة للنفقات الرأسمالية (الباب الرابع)، فإن سياسات زيادة الانفاق الاستثماري تمثل أداة فاعلة لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والتخفيف من الفقر (خاصة أثناء الركود الاقتصادي)، ومع ذلك فقد انخفضت من ١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤م إلى ٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥م، وانخفضت القيمة المطلقة للنفقات الرأسمالية بنسبة ٦٥,١% وبما يقارب الثلثين في عام ٢٠١٥م، مما أدى إلى تضرر قطاع الإنشاءات والأنشطة المرتبطة به، وساهم في تدني النمو الاقتصادي.

ونظراً لتدهور الإيرادات العامة للدولة بسبب العدوان والحرب، فقد تركز دور الموازنة العامة للدولة على دفع الأجور والمرتبات للموظفين، ومدفوعات الفائدة على الدين العام، وتغطية جزء يسير من نفقات تشغيل المرافق العامة.

جدول (٣) النفقات العامة للدولة ٢٠١٤-٢٠١٥م

البيان	النفقات العامة (مليار ريال)		معدل النمو (%)	من إجمالي النفقات (%)		من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2014م	2015م		2014م	2015م	2014م	2015م
اجمالي عام النفقات	٢٦٢٩,٠	١٩٧١,٩	-٢٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٦,٠	٣٣,٤
١-النفقات الجارية ومنها:	٣٣٩٣,٣	١٨٣٩,٠	-٢٣,٢	٩١,٠	٩٣,٣	٣٢,٧	٣١,٢
-الأجور والمرتبات	٩٢٧,٨	٩١٥,٠	-١,٤	٣٥,٣	٤٦,٤	١٢,٧	١٥,٥
-الصيانة والسلع والخدمات	١٨٩,٦	١٤٩,٨	-٢١,٠	٧,٢	٧,٦	٢,٦	٢,٥
-فوائد الدين العام:	٥٢٤,١	٦٠٥,٥	١٥,٥	١٩,٩	٣٠,٧	٧,٢	١٠,٣
محلية	٥٠٧,٦	٥٩٠,٣	١٦,٣	١٩,٣	٢٩,٩	٦,٩	١٠,٠
خارجية	١٦,٥	١٥,٢	-٧٠٧	٠,٦	٠,٨	٠,٢	٠,٣
- دعم المشتقات النفطية	٤٧٩,٤	٢٠,٧	-٩٥,٧	١٨,٢	١,١	٦,٦	٠,٤
٢-النفقات الرأسمالية	١٢٨,٦	٤٤,٩	-٦٥,١	٤,٩	٢,٣	١,٨	٠,٨
٣-تسديد القروض	١٠٧,٠	٨٨,٠	-١٧,٨	٤,١	٤,٥	١,٥	١,٥

المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة، العدد رقم ٦٢، الربع الرابع ٢٠١٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ١٢ مارس ٢٠١٦م.

٢- تفاقم عجز الموازنة العامة وزيادة الدين العام

تظهر البيانات الفعلية الأولية تجاوز نسبة عجز الموازنة العامة الصافي الحدود الآمنة؛ حيث بلغ -١٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥م، وتمّ اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني، بنسبة بلغت ٨٤% من إجمالي قيمة عجز الموازنة عام ٢٠١٥م. ويحمل الاقتراض المباشر من البنك المركزي مخاطر على الوضع الاقتصادي أهمها: زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، إضعاف قيمة العملة الوطنية، ارتفاع معدلات التضخم، وتدني مستويات المعيشة، وارتفاع عبء الدين العام المحلي.

زيادة أعباء الدين العام:

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام من (٢٢,١) مليار دولار عام ٢٠١٤م، إلى (٢٥,٩) مليار دولار عام ٢٠١٥م. ويمثل إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي على الحكومة ما نسبته ٦٥,٥%

و٩٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنوات على التوالي، ويرجع ارتفاع نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي إلى عاملين الأول / ارتفاع عجز موازنة ٢٠١٥م ، والذي تجاوز الـ (٩٠٠) مليار ريال، والعامل الثاني/ تراجع الناتج المحلي الإجمالي، والذي شهد انكماش (نمو سالب) بنسبة ٣٤,٦%. وهو ما أظهر إجمالي الدين العام بتلك النسبة المرتفعة في ٢٠١٥م، والتي بلغت ٩٤,٤% من الناتج المحلي. وفي الجانب الآخر يلاحظ انخفاض الدين الخارجي بحوالي (٤٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٥م بسبب تعليق القروض الخارجية من جهة، واستمرار البنك المركزي في سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي المستحقة في عام٢٠١٥م من جهة أخرى.

جدول (٤) عجز الموازنة العامة للدولة ومصار تمويله والدين العام

البيان	٢٠١٤م	٢٠١٥م
عجز الموازنة الصافي (مليار ريال)	-٣٤٤,٩	-٩٠٨,٣
نسبة العجز الصافي من الناتج المحلي الإجمالي %	-٤,٧	-١٥,٤
التوزيع النسبي لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة %		
السندات الحكومية	٤٥,٥	١١,٢
البنك المركزي اليمني	-٠,٧	٨٤,٠
أذون خزانة	٣٨,٣	٤,٥
الصكوك الإسلامية	١٦,٩	٠,٣
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠
إجمالي الدين العام المحلي والخارجي (مليار دولار)	٢٢,١	٢٥,٩
الدين العام المحلي (مليار دولار)	١٤,٨	١٩
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	٧,٣	٦,٩
إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي%	٦٥,٥	٩٤,٤

المصدر: نشرة إحصاءات مالية الحكومة، العدد رقم ٦٢، الربع الرابع ٢٠١٥م.
وزارة التخطيط، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ١٢ مارس ٢٠١٦م.

ويمكن القول: إن دول العدوان استهدفت - ومنذ بداية الحرب - كل ما له علاقة بإيرادات الموازنة العامة لإيصال البلد إلى مرحلة عدم القدرة على صرف المرتبات والأجور لموظفي الدولة؛ لإحداث انهيار مؤسسات وأجهزة الدولة ونشر الفوضى في البلاد، ولكن تلك الأهداف لم ولن تتحقق لدول العدوان.

الآثار على سعر الصرف

شهد سعر الصرف تقلبات حادة وصدمات شديدة خلال عام ٢٠١٥م والربع الأول من عام ٢٠١٦م وهي على النحو الآتي:

الصدمة الأولى: ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي من (٢١٤,٩) ريال / دولار في مارس ٢٠١٥م إلى حوالي (٢٢٥) ريال / دولار في أبريل ٢٠١٥م بسبب الحرب التي بعثت الهلع بين السكان حيث اتجه المودعون نحو البنوك لسحب ودائعهم بالعملة الأجنبية خوفاً من

تعرض البنوك للخطر. ولحماية العملة الوطنية، قامت البنوك العاملة في البلاد بتقليص التعامل بالنقد الأجنبي، وإيقاف سحب الودائع بالعملات الأجنبية(مع إتاحة سحب النقد الأجنبي بين وقت وآخر وفقاً لما يتوفر لدى البنوك من النقد الأجنبي).

شكل (٤) سعر الصرف الرسمي والموازي (ريال/دولار)

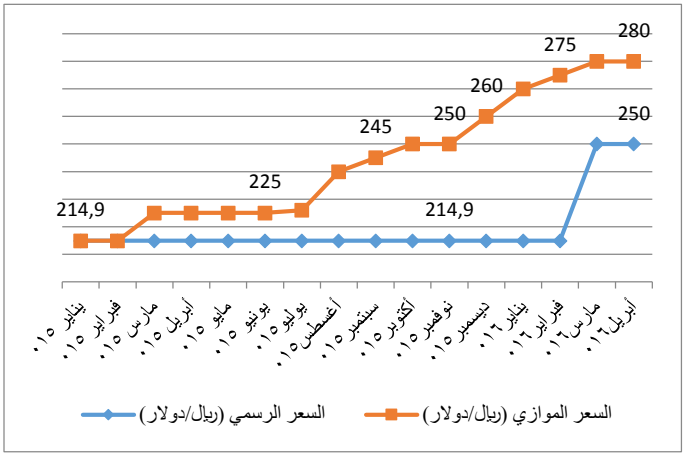

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ١٣، أبريل ٢٠١٦م.

الصدمة الثانية: ارتفاع سعر الصرف من (٢٢٥) ريال / دولار في يوليو ٢٠١٥م إلى حوالي (٢٥٥) ريال / دولار في بداية أغسطس ٢٠١٦م، وذلك عقب فتح المجال أمام القطاع الخاص لاستيراد الوقود، وتوقف البنك المركزي اليمني عن تغطية فاتورة واردات الوقود بسعر الصرف الرسمي (٢١٤,٩ ريال/ دولار). وتمثل ندرة الدولار عائقاً رئيساً أمام تدفق واردات الوقود، إضافة إلى منع وصول السفن، وتأخير تفريغ شحنات الوقود في الموانئ لفترات طويلة بسبب الحصار والإجراءات التي يفرضها تحالف العدوان على الواردات، وما يترتب على ذلك من دفع تكاليف إضافية مقابل الانتظار.

الصدمة الثالثة: نظراً لاستمرار العدوان في فرض الحصار على الصادرات، واستمرار توقف المنح والقروض، وإعاقة تحويلات المغتربين إلى اليمن من النقد الأجنبي؛ وفي ذات الوقت استمرار تآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي، فقد اضطر البنك المركزي اليمني إلى التوقف عن توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل واردات السكر بسعر الصرف الرسمي (٢١٤,٩ ريال / دولار)؛ مما أدى إلى مزيد من الضغوط على سوق الصرف الذي يعاني أصلاً من شحة العملات الأجنبية (الدولار). وبالنتيجة ارتفاع سعر الصرف الموازي من حوالي (٢٥٣) ريال / دولار في ٢٠ فبراير ٢٠١٦م إلى أكثر من (٢٧٠) ريال / دولار في نهاية فبريير ٢٠١٦م.

وفي سبيل تهدئة تقلبات سعر الصرف؛ اتفق البنك المركزي اليمني مع ممثلي جمعية

البنوك وجمعية الصرافين في ١٩ مارس ٢٠١٦م على عدد من الإجراءات لضمان استقرار سعر الصرف، ومنها: أن يتم التعامل وفق سعر صرف موازٍ بحيث يكون سعر الشراء (٢٥٠) ريال / دولار، وسعر البيع (٢٥١) ريال / دولار. ويمثل هذا الاتفاق خطوة لمنع المضاربات وتوحيد سعر الصرف عند مستوى يأخذ بالاعتبار مستجدات الوضع الاقتصادي في اليمن.

وبالنظر إلى أهمية استقرار سعر الصرف بالنسبة لمجمل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ولتأثيره على مستوى معيشة الناس؛ فإنه يمثل هدفاً تسعى لتحقيقه مجمل السياسات وفي مقدمها السياسة النقدية؛ ولأن استقرار سعر الصرف يعكس مدى القوة السياسية والاقتصادية للدولة؛ لذلك استخدم العدوان جميع الوسائل التي من شأنها التعجيل بانهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، ورغم ذلك تماسك نسبياً سعر الصرف خلال الفترة المنصرمة من الحرب الظالمة، وتمكن من الصمود النسبي في مواجهة عوامل الانهيار التي هيأت لها دول العدوان، وهو ما يعد بكل المقاييس نجاحاً كبيراً لليمن وللاقتصاد اليمني مقارنة مع تجارب دول أخرى لم تتمكن بسبب الحروب من المحافظة على الحد الأدنى من استقرار سعر صرف عملتها[1].

الآثار على معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل تضخم أسعار المستهلك من ٨,٢% عام ٢٠١٤م إلى ٣٠% عام ٢٠١٥م؛ أي أنه تضاعف بما يقارب أربعة أضعاف. ويعود تصاعد معدل التضخم بهذه الصورة الكبيرة إلى آثار وتداعيات الحرب والقصف الجوي والحصار الاقتصادي الذي مارسه ولايزال يمارسه تحالف العدوان السعودي الأمريكي، وما يرافقه من إغلاق للموانئ، وارتفاع تكلفة الواردات من الخارج، وندرة السلع الأساسية، والمشتقات النفطية، وغياب الكهرباء، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، واتساع السوق السوداء والاحتكار.

وهذا أدى إلى مزيد من تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتدهور مستويات المعيشة، وزيادة معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

(١) نبيل محمد الطيري، **أسعار الصرف تجارب عربية والدروس المستفادة في اليمن، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة سعر الصرف في اليمن**، المرصد الاقتصادي للدراسات، الغرفة التجارية والصناعية أمانة العاصمة، نوفمبر ٢٠١٥م.

شكل (٥) معدل تضخم أسعار المستهلك (متوسط الفترة) %

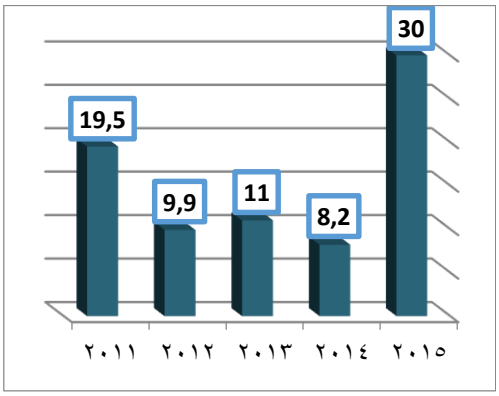

شكل (٦) أسعار المشتقات النفطية العالمية (دولار/طن متري)

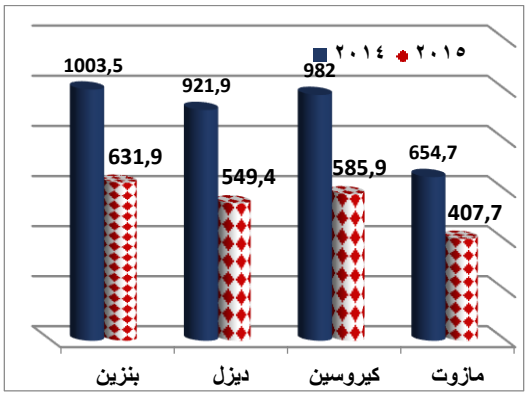

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية: العدد ٨، أكتوبر ٢٠١٥م. والعدد ١٤، مايو ٢٠١٦م.

وأدت تلك الأسباب إلى ارتفاع معدل الأسعار في السوق اليمنية؛ ومن ثمّ حرمان المواطن اليمني من الاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية للوقود والغذاء؛ حيث انخفضت الأسعار العالمية للوقود خلال العام ٢٠١٥م بما يقارب النصف مقارنة مع العام ٢٠١٤م، كما هو موضح في الشكل (6) أعلاه. كما شهد الرقم القياسي للأسعار العالمية للغذاء انخفاضاً مستمراً منذ شهر مايو ٢٠١٤، فقد انخفض السعر العالمي للقمح بأكثر من الثلث من (٣٣٥) دولار/طن متري في مايو ٢٠١٤م إلى (٢١٥) دولار/طن متري في مايو ٢٠١٥م[١].

الآثار على القطاع المصرفي وتحويلات المغتربين

ركزت دول تحالف العدوان على إيجاد بيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة المخاوف المستقبلية حول مناخ الأعمال، ووضعت العوائق أمام التحويلات الواردة من الخارج بالعملات الأجنبية، وعلقت البنوك الخارجية التعامل مع البنوك اليمنية، في مجال التحويلات وفتح الاعتمادات. وتم إعاقة البنوك اليمنية من ترحيل الأموال لتغذية حساباتها في البنوك المراسلة في الخارج، وتحويل أرصدتها المتراكمة بالريال السعودي إلى دولار أمريكي. وبالتالي واجهت صعوبات في فتح اعتمادات مستنديه لتغطية قيمة الواردات للتجار بالدولار.

ومنذ مارس عام ٢٠١٥م لم تستطع البنوك الحصول على طائرة لنقل المبالغ المتراكمة

(١) انظر منظمة الغذاء العالمي؛ متوفر على الرابط:
www.wfp.org/content/yemen-monthly-market-watch-2015.

لديها بالريال السعودي من اليمن إلى البحرين وتحويلها إلى دولار أمريكي بسبب الحصار والعدوان على اليمن. وبالنتيجة تراكمت أرصدة البنوك وشركات الصرافة بالريال السعودي مقابل شحة الدولار الأمريكي. وتأثرت قدرة البنوك في تغطية اعتمادات الواردات، مما ساهم في تفاقم أزمة سعر الصرف.

الآثار على بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر

تهدف بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر إلى تقديم الخدمات المصرفية لأصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي، وتقديم التسهيلات المالية للحد من البطالة والفقر، بما يمكن الفقراء من امتلاك الأصول والاعتماد على الذات. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر منتجات متنوعة من بينها القروض الفردية والجماعية، وقروض المرابحة الإسلامية، وتأمين القروض، وخدمة الادخار وادخار الأطفال، والتمويل الريفي.

يبلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل وفق أفضل الممارسات (١٢) مؤسسة، وانتعشت صناعة التمويل الأصغر بصورة ملحوظة في السنوات الماضية ٢٠١٢-٢٠١٤م لكنها واجهت انتكاسة غير مسبوقة خلال العام ٢٠١٥م مما حرم الآلاف من أصحاب المشاريع الأصغر والراغبين في إقامة مشاريعهم الذاتية التي تحول بينهم و بين الوقوع في دائرة الفقر والحرمان.

في عام ٢٠١٥ م تأثرت مؤسسات التمويل الأصغر بالتداعيات السلبية للحرب بصورة غير مسبوقة وخاصة المؤسسات التي يتركز نشاطها في المناطق الأكثر تأثراً بالحرب، مثل مؤسسة عدن للتمويل الأصغر، وشركة الأوائل للتمويل الأصغر في محافظة تعز، وتشير نتائج دراسة أعدتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر إلى أنه حتى يونيو ٢٠١٥م تم رصد الآثار التالية في(٩) مؤسسات تمويل أصغر[1]:

- الأثر على العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر: (٣٠٩) وظيفة تم تعليقها.(٢٧٢) نازحين.
- الأثر على مؤسسات التمويل الأصغر: (٤١) فرعاً علقت عملياتها.

الأثر على العملاء: (٣٧) ماتوا و(٣٧.٦٢٣) نازحين و(٦٢.٩٩٢) فقدوا نشاط الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن[2]: حوالي ١٦% من إجمالي العاملين في برامج ومؤسسات

(1) Source: Yemen Microfinance Network, Microfinance in Yemen-Hopes vs. Reality, Sana'a, July 2015.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد ١٠، ديسمبر ٢٠١٥م.

التمويل الأصغر منحوا إجازة بدون راتب. وفيما يتعلق بالدمار المادي وإغلاق الفروع، من بين (١٢) مؤسسة تمويل أصغر فإن:

- إحدى المؤسسات تدمرت أصولها كلياً.
- عدد مؤسستين دمرت أجزاء كبيرة من أصولهما.
- عدد (٤) مؤسسات تعرضت أجزاء من أصولها للتدمير.
- حوالي ٥٠% من المؤسسات توقف على الأقل فرع من فروعها عن العمل أثناء الحرب.

الآثار على التجارة الخارجية

تشير البيانات الأولية إلى انخفاض إجمالي التجارة الخارجية السلعية والخدمية بحوالي ٥٦,٤% عام ٢٠١٥م، مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الحصار الاقتصادي الشامل (براً وبحراً وجواً).

جدول (٥) مؤشرات التجارة الخارجية السلعية والخدمية والميزان التجاري(١٤-٢٠١٥م)

	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٤م	٢٠١٥م
١٤-٢٠١٥م	مليون دولار		معدل النمو %		% من الناتج المحلي	
الواردات السلعية	١٢٤٠٣	٦٤٢٦	-٧,٧	-٤٨,٢	٣٦,٣	٢٣,٤
الواردات الخدمية	٢٢٤١	٨٩٦	-٠,٣	-٦٠,٠	٦,٦	٣,٣
اجمالي الواردات السلعية والخدمية	١٤٦٤٤	٧٣٢٢	-٦,٧	٥٠,٠	٤٢,٩	٢٦,٧
الصادرات السلعية	٧٣٨١	٢٤٣٣	١,٣	-٦٧,٠	٢١,٦	٨,٩
الصادرات الخدمية	١٤٥١	٤٧١	-٠,٧	-٦٧,٥	٤,٢	١,٧
اجمالي الصادرات السلعية والخدمية	٨٨٣٢	٢٩٠٤	١,٠	-٦٧,١	٢٥,٩	١٠,٦
الميزان التجاري السلعي والخدمي	-٥٨١٢	-٤٤١٨	-١٦,٣	-٢٤,٠	-١٧,٠	-١٦,١
التجارة الخارجية السلعية	١٩٧٨٤	٨٨٥٩	-٤,٦	-٥٥,٢	٥٧,٩	٣٢,٣
التجارة الخارجية الخدمية	٣٦٩٢	١٣٦٧	-٠,٥	-٦٣,٠	١٠,٨	٥,٠
التجارة الخارجية السلعية والخدمية	٢٣٤٧٦	١٠٢٢٦	-٣,٩	-٥٦,٤	٦٨,٧	٣٧,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية ٢٠١٤م. بيانات ٢٠١٥م: وزارة الصناعة والتجارة، بيانات غير منشورة.

١- **الصادرات السلعية والخدمية:** تعد الصادرات من أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني ولتغذية الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي وتمويل الموازنة العامة للدولة. وقد أدت القيود المفروضة من قبل تحالف العدوان إلى انخفاض الصادرات السلعية والخدمية بنسبة ٦٧,١% عام ٢٠١٥م، حيث تعطلت الأنشطة الموجهة للتصدير. كما توقفت الصادرات الزراعية، وكذلك صادرات الأسماك، مما أثر على سبل المعيشة للمزارعين والصيادين في

الحديدة وحجة وصعدة. وبالنتيجة، انخفضت نسبة مساهمة الصادرات السلعية والخدمية من ٢٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤م إلى ١٠,٦% عام ٢٠١٥م.

٢- الواردات السلعية والخدمية

انخفضت الواردات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٥م بنسبة ٥٠%؛ حيث انخفضت كل من واردات السلع وواردات الخدمات بنسبة ٤٨,٢% و٦٠% على التوالي، لقد نتج عن الحصار المفروض من قبل العدوان توقف إنتاج المصانع الغذائية المحلية، بسبب توقف الواردات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وتوقف محطات الكهرباء، وعدم توفر المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل مولدات الكهرباء خلال العام ٢٠١٥م. كما استهدفت دول العدوان من فرض الحصار الاقتصادي الشامل تجويع الشعب اليمني؛ حيث يعد اليمن مستورداً صافياً للغذاء، إذ يستورد أكثر من ٨٠% من الحبوب، وحوالي ٩٠% من القمح، ويستورد أكثر من ٧٥% من احتياجاته الغذائية[١]. فكما سبق الحديث ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى ٥٧,٨% عام ٢٠١٥م.

لقد عملت دول العدوان على تقييد التجارة من خلال:

أ. قيود التصدير والاستيراد، بما فيها الأدوية.

ب. تضرر الموانئ البحرية، وتأخر دخول وتخليص السفن في الموانئ.

ج. زيادة رسوم التأمين على النقل إلى اليمن، مما رفع أسعار السلع المستوردة.

د. تعرض البنى التحتية للتدمير مثل المطارات والموانئ والطرق والجسور.

ثانياً: الآثار على القطاعات الإنتاجية

قطاع النفط والغاز وأزمة المشتقات النفطية والغاز

تأثر القطاع النفطي بشكل كبير من الحرب بسبب القيود المفروضة على الصادرات التي تعرض إليها القطاع، وانسحاب الشركات الأجنبية من السوق اليمنية، وتعرض بعض المنشآت النفطية لأضرار نتيجة أعمال الحرب. كما أثرت على المستوردات من المشتقات النفطية، مما خلق أزمة كبيرة على المشتقات النفطية وأثر سلباً على القطاعات الأخرى.

لقد استهدف العدوان قطاع إنتاج النفط الخام والغاز لأهميته الكبيرة في النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية في اليمن؛ حيث تقدر مساهمته بحوالي ٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م. وخلال العام ٢٠١٥م انخفضت مساهمته إلى ١٢,٦%، وتمثل

(١) المرجع السابق.

الصـــادرات النفطية أكثر من ٨٣,٣% من إجمالي الصـــادرات الســـلعية، كما أن الإيرادات النفطية تشـــكل أكثر من ٤٥,٣% من الإيرادات العامة للدولة، وتمثل مورداً مهماً للنقد الأجنبي.

وتشير التقديرات إلى أن اليمن يمتلك احتياطي مثبت من النفط الخام يقدر بـ (٣) مليار برميل، إضافة إلى احتياطي أولي من الغاز قدره ١٨,٢١٥ مليار قدم مكعب[١]. وقد انخفضت كميات إنتاج النفط الخام عام ٢٠١٥م بحوالي ٧٦,٨% مقارنة بالعام ٢٠١٤م، ويعود التراجع إلى تداعيات الحرب، وخروج شركات النفط الأجنبية من البلاد بسبب الحرب وتوقف تصدير النفط الخام منذ أبريل ٢٠١٥م، وأعمال التخريب لأنابيب نقل النفط الخام.

شكل (٧) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز بالأسعار الجارية

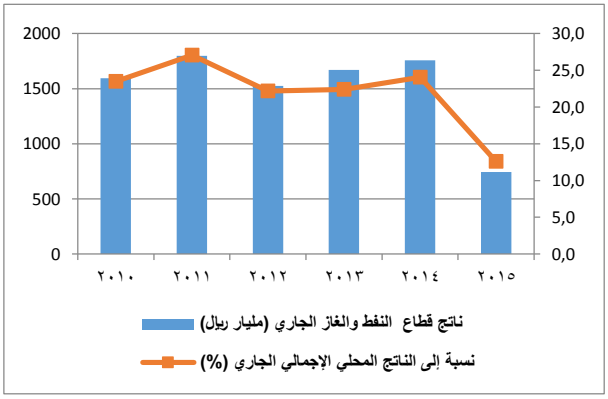

المصدر: نشرة الحسابات القومية ٢٠١٤ – ٢٠١٥م تقديرات أولية وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات.

قطاع الغاز: بدأ اليمن إنتاج وتصـــدير الغاز الطبيعي المســـال عام ٢٠٠٩م، ويبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية للمشروع (٦,٧) مليون طن متري سنوياً. وساهمت عائدات صادرات الغاز فقط بحوالي ٦,٩ % و٥,١% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م على التوالي. وفي عام ٢٠١٥م انخفضت كمية صادرات الغاز الطبيعي المسال بحوالي ٨٠,٣% مقارنة بالعام ٢٠١٤م، بسبب مغادرة الشركات المنتجة، وتوقف تصدير الغاز الطبيعي المسال منذ ٣ أبريل ٢٠١٥م. وكانت الحكومة قد قامت بإعادة التفاوض على العقود مع الشـــركات المساهمة في مشروع الغاز الطبيعي المسال، مما ساهم في زيادة حصة الحكومة في عام ٢٠١٤م مقارنة بالأعوام السابقة.

انخفاض كمية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

تشير البيانات إلى انخفاض كمية الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية من (٦٦٦٤)

(١) المرجع السابق.

مليون لتر عام ٢٠١٤م إلى (٢٣٢٠) مليون لتر عام ٢٠١٥م، بنسبة تراجع بلغت نحو ٦٥%. ويرجع ذلك إلى الانعدام شبه التام للمشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٥م وارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية. لقد انخفضت كميات مبيعات البنزين والديزل والمازوت بحوالي ٥٢,٨% و٦٩,٥% و٧٥,٤% على التوالي. ورغم التباين في أسباب أزمات الوقود ودرجة تأثيرها على التنمية، فإن العامل المشترك بين تلك الأزمات هو تدهور موقف الموازنة العامة للدولة وصعوبة توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود وتدهور مستوى معيشة الأسر نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية.

شكل (٨) صادرات الغاز الطبيعي المسال (مليون دولار)

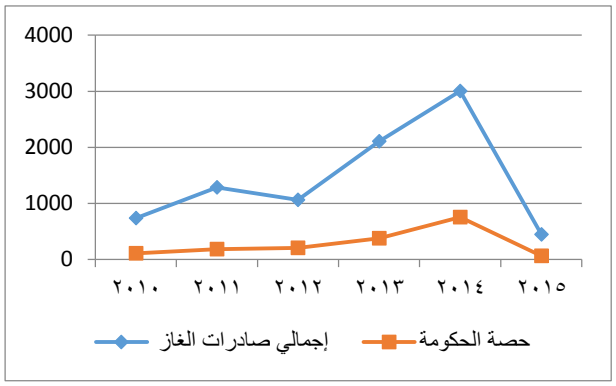

الشركة اليمنية للغاز، التقرير السنوي عن نشاط وانجازات الشركة اليمنية للعام ٢٠١٥م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٦م.

شكل (٩) كميات استهلاك الوقود حسب المنتجات ٢٠١٤-٢٠١٥م (مليون لتر)

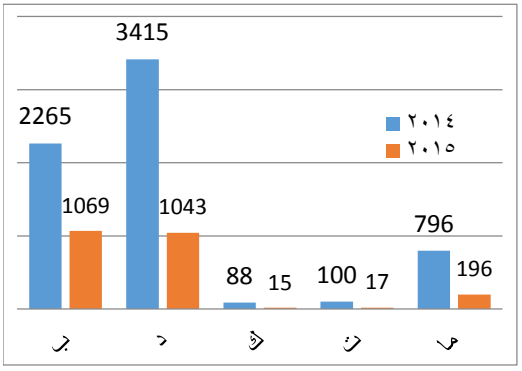

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ١٤، مايو ٢٠١٦م.

جدول (٦) مبيعات شركة توزيع المنتجات النفطية من الوقود حسب الجهات (مليون لتر)

الجهة	٢٠١٤م	٢٠١٥م	التغيير%
المحطات الخاصة	٣٨٢١	١٥١٨	-٦٠
محطات شركة النفط	٤٠٢	١٢٣	-٦٩
جهات حكومية	٨٣	٤٨	-٤٢
المصانع المختلفة	٥٢	٩	-٨٣
مصانع الأسمنت	١٣٧	٢٥	-٨٢
محطات الكهرباء	١٥٩٤	٣٦٦	-٧٧
المؤسسات والجمعيات والشركات الخاصة	٣٣٨	١٣٦	-٦٠
شركات الطيران	١٢٥	٢٤	-٨١
أخرى	١١٢	٧١	-٣٧

مبيعات المنتجات النفطية

وبالنسبة لتوزيع مبيعات الوقود حسب الجهات الحكومية والخاصة، يظهر الجدول (٦) أعلاه حدوث انخفاض حاد في مبيعات شركة توزيع المنتجات النفطية من الوقود لقطاع الصناعة، الذي تلقى صدمة قوية عام ٢٠١٥م؛ حيث انخفضت مبيعات الوقود لمختلف المصانع وصناعة الأسمنت بحوالي ٨٣% و٨٢% على التوالي. وللحد من أزمة الوقود على القطاع الخاص، تم السماح له باستيراد احتياجاته من الوقود منذ نهاية يوليو ٢٠١٥م.

ويلاحظ انخفاض مبيعات الوقود لشركات الطيران بحوالي ٨١%، مما يعكس بجلاء مدى الجمود الذي أصاب قطاع النقل الجوي في اليمن بسبب الحرب والحظر المفروض على رحلات الطيران. وفي نفس الاتجاه، انخفضت مبيعات الوقود لقطاع الكهرباء بحوالي ٧٦% عام ٢٠١٥م. وهذا يؤكد توقف الكهرباء من الشبكة العامة في الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام ٢٠١٥م عن معظم المحافظات اليمنية. وبالنتيجة، تم استنزاف مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية لصالح استيراد المولدات الكهربائية الخاصة ومنظومات الطاقة الشمسية.

واردات الوقود

تشير البيانات الأولية إلى تراجع واردات الوقود بحوالي ٦٠,٧ % عام ٢٠١٥م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤ بسبب القيود على الاستيراد ومحدودية النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود. وتستهلك واردات الوقود مليارات الدولارات من النقد الأجنبي سنوياً، وبالتالي تساهم في استنفاد احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

شكل (١٠) قيمة واردات المشتقات النفطية (مليار دولار)

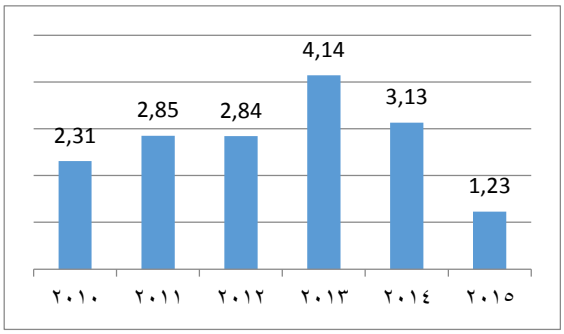

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ١٤، مايو ٢٠١٦م.

إن تراجع إنتاج النفط الخام في مقابل تزايد الاستهلاك المحلي وكذا زيادة واردات المشتقات، يؤدي إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي، وهوما يستدعي مستقبلاً بناء مصافٍ جديدة وتوسيع الطاقة التكريرية للمصافي القائمة، ونظراً لمحدودية الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط المحلية، وفي عام ٢٠١٥م توقفت مصفاة عدن عن العمل، وهي المصفاة الكبرى في البلاد.

الخسائر والأضرار في قطاع النفط والغاز

الخسائر وفقاً لتكلفة الفرصة الضائعة: تفيد البيانات الفعلية الأولية أن إجمالي إنتاج النفط الخام بلغ (١٣,٢) مليون برميل فقط عام ٢٠١٥م، بينما كان مخططاً إنتاج (٦١,٨)

شكل (١١) تكلفة الفرصة الضائعة في انتاج النفط ٢٠١٥م

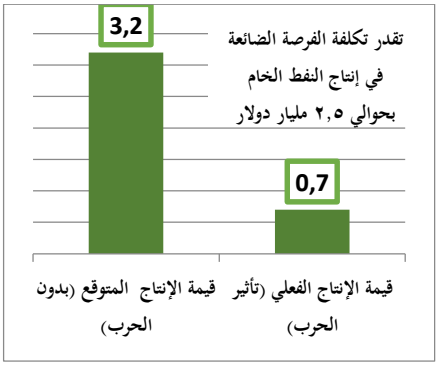

شكل (١٢) تكلفة الفرصة الضائعة في قيمة صادرات الغاز ٢٠١

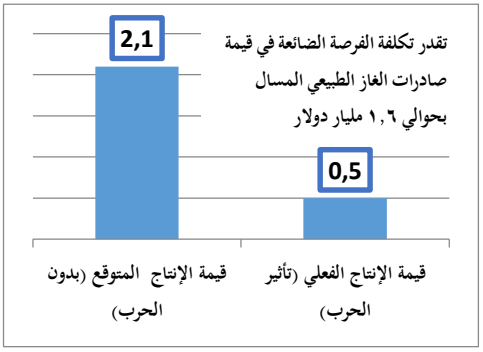

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ١٤، مايو ٢٠١٦م.

مليون برميل. وبالتالي، تُقدر تكلفة الفرصة الضائعة في قيمة إجمالي إنتاج النفط بحوالي (٢,٥) مليار دولار عام ٢٠١٥م (بدون تكلفة الأضرار المادية في القطاع النفطي). هذا بخلاف الخسائر الناجمة عن الرسوم والإتاوات والضرائب التي كانت ستحصل من الشركات النفطية، والتي غادرت البلاد بسبب العدوان السعودي الأمريكي، بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن تسريح العاملين في القطاعات النفطية...الخ؟

وتشير البيانات الفعلية إلى انخفاض صادرات الغاز إلى (١,٣١) مليون طن متري عام ٢٠١٥م، بينما كان مخططاً تصدير (٦,٧) مليون طن متري. وبالأخذ بالاعتبار أسعار الغاز العالمية، تقدر تكلفة الفرصة الضائعة في قيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال بحوالي (١,٦) مليار دولار للفترة أبريل-ديسمبر ٢٠١٥م. ويقدر الفاقد في حصة الحكومة من صادرات الغاز بحوالي (٥٢٧,٣) مليون دولار خلال نفس الفترة.

الأضرار في البنية التحتية في قطاع النفط والغاز

تعرضت البنية التحتية لقطاع النفط والغاز لتدمير شبه كلي جراء الحرب، وحسب تصريح القائم بأعمال وزير النفط والمعادن الدكتور يحيى الأعجم، فإن خسائر قطاع النفط في اليمن المباشرة وغير المباشرة جراء العدوان أكثر من سبعة مليارات دولار ؛ حيث تم استهداف المنشآت النفطية من مصافي وخزانات وصهاريج وخطوط الأنابيب ومحطات وقود

وغيرها، والتي أثرت على الاقتصاد الوطني ومنشآته الحيوية [١].

وقد تعرض قطاع النفط والمعادن لأضرار بالغة منذ مارس ٢٠١٥م؛ حيث توقف تصدير النفط الخام والغاز، إضافة إلى الخسائر الفنية في حقول إنتاج النفط ومنشآتها، وكذا فقدان الكثير من العمال لوظائفهم. كما أن المكامن والحقول النفطية تضررت نتيجة توقف الإنتاج بسبب عدم القدرة على التصدير بسبب الحصار، إضافة إلى الأضرار المترتبة نتيجة مغادرة الشركات والتي تصل إلى أكثر من (٢٠) شركة استكشافية وإنتاجية أجنبية غادرت البلاد نتيجة الحرب والصراعات. كما أن أكثر من (٢٧١) محطة وقود دمّرت بشكل جزئي أو كلي، وتقدر خسائر إعادتها بأكثر من (٢٠٠) مليون دولار، فيما تبلغ تكلفة (٢١٢) ناقلة استهدفت أكثر من (١٣,٥) مليون دولار، كما تضررت مصافي عدن بصورة مباشرة وغير مباشرة جراء القصف وعدم ايصال النفط الخام لها بسبب الحصار؛ مما أدى إلى توقف المنشأة عن العمل، وعدم دفع مرتبات حوالي (٣٠٠) عامل. كما تضرر (٣٧) مبنى تابع لوزارة النفط والمعادن بشكل جزئي أو كلي، وهذا يعني أن إعادة هذه المنشآت يكلف مئات الملايين من الدولارات.

وفيما يتعلق بقطاع الغاز؛ فقد تضررت (١٠) محطات غاز، و(٩) قاطرات غاز وأكثر من (١٣٦) ألف أسطوانة غاز، كما استهدف ميناء رأس عيسى النفطي وأرصفة تفريغ الشحنات النفطية في ميناء الحديدة من قبل طيران العدوان وكذا مبنى شركة النفط فرع ذمار ومبنى شركة النفط فرع أمانة العاصمة.

الآثار على القطاع الزراعي

إن الاستهداف المباشر للمنظومة الزراعية في اليمن قد خلف دماراً هائلاً وخسائر فادحة وأضراراً كارثية ستبقى آثارها السلبية لعشرات السنين على الأرض والنبات والبيئة المحيطة نتيجة الانبعاثات الكيميائية السامة من الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً.

لقد دمرت طائرات العدوان وأحرقت (٩٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية بلغ إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة حوالي (٢,٩) مليار دولار، بينما بلغت خسائر البنية التحتية في القطاع الزراعي حوالي (٣٠٩) مليون دولار، تتضمن الأضرار في عدد (١٨) من

---

(١) تستند البيانات والمعلومات إلى: وزارة النفط والمعادن **"حجم الأضرار التي لحقت بوزارة النفط والمعادن ووحداتها التابعة المختلفة"** تقرير مقدم إلى مكتب رئاسة الوزراء، بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٣م.

- **تصريح قيادات وزارة النفط والمعادن**، بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٢م؛ متوفر على الرابط:

http://www.sabanews.net/ar/news424837.htm

الأسواق التجميعية المركزية والريفية، و(٦) مراكز الصادرات، و (١٠)مخازن تبريد، ومصنعي مستلزمات زراعية، و(٦) جمعيات زراعية، ومكتب زراعة لحج، ومبنى الري لحج، ومخازن تابعة للمؤسسة الاقتصادية، وفروع بنك التسليف الزراعي، ومراكز حصاد وسلالات، وفي قطاع الإنتاج النباتي تضررت (٢٠٠٠) من بيوت الزراعة، و (٤) مشاتل نباتية، بإجمالي خسائر مباشرة وغير مباشرة بلغت نحو (١٠,٣) مليون دولار، وفي قطاع الإنتاج الحيواني تضررت (٧٥٠٠) خلية نحل، و (٢٠) مزرعة دواجن من الحجم الكبير، ومزرعتان لإنتاج للبيض، بالإضافة إلى نفوق المواشي، بإجمالي خسائر مباشرة وغير مباشرة بلغت حوالي (٣٠) مليون دولار[١].

وتمثلت الأضرار غير المباشرة للقطاع الزراعي، في تدهور الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني، بسبب أزمة المشتقات النفطية، وخاصة مادة الديزل التي تُشّغل معظم المضخات، وارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية. وارتفاع تكلفة الري والإنتاج والنقل والتسويق للمنتجات الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وتلف المنتجات الزراعية بسبب عدم وجود الكهرباء والمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل ثلاجات التخزين، وصعوبة نقل المنتجات بين المدن، ونقلها للأسواق المحلية وتصديرها للدول المجاورة، وتلف بعض المحاصيل لعدم حصولها على الري الكافي، وصعوبة تخزينها بسبب انقطاع الكهرباء.

الآثار على القطاع السمكي [٢]

القطاع السمكي كان هدفاً رئيسياً لطيران التحالف والذي يمثل ركيزة أساسية يعتمد عليها قطاع واسع من سكان المناطق الساحلية على وجه الخصوص وتمتلك اليمن حوالي (٢٥٢٠) كم من السواحل وهبها الله مواطن طبيعية وموائل مختلفة وموانئ غنية بثروة من الموارد البحرية، ويمتلك هذا القطاع إمكانية كبيرة لخلق فرص عمل وتوليد الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للسكان على طول المناطق الساحلية.

فقد أدت الحرب التي يشنها تحالف العدوان على اليمن منذ مارس ٢٠١٥م إلى فقدان ٦٥% من الصيادين اليمنيين سبل عيشهم، وألحقت الحرب أضراراً كبيرة بالقطاع السمكي الذي يعد من أهم القطاعات الواعدة في البلاد، كما أن أغلبية خدمات قطاع الأسماك في اليمن توقفت عام ٢٠١٥م بسبب الحرب، الأمر الذي أدى إلى فقدان (٦٥٠) ألفاً من العمال وظائفهم في

(١) الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، **أهم الأضرار التي تعرضت لها المنشآت والمصالح الخاصة القائمة الصادرة عن الاتحاد**، فبراير ٢٠١٦م.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نظام معلومات الأمن الغذائي**، مارس ٢٠١٦م.

مجال التعبئة والتخزين والنقل بهذا القطاع.

بالإضافة إلى انخفاض كبير في الصيد التقليدي عام ٢٠١٥م وبنحو ٧٥ % في تعز والحديدة، وبنسبة ٥٠% على مستوى المحافظات اليمنية الأخرى، بالمقارنة مع عام ٢٠١٤م، بالمقابل فقد تزايدت أنشطة الصيد غير المرخصة وغير القانونية، التي تستغل حالة الحرب والفراغ في سيطرة الحكومة والنظام الرقابي في المنطقة.

وتضرر الصيد التجاري الذي كان ينتج أكثر من (٦٠٠) طن في اليوم الواحد قبل الحرب، وبالمثل انخفضت صادرات الأسماك بشكل ملحوظ بسبب إغلاق نقاط الخروج البحرية ومنافذ وموانئ التصدير، باستثناء كميات بسيطة لا تذكر تم نقلها بواسطة الشاحنات والحاويات من المهرة إلى عمان.

لقد تفاقمت أوضاع القطاع السمكي في اليمن بسبب الحصار الجائر ونتائجه المتمثلة بشكل أساسي في قيود الاستيراد والوصول إلى البحر وندرة وارتفاع أسعار الوقود والنقل ومرافق التخزين، إضافة إلى إعاقة الحرب والرقابة العسكرية على طول الساحل بشكل كبير حركة الصيد؛ حيث يتم استهداف قوارب الصيد خصوصا في محافظات الحديدة وتعز وحجة. كما أن ندرة وارتفاع تكلفة الوقود وانعدام الأمن في المحافظات الساحلية أثرت بشكل كبير على ممارسات الصيد وخفضت بشكل كبير من كمية الصيد السمكي والعرض في جميع أسواق المحافظات الوسطى والساحلية. الأمر الذي أدى بشكل مباشر إلى فقدان ٥٠% من الصيادين لسبل العيش والدخل والأمن الغذائي للأسرة، ولم يعد بإمكانهم الحفاظ على المستوى المعيشي لأسرهم.

تدمير المنشآت الإنتاجية

أدت الحرب والضربات الجوية إلى تدمير كبير للقطاع الإنتاجي؛ حيث بلغ عدد المنشآت الإنتاجية الصناعية المتضررة كلياً وجزئياً نتيجة العدوان حوالي (٢٦٨) منشأة حتى تاريخ ٢٠١٦/٣/١٨م، منها (١٠٣) منشآت صناعية وإنتاجية للمواد الغذائية، ومصانع مشتقات الألبان، وإنتاج الزيوت، والمنتجات البلاستكية والأدوات المنزلية، والمستحضرات الطبية، وإنتاج الإسمنت، وشركات ومصانع انتاج المياه الصحية والمشروبات الغازية والعصائر، و (١٥٠) مزرعة مدمرة كلياً وجزئياً في قطاع إنتاج الدواجن اللاحم والبياض؛ حيث تم استهداف القطاع بشكل مباشر من قبل طائرات التحالف في جميع محافظات الجمهورية، كان أكثرها في محافظات صعدة، البيضاء، صنعاء، لحج، أبين، كما أدت تداعيات الحرب إلى توقف أكثر

من (١٧٠) مزرعة دواجن من المزارع المتوسطة عن العمل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥م، بسبب عدم توفر المشتقات النفطية والغاز واللقاحات ومواد التغذية والعلاجات الوقائية.

كما تم استهداف (١٥) منشأة خدمية من قبل طائرات تحالف العدوان، مثل القنوات الإعلامية التلفزيونية والإذاعية والفنادق[١].

الاستهداف الكبير للأسواق التجارية: حيث بلغ عدد الأسواق التجارية التي استهدفتها طائرات العدوان بجميع المحافظات حوالي (٣٧٦) سوقاً تجارياً[٢]. كما استهدفت طائرات العدوان الوحدات الإنتاجية منها (١٠٠٣) منشآت حكومية و(٢٤٨) محطة وقود سيارات و(٧) صوامع غلال و(٥٧٠) مخزن أغذية و(٤٣٦) ناقلة غذاء، لتصبح أهم القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة خارج العملية الإنتاجية، ما كلف الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وضاعف من أزمات ومشاكل البطالة والفقر، ونظراً لظروف الحرب والعدوان وصعوبة التنقل والتواصل، فإن الأرقام المشار إليها أقل بكثير من الواقع[٣].

الآثار على قطاع الأعمال

يمكن التقاط صورة مبسطة لتداعيات الحرب بالاستناد على نتائج المسوح السريعة التي تنفذها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ونوجز أبرز التداعيات فيما يأتي:

تشير نتائج المسح السريع الذي نفذته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الفترة من منتصف أغسطس إلى منتصف سبتمبر ٢٠١٥م، إلى أن ٢٦% من منشآت الأعمال اضطرت إلى إغلاق أبوابها لأسباب عديدة أهمها: التدمير المادي الذي خلفته الحرب على منشآت القطاع الخاص، إضافة إلى وجود عوائق أخرى مثل فقدان رأس المال وتراكم المديونيات، وأزمة الوقود وغياب الكهرباء. ويظهر الشكل (١٣) أعلاه تفاوت نسبة المنشآت المغلقة وفقاً لحجمها والقطاع الذي تنتمي إليه. فوفقاً لحجم المنشأة، كانت المنشآت متوسطة الحجم أكثر تأثراً؛ حيث اضطر ٣٥% من المنشآت المتوسطة إلى إغلاق أبوابها، يليها المنشآت الصغيرة ثم الأصغر بنسبة ٢٧% و٢٤% على التوالي، في حين كانت المنشآت الكبيرة أكثر قدرة على الاستمرار والصمود؛ حيث بلغت نسبة المنشآت الكبيرة المغلقة ١٧% من إجمالي المنشآت الكبيرة، ويعود قوة منعة المنشآت

(١) وزارة الصناعة والتجارة، قطاع الصناعة، **مصفوفة ما توصلت إليه وزارة الصناعة والتجارة وما ورد إليها من معلومات بشأن أضرار المنشآت الإنتاجية الصناعية والتجارية من عدوان السعودية والدول المتحالفة معها**، ٢٠١٦/٣/٣٠م.

(٢) **رسالة رئيس اللجنة الثورية العليا إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن**، صحيفة الثورة، العدد ١٨٧٥٤، تاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٦م.

(٣) **المصدر السابق**.

الكبيرة إلى تمتعها بخبرة تراكمية، وكبر حجم مخزونها، واتساع مستوى نفوذها، وكبر نطاق حجمها. وبحسب القطاع، كانت المنشآت العاملة في قطاع الخدمات (ومنها وكالات السفر والفنادق، والمدارس والمستشفيات الخاصة ...) أكثر تضرراً من الحرب المباشرة وتداعياتها؛ حيث بلغت نسبة المنشآت الخدمية التي تم إغلاقها حوالي ٣٥%. وذلك مقابل إغلاق ٢٩% من المنشآت الصناعية / الإنتاجية، وإغلاق ٢٠% من المنشآت التجارية. وبحسب النوع الاجتماعي، بلغت نسبة المنشآت المغلقة التي تملكها امرأة حوالي ٤٢%، مما يعني أن المنشآت التي تملكها نساء أكثر تأثراً بالحرب مقارنة بتلك التي يملكها رجال.

شكل (١٣) نسبة المنشآت المغلقة حسب القطاع وحسب الحجم (%)

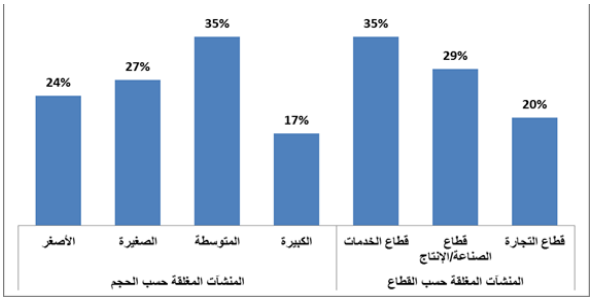

Source:

-SMEPS & UNDP, Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity, Aug.-Se., 2015م

-Ministry of Planning & International Cooperation, Yemen Socio-Economic Update, Issue (11) February2016

تعرض منشآت الأعمال للدمار المادي

تعتبر أبين وتعز وحجة وعدن وصعدة وصنعاء ضمن أكثر المحافظات تعرضاً للدمار المادي الذي خلفته الحرب.

وتشير نتائج المسح السريع الذي نفذته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تلك المحافظات خلال أغسطس- سبتمبر ٢٠١٥م إلى أن ٩٥% من منشآت الأعمال المغلقة تعرضت للدمار المادي سواءً جزئياً أو كلياً بسبب الحرب، وعلى مستوى المحافظات، كانت المنشآت العاملة في تعز وعدن هي الأكثر عرضة للدمار بنسبة بلغت ٩٥% و٩٠% على التوالي، في حين كانت المنشآت العاملة في محافظة أبين الأقل تعرضاً للدمار المادي بنسبة بلغت ٤١%. وعند توزيع المنشآت المتضررة حسب درجة الدمار (كلي / جزئي)، يلاحظ أن منشآت الأعمال في محافظة صعدة هي الأكثر تعرضاً للدمار الكلي بنسبة بلغت ٤٣% من إجمالي منشآت الأعمال المتضررة في

صعدة، وفي سبيل استعادة التعافي الاقتصادي بعد الحرب وزيادة فرص تحسين الاستقرار في البلاد، من المهم إعطاء أولوية لتعويض أصحاب المنشآت

شكل (١٤) المنشآت المدمرة من الحرب في المحافظات

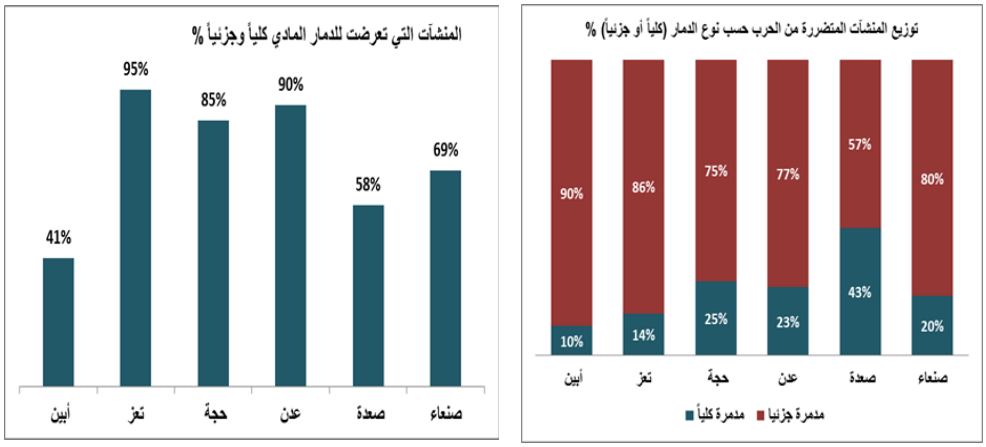

Source: SMEPS & UNDP, Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity, Aug.-Sep., 2015م

Ministry of Planning & International Cooperation, Yemen Socio-Economic Update, Issue (11) February 2016.

المتضررة من خلال الآليات المناسبة.

فقدان العملاء وانخفاض ساعات العمل

يظهر الشكل (١٥) التالي، فقدان منشآت الأعمال العاملة في المناطق الأشد تأثراً بالصراع أكثر من ٧٠% من عملائها في المتوسط خلال أغسطس - سبتمبر ٢٠١٥م، وكانت المنشآت الكبيرة أقل تأثراً (٦٠%)؛ لأن قاعدة عملائها واسعة، ولا تقتصر فقط على المناطق المتأثرة بالحرب. ويعود انخفاض قاعدة العملاء إلى النزوح الداخلي لحوالي ٢,٥ مليون فرد من المناطق الأكثر تأثرا بالحرب إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، وكذلك تدني الانفاق الحكومي بحوالي -٢٥,٠% والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي بنسبة تقدر بحوالي -٣٤,٦% عام ٢٠١٥م، وبالتالي اتساع البطالة وتدني مستويات الدخل، وفي نفس الوقت، تصاعد معدل تضخم أسعار المستهلك إلى مستويات قياسية تقدر بما لا يقل عن ٣٠% عام ٢٠١٥م، مما يعني انخفاض القوة الشرائية للسكان، وتدني الطلب المحلي على السلع والخدمات، وتدهور مستويات المعيشة.

ونتيجة غارات طائرات تحالف العدوان وانعدام الأمن وغياب الكهرباء وشحة الوقود

وتدني القوة الشرائية، انخفضت ساعات العمل من حوالي ١٣,٥ ساعة / يوم قبل مارس ٢٠١٥م إلى ٦,٧ ساعة / يوم بعد مارس ٢٠١٥م، بنسبة -٥٠,٦%، وهذا يعكس مدى تعطل حركة النشاط الاقتصادي في البلاد. ويظهر الشكل (١٥) أعلاه، تفاوت متوسط ساعات العمل من محافظة إلى أخرى، وقد بلغت أدناها في كل من صعدة وعدن.

فقدان الوظائف وتقليص المرتبات وندرة المهارات

شكل (١٥) المنشآت المتضررة من الحرب فقدان العملاء وانخفاض ساعات العمل

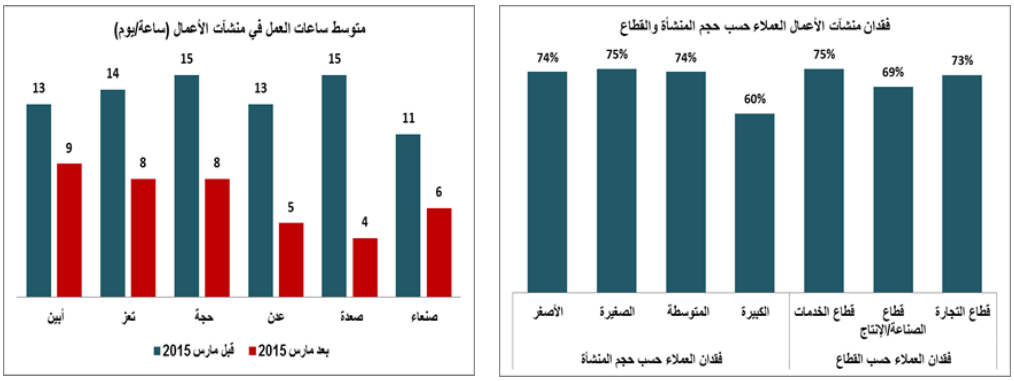

Source: SMEPS & UNDP, Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity, Aug.-Sep., 2015م

Ministry of Planning & International Cooperation, Yemen Socio-Economic Update, Issue (11) February 2016م.

لقد تأثرت منشآت القطاع الخاص والعاملين بصورة مباشرة، وتتبنى كثير من تلك المنشآت إجراءات احترازية، مثل تقليص رواتب موظفيها وتسريحهم من العمل من أجل تخفيض نفقاتها والحيلولة دون إغلاق أبوابها، فوفقاً لاستبيان مناخ الأعمال اليمني الصادر عن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع منظمة GIZ، للفترة أغسطس - أكتوبر ٢٠١٥م، والذي تم تنفيذه في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت والحديدة، لوحظ أن ٤١% من المنشآت قامت بتسريح حوالي ٥٥% من موظفيها في المتوسط. وأيضاً قامت ٧% من المنشآت بتقليص رواتب موظفيها بحوالي ٤٩% وسرحت حوالي ٦٤% من موظفيها، وقامت ٣% من المنشآت بتقليص رواتب موظفيها بحوالي ٥٠%، وفي ذات الوقت واجهت مؤسسات القطاع الخاص صعوبة كبيرة في الحصول على العمالة عالية المهارة، التي غادرت اليمن بسبب الحرب؛ حيث تعتمد العديد من الشركات والمؤسسات الخاصة على العمالة الأجنبية للوفاء باحتياجاتها من التخصصات النادرة، وارتفعت نسبة المنشآت الكبيرة التي

تفتقد للعمالة عالية المهارة إلى ٥٨% بعد الحرب مقارنة بـ ٢٥% قبل الحرب.

شكل (١٦) الآثار على العاملين في المنشآت المتضررة من الحرب

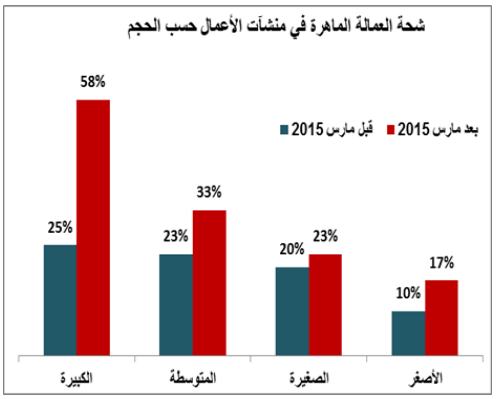

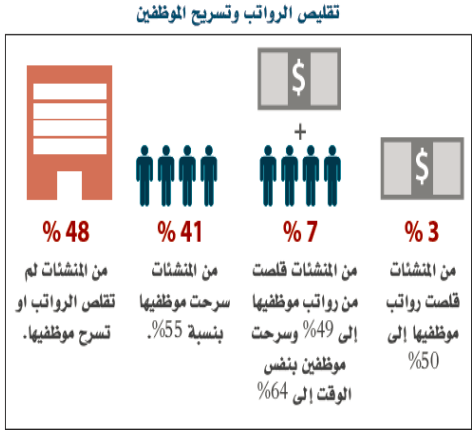

Source: SMEPS & GIZ, Business Climate Survey, August-October, 2015م

Source: SMEPS & UNDP, Impact of the Yemen Crisis on Private Sector Activity, Aug.-Sep., 2015م

Ministry of Planning & International Cooperation, Yemen Socio-Economic Update, Issue (11) February 2016.

وبالنتيجة، لقد أفضت الحرب والحصار على اليمن إلى تعطيل نشاط الأعمال، وبالتالي تسريح مئات الآلاف من العمال في تلك المصانع ومنشآت القطاع الاقتصادي الذين حرموا من مصادر دخلهم.

ثالثاً: الآثار على القطاعات الخدمية والبنية التحتية

انقطاع الكهرباء يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الطاقة الكهربائية محركاً أساسياً لعملية التنمية، ومدخلاً هاماً للوصول إلى حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية. فالطاقة الكهربائية ترتبط بعلاقة تشابكية عالية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبدونها يصعب الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والمياه، وتحسين معيشة الفرد والمجتمع.

ومنذ بداية أبريل ٢٠١٥م (بعد الحرب)، يمر قطاع الكهرباء بأسوأ حالاته، حيث انقطعت الكهرباء بصورة تامة عن معظم المناطق، ويعود ذلك إلى عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، وكذلك توقف محطة مأرب الغازية (التي كانت تزود الشبكة الوطنية للكهرباء بـ ٣٦٠ ميغاوات) بسبب أعمال التخريب لخطوط نقل الكهرباء

(صافر - مأرب - صنعاء) وخاصة في منطقة الجدعان بمحافظة مأرب، التي تشهد حرباً واشتباكات مسلحة؛ لذلك لم تتمكن الفرق الفنية والهندسية للمؤسسة العامة للكهرباء من إصلاح الأضرار التي لحقت بخطوط نقل الكهرباء، وبالنتيجة، انخفض مستوى عرض الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة من حوالي ١٣٠٠ ميغاوات قبل الحرب إلى حوالي ١٥٠ ميغاوات في يونيو ٢٠١٥م. وهذا يعني أن فجوة الطلب المحلي على الكهرباء قد اتسعت أكثر بعد الحرب وتقدر بحوالي ٣٥٥٠ ميغاوات. ومنذ يوليو ٢٠١٥م انقطعت تماماً.

شكل (١٧) الطلب والعرض من الكهرباء في اليمن (ميغاوات)

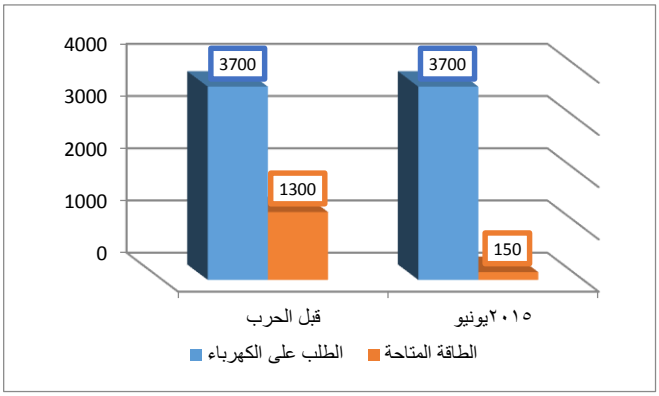

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ٤، يونيو ٢٠١٥م

جدول (٧) خسائر قطاع الكهرباء خلال الفترة ٢٦ مارس ٢٠١٥م حتى ١٦ مارس ٢٠١٦م

البيان	التكلفة التقديرية مليون دولار
محطات التوليد	٨
خطوط النقل ومحطات التحويل	٥,٧
شبكات التوزيع	١٢,٦
قطاع توليد كهرباء المدن الثانوية	٨,٩
المنشآت والمباني	١٢
الخسائر التجارية (طاقة منقطعة)	٣٠٠
الهيئة العامة لكهرباء الريف	١٣٧
المشاريع الممولة خارجيا	١٦٦٨
الإجمالي	٢،١٥٢

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، تقرير الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة في قطاع الكهرباء، ٢١ مارس ٢٠١٦م.

الدمار والتخريب والخسائر في قطاع الكهرباء

تقدر خسائر قطاع الكهرباء خلال الفترة ٢٦ مارس ٢٠١٥م حتى ١٦ مارس ٢٠١٦م بحوالي

(٢,٢) مليار دولار، منها (١,٧) مليار دولار خسائر المشاريع الممولة خارجيا، و(٣٠٠) مليون دولار الخسائر التجارية غير المباشرة (طاقة منقطعة)، و(١٢,٦) مليون دولار خسائر الأضرار التي تعرضت لها خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات التحويل، وبلغ إجمالي تكلفة الأضرار الواقعة في قطاع توليد كهرباء المدن الثانوية حوالي (٨,٩) مليون دولار؛ حيث تم استهداف محطات البيضاء وصعدة واللحية بشكل كامل.

بينما بلغ إجمالي كلفة الأضرار الواقعة في المنشآت والمباني بما فيها المخازن المدمرة بالمواد التي فيها حوالي (١٢) مليون دولار، وفي قطاع كهرباء الريف بلغ إجمالي كلفة الأضرار الواقعة على الهيئة العامة لكهرباء الريف حوالي (١٣٧) مليون دولار موزعة على (١٦,٤) مليون دولار وإجمالي كلفة محطات التوليد ناتجة عن تدمير (١٦٥) مولداً في (١١) محافظة بقدرة إجمالية (٧٠,٥) ميغاوات. و(٢٥,٢) مليون دولار تكلفة (٣٣) مشروعاً لشبكات توزيع الكهرباء في المناطق الريفية بسبب العدوان في (٨) محافظات، و(٩٥,٧) مليون دولار إجمالي كلفة الخسائر غير المباشرة (قيمة طاقة منقطعة).

كما تفاقمت أوضاع مشاريع كهرباء الريف منذ مارس ٢٠١٥م حيث توقفت بصورة نهائية، في حين تعرضت المشاريع لأضرار ودمار كبير في مكوناتها، وكانت على وشك الدخول للخدمة، وبالتالي حُرم المواطنون من الاستفادة منها (شبكات التوزيع ومحطات التوليد والتحويل) جراء القصف الجوي والبري و البحري، خاصة محافظات صعده -حجه -تعز -البيضاء -الجوف -أبين -مأرب -الحديدة -لحج - صنعاء وغيرها، كما تعرض مقر الهيئة بمحافظة تعز لأضرار كبيرة[١].

وقد أصبحت المؤسسة العامة للكهرباء عاجزة عن تغطية التزاماتها بدفع مرتبات وأجور الموظفين، وتوفير النفقات التشغيلية للمحطات الكهربائية، وكذلك عدم توفر مخصصات للصيانة وقطع الغيار[٢].

الآثار والتداعيات لانقطاع الكهرباء

إن الانقطاع المتواصل للكهرباء يعتبر كارثة على الوضع الاقتصادي والتنموي ككل، وحرباً اقتصادية يصعب تحملها من قبل الأفراد والمؤسسات، ويؤدي انقطاع الكهرباء إلى الآثار التالية:

(١) الهيئة العامة لكهرباء الريف، **تقرير مشاريع كهرباء الريف المتضررة من العدوان**، مايو ٢٠١٦م.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد ٤، يونيو ٢٠١٥م.

- تعطيل النشاط الاقتصادي والإنتاجي في المنشآت الخاصة والعامة جزئياً أو كلياً.
- انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج؛ ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تحتاج إلى الكهرباء.
- أدى انقطاع الكهرباء الذي يتزامن مع أزمة الوقود إلى آثار خطيرة على المرافق الصحية والتجهيزات الطبية وتدفق المياه والقطاعات الأخرى.

تعيش مناطق تهامة والمناطق الساحلية عموماً أوضاعاً مأساوية نتيجة غياب الكهرباء، خاصة في فصل الصيف، الذي تصل فيه درجة الحرارة إلى حوالي ٣٩ مْ، مما يضاعف معاناة سكان تلك المناطق.

ومحصلة لما سبق، ساهم انقطاع الكهرباء في تدهور فرص النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة بصورة كبيرة، وكذلك، تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى التداعيات الصحية والنفسية.

النتائج المترتبة على ندرة الوقود وغياب الكهرباء:-

- انخفاض إنتاج المنشآت الصناعية والخدمية بحوالي ٦٩%.
- ٢٢% من المنشآت أوقفت نشاطها نهائياً، و٥% علقت نشاطها مؤقتاً، و٣٢% خفضت دوامها إلى النصف، و٣٨% تمارس أعمالها بصورة متقطعة، في حين ٣% فقط من المنشآت تمارس أعمالها بصورة طبيعية (مسح مناخ الأعمال، مايو ٢٠١٥م).
- تعطل بعض مطاحن الحبوب والبعض تعمل عند مستويات متدنية للغاية، وبالتالي، ارتفاع سعر طحن الحبوب.
- إعاقة أنشطة ري ونقل وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية. وارتفاع تكاليفها وأسعارها.
- تأثر مرافق إنتاج الثلج وتخزين السمك، مما صعب تسويقه.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد ٣، مايو ٢٠١٥م.

قطاع النقل (١)

يمثل قطاع النقل عصب الحياة لأي اقتصاد، كما يعد العنصر الرئيسي في البنية الأساسية، وتعتمد عليه إلى حد كبير التجارة الداخلية والخارجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وما يحققه من ربط للتجمعات السكانية، هذا إلى جانب الدور الهام الذي يلعبه النقل في التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر تسهيل انتقال السلع والخدمات وتيسير الحصول على الخدمات والوصول الميسر إلى الأسواق، وعلى وجه الخصوص في المناطق

(١) تستند البيانات والمعلومات إلى **تقرير وزارة النقل**، بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٦م، انظر موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ؛ متوفر على الرابط:
http://www.sabanews.net/ar/news424959.htm

الريفية وبين أوساط الفقراء.

لقد تسبب طيران العدوان في تدمير كلي وجزئي لعدد من منشآت ومرافق قطاع النقل في اليمن شملت الموانئ البحرية وهيئات وشركات الطيران والنقل البري؛ حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن قطاع النقل تكبد خسائر اقتصادية كبيرة جراء العدوان بلغت حوالي (٢٩٥) مليون دولار. منها (٦٠) مليون دولار خسائر النقل البحري، و(٢٣٤) مليون دولار خسائر النقل الجوي وحوالي (١) مليون دولار خسائر النقل البري.

خسائر النقل البحري

توزعت على مينائي الحديدة والمخا، وقدرت الأضرار الناجمة عن العدوان في ميناء الحديدة بنحو (٥٤) مليون دولار، فيما تجاوزت قيمة الأضرار بميناء المخا الـ (٥,٥) مليون دولار، وأدت الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الخدمية في الميناءين إلى توقف العمل في بعضها بشكل كلي، وفي البعض الآخر بشكل جزئي، وشملت تلك الأضرار المباني والمنشآت ومستودعات البضائع والرافعات وشبكات الكهرباء والمياه ومخازن قطع الغيار وسيارات الإطفاء و(كرينات) الحاويات إضافة إلى توقف (لنشين) في ميناء المخا تبلغ قيمتهما الشرائية (٧) ملايين دولار، كما أن بقاءهما في حوض الميناء قد يؤدي إلى تدميرهما كلياً، فضلاً عن توقف العمل في رصيف الميناء الذي بلغت تكلفته الإنشائية (٢٠) مليون دولار، وعدم القدرة على حصر الخسائر فيه بسبب استمرار القصف.

خسائر النقل الجوي: كبد العدوان قطاع النقل الجوي خسائر فادحة من خلال استهدافه للقطاعات التابعة للهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، وتدميره لستة مطارات بلغت خسائرها (١٦١) مليون دولار، فيما بلغت خسائر شركة طيران اليمنية (٧٩٥) مليون دولار، إضافة إلى إلحاق أضرار بشركة طيران السعيدة قدرت خسائرها بنحو (٧٣) مليون دولار. لقد استهدف طيران العدوان مطار صنعاء الدولي وألحق أضراراً قدرت قيمتها بحوالي (٤٨) مليون دولار، وتسبب في خسائر بمطار عدن الدولي بقيمة (٣٣) مليون دولار، كما وصلت كلفة الأضرار في مطار صعدة إلى ما يزيد على (٣٣) مليون دولار، فيما بلغت قيمة أضرار قصف مطار الحديدة الدولي حوالي (٨) مليون دولار، إلى جانب تضرر مطار تعز الدولي وتكبده خسائر تصل إلى (١١) مليون دولار، كما بلغت الخسائر في مطار عتق (٢٨) مليون دولار، إضافة إلى أضرار في المبنى الرئيسي لهيئة الطيران المدني والأرصاد تقدر قيمتها بـ (٢٩٥) ألف دولار.

إن الأضرار التي تعرضت لها المطارات بسبب العدوان شملت البنى التحتية وتعرض بعضها لتدمير كلي وإخراجها عن العمل وبعضها تعرض لتدمير جزئي؛ حيث تسبب العدوان في تدمير مدارج الهبوط والمدارج الموازية والمرسى وصالات الركاب والمباني والأبراج وإتلاف أجهزة الهبوط الآلي والاتصالات، إضافة إلى منظومات كاميرات المراقبة وشاشات عرض الرحلات وسيارات الإطفاء وبوابات التفتيش الأمنية وأجهزة تفتيش العفش والشحن ومنظومات إضاءة المدارج، فضلاً عن تدمير طائرة طراز (٧٠٠ سي. أر. جي) تابعة لشركة السعيدة وتدمير مكاتبها ومركز الصيانة ومستودع قطع الغيار والمعدات الأرضية التابعة للشركة في مطار عدن.

خسائر النقل البري: تمثلت الخسائر التي تعرض لها قطاع النقل البري في تضرر مرافق الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري والتي تعرض مبناها الرئيسي في أمانة العاصمة لتدمير جزئي، وقدرت الخسائر فيه بنحو (٤٢٠) ألف دولار والتدمير الشامل لمباني ومرافق ميناء الطوال البري محافظة حجة وصلت خسائره إلى (٥٥٦) ألف دولار فيما تكبد ميناء علب البري بمحافظة صعدة خسائر بنحو (٢٣) ألف دولار.

خسائر الطرق والجسور: تسببت غارات طيران العدوان في تدمير كلي وجزئي لعدد (٥٦٩) طريقاً وجسراً[١].

وتشير التقديرات الأولية إلى أن تكلفة الأضرار الناتجة عن استهداف العدوان على اليمن للطرق والجسور في مختلف المحافظات بلغت حوالي ٣,٢ مليار دولار[٢].

ويأتي العدوان على قطاع النقل بمكوناته المختلفة، البحرية والبرية والجوية بهدف تدمير الاقتصاد الوطني، وقطع وسائل الترابط بين المناطق وتقييد عملية انتقال الأشخاص والبضائع، مما يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤثر بالتالي سلباً على الأسعار والاستهلاك والاستثمار ويزيد من التضخم.

الآثار والتداعيات على قطاع المياه والصرف الصحي

تضرر من العدوان والحرب حوالي (١٩,٣) مليون شخص من أزمة توفير المياه النظيفة

(١) **المركز القانوني للحقوق والتنمية**؛ متوفر على الرابط:

http://legalcenter-ye.blogspot.com

(٢) انظر موقع **صحيفة الحقيقة**؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhagigah.com/?p=12255

وخدمات الصرف الصحي نهاية عام ٢٠١٥م[1]. وبات نقص إمدادات المياه النظيفة يشكل خطراً على حياة السكان، وتزامنت مع قصور واسع في خدمات الصرف الصحي أيضاً، وهذه العوامل مجتمعة لها أثر خطير في انتشار الأمراض والأوبئة وحالات سوء التغذية خاصة بين الأطفال والنساء الحوامل.

إن تحالف العدوان استهدف القطاعات الحيوية التي تخدم المدنيين، ومنها قطاع المياه والصرف الصحي، كما أن القصف المباشر لشبكات وخزانات ومنظومات ومحطات الضخ للمياه في أمانة العاصمة والعديد من المحافظات أدى إلى أضرار كبيرة أثرت في وصول الخدمة للمواطنين بشكل متفاوت، وتوقفت معظم فروع المؤسسة عن نشاطها وتراجع تقديم الخدمات جراء الاستهداف والقصف المتواصل من دول العدوان.

لقد تم استهداف العاصمة ومحافظات صعدة، عدن، تعز، عمران، ذمار، البيضاء، شبوه، صنعاء مأرب، لحج وتدمير معظم بناها التحتية للمياه بشكل كلي، ونتج عنها أضرار بالغة أدت إلى تراجع خدمات توصيل المياه.

كما أن الحصار الجائر نتج عنه انعدام المشتقات النفطية وغياب الكهرباء، وهو ما أثر بشكل مباشر على توفير المياه في كافة محافظات الجمهورية، ابتداء من عملية تشغيل الآبار وشبكات المياه، وحتى نقلها عبر الشاحنات، وتعطل شبكات المياه العمومية، وارتفعت أسعار المياه المباعة في الشاحنات.

بلغت خسائر قطاع المياه في العاصمة صنعاء ومحافظات الجمهورية جراء العدوان الغاشم على اليمن وحصاره الجائر (٤,٣) مليار ريال (أي حوالي ٢١ مليون دولار) وفقاً للتقديرات الأولية، وأصبحت المؤسسة غير قادرة على تلبية طلبات الخدمة؛ حيث انخفضت إيرادات المؤسسة جراء العدوان إلى أكثر من ٥٠ % وبخسائر شهرية تقدر بـ (٢٠٠) مليون ريال؛ حيث استهدف الخزانات المركزية للمياه وآبار المياه ووسائل نقلها[2].

إن استهداف العدوان لشبكات المياه وخطوط الضخ والإرسال والمولدات والمحولات ومباني المؤسسات المحلية يهدف إلى إيقاف العمل وخلق أزمة مياه تضاعف من أزمة المياه التي تعاني منها اليمن أصلاً.

---

(1)Yemen Humanitarian Needs Overview 2016م (OCHA) November 2015

(٢) موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http://www.sabanews.net/ar/news419137.htm

الآثار والتداعيات على القطاع السياحي[١]

بلغت خسائر القطاع السياحي في اليمن جراء العدوان والحصار (١٢) مليار دولار حتى أغسطس ٢٠١٥م، في حين خسر نحو ربع مليون عامل في مختلف مجالات العمل السياحي أعمالهم.

وأشار تقرير وزارة السياحة إلى أن القطاع السياحي في اليمن شهد تحديات كبيرة نتيجة العدوان والحصار تمثلت في استهداف وتدمير المنشآت والمواقع والمزارات والمدن والقرى السياحية والتاريخية والأثرية، وتدمير وتوقف الاستثمارات السياحية، واستهداف البنى التحتية والخدمية الأساسية، وتوقف الحركة السياحية الوافدة بشكل كامل. ويمكن استعراض أهم التداعيات على القطاع السياحي والاقتصاد الوطني على النحو الآتي:

- انتشار البطالة وخروج حوالي ربع مليون عن العمل ممن كانوا يعملون في مختلف مجالات العمل السياحي غالبيتهم في مجال النقل السياحي ومنشآت الطعام والشراب والإيواء منذ بدء العدوان في مارس ٢٠١٥م، فضلاً عن فقدان أسرهم لمصادر دخلها الرئيسي؛ حيث الفرد العامل يعول نحو أربعة أشخاص كأقل تقدير بمتوسط دخل نحو (١٠٠-١٥٠) دولار شهرياً.
- توقف العمل في أكثر من نحو (١٥) ألف منشأة سياحية كبيرة ومتوسطة وصغيرة من منشآت الطعام والشراب والإيواء والسفر والنقل والتنزه والترفيه والاتصال والتفويج السياحي على امتداد التراب الوطني، فضلاً عن مغادرة الكثير من الخبرات السياحية إلى خارج البلاد.
- تدمير وتوقف العمل في نحو (٣٦٠) موقعاً ومزاراً ومنشأة سياحية وتاريخية وأثرية بشكل جزئي وكامل، في حين أدت غارات تحالف العدوان التي استهدفت المواقع السياحية والتاريخية والأثرية الموجودة في المدن والأحياء السكنية المكتظة بالمدنيين، بما فيها تلك المسجلة ضمن قائمة التراث العالمي الإنساني التابع لمنظمة اليونسكو أبرزها مدينة صنعاء القديمة وزبيد التاريخية، وغيرها من المدن والقرى والأحياء المكتظة بالسكان في كل من صعدة وحجة والحديدة وتعز وعدن ومأرب.

الآثار والتداعيات على التعليم

(١) تستند المعلومات والبيانات إلى **تقرير وزارة السياحة**، أغسطس ٢٠١٥م. أنظر موقع وكالة الانباء اليمينة سبأ نت؛ متوفر على الرابط:
http://www.sabanews.net/ar/news413106.htm

يصبح الأمر أكثر جرماً عندما لا يراعى حياة الأطفال الذين يرتادون مدارسهم؛ حيث تعرضت الكثير من المدارس للقصف المباشر أو للضرر نتيجة لقصف أهداف قريبة منها. ومما لا شك فيه أن الأطفال في سن التعليم أكثر الفئات تضرراً؛ حيث حرمتهم الحرب من حقهم في التعليم الأمن والتأثير على نفسياتهم.

لقد أدت الحرب إلى تداعيات سلبية كبيرة على التعليم بصورة عامة والتعليم الأساسي والثانوي بصورة خاصة، بالنظر إلى حجم الأضرار بمدارس التعليم العام على مستوى محافظات الجمهورية، ويلاحظ أن محافظة صعدة هي الأكثر من حيث عدد المدارس المتضررة كلياً وجزئياً بنسبة ٢٥% وعددها (١٣٩) مدرسة، ثم الأمانة بنسبة ٢٠% لعدد (١٤٧) مدرسة وتأتي محافظة الضالع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المدارس المتضررة، بنسبة ١٧%. في حين كانت محافظة الحديدة هي الأقل بنسبة ١% وعددها (١٩) مدرسة.

شكل (١٨) نسبة وعدد المدارس المتضررة كلياً وجزئياً من الحرب في المحافظات خلال الفترة مارس ٢٠١٥م – مارس ٢٠١٦م

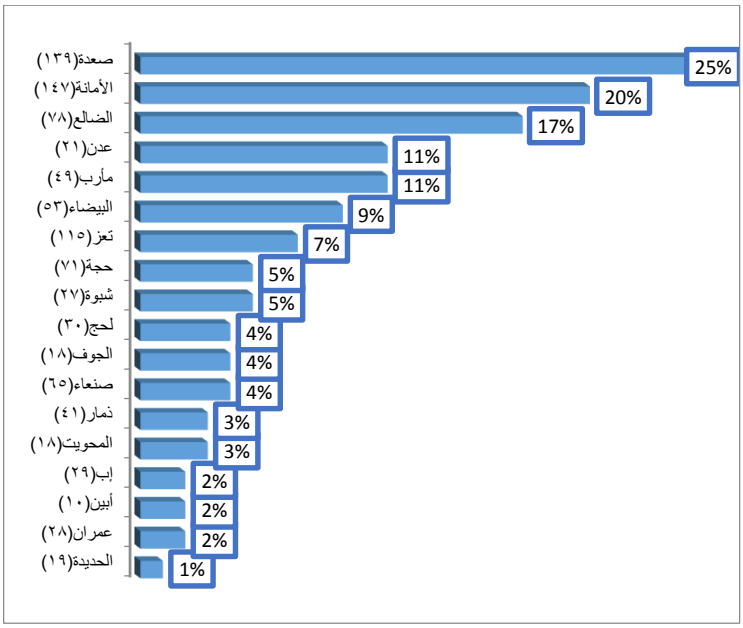

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء، بيانات أضرار الحرب على المدارس، مارس ٢٠١٦م.

آثار و تداعيات الحرب على التعليم العام: تعرضت (٩٥٨) مدرسة لأضرار كلية وجزئية منها (٢٩٦) مدرسة تضررت كلياً، بتكلفة إجمالية بلغت حوالي (٢٦٦,٤) مليون دولار، وتدمير تجهيزاتها ومستلزماتها بتكلفة إجمالية بلغت نحو (١٥,٢) مليون دولار، وتدمير (٧٧٩) منشأة تعليمية تدمير جزئي تحوي (٩٣) ألف فصل دراسي بكلفة إجمالية بلغت حوالي

(٣٨,٩) مليون دولار، وتدمير جزئي لتجهيزاتها ومستلزماتها بتكلفة إجمالية بلغت نحو (١٤,٥) مليون دولار، تضرر (٥٦٠) منشأة تعليمية بسبب استخدامها مأوى للنازحين بكلفة إجمالية (٥,٦) مليون دولار، وتضررت تجهيزاتها ومستلزماتها بسبب استخدامها لإيواء النازحين بكلفة إجمالية نحو (١٠,٤) مليون دولار[١]. وبالإضافة إلى ذلك فقد أدت الحرب إلى ارتفاع نسبة الأطفال خارج المدرسة إلى ٤٧% (٢,٩ مليون طفل)[٢] لأسباب تتعلق بإغلاق المدارس المتضررة وأسباب أمنية واقتصادية والنزوح الداخلي، وسيحتاج الأمر إلى سنوات قبل العودة إلى وضع ما قبل الحرب، بسبب الخسائر في البنية التحتية، ونزوح حوالي ٢,٥ مليون يمني عن مناطقهم بينهم مدرسين وأطفال في سن التعليم الأساسي والثانوي.

ويعد استهداف العدوان للتعليم استهدافاً للرأسمال البشري في اليمن، والذي يشكل أحد المصادر الرئيسية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي؛ حيث يعتبر التعليم أحد المدخلات الهامة في العملية التنموية من خلال توفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار وتهيئة الأفراد للدخول إلى سوق العمل، وهو محفز للتقدّم الاجتماعي، والثقة، والتضامن، والتماسك المجتمعي.

الآثار والتداعيات على الصحة

تعتبر المرافق الصحية والطواقم الطبية والإسعافية من المحرمات التي لا يجوز استهدافها، بل إن القوانين الدولية تعتبرها جرائم حرب، ومع ذلك فإن العدوان استهدف تدمير كافة عناصر المنظومة الصحية من مستشفيات ومراكز ومستوصفات ووحدات صحية ومخازن ومصانع أدوية ومكاتب صحة، مما يظهر أن ذلك الاستهداف لم يكن عن طريق الخطأ أو المصادفة، وإنما استهداف ممنهج بغرض تدمير مقومات الحياة في كل محافظات اليمن.

(١) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء، **بيانات أضرار الحرب على المدارس**، مارس ٢٠١٦م.

(٢) **المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق.

شكل (١٩) المرافق الصحية المدرة

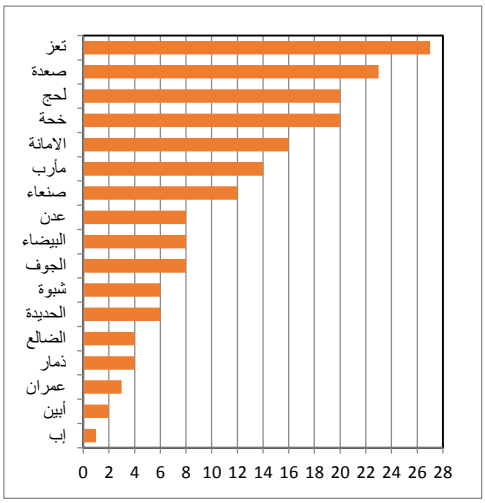

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان، المؤتمر الصحي اليمني للطوارئ، ٢٦ يناير ٢٠١٦م.

شكل (٢٠) المحتاجين إلى رعاية صحية (مليون شخص)

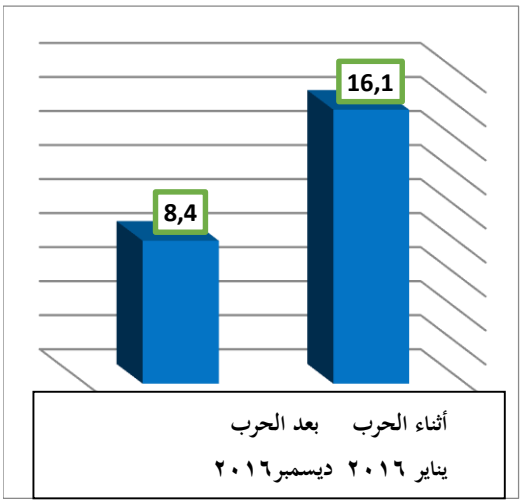

Yemen Humanitarian Needs Overview 2016 (OCHA)November2015

بلغ إجمالي المنشآت الصحية المتأثرة من العدوان (٤١٢) منشأة منها (١٨٠) مستشفىً ومركزاً صحياً و(٢٣٢) وحدة صحية واثنان من مصانع الأكسجين و(٦١) سيارة إسعاف. وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي تكلفة الخسائر للبناء المباشرة للقطاع الصحي بلغت (٩٩,٣) مليار ريال (أي ما يقارب نصف مليار دولار). كما أن عدد الشهداء والجرحى نتيجة العدوان على اليمن خلال عام من العدوان والذين وصلوا للمستشفيات والمرافق الصحية بلغ (٢٥,٧) ألف شهيد وجريح ومعاق[1].

وبالإضافة إلى ذلك، تمثلت الآثار المرتبة على الحصار الجائر في توقف العديد من المراكز الصحية عن العمل (ما يقارب ٥٣١ مرفقاً صحياً) بسبب شحة وانعدام الوقود والكهرباء وشحة توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوقفت العديد من المستشفيات عن إجراء العمليات الجراحية، وأيضاً توقفت عمليات غسيل الكلى وتأثرت بالمثل مراكز علاج الأورام، وانعدام أدوية أمراض القلب والسرطان والفشل الكلوي والسكر والمحاليل ومستلزمات التشخيص، وأغذية الأطفال والأدوية بشكل عام، والذي أدى إلى وفاة كثير من المرضى.

(١) وزارة الصحة العامة والسكان، **اللقاء الموسع لاستعراض آثار العدوان على القطاع الصحي خلال عام**، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٦م، انظر موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ نت؛ متوفر على الرابط:

http://www.sabanews.net/ar/news423382.htm

وبالنتيجة فقد ارتفع عدد من هم بحاجة إلى تدخل إنساني لتلبية احتياجاتهم الصحية نهاية عام ٢٠١٥م إلى حوالي (١٦,١) مليون شخص[١]. وتنشأ حدة الأزمة في قطاع الصحة بالذات؛ لأنها مدفوعة من جانب الأسباب المؤدية إلى ارتفاع عدد الضحايا والمصابين والمرضى ومن جانب آخر تدني مستوى الخدمات الصحية من حيث القدرة على تشغيلها وتوفير الكادر الطبي والأدوية والمستلزمات الطبية.

كما تسبب العدوان في ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المعدية والوبائية عن المعدلات السائدة؛ حيث بلغ عدد حالات حمى الضنك (٧,٧) ألف حالة والملاريا (٢٠,٩) ألف حالة، فيما بلغ عدد حالات الحصبة (١٤٩٠) حالة والسل الرئوي (١٠٠) حالة والإسهالات (١,٨) مليون طفل، وبلغ عدد الأطفال المصابين بالالتهابات التنفسية الحادة (١,٣) مليون طفل. [٢]

لقد قامت دول العدوان بتدمير القطاع الصحي من أجل زيادة المعاناة، ومع ندرة الأدوية، ودمار المراكز الصحية في الكثير من المناطق من أجل زيادة معاناة الأسر التي تعاني من الفقر أصلاً وعدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج، وبالتالي زيادة الوفيات وتحقيق مزيد من الخسائر في الأرواح البشرية والعوامل النفسية لدى المواطنين.

الآثار والتداعيات على برامج شبكة الأمان الاجتماعي

تأثرت برامج شبكة الأمان الاجتماعي بصورة بالغة بسبب الحرب التي تشنها طائرات دول العدوان وتعليق دعم المانحين لليمن، التداعيات ستعمل على اتساع شريحة الفقراء وتفاقم أوضاع الفئات الفقيرة والأشد فقراً.

(1)Yemen Humanitarian Needs Overview 2016 م(OCHA) November 2015م

(٢) وزارة الصحة العامة والسكان، اللقاء الموسع، مصدر سابق.

جدول (٨) الآثار والتداعيات على برامج شبكة الأمان الاجتماعي وانعكاساتها على الأمن الغذائي

البرنامج والنشأة	مجالات التدخل وعدد المستفيدين قبل الحرب	الآثار والتداعيات على البرنامج أثناء الحرب	التداعيات على الأمن الغذائي
صندوق الرعاية الاجتماعية١٩٩٦	تقديم تحويلات نقدية لحوالي ١,٥ مليون حالة (أسرة) بمبلغ يتراوح بين ٣٠٠٠-٦٠٠٠ ريال شهرياً لكل حالة، (أي ما يعادل ١٤ إلى ٢٨ دولار للحالة شهرياً).	عدم صرف الإعانات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية (بمبلغ اجمالي يقدر بحوالي ١٢٠ مليار ريال) منذ مارس ٢٠١٥م وحتى الربع الثاني ٢٠١٦م.	٧٠% من الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية تستخدم المساعدات كمصدر دخل لشراء الغذاء. وبالتالي، فإن تعليق المساعدات النقدية يصعب وصول تلك الأسر للغذاء.
برنامج النقد مقابل العمل ٢٠٠٨ في الصندوق الاجتماعي للتنمية	يركز على تنفيذ مشاريع أشغال كثيفة العمالة في الزراعة والمياه والطرق الريفية والوضع الصحي. ويساهم في سد الفجوة الاستهلاكية للأسر الفقيرة خاصة أثناء الأزمات، وذلك عبر تقديم النقد مقابل العمل. بلغ عدد الأسر المستفيدة ١٩٥ ألف أسرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤. وتم إنجاز ٨٥٣ مشروعاً بتكلفة ١٦٧ مليون دولار. يستفيدَ منها ١,٣ مليون نسمة تقريباً (٤٩% من الإناث).	أدت أزمة الوقود والكهرباء إلى تجميد جميع مشاريع البرنامج تقريباً مما فاقم وضع البطالة. أيضاً، أدى تعليق تمويلات معظم المانحين (الذين يساهمون بتغطية ٩٠% من موارد البرنامج مقابل ١٠% حكومي) إلى توقف غالبية المشاريع تحت التنفيذ (٢٨٣ مشروعاً)؛ حيث كان من المفترض أن يستفيد منها حوالي ٦٠ ألف أسرة.	تأثر الوضع المعيشي لحوالي ٦٠ ألف أسرة من الأسر الأشد فقراً في المجتمع بصورة سلبية، مما يرفع تكلفة الفرصة الضائعة على تلك الأسر، ويصعب وصولها إلى الغذاء
برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في الصندوق الاجتماعي للتنمية	تسهيل تقديم الخدمات المالية وغير المالية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بما يسهم في توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للفقراء.	انخفض عدد المقترضين النشطين من ١٢٢,١١ ألف مقترض في فبراير ٢٠١٥م إلى ١٢١,٥٥ ألف مقترض في أبريل ٢٠١٥م. كما انخفضت	تم تعليق إقراض المشاريع الصغيرة بصورة شبه تامة مما أثر على الاسر الفقيرة في امتلاك الاصول

البرنامج والنشأة	مجالات التدخل وعدد المستفيدين قبل الحرب	الآثار والتداعيات على البرنامج أثناء الحرب	التداعيات على الأمن الغذائي
	ارتفعت المبالغ المسحوبة من الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى مؤسسات التمويل الأصغر من ٦٨٠ مليون ريال عام ٢٠١٢ إلى ٢,١ مليار ريال عام ٢٠١٤ بمعدل نمو ٢١٠,٩%، وزاد عدد المقترضين بنسبة ٤٧% خلال نفس الفترة.	محفظة القروض غير المسددة من ١٢,٥٢ مليار ريال في فبراير ٢٠١٥م إلى ١٢,٤٨ مليار ريال في أبريل ٢٠١٥م. وتأثرت قدرة العملاء على تسديد أقساط القروض الشهرية بسبب نزوح بعضهم من مناطق المواجهات المسلحة، وحاجتهم لتغطية احتياجاتهم الغذائية والطبية الملحة، وغياب الكهرباء.	الإنتاجية. وأدى تدمير بعض المنشآت الصغيرة في المناطق الأكثر خطورة أمنياً إلى فقدان كثير من الأسر لسبل المعيشة.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة.

رابعاً: أهداف العدوان من تدمير الاقتصاد اليمني والحصار الشامل

- إن الحصار المفروض على الصادرات اليمنية وعلى رأسها صادرات النفط والغاز يمثل استهدافاً لأهم مصادر اليمن من العملات الصعبة التي تغذي الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي، وتمول واردات السلع الغذائية والدوائية التي يحتاجها المواطنون، وتدعم استقرار سعر الصرف، وتمول الموازنة ، كما أن استهداف العدوان لمصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، كل ذلك يأتي في سياق محاولات إفقار الشعب اليمني وتجويعه و إسقاط الدولة اليمنية، والتي تلعب دوراً محورياً في العملية الاقتصادية، وفي حياة ومعيشة المواطنين، وتبرز أهمية دور الدولة الاقتصادي وقطاعها العام من خلال مساهمته بنسبة ٤٦,٣% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤م، وبحوالي ٣٥% من الاستثمار الإجمالي، و١٧,٦% من الاستهلاك النهائي الكلي عام ٢٠١٣م، ويساهم القطاع العام بحوالي ٤٥% من الصادرات السلعية (نفط وغاز)، و٢٧% من الواردات السلعية (وقود)، كما يعتبر القطاع العام محركاً أساسياً لأنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك أنشطة الإنشاءات والنقل الجوي والبحري، كما تقوم موازنة الدولة بتوظيف جزء هام من موارد القطاع المصرفي عبر أذون الخزانة. وفي الجانب الاجتماعي، وظف القطاع العام ٣١% من السكان العاملين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤م، ويقدر عدد العاملين في مؤسسات الدولة بـ ١,١ مليون موظف، يعيلون خلفهم

ملايين الأفراد، إضافة إلى قيام الدولة بتقديم الإعانات النقدية لحوالي ١,٥ مليون حالة فقيرة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية حتى نهاية ٢٠١٤، كما يعد قطاع الحكومة المسؤول الأول عن تقديم الخدمات الأساسية للسكان (تعليم، صحة، مياه، كهرباء...)[١].

- إن تدمير تحالف العدوان للمنشآت الاقتصادية والإنتاجية من مزارع ومصانع ومشاريع استثمارية على اختلافها عامة وخاصة، يهدف إلى جعل اليمن بتعداده الذي يتجاوز الـ ٢٥ مليون مواطن سوقاً استهلاكية لمنتجات دول تحالف العدوان التي ليس لديها أسواق بحجم السوق اليمنية الكبيرة، بخاصة السعودية والإمارات.
- تدمير المعالم الأثرية والحضارية والمناطق والمنشآت السياحية جانب خطير من جوانب الحرب الاقتصادية على الشعب اليمني، الذي يملك موروثاً حضارياً كبيراً، يمكنه استثماره بشكل جيد ليدرّ عليه مداخيل كبيرة من النقد الأجنبي، ويمكن لليمن أن ينافس بقوة المناطق السياحية في الخليج والتي أنفق عليها مليارات الدولارات، ولم تحظ بقبول وإعجاب وجذب السياح.
- تحقيق المزيد من الأطماع والمكاسب السياسية والاقتصادية من خلال السيطرة على المنافذ البحرية والاستيلاء على الثروات والموارد الطبيعية النفطية والغازية والمعدنية والجزر الهامة والاستراتيجية التي يمتلكها اليمن.
- إنشاء خط أنابيب النفط والذي يعد حلماً طالما راود النظام السعودي، والذي سيجعل الطريق أمام السعودية وحلفائها من الممالك الخليجية سالكاً للوصول بشكل مباشر إلى خليج عدن والمحيط الهندي[٢]، بعيداً عن الهيمنة الإيرانية على مضيق هرمز.
- تعطيل الأهمية الاستراتيجية لميناء عدن التاريخي، والذي كان الميناء الثاني عالمياً، وهو الميناء الوحيد في المنطقة القادر على منافسة موانئ دبي، وسيناء وغيرها من الموانئ في المنطقة.
- السيطرة على مضيق باب المندب، ممر إمدادات النفط وسفن التجارة العالمية، الذي يعد أهم الممرات المائية في العالم في إطار التنافس الدولي المحموم.
- يمتلك اليمن (٣) مليار برميل نفط احتياطي مثبت، و(١٨) مليار قدم مكعب من الغاز،

(١) **المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر ترجمة مقالة في صحيفة فرنسية تكشف عن الهدف الذي يقف وراء الحرب السعودية على اليمن: "**تأمين خط أنابيب النفط**". باريس، موقع ليه كخيزل الفرنسي، ترجمة أسماء بجاش، خاص شمر نت: بقلم نفيز أحمد، بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٤م؛ متوفر على الرابط:
http://www.shamr.net/news4557.html

بالإضافة إلى ذلك فإن اليمن يمتلك حالياً أكثر من (١٠٠) حقل نفطي يتم استخراج النفط من (١٤) حقلاً فقط، كما أن استخراج النفط يتم من المناطق الشرقية فقط، وهناك العديد من المناطق الاستراتيجية التي لم يتم استخراج النفط منها، مثل المناطق الغربية التي تقع على ساحل البحر الأحمر وسهل تهامة، وحين حاولت اليمن استكشاف النفط في محافظة الجوف تم تغيير ثلاثة وزراء للنفط في أقل من سنة، وهذه الثروات تزيد من الأطماع في الاستيلاء على خيرات البلاد.

- القضاء على قدرات اليمن الاقتصادية، بهدف إغراقه في أتون البطالة والفقر والتخلف والصراعات الداخلية، ولضمان بقاء اليمن حديقة خلفية تابعة للنظام السعودي، وجزء لا يتجزأ من المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة؛ ومن ثم القضاء على أي مشروع تحرري يمكن أن يخرج اليمن من دائرة الوصاية الخارجية، وهذا مالم يتحقق لدول تحالف العدوان أبدا

مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن

من إعلان واشنطن ٢٠١٥/٣/٢٦م إلى مفاوضات الكويت ٢٠١٦/٤/٢١م

أ. محمد الحوثي
كاتب وباحث سياسي

أعلن النظام السعودي الحرب على اليمن، ليلة ٢٦/ مارس/ ٢٠١٥م، بصورة مفاجئة، عبر سفيره في واشنطن (عادل الجبير)، في إطار تحالف مكون من عشر دول، وتحت مسمى عاصفة الحزم، استهدفت الحرب الموانئ والمطارات المدنية والعسكرية، ووحدات الجيش والأمن، والبنى التحتية، والخدمات العامة، والمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة، والمرافق الحكومية، والمنازل السكنية، قتل وجرح خلالها آلاف المدنيين الأبرياء أغلبهم من النساء والأطفال، استخدم فيها العدوان أحدث أنواع الأسلحة البرية والبحرية والجوية، والأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين العزل، كما رافق الحرب العسكرية فرض حصار شامل طال الصادرات والواردات، والتحويلات المالية من وإلى اليمن، ممّا ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد اليمني وبمستوى معيشة المواطنين وبالخدمات المقدمة لهم.

لذا يحاول هذا البحث، والذي يُعدّ الأول من نوعه، رصد المواقف الإقليمية والدولية من العدوان العسكري على اليمن، الذي ينفذه التحالف بقيادة السعودية. وعلى مدار أكثر من عام حدثت خلاله تغيرات وتطورات في مسار المواقف الإقليمية والدولية، ومن بينها مواقف الدول المشاركة في العدوان، وعليه فقد تمّ الاعتماد على القرارات والبيانات والتصريحات المعلنة، التي نشرتها الصحف-اليمنية خاصة-إضافة إلى بعض البحوث والدراسات، والسلوك المترجم في الواقع عن طريق الملاحظة بالمشاركة.

ولا شك أن تتبع ورصد المواقف من هذا العدوان العسكري، يتطلب الكثير من الدراسات والأبحاث؛ لأنّ الموقف لا يعني البيان، أو التصريح الأول - برغم أهميته - فالمواقف لبعض الدول تغيرت في الأيام الأولى من إعلان تحالف العدوان شنّ الغارات على اليمن، كالموقف الباكستاني، وبعضها تغيرت نتيجة للاستخدام المفرط للقوة، وأبدت موقفاً معارضاً لموقفها الأول، سواءً كان التغير نتيجة للضغط الداخلي أو الخارجي، أو نتيجة لسوء تقدير الموقف في البداية، كالموقف الألماني، ومواقف ثالثة تغيرت من الصمت إلى لعب دور الوسيط، والبحث عن حلول سياسية بدلاً عن الحرب، فكان لزاماً تتبع المواقف المتباينة تجاه الحرب التي تقودها السعودية على اليمن، والتي تراوحت ما بين مؤيد مشارك، ومؤيد غير مشارك، ومعارض، وصامت ومتردد . والوقوف على أهم المحطات، منذ انطلاق

العدوان على اليمن، في ٢٠١٥/٣/٢٦م، حتى إطلاق مشاورات الكويت في ٢٠١٦/٤/٢١م، وعليه فقد تم تناول ورصد المواقف في محورين، يرصد المحور الأول، مواقف الدول والحكومات، كما يرصد المحور الثاني، مواقف المنظمات الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن.

أولاً: مواقف الدول والحكومات

١- مواقف الدول والحكومات المشاركة وكذا المؤيدة للعدوان على اليمن

الإمارات: واحدة من الدول التي تشارك السعودية في الحرب والعدوان على اليمن، بقوات جوية وبرية وبحرية، وتحتل المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث العدد والعتاد، ومن حيث أطماعها وموقفها العدائي من اليمن، وتدخلها في الشأن اليمني، فقد أرسلت قوات برية كبيرة، وأنشأت لها معسكراً في (صافر / مأرب)، وليلة الجمعة٢٠١٥/٩/٤م أطلق الجيش اليمني واللجان الشعبية صاروخ (توشكا) على المعسكر، أصاب هدفه بدقة، ودمّر المعسكر بآلياته المختلفة، وحصد أرواح جنود وضباط تحالف العدوان ومرتزقتهم، وجرح عدداً كبيراً من بينهم نجل أمير الشارقة، واعترفت الإمارات بمصرع ٥٣ إماراتياً، والبحرين بخمسة، والسعودية بعشرة[١].

قطر: شريك أساسي لتحالف العدوان، لعبت دوراً بارزاً من خلال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وتبنت السياسة السعودية والخليجية في مجلس الأمن في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن المنعقدة يوم الأحد ٢٠١٥/٣/٢٢م، والتي طالبت بـ "تحرك أممي جاد لمعاقبة الحوثيين الرافضين للامتثال لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، وغيرهم من معرقلي العملية السياسية.. ودعت قطر عبر مندوبتها في مجلس الأمن إلى اتخاذ قرارات تحت البند السابع لمعرقلي الحوار في اليمن.. ولما من شأنه رفض سياسة الأمر الواقع لجماعة الحوثي.. وجددت طلب تأكيد مجلس التعاون الخليجي على دعم استقلال اليمن، والشرعية المتمثلة في الرئيس هادي[٢].

وفي وقت لاحق أعلنت أنها أرسلت ألفاً من جنودها للمشاركة في تحالف عاصفة الحزم وصلوا إلى مأرب الاثنين ٢٠١٥/٩/٧م، لما سمي بتحرير صنعاء[٣].

---

(١) يوجد تضارب في عدد القتلى والجرحى، الإمارات اعترفت مبدئيا بمصرع ٢٢من جنودها وضباطها، للمزيد من التفاصيل ينظر: **الثورة**؛ العدد (١٨٥٥٢) السبت ٢٠١٥/٩/٥م، **ونبض المسار**؛ العدد (٩١) الاثنين ٢٠١٥/٩/٧م، **واليمن اليوم**؛ العدد (١١٣٩) السبت ٥ /٢٠١٥/٩م والعدد (١١٤٠) الأحد ٢٠١٥/٩/٦م.

(٢) **أخبار اليوم**، العدد (٢٦٨٧)، الاثنين ٢٣ /٢٠١٥/٣م.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (١١٤٣) الأربعاء ٢٠١٥/٩/٩م.

البحرين: مؤيدة ومشاركة في تحالف العدوان على اليمن، وتمّ رصد موقفها من خلال تصريح وزير الخارجية البحريني، يوم الأحد ٢٠١٥/٣/٢٩م، والذي قال فيه: "عاصفة الحزم مع الأمريكيين لا تتوقف عند اليمن". وفي تصريحه مؤشر على وجود أهداف غير معلنة، وأبعاد إقليمية ودولية.

البحرين أعلنت عن إرسال جنود ضمن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، ومن مواقف البحرين العدائية تجاه اليمن، أنْ طلبت من كتّاب وباحثين يمنيين مغادرة أراضيها بعد أن تلقوا دعوة منها شاملة تذاكر الطيران والإقامة، للمشاركة في مؤتمر متخصص في مكافحة الإرهاب، بعد ساعات من وصولهم إلى المنامة، وذلك بناءً على طلب تقدم به عبدربه منصور هادي والكتّاب هم: فارع المسلمي، وسماء الهمداني[١]. وفي تاريخ ٢٠١٥/٩/٨م ألقت القبض على مواطن بحريني، وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات على خلفية أنه غرّد على شبكات التواصل الاجتماعي ضد العدوان على اليمن، لكن المعارضة البحرينية، ومنها جمعية الوفاق، ولجنة الوفاء للشهداء اعتبرت العدوان على اليمن مشروعاً أمريكياً-سعودياً، وأن قرار السلطة البحرينية المتهور بالمشاركة في العدوان كان سياسياً، متجاهلاً لرأي الشعب[٢].

الكويت: أعلنت أن مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الاثنين ٢٠١٥/١٢/٢٨م، بارك المشاركة فيما أسماه الدفاع عن أراضي المملكة، باعتبار أن أمن الخليج من أمن كل دولة عضو في مجلس التعاون، وستشارك بألف جندي بعدتهم وآلياتهم، وكانت المشاركة -سابقاً- مقتصرة على سلاح الجو[٣].

ويتعارض هذا الموقف مع موقف سابق، أعلنه نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الخارجية صباح الخالد الحمد الصباح، خلال جلسة حوار مفتوح في ختام أعمال الدورة الـ (١٢) للملتقى الإعلامي العربي، يوم الاثنين ٢٠١٥/٤/٢٧م، قال: "إن الحلّ في اليمن هو الحل السياسي.. وشدد على ضرورة بذل الجهود لجمع اليمنيين كلهم على طاولة واحدة للقاء".. وحذر من أن "الوضع الإنساني في اليمن مقلق بعد ما زادت معاناة الشعب اليمني".. وقال" تفاقمت الاحتياجات الإنسانية في اليمن، ويجب أن يكون هذا المسار سالكاً لإيصال

(١) **الثوري**، العدد (٢٣٥٠) الخميس، ٢٠١٥/١١/٥م، **واليمن اليوم**، العدد (١١٨٥)، الأحد ٢٠١٥/١١/١م.

(٢) الجبهة الإعلامية لمواجهة العدوان، ومؤسسة الثورة للصحافة؛ "**انكسار عاصفة الحزم: يوميات انتصار الإرادة اليمنية وتداعيات عاصفة الحزم السعوأمريكية**"، (صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٥م) ص٨٣-٨٤.

(٣) **صدى المسيرة**، العدد (٨٧)، الخميس ٢٠١٥/١٢/٣١م، نقلاً عن صحيفة القبس الكويتية.

المساعدات الضرورية للشعب اليمني"[١].

وتحتضن الكويت (المشاورات - المحادثات) التي تجري بين الوفد الوطني ووفد الرياض، تحت مظلة الأمم المتحدة، ممثلة في المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ أحمد منذ ٢٠١٦/٤/٢١م حتى كتابة هذا البحث.

مصر: تعدّ جمهورية مصر العربية شريكاً للسعودية في عدوانها على اليمن؛ حيث دعمت سياسياً وعسكرياً الخطوة التي اتخذها ائتلاف الدول الداعمة (للحكومة الشرعية) في اليمن استجابة لطلبها، وذلك انطلاقاً من مسؤولياتها التاريخية تجاه الأمن القومي العربي، وأمن منطقة الخليج، وقالت بأن التنسيق جارٍ مع السعودية ودول خليجية بشأن ترتيبات المشاركة بقوة جوية وبحرية مصرية، وقوة برية إذا ما لزم الأمر، في إطار عمل الائتلاف، وذلك دفاعاً عن أمن واستقرار اليمن، وحفاظاً على وحدة أراضيه، وصيانة لأمن الدول العربية الشقيقة[٢].

وذلك رغم الجهود التي بُذلت لإزالة المخاوف؛ حيث كان الناطق الرسمي لـ أنصار الله محمد عبد السلام، قد قال في هذا الخصوص: نؤكد لإخوتنا الأشقاء في جمهورية مصر العربية أن محاولة إثارة المخاوف من باب المندب هدفها مساندة العدوان السعودي الصهيو أمريكي على الشعب اليمني، والذي لا مبرر له إطلاقاً.. وسبق ووضحنا للقيادة المصرية والشعب المصري الشقيق، أن اليمن حكومة وشعباً أبديا استعدادهما للدخول في نقاشات مباشرة؛ لإزالة المخاوف إن وجدت فيما يخص مضيق باب المندب وتأثيراته على الملاحة الدولية، ولهذا نؤكد مجدداً لأشقائنا في مصر العروبة أن يدركوا أن لا صحة لتلك المخاوف إطلاقاً، وأن الهدف منها توريط الشعب المصري في المشاركة في دماء اليمنيين وسفكها بدون حق"[٣].

الجدير ذكره أنه سبق أن أصدرت الخارجية المصرية بياناً يوم الاثنين ٢٠١٥/٣/٢٣م ورد فيه "أن أمن منطقة الخليج هو خط أحمر بالنسبة لمصر، وتجدد مصر تأكيدها والتزامها باستمرار العمل والتعاون الوثيق مع الأشقاء العرب، لمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة، بما يصون الأمن القومي العربي وبصفة خاصة أمن الخليج..."

---

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٠٢٤) الأربعاء ٢٠١٥/٤/٢٩م، نقلاً عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي[تقرير]؛ **"العدوان على اليمن: والمواقف الإقليمية والدولية منها"**، شهارة، صنعاء: المجلس الزيدي الإسلامي، العدد(٢)، ذي القعدة ذي الحجة١٤٣٦هـ، ص٥١.

(٣) **نبض المسار**، العدد(٨٢)، الثلاثاء٢٠١٥/٤/٧م.

ويرى عدد من الباحثين، أن المساعدات المالية الخليجية، هي المحرك للموقف المصري المنحاز للعدوان على اليمن؛ حيث تلقى النظام السياسي القائم في مصر دعماً قوياً من أبي ظبي والرياض، وترجم ذلك عملياً من خلال مؤتمر الاستثمار الذي انعقد بداية شهر مارس/٢٠١٥م في مصر، وقدمت كل من الإمارات والسعودية بجانب دول خليجية أخرى، مساعدات مالية كبيرة للقاهرة[١].

المغرب: أيدت وشاركت بالطيران الحربي، وأعلنت دعمها الكامل واستعدادها لإرسال فرقاطات وقوات برية.. إلخ، ولحظة إعلان عمليات عاصفة الحزم أجرى الملك المغربي محمد السادس اتصالاً بنظيره السعودي سلمان بن عبد العزيز، أكد فيه كل أشكال الدعم للسعودية في التحالف الذي تقوده ضد اليمن.. من أجل المساهمة في حلّ الأزمة في اليمن، وإعادة الشرعية لهذا البلد الشقيق، بما فيها وضع القوات الجوية المغربية المتواجدة في الإمارات، تحت تصرف التحالف، كما صدر بيان لوزارة الشؤون الخارجية المغربية بهذا الشأن[٢]، ولما أسمته حماية أمن المنطقة، والملاحة الدولية من المهددات والأطماع التوسعية، من خلال إثارة النعرات الطائفية.

السودان: أكد الرئيس السوداني عمر البشير أن بلاده تؤيد عمليات عاصفة الحزم، وتقف مع دول التحالف، وعلى رأسها السعودية، وأكد وزير الدفاع السوداني، في مؤتمر صحفي "أن بلاده ستشارك بقوات جوية وبرية في عمليات عاصفة الحزم ضد اليمن..". وأضاف "إن القوات السودانية بدأت في تحريك آليات باتجاه منطقة العمليات"[٣].

وبعد شهر - تقريباً - وصلت قوات سودانية إلى ميناء عدن، مكونة من ثلاثمائة جندي تقريباً، معززين بآليات عسكرية، وأكد نائب الرئيس السوداني بكري حسن صالح، أن بلاده ملتزمة بإرسال ستة آلاف جندي إلى عدن. الناطق العسكري باسم العدوان السعودي أكد وصول الجنود السودانيين إلى عدن، وقال لـ سكاي نيوز العربية: "إن مهمة القوات السودانية تأتي من أجل مساعدة المقاومة والجيش في ضبط الانفلات الأمني في عدن[٤]. كما وصلت ثاني دفعة من الجنود إلى عدن، حيث قال وزير الدفاع السوداني: "إن الجنود الذين وصلوا

(١) إيمان أحمد، "**الموقف المصري والتدخل العسكري في اليمن**" (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥/٤/٦)، ص١٤، نقلاً عن "المشهد اليمني"،٢٠١٥/٢/٢٧م.

(٢) **الأولى**، العدد (١٢٧١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

(٣) **المرجع السابق**.

(٤) **اليمن اليوم**، عدد (١١٧٢) الاثنين ٢٠١٥/١٠/١٤م.

إلى عدن يشكلون الدفعة الثانية من القوة التي تعهدت الخرطوم بإرسالها للمشاركة ضمن قوات التحالف، وهناك سته آلاف مقاتل من قوات الصاعقة والقوات البرية وقوات النخبة، على أتم الاستعداد للمشاركة.. متى ما طلبت قيادة التحالف"[١].

الأردن: من الدول المؤيدة والمشاركة في تحالف العدوان على اليمن بالموقف وسلاح الطيران، كما تبنى الأردن مشروع القرار السعودي في مجلس الأمن، وكان حينها البلد العربي الوحيد الذي يشغل مقعداً في مجلس الأمن.

الولايات المتحدة الأمريكية: الولايات المتحدة هي البلد الذي دُشن منه التحالف الحرب والعدوان على اليمن، واشنطن أكدت حينها أن عاصفة الحزم تعتبر خطوة ضرورية، بعد أن صار الحوار أمراً غير مرغوب عند بعض الأطراف، كما أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أجاز تقديم مساعدة لوجستية ومخابراتية، تدعم العملية العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن لدحر مقاتلي جماعة الحوثي.. وأضاف البيان: "في حين أن القوات الأمريكية لا تشارك بعمل عسكري مباشر في اليمن دعماً لهذا الجهد، فإننا نؤسس خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والمخابراتي الأمريكي[٢].

وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قال في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، خلال زيارته إلى الرياض الجمعة ٢٠١٦/١/٢٢م: "نحن ندعم التحالف الذي تقوده السعودية لمواجهة تمرد الحوثيين في اليمن.. إن علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج مبنية على أساس المصالح المشتركة، وهي استراتيجية، ونحن ملتزمون بدعمها لصد أي اعتداء، وأن واشنطن لن تتخاذل في حماية دول الخليج[٣].

ورغم الأصوات التي ارتفعت من داخل أمريكا ومن بعض الدول والمنظمات الحقوقية والمطالبة بوقف الحرب، ووقف المجازر التي ترتكب بحق المدنيين اليمنيين، ووقف بيع الأسلحة للسعودية، لكن الحكومة الأمريكية، لم تتردد في اتخاذ قرارات معلنة، ببيع السعودية أسلحة جديدة، يؤكد ذلك بيان الخارجية الأمريكية الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧م بالموافقة

(١) **المنتصف**، العدد (١٢) السبت ٢٠١٥/١٠/٣١م.

(٢) **الأولى**، العدد (١٢٧١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨.

(٣) قناة الميادين الفضائية.

على طلب السعودية بيعها صفقة أسلحة بمبلغ ١,٣مليار دولار بينها قنابل ذكية[١].

كما شكلت أمريكا غطاءً سياسياً للجرائم التي ارتكبها التحالف بقيادة السعودية؛ حيث وقفت أمام المشروع المقدم من روسيا لحل الأزمة، وتبنت المشروع الخليجي المقدم من السعودية، كما وقفت أمام المشروع الهولندي، الذي طالب بتشكيل لجنة تحقيق محايدة تجاه الجرائم التي يرتكبها التحالف بقيادة السعودية كي لا يتم مساءلة السعودية، أو تحملها مسؤولية جرائم الحرب.

ويلمس المتابع لتصريحات ساسة أمريكا وسلوكها ذرائعية السياسة الأمريكية في التعامل مع أحداث المنطقة ومنها اليمن، ولم تقتصر مشاركتها على الدعم (اللوجستي) للتحالف بقيادة السعودية، بل أصبحت مشاركة وحليفة في نفس الوقت، وداعمة بالأسلحة والموقف السياسي.

بريطانيا: أصدر الناطق باسم الخارجية البريطانية بياناً مؤيداً لعملية عاصفة الحزم، ضد من أسماهم بالانقلابيين الحوثيين[٢]، وخلص البيان إلى أنه يجب أن يكون الحل للأزمة اليمنية حلاً سياسياً، وسيتعين على المجتمع الدولي مواصلة الدعم الدبلوماسي والإنساني؛ لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وتجنب الحرب الأهلية، والانهيار الاقتصادي، وأزمة إنسانية أعمق في اليمن[٣].

بعد مجزرة (حفل زفاف ذباب - المخا)، قال وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط توبياس إيلوود، السبت ٢٠١٥/١٠/٣م: "إنّ بريطانيا تريد رؤية نهائية للعنف في اليمن، وتدعو كل الأطراف إلى الاجتماع والدعوة لوقف النار وهذا مهم، مؤكداً على أن القرار (٢٢١٦) ليس شرطاً مسبقاً لإطلاق المفاوضات.. إن هناك العديد من المبادرات، التي تمثل الأساس الذي تسعى به إلى جعل النقاشات السياسية تمضي قدماً، بما فيها اتفاق السلم والشراكة، الذي وقعه المبعوث السابق جمال بنعمر مع الأطراف اليمنية في صنعاء[٤].

وفي مسار آخر حول الأسلحة، قال وزير الخارجية البريطاني: "إنّ نظام إصدار التصاريح لتصدير بلاده للأسلحة، يمنع تصدير الأسلحة، وإذا ثبت استخدامها بشكل يمثل

(١) **الهوية**، العدد(١٧١)، الخميس ٢٠١٥/١١/١٩م،**ونبض المسار**، العدد(١٠٢)، الأربعاء ٢٠١٥/١١/١٨م، **وصدى المسيرة**، العدد(٧٥)، الخميس ٢٠١٥/١١/١٩م. الجدير ذكره أن السعودية تعتبر ثالث أكثر الدول إنفاقاً على السلاح في العالم.

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٤٩.

(٣) **الأولى**، العدد (١٢٧١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

(٤) **الثورة**، العدد(١٨٥٨١)، الأحد ٢٠١٥/١٠/٤م، **والديار** العدد (٩٣)،الأحد ٢٠١٥/١٠/٤م.

اختراقاً للقانون الدولي الإنساني.. وأكد أن المعلومات تشير لاستخدام السعودية لأسلحة بريطانية في حربها على اليمن، وإذا أثبتت التحقيقات أنه جرى استخدامها بشكل يخالف القانون الدولي الإنساني..؛ فإن بلاده ستتخذ قراراً بوقف تصدير الأسلحة، وفقاً لنظام تصدير الأسلحة... وشدد على ضرورة إجراء تحقيقات جديدة في هذا الإطار... ويجب على بريطانيا أن تضع ثقلها كله خلف مساعي السلام، منظمة (أوكسفام) رحبت بهذه التصريحات كونها دعت إلى ذلك سابقاً[١].

وبتاريخ ٢٠١٦/٣/١٩م نظّم ناشطون بريطانيون مظاهرة احتجاجاً على استمرار بريطانيا في تزويد السعودية بالأسلحة التي ترتكب بها المجازر بحق المدنيين اليمنيين، وخاطب المتظاهرون رئيس الوزراء البريطاني بالقول: "يا سيد كاميرون نحن قلقون جداً، أنتم ترسلون السلاح للسعودية لقتل المدنيين في اليمن، مؤكدين أن السعودية متورطة في الحرب على اليمن... نقول لحقوق الإنسان: "اليمن تتعرض للانتهاكات، وهناك انتهاكات بحق القانون الدولي والإنساني، وإنّ الحكومة البريطانية تنتهك هذه القوانين... ونطالب الحكومة البريطانية بعدم بيع الأسلحة للسعودية"[٢].

الكيان الصهيوني: أيد الكيان الصهيوني، وبارك العدوان على اليمن؛ حيث صرح رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، في مستهل جلسة مجلس الوزراء ليوم الأحد ٢٠١٥/٣/٢٩م قائلاً: "إنّ اليمن يشكل خطراً على البشرية بتحالفه مع إيران، ويجب التصدي له... إلخ[٣]، الناطق باسم الجيش اليمني، العميد شرف لقمان، أفاد في تصريح نشره موقع روسيا اليوم: "بأن لديه دلائل على مشاركة قوات الجو الأمريكية والبريطانية والفرنسية والإسرائيلية في القتال إلى جانب التحالف العربي"[٤]، وموقف إسرائيل من العدوان بحاجة إلى دراسة مستقلة، تتضمن علاقتها بما يسمى (دول محور الاعتدال - الممالأة)، والسعودية خاصة؛ لأنّ علاقة إسرائيل مع السعودية انتقلت من السرية إلى العلن، بالتزامن مع العدوان على اليمن.

فرنسا: أيّدت عملية عاصفة الحزم، وأعلنت وقوفها إلى جانب شركائها في المنطقة، حتى استعادة اليمن استقراره ووحدته، وقالت: إن عاصفة الحزم تأتي استجابة لطلب

---

(١) **صدى المسيرة**، العدد(٧٤)، الاثنين ٢٠١٥/١١/١٦م.

(٢) **الهوية**، العدد، (١٨٩)، الثلاثاء، ٢٠١٦/٣/٢٢م.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (٩٩٥) الاثنين ٢٠١٥/٣/٣٠م نقلاً عن موقع (سي إن إن الأمريكي)؛ متوفر على الرابط:

(4) https://arabic.rt.com/news/807995

السلطات الشرعية اليمنية[١].

وأكدت على ثبات موقفها، مع الدعوة للعودة إلى العملية السياسية. حيث قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية روماني نادال: "إنّ بلاده تؤكد وقوفها إلى جانب شركائها في المنطقة؛ لإعادة استقرار ووحدة اليمن... إن باريس تدعو كافة الأطراف اليمنية إلى العودة للعملية السياسية من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية، باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي شامل[٢].

ولضمان عدم تراجع الموقف الفرنسي، بادرت السعودية بعقد صفقات أسلحة جديدة بمليارات الدولارات، أهمها الصفقة التي عقدها وزير الدفاع السعودي يوم الأربعاء ٢٠١٥/٦/٢٤م في باريس، اشتملت الصفقة على طائرات حربية، وتعززت بعقد صفقة جديدة يوم ٢٠١٥/٧/٢٥م. ونتيجة لدعم فرنسا للمشروع السعودي في مجلس حقوق الإنسان، وسحب المشروع الهولندي، المتضمن تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة للتحقيق في انتهاك القانون الدولي الإنساني في اليمن، برز موقف حزب الجبهة الوطنية بالبرلمان الفرنسي، إذ أكدت ماغيون مغشال لوبن ممثلة حزب الجبهة بالبرلمان الفرنسي، استيائها البالغ واستنكارها الشديد لما ارتكبه ويرتكبه طيران العدوان السعودي بحق المدنيين في اليمن، مستنكرة عدم مراعاة تجنب المدنيين أو الاكتراث بهم، وأيدت استعدادها لتبني تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة؛ للتحقيق في كل الجرائم والانتهاكات التي رافقت الحرب باليمن..؛ وتبنى ذلك في البرلمان الفرنسي وأيضاً لدى الاتحاد الأوروبي[٣]. وأثمرت نتائج هذا الموقف في قرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٩م.

ألمانيا: أعرب وزير الخارجية فرانك فالتر شتا ينمار عن تفهم حكومة بلاده لعملية عاصفة الحزم، التي تقودها السعودية في اليمن. وأكدت الحكومة الألمانية أن عملية عاصفة الحزم ضد المتمردين الحوثيين في اليمن متوافقة مع القانون الدولي. وقال المتحدث باسم الخارجية الألمانية مارتن شيفر: "ليس لدينا شك في شرعية تلك الغارات، مناشداً في الوقت نفسه التوصل إلى حل سياسي في اليمن[٤].

الخارجية الألمانية أكدت في بيان صدر عنها السبت ٢٠١٦/٣/٥م، اقتناعها بأن الأزمة

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٥١، **والأولى**، العدد (١٢٧١)،السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.
(٢) **اليمن اليوم**، العدد(١٠١٨)، الخميس، ٢٠١٥/٤/٢٣م.
(٣) **اليمن اليوم**، العدد(١١٦٣)، السبت ٢٠١٥/١٠/١٠م.
(٤) **الجمهورية**، العدد(١٦٥٠١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

اليمنية لا يمكن حلّها إلا بالطرق السياسية، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية مارتن شيفر في تصريح نقلته وكالة الأنباء الألمانية: "إنّ بلاده باتت مقتنعة اقتناعاً راسخاً أن الصراع في اليمن لا يمكن حله إلا سياسياً... وأن الحكومة الألمانية قلقة حيال سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين في اليمن، والوضع الإنساني الكارثي في البلاد جراء الغارات التي تقوم بها قوات التحالف الذي تقوده السعودية..؛ لذلك ترى برلين أن التوصل إلى حلّ لوقف إطلاق النار في اليمن يبقى أولوية كبرى، وستتحرك في هذا المسار[١].

يتأكد تغير الموقف الألماني، من خلال تقديمها مع هولندا مشروع قرار، للتحقيق في الانتهاكات الإنسانية، التي ارتكبها - وما يزال يرتكبها - تحالف العدوان، بقيادة السعودية؛ ومن ثم دعمها لقرار البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٩م، كما تقدمت يوم ٢٠١٦/٣/٧م، بطلب إلى الأمم المتحدة لإيقاف الحرب على اليمن.

أسبانيا: أيّدت عاصفة الحزم، ودعت في نفس الوقت إلى حلّ سياسي، يضمن وحدة اليمن، واستقلال وسلامة أراضيه، وأصدرت الخارجية الإسبانية بياناً يوم الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م، أيّدت فيه العملية العسكرية التي تشنّها مجموعة دول على رأسها السعودية، ووصفتها بأنها مشروعة تماماً، وتتفق مع القانون الدولي، وعبّرت فيه عن قلقها من أن يسفر الوضع في اليمن عن انتشار التهديد والإرهاب من جانب القاعدة، معبرة عن أملها بأن لا تؤدي العملة العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن إلى حرب أهلية، تحمل عواقب وخيمة وانعكاسات مدمرة لكل المنطقة؛ ودعت كل الشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية إلى بدء حوار يهدف إلى التوصل لحل مشترك ودائم للأزمة القائمة... معتبرة أنه بهذا الشكل -فقط- يمكن ضمان استقرار ووحدة واستقلال وسلامة أراضي اليمن... ودعت الأمم المتحدة إلى أن تلعب دوراً رئيسياً في حلّ الأزمة اليمنية، لافتة إلى أن تصاعد الأزمة يعقد الوضع الإنساني في اليمن[٢].

بلجيكا: أعلنت دعمها لعاصفة الحزم، وقال وزير خارجية بلجيكا ديدية لايندرس في تصريح لوكالة الأنباء البلجيكية الرسمية (بلاء): "إنّ العملية العسكرية التي تنفذها عدة دول بقيادة السعودية في اليمن، تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى تحرك على المستوى

(١) **الهوية**، العدد(١٨٧)، الثلاثاء ٢٠١٦/٣/٨م.

(٢) **الجمهورية**، العدد (١٦٥٠١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

الإقليمي؛ لاحتواء مخاطر انعدام الاستقرار وزعزعة الأمن[١].

كندا: أعلنت دعمها لعاصفة الحزم، حيث قال روب نيكولسون وزير الشؤون الخارجية، بأن كندا تدعم العمل العسكري، الذي قامت به السعودية، وحلفاؤها للدفاع عن الحدود السعودية وحماية الحكومة اليمنية المعترف بها[٢].

ورغم المطالبات بوقف تصدير الأسلحة إلى السعودية، لاستخدامها في قتل المدنيين في اليمن، فإن الحكومة الكندية لم تأبه لذلك، وغلّبت مصالحها، حيث أعلن وزير الخارجية الكندي ستيفن ديون يوم الثلاثاء ٢٠١٦/١/٥م، موافقة بلاده على صفقة السلاح التي كان قد دعا إلى إلغائها أثناء الانتخابات، والمقدرة قيمتها بخمسة عشر مليار دولار، وهي أكبر صفقة تعقد في تاريخ كندا، وفي نفس الوقت دعا السعودية إلى "حماية حقوق الإنسان؛ واحترام التعبير السلمي للمعارضة، وضمان الإنصاف في الإجراءات القضائية[٣].

أرتيريا: أشار تقرير الأمم المتحدة، في ٢٠١٥/١٠/٢١م أوردته بلومبيرغ يونسي أن أرتيريا سمحت للعدوان الذي تقوده السعودية في الحرب على اليمن، باستخدام أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، في اتفاقية موقعة بين الطرفين، تشمل الاتفاقية منحا بشكل وقود ومبالغ مالية لأرتيريا مقابل استخدام أراضيها وأجوائها بالإضافة إلى مشاركة٤٠٠ جندي أريتيري[٤].

جيبوتي: من الدول المؤيدة للتحالف الذي تقوده السعودية، وعند بدء عمليات عاصفة الحزم قال وزير خارجية جيبوتي محمد علي يوسف. إن بلاده تدعم وتتضامن مع الدول العربية، التي اتخذت قرار تنفيذ عمليات عسكرية ضدّ مواقع يسيطر عليها الحوثيون باليمن، وذلك نظراً للوضع الخطير الذي تشهده البلاد..[٥]. وفتحت مجالها الجوي والبحري أمام طائرات تحالف العدوان على اليمن، حسب تصريح الناطق باسم قوات التحالف أحمد العسيري[٦]. ولأهمية موقع جيبوتي الاستراتيجي؛ فقد تم اختيارها، كمحطة لتفتيش السفن القادمة إلى اليمن والخارجة منه.

---

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ٤٨ص.

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٥٠.

(٣) **الثورة**، العدد (١٨٦٧٩)، الأحد ٢٠١٦/١/١٠م، العدد (١٨٧٧٥)، الجمعة ٢٠١٦/٤/١٥م.

(٤) **المسار**، العدد (١٠٠)، الأربعاء ٢٠١٥/١١/١٥م

(٥) **المجلس الزيدي الأعلى**؛ ص٤٩.

(٦) **الناس**، العدد (٧٤٤)، الاثنين ٢٠ /٢٠١٥/٤م.

الصومال: أيدت الصومال الفيدرالية ما اتخذته السعودية وحلفاؤها، من خطوات تهدف إلى الحيلولة دون انزلاق اليمن نحو حرب أهلية، وعدم استقرار لا يعرف مداه[١].

فلسطين: أكدت الرئاسة الفلسطينية دعمها لقرار السعودية، ومجلس التعاون الخليجي، والدول العربية المشاركة في العمليات الرامية إلى الحفاظ على وحدة اليمن ودعم الشرعية فيه. حركة حماس من جانبها أكدت وقوفها مع الشرعية في اليمن[٢]، وهو ما يعني موافقة الحركة على الحرب التي يشنها التحالف، بينما عارضت بعض القوى الفلسطينية ذلك، ومنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واصفة إياها بـ (العدوان واستخدام للقوة بدعم أمريكي)[٣]، والحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي أصدر بياناً أدان فيه العدوان القائم على الشعب اليمني، وأكد أن العدوان جاء بعد تنسيق مسبق مع الامبريالية الأمريكية في ضرب القوى الممانعة والمعادية لمشروع أمريكا وإسرائيل في المنطقة، بحجة الدفاع عما يسمى الشرعية اليمنية[٤] .

لبنان: من الدول التي تعاني من أزمة وفراغ في السلطة التنفيذية، وتتأثر قواه السياسية بتجاذب القوى الإقليمية، وتتداخل معها المصالح، ويتضح التباين في المواقف منذ انطلاق عاصفة الحزم، فالتيارات ذات العلاقة بالسعودية المنضوية في إطار محور الممالأة أيدت التحالف، وعلى رأسها تيار المستقبل، الذي أكد رئيسه، أن التدخل عسكرياً لدعم الشرعية في اليمن حكيم وشجاع، وأن التدخل الإيراني في اليمن يقتضي ردة فعل عربية، وما قامت به السعودية اليوم هو حماية شرعية الحكومة اليمنية، بعد محاولات عدة منها في إنهاء المسألة عبر الحوار[٥].

وفي المقابل يعتبر موقف حزب الله ويمثل محور المقاومة من أهم وأقوى المواقف المعارضة للتحالف بقيادة السعودية، ففي الخطاب الذي ألقاه السيد حسن نصر الله - أمين عام الحزب في اليوم الثاني للعدوان، انتقد ما وصفه بـ "المغامرة" السعودية في اليمن، لافتاً إلى أن مثل هذه الخطوة تسير بالمنطقة نحو المزيد من التوترات والمخاطر، ورفض حجج السعودية التي شنت على أساسها الحرب، واعتبر أن سبب الهجوم هو استعادة السيطرة

---

(١) **الجمهورية**، العدد (١٦٥٠)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

(٢) **نفسه**، ٥٠.

(٣) **نفسه**، ٥٤ .

(٤) **نبض المسار** العدد (٨١)، الاثنين، ٢٠١٥/٣/٣م.

(٥) المجلس الزيدي الأعلى، **مرجع سابق**، ص٥٠.

والهيمنة على اليمن، داعياً إلى وقف العدوان والعودة للحوار، مؤكداً أن الغارات الجوية لا تصنع النصر، وقال: "إن المؤلم أننا على مدى عقود في فلسطين وشعوب المنطقة، لم تهب علينا لا عاصفة حزم ولا نسمة حزم لمواجهة إسرائيل"، كما أكد السيد نصر الله، في خطاباته المتكررة، والتي بلغت أكثر من ١٢خطاباً، موقفه القوي والداعم للشعب اليمني المعتدى عليه من السعودية، ومن تحالف معها، وأشار إلى مظلومية الشعب اليمني، وأنه المنتصر، وأن الهزيمة تلحق بالمعتدي المتغطرس[١].

تونس: أيدت العملية دون أن تشارك فيها، حيث أكّد وزير الخارجية التونسي التوهامي العبدولي، عن احترام تونس لعملية عاصفة الحزم التي شنتها السعودية ضد الحوثيين في اليمن[٢]. القوى التونسية من جانبها انقسمت إلى مؤيد ومعارض؛

فحركة النهضة، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، أيدت عاصفة الحزم، ورد ذلك التأييد، في تصريح زعيم الحركة راشد الغنوشي، الذي قال: "إن الحركة تدعم الدولة التونسية في موقفها الذي اتخذته تجاه المد الشيعي في اليمن..؛ وأكد أن إخوان تونس يتفهمون تماما الأسباب التي دفعت مجموعة الدول العربية إلى اتخاذ هذه الخطوات.. مؤكداً دعم حركة النهضة الكامل لهذه العمليات؛ لأنّ الخطر الشيعي لامس حدود أغلب الدول العربية[٣].

أما الطرف المعارض والمندد بالحرب على اليمن، فقد أعلنه النائب في البرلمان التونسي عن حركة الشعب زهير المغزاوي: إن مجلس الشعب التونسي قد أصدر بياناً فيما يحدث في اليمن، منددا بالعدوان الذي يتعرض له اليمن، وقال: "إننا نعتقد أن الجيوش العربية من المفترض أن تكون وجهتها القدس لا اليمن أو غيره".

النائب عن التيار الديمقراطي التونسي غازي الشواشي اعتبر العدوان على اليمن أنه اعتداء على دولة مستقلة[٤].

موريتانيا: أعلن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز دعم موريتانيا للحملة العسكرية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وقال: "إن العملية العسكرية التي

(١) **قناة الميادين**، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م، الساعة ٦:٣٠مساء.

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ٤٩، و خالد حنفي، "**حدود المرونة الإقليمية في العلاقات المصرية المغاربية**"، السياسة الدولية،(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) عدد (٢٠١)، يوليو٢٠١٥م، ص ١٦٢.

(٣) **الميثاق**، العدد (١٧٥٥)، الاثنين ٢٠١٥/٤/٦م.

(٤) **نبض المسار**، العدد (٨٢)، الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٧م

شنتها السعودية حظيت بمباركة ودعم عدد من الدول العربية، ونحن من ضمن هذه الدول"[١].

المعارضة الموريتانية نفذت فعاليات احتجاج على إعلان الحكومة المشاركة في التحالف، وعزمها إرسال جنود للقتال في اليمن في إطار تحالف العدوان الذي تقوده السعودية، مؤكدة أن "دماء الموريتانيين ليست رخيصة". بعد ذلك صرح الرئيس الموريتاني:" إن الحديث عن تدخل عسكري موريتاني في اليمن مجرد شائعة تتردد ومنذ فترة، نافياً أن يكون هناك قرار رسمي بذلك[٢].

ليبيا: نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها ووجود حكومتين فيها، فقد وُجد فيها رأيان:

الأول: عبّر عنه رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الله الشتي، والذي أشاد بقرار بدء عملية عاصفة الحزم لدعم الشرعية اليمنية - حسب تصريحه - مبيناً أن بلاده ستقدم بطلب لجامعه الدول العربية، للتدخل عربياً في ليبيا لإعادة الشرعية[٣].

الثاني: وتمثله الحكومة المعارضة لحكومة الشتي، وأدانت العدوان على اليمن والتدخل الخارجي وانتهاك السيادة..

تركيا: أعلنت تقديمها كل أشكال الدعم اللوجستي..؛ وحسب تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي بأنقرة، مع نظيره الإيفواري الحسن أوتارا يوم الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م: "إن جهود إيران للهيمنة تزعج تركيا والسعودية ودول الخليج الأخرى...، إن إيران تبدو كأنها تريد أن تجعل المنطقة تحت هيمنتها وسيطرتها، فهل يمكن السماح لها بذلك"؟ [٤]

أفغانستان: أكدت تأييدها لـ عاصفة الحزم بقيادة السعودية لذلك؛ فإن الحكومة الأفغانية، بكل قواتها وشعبها، بجانب المملكة ضد أيّ تهديد محتمل يواجهها [٥].

غينيا: أعلنت جمهورية غينيا تأييدها الكامل لعاصفة الحزم، التي تقودها السعودية، وأعلنت الحكومة تضامنها مع الشعب اليمني، والدعم الحازم للمجهود الذي تبذله دول

---

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٥١، وخالد حنفي علي، **مرجع سابق**، ص١٦٢.

(٢) **صدى المسيرة**، العدد (٨٧)،الاثنين ٢٠١٠/١١/٣٠م نقلاً عن موقع (صحراء ميديا).

(٣) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٥٠.

(٤) **الثورة**، العدد (١٦٥٠٠)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م، **والأولى** ٢٧ السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

(٥) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٤٨، ٤٩.

التحالف، خصوصاً السعودية، التي استجابت لدعوة الحكومة الشرعية؛ لاستعادة النظام الدستوري في اليمن[١].

السنغال: أيّدت وأشادت بالتدخل العسكري في اليمن، وقال الرئيس السنغالي ماكي سال في بيان، إثر اجتماع لمجلس الوزراء في دكار، إنه "يشيد بالتدخل العسكري السعودي؛ استجابة لطلب الرئيس الشرعي لليمن عبد ربه منصور هادي؛ للدفاع عن البلد، إزاء ميليشيات تهدد استقراره واستقرار دول الجوار[٢]، وفي تصريح لوزير الخارجية السنغالي، الجمعة ٨ /٢٠١٥/٥م قال: "إن الملك سلمان هو من طلب من السنغال دعم بلاده بالجنود".

٢-الدول غير المشاركة والرافضة للعدوان على اليمن

سلطنة عُمان: رفضت عُمان المشاركة في العملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وأعربت عن دعمها لـ الجهود التي يقدمها الأشقاء في سبيل استقرار اليمن والتأكيد على استعداد السلطنة للتعامل مع كل اليمنيين على مقياس واحد، ودعم أيّ جهد من قبل الأشقاء في مجلس الجامعة العربية في سبيل استقرار اليمن"[٣].

لم يقتصر موقف عُمان على رفضها المشاركة في التحالف العسكري الخليجي في اليمن، بل غدت مسقط بوابة للتفاوض بين أطراف النزاع، ووسيطاً رئيساً لإيجاد حل للأزمة[٤]. كما بذلت السلطنة جهوداً دبلوماسية ملموسة على المستويين الإقليمي والدولي لحلّ الأزمة ووقف العدوان على اليمن.

ونتيجة لموقفها المعارض لعمليات التحالف العسكري في اليمن، ودبلوماسيتها النشطة، استهدف طيران التحالف منزل السفير العماني في صنعاء بثلاثة صواريخ، فأصدرت وزارة الخارجية العمانية بياناً ورد فيه "إن استهداف منزل السفير العماني في صنعاء من مقاتلات تحالف العدوان يُعدّ مخالفة صريحة للمواثيق والأعراف الدولية...لن تقبله السلطنة، وإذ تندد بأشد العبارات هذا العمل لترجو من الأمم المتحدة اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل إنهاء الحرب الحالية في اليمن قبل أن تشكّل تهديداً خطيراً على أمن المنطقة...،وتحث الأطراف اليمنية على ضرورة نبذ الخلافات فيما بينها لضمان عودة الاستقرار والأمن إلى

(١) **"المرجع السابق"**،ص ٤٩، ٥٠.

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٤٧، ٤٨.

(٣) المجلس الزيدي الأعلى، **مرجع سابق**، ص٥٣.

(٤) مريم يوسف البلوشي، **أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي"** المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٤٥، مارس ٢٠١٦م) ص٦٦.

اليمن[١].

الجزائر: رفضت الجزائر التدخل العسكري في اليمن، ورفضت المشاركة في عملية عاصفة الحزم داعية للحوار السياسي، على أساس أن الحوثيين جزء من معادلة الداخل اليمني[٢].

وانطلاقاً من هذا الموقف قدمت الجزائر مبادرة لوقف إطلاق النار في اليمن، خلال انعقاد القمة العربية ٢٠١٥/٣/٢٨م، قدمها وزير الخارجية الجزائري لنظيريه المصري والسعودي، لكنّ السعودية عملت على إفشالها باشتراطها دخول قوات عربية إلى العاصمة صنعاء[٣]، وتعتبر من المبادرات الأولى المقدمة لوقف الحرب على اليمن، كما دعت الجزائر مع سلطنة عمان في ٣١ /٢٠١٥/٧م، إلى بذل الجهود للتوصل إلى هدنة إنسانية في اليمن.

العراق: رفض عاصفة الحزم، وعبّر عن الموقف وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، قبيل انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب، يوم الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م،في تصريحات للصحفيين "رفض بلاده للعملية العسكرية التي شنتها السعودية بالتحالف مع عدة دول، مؤكداً أنّ الحلّ السلمي هو الحلّ الوحيد، وأن التدخل العسكري يزيد الأمر تعقيداً، وقال: إن استخدام السلاح خارج كل دولة، سيقود إلى عسكرة الخلافات السياسية، وأكّدَ أن العراق مع الجهود السياسية؛ لحل الأزمة في اليمن...، ونحن مع الشرعية والحلول السياسية، ونعتقد أن ما يحدث لا يعصى على الحلول السياسية[٤]. ودعا إلى وقف عاصفة الحزم السعودية تجاه اليمن، مطالباً المجتمع الدولي بما وصفه بـ إنقاذ الشعب اليمني. الرئيس العراقي فؤاد معصوم من جانبه دعا في كلمته في القمّة العربية السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م الأشقاء العرب والمجتمع الدولي العمل العاجل؛ لإعادة أطراف النزاع إلى مائدة المفاوضات السلمية، بهدف الوصول إلى حلّ سياسي يحفظ وحدة اليمن وسيادته...، وأضاف، فالتدخلات الخارجية لن تكون لصالح الشعب اليمني، ومستقبله، بل تعمق الخلافات والنزاعات أكثر فأكثر[٥].

---

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٠١٥)، الأحد ٢٠١٥/٤/٢٠م.

(٢) خالد حنفي، **مرجع سابق**، ص١٦٢.

(٣) **الجمهورية**، العدد (١٦٥٠٣)، الاثنين ٢٠١٥/٣/٣٠م.

(٤) **الثورة**، العدد (١٦٥٢٠)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م.

(٥) **الثورة**، العدد (١٨٣٩٢)، الأحد، ٢٠١٥/٣/٢٩م.

رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، قال عند لقائه نائب وزير الخارجية الإيراني مرتضى سرمدي في بغداد "أن العراق يقف ضدّ أيّ عدوان أجنبي على اليمن...، ودعا إلى وقف فوري للأعمال القتالية وإطلاق الحوار"[١]. وأثناء لقائه بالرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبه بايدن في واشنطن الخميس ٢٠١٥/٤/١٦م، انتقد الضربات الجوية التي ينفذها تحالف العدوان السعودي ضدّ اليمن، ووصفها بأنها غير منطقية، وعبّر عن مخاوفه من تسبب تلك العمليات في جرّ المنطقة إلى حرب طائفية أوسع[٢].

سورية: رفضت العمليات العسكرية للتحالف عاصفة الحزم بقيادة السعودية، التلفزيون الرسمي السوري، نقل عن مصدر بوزارة الخارجية والمغتربين قوله "إن دمشق تعبر عن قلقها العميق بشأن العدوان، بعد شن عمليات عسكرية بقيادة السعودية ضد اليمن، وإن دمشق تحث الأطراف اليمنية على الحوار فيما بينها؛ للتوصل إلى حلّ سياسي، يلبي إرادة وتطلعات الشعب اليمني، وتطالب المجتمع الدولي باحترام هذه الإرادة، مؤكدة على احترام سيادة اليمن واستقلاله ووحدته أرضاً وإنساناً[٣].

إيران: الموقف الإيراني من الحرب والعدوان على اليمن، كان ولا يزال معارضاً ومنددا ومحذراً. رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجردي، حذّر من التبعات الخطرة لما وصفه بـ "نيران الحرب" على اليمن خصوصاً في ظل حساسية الأوضاع في العالم الإسلامي، مشيراً إلى أن دخان هذه النيران ستصل إلى عيون السعودية. وأكد إدانة بلاده للعمليات العسكرية ضد اليمن، داعياً إلى وقف تلك العمليات فوراً والعودة إلى الحلول السياسية. واعتبر أن واشنطن تريد فرض أزمة جديدة في العام الإسلامي بعد فرضها أزمات في العراق وسورية وأفغانستان[٤].

المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، أكد خلال لقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في طهران، أن الحل في اليمن يتم عبر وقف التدخل الخارجي، مشدداً على أن اليمنيين هم من يجب أن يقرروا مستقبل بلادهم، واعتبر أن الولايات المتحدة وإسرائيل، مسرورتان اليوم من الخلافات الداخلية لبعض الدول الإسلامية، وأن السبل لحل هذه المشاكل تكمن في تعاونها واتخاذ تدابير عملية مناسبة وبناءة...، وصدر عنهما بيان

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٥٤.
(٢) **الثورة**، العدد (١٨٤١٢)، السبت٢٠١٥/٤/١٨م.
(٣) **اليمن اليوم** (٩٩٢)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م.
(٤) **نفسه**.

مشترك حول الموضوع وبرؤية موحدة[١].

وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، صرح من سويسرا (لوزان) على هامش المحادثات بين إيران والدول (٥+ ١) بشأن النووي الإيراني عبر قناة العالم، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تطالب بالوقف الفوري للعمليات العسكرية السعودية في اليمن، واعتبر بأنها تشكل انتهاكاً للسيادة اليمنية، وأن هذه العمليات لن تؤدي إلا إلى إراقة الدماء...، وأكّد أن بلاده ستبذل قصارى جهودها لاحتواء الأزمة في اليمن[٢].

وبذلت مساعي حميدة للحل السلمي، كما قدمت مبادرة في هذا المسار، بتاريخ ٢٠١٥/٤/٤م.

ووجه الرئيس حسن روحاني رسالة إلى سلطان عمان قابوس بن سعيد يحثّ فيها على المساعدة في وقف الحرب[٣].

ونشطت الدبلوماسية الإيرانية في هذا المسار ؛ فكشف وزير الخارجية الإيراني الخميس ٢٠١٥/٤/٩م، عن مشروع مبادرة من أربعة بنود، وذلك خلال لقائه مستشار رئيس وزراء باكستان في شؤون الأمن القومي والعلاقات الخارجية سر تاج عزيز أثناء زيارته لباكستان

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) نشطت الدبلوماسية الإيرانية على مستوى البرلمان والخارجية، وكثّفت تواصلها مع نظيراتها، وأعادت طرح مبادرتها للحل السياسي في اليمن، فأجرى رئيس مجلس الشورى الإيراني لاريجاني اتصالات هاتفية - الثلاثاء١٤/٤/٢٠١٥م - منفصلة مع رؤساء المجالس النيابية في العراق وسورية ولبنان والجزائر، للتباحث حول آخر المستجدات في المنطقة، لاسيما العدوان على اليمن، وأكدوا تأييدهم لموقف مجلس الشورى الإيراني، ودعوة رئيسه إلى مبادرة إسلامية عربية فورية لوقف الهجوم على الشعب اليمني، وإطلاق حوار يمني يمني لإنهاء الأزمة[٤].

كما قدم سفير وممثل إيران الدائم لدى الأمم المتحدة غلام علي خوشر، رسالة وجهها إلى مجلس الأمن تتضمن المبادرة - الرؤية - الإيرانية لحل الأوضاع في اليمن.

أعلن التحالف بقيادة السعودية انتهاء عاصفة الحزم - بلا نهاية فعلية - فرحبت إيران، وأعربت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرضية أفخم عن "أملها باتخاذ إجراءات

---

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٥٣.

(٢) **الثورة**، العدد (١٦٥٠٠)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م.

(٣) **البلاغ**، العدد (١٠٨٨)، الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٧م.

(٤) **الثورة**، العدد (١٨٤٠٩)، الأربعاء ٢٠١٥/٤/١٥م.

في أسرع وقت لإرسال المساعدات الإنسانية، وتهيئة الأجواء للدخول في حوار شامل بين الأحزاب والفصائل اليمنية من أجل تشكيل حكومة شاملة". ووصف وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وقف الهجمات السعودية على اليمن بالتطور الإيجابي"[1].

تفاقم الوضع الإنساني، جراء قصف طيران التحالف من جانب، والحصار على اليمن من جانب آخر، فأعلنت إيران استجابتها لطلب إرسال مساعدات لليمن، عن طريق الأمم المتحدة، وعبر التنسيق مع مكتب شؤون المساعدات الإنسانية التابع لها، غير أن قوات التحالف منعت دخول المساعدات إلى اليمن، واحتجزت سفينة إيرانية كانت تحمل المياه، وأوقفتها في ميناء جيبوتي، كما منع التحالف هبوط طائرتين إيرانيتين في الأراضي اليمنية، كانتا تحملان المواد الغذائية والطبية، ممّا أدى إلى استدعاء طهران القائم بالأعمال السعودي لديها، وهدد مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بأن سلوك الرياض في محاصرة اليمن، ومنع إرسال المساعدات الإنسانية لن يستمر دون ردّ فعل من إيران[2]، ولم تعمل في الواقع شيئاً.

باكستان: الموقف الباكستاني مرّ بتقلبات، في البداية أعلنت الحكومة التأييد المبدئي، ثم انتقل إلى الدور المحايد، ثم لعب دور الوسيط، ولم يثبت على موقف محدد، في البداية تقدمت السعودية بطلب إلى باكستان للمشاركة في التحالف الذي تقوده في اليمن فأعلنت حكومة إسلام أباد على لسان رئيس الحكومة موافقتها المبدئية على أن تكون لاعباً مهماً في دحر الحوثيين والقضاء عليهم، ودعم دول الخليج الخميس في قصفها الحوثيين، واجه تصريح الحكومة معارضة من المسؤولين الباكستانيين ومن البرلمان، ولا سيما المعارضة، وفي يوم الأربعاء ٢٠١٥/٤/٨م، تمّ مناقشة الطلب المقدم من السعودية في البرلمان، ولقي رفضاً من أعضاء البرلمان لمشاركة بلادهم في العدوان على اليمن "فالحرب في اليمن ليست حربهم، ولا يوجد تهديدٌ للأماكن المقدسة...، ولأن المعتدين هم السعوديون والضحايا هم أبناء اليمن". واستغرب أعضاء البرلمان أن المعتدين يطلبون الآن من دولة أخرى ذات سيادة، وهي باكستان أن تأتي وتقدم المساعدة العسكرية ضد أبرياء هم أبناء الشعب اليمني.

وطالب حزب العدالة، واتحاد المسلمين الحكومة بعدم التدخل في اليمن، وأن العدوان يخدم المصالح الأمريكية-الصهيونية، موقف البرلمان الباكستاني أرغم الحكومة على

(١) **الثورة**، العدد (١٨٤١٧)، الخميس٢٣/٤/٢٠١٥م.

(٢) رانيا مكرم، "**الاستراتيجية الإيرانية في اليمن حسابات المكسب والخسارة**" السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد، ٢٠١، أبريل/٢٠١٥م)، ص١٤٨.

التراجع عن موقفها السابق، وعن تعهداتها للرياض، لتعلن عدم المشاركة، والحياد، وأنها ستؤدي دور الوسيط في هذه الأزمة التي تعصف بمنطقة الخليج العربي، وستعمل على إنهائها، وحسب نصّ القرار الصادر عن البرلمان فإن باكستان ترغب بأن تحافظ على الحياد في النزاع الدائر في اليمن، ليكون بمقدورها القيام بدور دبلوماسي فعال لإنهاء الأزمة، وبارك -البرلمان- ضرورة مواصلة جهود الحكومة الباكستانية لإيجاد حل سلمي للأزمة، قرار البرلمان أربك الحسابات العسكرية للمملكة السعودية، وأفقد التحالف قوة عسكرية مهمة...، وقلل من احتمالية التدخل العسكري البري[١].

وعلى ضوء ذلك صرح رئيس أركان الجيش الباكستاني لصحيفة (أبانا) الباكستانية: "إن باكستان حسمت أمرها بعدم المشاركة بالحملة السعودية على اليمن، مبيناً أن عاصفة الحزم خرجت عن مسارها وأهدافها المرسومة ....، ومثله تصريح وزير الدفاع الباكستاني"[٢].

وبعد إعلان التحالف انتهاء عاصفة الحزم، التي ما انتهت، والانتقال إلى عادة الأمل النسخة الثانية من العدوان، أصدرت وزارة الخارجية الباكستانية بياناً جاء فيه "إن وقف الحرب سيمهد الطريق للحل السياسي للأزمات في اليمن، وجددت رغبة باكستان بالمشاركة في أي جهود للتسوية السلمية للأزمات في اليمن"[٣].

إندونيسيا: وقفت على الحياد، حيث أعلن نائب الرئيس الإندونيسية يوسف كالا عن تقديم بلاده اقتراحاً إلى سفراء الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في جاكرتا: "لإيجاد قوة عمل خاصة لإنهاء العمليات العسكرية على اليمن، وطرح حلولاً سلمية"...، وكان الرئيس الإندونيسي جوكي ويدودو أعلن عن طلب لمنظمة التعاون الإسلامي من جاكرتا للقيام بلعب دور الوسيط لمعالجة الأزمة اليمنية، وإنهاء العدوان العسكري السعودي على الشعب اليمني[٤].

الصين: أعربت عن قلقها البالغ من تدهور الوضع في اليمن، ودعت إلى الحل السلمي، وأنها تتابع الوضع في اليمن، وفي إفادة صحفية، الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م، قالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هواتشون ييننغ "إن الصين تأمل أن تحل كل الأطراف المعنية الأزمة

(١) تقرير ندوة "**اليمن بعد العاصفة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١٥/٤/٢٥)،ص١٣.

(٢) للمزيد من التوضيح ينظر إلى: **الجمهورية**، العدد (١٦٥١٥)، السبت ٢٠١٥/٤/١١م، والمجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٥١.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (١٠١٨)، الخميس٢٠١٤/٤/٢٣م.

(٤) **الثورة**، العدد(١٨٤١٢)، السبت٢٠١٥/٤/١٨م.

عن طريق الحوار السياسي بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشاملة، واتفاق السلام والشراكة الوطنية، من أجل استعادة الاستقرار الداخلي والنظام الطبيعي بأسرع ما يمكن.. وإننا سوف نواصل المتابعة الوثيقة للوضع في اليمن"[١].

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) بادرت الصين بإجراء مباحثات ثنائية مع السعودية لوقف العمليات العسكرية، والبحث في الحلول السياسية... قالت وزارة الخارجية الصينية، السبت ٢٠١٥/٤/١٨م إن الرئيس الصيني شي جين ينغ أبلغ العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز خلال مكالمة هاتفية "أنه ينبغي زيادة المساعي؛ لإيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن...، وأن الوضع في اليمن يتعلق بالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، ولاسيما منطقة الخليج، وينبغي تسريع وتيرة المساعي بشأن عملية الحل السياسي لقضية اليمن...، ودعا الرئيس الصيني جميع الأطراف إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ومقترحات مجلس التعاون الخليجي لضمان الاستقرار وعودة الأمور لطبيعتها في اليمن بأسرع وقت ممكن[٢].

وعند إعلان تحالف العدوان ما عرف بـ إعادة الأمل، رحبت وزارة الخارجية الصينية بوقف الحرب على اليمن - ولم تقف - ودعت إلى الحوار، والوصول إلى حل يتماشى مع الواقع اليمني...، وسرعة استئناف العملية السياسية[٣].

اليابان: كان موقفها متذبذباً، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية باسوهيسا كاوامورا، في بيان له "إن اليابان تتفهم سبب العلميات العسكرية، التي تقوم بها المملكة بالتعاون مع دول أخرى...، وأن اليابان كانت باستمرار تدعم الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفتح الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة بين الأطراف السياسية اليمنية، ويأمل بأن تنجح الجهود التي تقوم بها الدول الإقليمية، لتخفيف التوتر في اليمن[٤]، ويوم الأربعاء ٢٠١٥/٤/١م أعلنت اليابان تعهدها بتبني مبادرة لحل الأزمة في اليمن.

روسيا: عارضت التدخل في اليمن، ونددت بالعمليات العسكرية التي ينفذها التحالف

(١) **الثورة**، العدد (١٦٥٠٠)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م نقلا عن وكالة شينخوا.

(٢) **الشارع**، العدد (١٠٨٨)، الأحد، ٢٠١٥/٤/١٩م.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (١٠٢٠)، السبت ٢٠١٥/٤/٢٥م.

(٤) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٥٢، ٥٣.

بقيادة السعودية، ولعبت دوراً سياسياً نشطاً على المستوى الثنائي والجمعي، إقليمياً ودولياً، وبذلت جهوداً دبلوماسية حثيثة لوقف الحرب والاقتتال، والعودة إلى المفاوضات، وقدمت مبادرات لحل الأزمة اليمنية، إضافة إلى محاولة تقديمها مشروع قرار إلى مجلس الأمن، وبإطلالة على أهم محطات الموقف الروسي ومواكبته من بداية تنفيذ العمليات العسكرية لتحالف العدوان على اليمن:

أصدرت وزارة الخارجية الروسية ليلة ٢٠١٥/٣/٢٦م بياناً مطولاً جاء فيه: "إن موسكو تعبر عن قلقها البالغ، من الأحداث الأخيرة في الجمهورية اليمنية الصديقة، وتؤكد دعمها الثابت لسيادتها ووحدة أراضها...، وتشدد على أهمية وقف جميع العمليات القتالية فوراً، من قبل كافة أطراف النزاع في اليمن وحلفائها الخارجيين وتخليها عن محاولات تحقيق أغراضها بالسلاح...، ولا يمكن تسوية الخلافات الموجودة في اليمن، إلا عن طريق الحوار الوطني الواسع...، وستتواصل روسيا مع كافة الأطراف، التي انجرت إلى أحداث اليمن، وستعمل على تكثيف الجهود الدولية المبذولة، بما في ذلك الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى خيارات لتسوية النزاع المسلح في البلاد بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن...، وقال المتحدث باسم الخارجية الروسية الكسندر لوكاشيفيتش معلقاً على العملية العسكرية في اليمن: "إنّ مثل هذا السيناريو لا يمكن أن يؤدي إلى تسوية النزاع[١].

وعلى المستوى الثنائي لعبت الرئاسة الروسية، ووزارة الخارجية أدواراً متعددة أهمها:

دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - في رسالته إلى القمة العربية، المنعقدة في شرم الشيخ - إلى ضرورة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكدّ على أهمية الوقف الفوري للقتال في اليمن، وذلك خلال اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الإيراني حسن روحاني، الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م. وأشار الجانب الروسي خلال تبادل الرئيسين الآراء حول تصعيد الوضع في اليمن، إلى ضرورة تفعيل الجهود بما في ذلك جهود الأمم المتحدة لبلورة حلول سلمية للنزاع في البلاد، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار[٢].

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال في مؤتمر صحفي عقده في غواتيمالا الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م: "إنّ اللعب على التناقضات بين الشيعة والسّنة أمر بالغ الخطورة، ودعا

(١) **الثورة**، العدد (١٦٥٠٠)، الخميس ٢٠١٥/٣/٢٧م.

(٢) **اليمن اليوم** (٩٩٢)، الخميس ٢٠١٥/٣/٢٧م.

إلى ضرورة استئناف العملية التفاوضية في اليمن، من أجل تسوية الأزمة، وقال: "إن السبيل الوحيد لحلّ الأزمة اليمنية هو المفاوضات، وأكد أن موسكو ستصر على استئناف المفاوضات اليمنية، التي تمّ إطلاقها بواسطة المبعوث الدولي إلخاص...، وأعرب عن أمله أن تحذو سائر الدول المعنية بالأزمة في اليمن حذو روسيا، وأشار إلى ازدواجية المعايير في تعامل واشنطن مع الأزمتين اليمنية والأوكرانية؛ حيث دعمت الرئيس عبدربه منصور هادي في اليمن، لكنّها لم تدعم الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانو كوفيتش[1].

من جهته بحث ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا هاتفياً مع حسين أمير عبد اللهيان مساعد وزير الخارجية الإيراني الأوضاع في اليمن وسورية، وأكدا الطرفان على موقفهما الداعي إلى تسوية سياسية عاجلة للأزمتين السورية واليمنية من خلال حوار وطني شامل بمباشرة كافة الأطراف السياسية والأثنية في هذين البلدين[2].

يتفق معه تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش بتاريخ ٢/٤/٢٠١٥م، أن موسكو لا ترى أيّ بديل عن الحل السياسي للصراع في اليمن[3].

وصرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته المدغشقرية بياتريس عطاء الله، بتاريخ ٦ /٤/٢٠١٥م بقوله: "نتحاور مع شركائنا السعوديين عن مهام إخراج الوضع من المرحلة العسكرية، والانتقال إلى المفاوضات..، ودعا أطراف النزاع اليمني إلى إنهاء القتال، والعودة إلى البحث عن وفاق وطني"[4].

واستمراراً للجهود الدبلوماسية للخارجية الروسية، وبتاريخ ٧/٤/٢٠١٥م، قال وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الصيني: "إنّ موسكو وبكين تتمسكان بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وعدم جواز التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول وتقويض سيادتها... نحن على قناعة بضرورة تسوية جميع النزاعات بالطرق السلمية فقط[5].

وبأسلوب دبلوماسي آخر تقدمت روسيا بمبادرة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٤/٤/٢٠١٥م

(١) **الأولى**، العدد (١٢٧١)، السبت٢٨/٣/٢٠١٥م

(٢) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٥٢.

(٣) **الميثاق**، العدد (١٥٧٧)، الاثنين ٦/٤/٢٠١٥م.

(٤) **البلاغ**، العدد (١٠٨٨)، الثلاثاء ٧/٤/٢٠١٥م.

(٥) **الجمهورية**، العدد (١٦٥١٢)، الأربعاء، ٨/٤/٢٠١٥م.

تضمنت تعليق عملية عاصفة الحزم، وتطبيق وقفات إنسانية، مع هدنة إنسانية لإجلاء المدنيين الأجانب والدبلوماسيين، وإدخال مساعدات طبية بشكل سريع وآمن ودون تعطيل.

ويتعزز الدور الروسي بالتقدم إلى مجلس الأمن، بمشروع قرار لحلّ الأزمة اليمنية، لكن قوى التحالف تغض الطرف عنه، وتمرر القرار رقم (٢٢١٦)، والذي تقدمت به دول مجلس التعاون الخليجي، وامتناع روسيا عن التصويت عليه، في موقف روسي سلبي غير مفهوم، لا يتناسب ومواقف روسيا السابقة من الحرب والعدوان على اليمن. رغم أن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف: "كان قد أكد رفض بلاده المبدئي لمشروع القرار الخليجي المقدم لمجلس الأمن؛ لكونه موجهاً ضد أنصار الله وغير متوازن، ويبقي على استمرار الغارات الجوية إلى حين تطبيق كل مندرجات القرار رقم (٢٢٠١)، كما يتضمن مشروع القرار فرض حظر تسليح على طرف دون آخر[١].

وبعد صدور القرار رقم (٢٢١٦)، أصدرت الخارجية الروسية بياناً، نُشر على موقعها الأربعاء ٢٠١٥/٤/١٥م، جاء فيه: " تأمل روسيا، ألاّ يستخدم قرار مجلس الأمن الدول (٢٢١٦) بشأن اليمن، لزيادة العنف في هذا البلد، ودعت الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها للتوصل إلى حلّ للأزمة، وشدد البيان على ضرورة عدم استخدام القرار الأممي لزيادة التوتر والمواجهة في اليمن[٢].

وحمّل مندوب روسيا في الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية مسؤولية الحرب على اليمن، وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن برقم (٢٢١٦) لم يتضمن شنّ حرب على اليمن، ممّا يؤكد عدم شرعية الحرب.

واستمرت في نشاطها الدبلوماسي على المستوى الثنائي والتنسيق مع بعض الدول لوقف العدوان على اليمن، ودخلت فيما أطلق عليه دبلوماسية الحياد أو شبه الحياد اقتصر دورها فيه على استقبال الوفود من الأطراف أو الزيارات والترحيب، أو الدعوة لوقف العمليات العسكرية للتحالف..

عندما أعلن الناطق باسم قوى التحالف، انتهاء عاصفة الحزم وإطلاق إعادة الأمل الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٢١م، والتي لم تنته، بل كانت أشدّ وحشية، رحبت روسيا بوقف العمليات، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً جاء فيه: "إنّ توقف القتال في اليمن يجب أن يتلوه استئناف الحوار

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٠٠٣)، الأربعاء ٢٠١٥/٤/٨م.

(٢) **الثورة**، العدد (١٨٤١٠)، الخميس ٢٠١٥/٤/١٦م.

السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن روسيا ستقدم دعماً نشطاً لأيّ جهود ترمي إلى إعادة السلام لليمن الصديق لروسيا، وكذلك إلى ضمان سيادته ووحدة أراضيه"[1].

وجددت دعوتها، على لسان المتحدث باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروف، إلى وقف القتال بكافة أشكاله في اليمن، والعودة إلى المباحثات التفاوضية، برعاية الأمم المتحدة، ومبعوثها الخاص[2].

يعود الدور الروسي إلى التفاعل بعد حياد لعدة أشهر مضت، قبل انعقاد مجلس الأمن برئاسة مصر بدلاً عن الأردن، تقدم مندوب روسيا بمجلس الأمن فيتالي تشوركين، يوم الاثنين١٥/٢/٢٠١٦م بطلب بحث الأزمة اليمنية مرة في الأسبوع، وطالب بالالتفات إلى الأوضاع هناك، بعد تردي الأحوال الإنسانية، واتهم الدول الغربية بالمتاجرة بالشأن الإنساني السوري، بينما تغمض العين عن الجرائم التي تحدث في اليمن بشكل يومي، وأنها تتم بمساعدة الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، التي تذرف دموع التماسيح على الضحايا في سوريا، وتميز بين ضحية وأخرى، وقال: "إنّ الولايات المتحدة هي التي تُشرف على تحديد الأهداف وتزود طائرات التحالف بالدعم والمساندة والذخيرة[3].

كوريا الشمالية: رافضة ومعارضة بشدة للحرب على اليمن، وينطلق موقفها من معارضتها الشديدة وعدائها للسياسات الإمبريالية الأمريكية، ومحاولة فرض هيمنتها العالمية عن طريق القوة، وخلخلة المجتمعات وتفكيكها، ومنها كوريا الشمالية، وربط بين الأزمة اليمنية والكورية، من حيث المصدر والجوهر، وفي تصريح للسفير الكوري في سورية زانغ ميونغ، عند لقائه السفير اليمني في سورية نائف القانص الأربعاء ١/٦/٢٠١٦م، قال: "إنّ عدو كوريا واليمن واحد، وهي أمريكا ومن يقف في صفها... إن كوريا قيادة وشعباً تقف إلى جانب اليمن ضد هذا العدوان الظالم... مثل ما عملت أمريكا في كوريا، وقسمتها إلى شطرين، وهيمنت على الشطر الجنوبي، هكذا تقوم حالياً من خلال سياستها في الشرق الأوسط وشرق آسيا، والمتمثلة في التفتيت والهيمنة"[4].

بلغاريا: عبرت عن موقفها، يوم السبت ٢٥/٤/٢٠١٥م، في لقاء وزير خارجيتها دانيال ميتوف، بالسفير الإيراني عبد الله نوروزي، في العاصمة صوفيا، ودعا إلى وقف القصف الجوي على

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٠١٨)، الخميس ٢٣/٤/٢٠١٥م.

(٢) **الثورة**، العدد (١٨٥٦٦)، السبت ١٩/٤/٢٠١٥م، العدد (١١٥٢)، الجمعة ١٨/٩/٢٠١٥م.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (١٢٩١)، الثلاثاء ١٦/٢/٢٠١٦م.

(٤) **المسيرة نت**، الأربعاء ١/٦/٢٠١٦م.

اليمن، مؤكداً أن مواصلة الحوار السياسي الوطني هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمة اليمنية، وقال: إن القصف الجوي لا يحل الأزمة اليمنية، مؤكداً أن لا جدوى من القصف الجوي السعودي على اليمن سوى قتل شعبه[١].

هولندا: من الدول التي حددت موقفها من العدوان السعودي الأمريكي متأخراً، وبعد أن تمادى تحالف العدوان في قصف الأحياء السكنية، وارتكابه المزيد من المجازر في حق المواطنين المدنيين من النساء ولأطفال، وبأسلحة فتاكة ومحرمة دولياً.

تقدمت هولندا يوم الجمعة ٢/١٠/٢٠١٥م، بمشروع قرار لمجلس حقوق الإنسان؛ للتحقيق في جرائم تحالف العدوان الذي تقوده السعودية في اليمن، وساهم في المشروع، ألمانيا، وست دول أوروبية أخرى، وبسبب ضغوط السعودية وتواطؤ المجتمع الدولي، تم سحب مشروع القرار الهولندي، واعتماد المشروع الذي تقدمت به السعودية، وأصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القرار في نفس اليوم ٢/١٠/٢٠١٥م، ومن المفارقات العجيبة أن تتولى السعودية - وهي من أكثر دول العالم انتهاكاً لحقوق الإنسان حسب التقارير الدولية - رئاسة مجلس حقوق الإنسان.

ونتيجة للاستخدام المفرط للقوة من قبل تحالف العدوان، بقيادة السعودية، وارتكاب المجازر في حق اليمنيين وفقاً للتقارير المرفوعة من المنظمات الإنسانية حول جرائم العدوان، وانتهاكه للقوانين الدولية والإنسانية؛ أقرّ البرلمان الهولندي الثلاثاء ١٥/٣/٢٠١٦م، مشروع قانون بوقف بيع الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن السعودية مذنبة بانتهاك القانون الدولي الإنساني في اليمن [٢]، وتُعتبر هولندا أول دولة تحظر تصدير الأسلحة إلى السعودية.

النمسا: لم نجد ما يعبر عن موقفها تجاه العدوان على اليمن، غير أن تصريحاتها المتأخرة وإلغائها صفقة أسلحة تدل على رفضها لعمليات تحالف العدوان على اليمن. نتج الموقف عن ضغوط على الحكومة النمساوية، وقدم حزب الخضر النمساوي دعوى أمام النائب العام ضد وزارة الخارجية النمساوية على خلفية انتهاك المواد الحربية (مقارنة مع القانون الألماني للسيطرة على الأسلحة الحربية)...، وكانت وزارة الخارجية قد منحت فرع الشركة الألمانية راينميتال تصريحاً لإنتاج ٢٥٠ ألف قنبلة يدوية لأصحاب السمو في

(١) **الثورة**، العدد (١٨٤٢٠)، الأحد ٢٦/٤/٢٠١٥م.

(٢) **اليمن اليوم**، العدد (١٣٢٠)، الخميس ١٧/٣/٢٠١٦م ،**وصدى المسيرة**، العدد (١٠٣)، الخميس ١٧/٣/٢٠١٦م.

أبو ظبي، رغم أن هذا البلد انضم في السابق إلى التحالف السعودي في الحرب على اليمن...، وبحسب صحيفة شبيغل الألمانية؛ فإنه لم يتم تصدير أياً من تلك الأسلحة إلى الإمارات، بسبب سحب وزارة الخارجية النمساوية لتصريح التصدير بعد أن دخلت الإمارات في الحرب على اليمن[١].

كولومبيا: قال وزير الدفاع الكولومبي لويس كارلوس فيليجاس: "إن حكومة بلاده تشعر بالإحباط تجاه إغراء السعودية والإمارات لكبار جنودها للقتال في منطقة الشرق الأوسط كمرتزقة...، وأن ما يحدث الآن مع دول الخليج من تجنيد مرتزقة غير قانوني وغير ودي، ونقلت شبكة بلومبيرغ الأمريكية الإخبارية عن الوزير الكولومبي أن جهود بلاده للتفاوض مع حكومات الشرق الأوسط حول تجنيد المرتزقة قد فشلت، وأن كل مرة تقترب من تلك الحكومات؛ فإن الجواب هو لا، نحن لا نرغب في المعاهدة. وقال فيليجاس: "إنه علم من الجنود السابقين أنه يجري التعاقد معهم لحراسة البنية التحتية، واعتبر أن ما يحدث الآن مع دول الخليج من تجنيد مرتزقة غير قانوني وغير ودي"[٢].

فنزويلا: أدانت العدوان السعودي الهمجي على اليمن، وقامت بطرد السفير السعودي من أراضيها، وسحب سفيرها من الرياض احتجاجاً على هذا العدوان[٣].

البرازيل: سبق وأن طردت السفير السعودي هاشم القحطاني من بلدها، وسحبت سفيرها من السعودية بسبب العدوان على اليمن، السبت ٢٠١٥/٩/٢٦م.

ثانياً: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن

مجلس التعاون الخليجي

عشية العدوان على اليمن، أصدرت دول المجلس باستثناء عُمان، بياناً جاء فيه: "قررت دولنا الاستجابة لطلب فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية لحماية اليمن وشعبه العزيز من عدوان الميليشيات الحوثية التي كانت ولا تزال في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأرض واستقرار اليمن الشقيق"[٤].

تزامن بيان مجلس التعاون، مع تصريح السفير السعودي عادل الجبير، من واشنطن ليلة الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م، في مؤتمر صحفي قال فيه: "إنّ بلاده حصلت على تفويض من

(١) **الثورة**، العدد (١٨٧٥٩)، الأربعاء٢٠١٥/٣/٣٠م.

(٢) **الثورة**، العدد (١٨٦٧٣) الاثنين ٢٠١٦/١/٤م، **ونبض المسار**، العدد (١١٤)، الاثنين ٢٠١٦/١/٤م.

(٣) **البلاغ**، العدد (١٠٨٨)، الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٧م.

(٤) **المصدر**، العدد (٧٨٣)، الخميس، السبت ٢٦-٢٠١٥/٣/٢٨م.

مجلس الأمن الدولي، لبدء تنفيذ عمليات عسكرية في اليمن، مشيراً إلى أن العمليات العسكرية تأتي تلبية لطلب من الرئيس اليمني، وحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر، وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن، وبقية مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش[١].

جامعة الدول العربية

عبّر المجلس الوزاري العربي لجامعة الدول العربية، في بيان أصدره يوم الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م، عن مباركته وتأييده لـ عاصفة الحزم، ومما ورد في البيان: "أعرب عن أمله في أن تؤدي هذه العملية العسكرية إلى إعادة الأمن والاستقرار في ربوع اليمن، في ظل قيادتها الدستورية الشرعية، والتصدي لكل محاولات ميليشيات الحوثي، المدعومة من أطراف خارجية، والرامية إلى تهديد أمن اليمن، والمنطقة والأمن القومي العربي، وتهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر مصادرة الإرادة اليمنية، وإثارة الفتن في اليمن، وتفكيك النسيج الاجتماعي ووحدته الوطنية"[٢].

الغريب في موقف الجامعة، أنّ أمينها العام نبيل العربي، أصدر بياناً بتاريخ ٢٠١٥/٩/٥م، أدان فيه قصف الجيش اليمني واللجان الشعبية، لمعسكر الغزاة والعملاء بصافر اليمنية، ولم ينبس ببنت شفه، رغم فداحة ووحشية المجازر، التي ارتكبها تحالف العدوان، وقتله آلاف اليمنيين نساء ورجالاً وأطفالاً، خلال أكثر من خمسة أشهر من العدوان، ورغم إدانة المنظمات الدولية والإنسانية لتلك الجرائم.

كما أدان اجتماع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، المنعقد في القاهرة، بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠م على المستوى الوزاري التدخل الإيراني في الشأن اليمني عبر دعمها للقوى المناهضة لحكومة اليمن الشرعية - حسب تعبير البيان - وانعكاس ذلك على أمن واستقرار اليمن، ودول الجوار والمنطقة[٣].

منظمة المؤتمر الإسلامي

أعربت المنظمة التي تسيطر عليها السعودية، عن دعمها للخطوة التي اتخذتها الدول الداعمة للشرعية الدستورية في اليمن، والتي استجابت لطلب القيادة اليمنية، لانتشال اليمن

(١) **اليمن اليوم**، العدد (٩٤٢)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م.

(٢) **الثورة**، العدد (١٦٥٠٠)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م.

(٣) يوميات عربية "**المستقبل العربي**"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٤٥)، مارس٢٠١٦م)، ص ١٨٨.

من حالة الفوضى التي تفرضها جماعة الحوثيين[1]. وذلك في القمّة التي انعقدت بجاكرتا الاثنين ٢٠١٦/٣/٧م، الرئيس الإندونيسي دعا المنظمة إلى أن تقوم بدور الوسيط، وانعقدت القمة الـ (١٣) بتركيا يومي الخميس والجمعة ١٤، ٢٠١٦/٤/١٥م، وصدر عنها ما سمي بـ إعلان إسطنبول اعترضت بعض الدول على بنود منه.

الجدير ذكره أن المنظمة "لم تفلح في تحقيق الأهداف التي قامت عليها، وفي مقدمتها وقف العدوان الإسرائيلي على فلسطين وتحرير مدينة القدس، ولم تحقق إلا إنجازاً محدوداً في ميدان تسوية المنازعات الإسلامية - الإسلامية، كما لا يوجد بها نظام للأمن الجماعي، ولم تحقق أي درجة من درجات التضامن الإسلامي في مواجهة العدوان الخارجي، ولم تتمكن من منع العدوان على عدد من الدول العربية والإسلامية كأفغانستان عام٢٠٠١م، والعراق عام٢٠٠٣م، وكان الإخفاق حليفها في تعاملها مع الكثير من القضايا الإسلامية، خاصة في ظل عدم وجود تدابير في ميثاق المنظمة تكفل تنفيذ ما تتخذه من قرارات"[2].

الاتحاد الأوروبي

صدر أول موقف للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦م، على لسان مسؤولة السياسة الخارجية فيدريكا موغيريني والتي قالت إن: "على جميع الجهات الفاعلة الإقليمية أن تتصرف بمسؤولية وبشكل جاد وبناء، والعودة إلى المفاوضات، وإن الاتحاد الأوروبي يجدد دعمه لكافة الجهود التي تبذل من قبل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية"[3].

وبعد أسبوع من العدوان تقريباً، صدر بيان مشترك، من مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد فيديريكا موغيريني، والمفوض الأوروبي المكلف بشؤون المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات كريسترس ستيليا نيدس، دعا البيان أطراف الصراع في اليمن إلى العمل على تجنب استهداف المدنيين، والبنى التحتية في البلاد، وأشار إلى ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات من أجل ضمان تطبيق القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، داعين جميع أطراف الصراع إلى توفير ممرات آمنة للعاملين في المجالات الإغاثية، وأكد البيان أن الاتحاد الأوروبي سيستمر بدعم كل الجهود الأممية إلى إعادة أطراف الصراع إلى طاولة

(١) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص٤٧، "التعاون الإسلامي تدعم خطوة الدول الداعمة للشرعية في اليمن وتحمل الحوثيين مسؤولية إفشال الحل السلمي".

(٢) أحمد الريدي ص١٢٣، نقلاً عن: محمد السيد سليم، **"تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"**، (القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٤م)، ص٦٥١.

(٣) المجلس الزيدي الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ٤٧، **اليمن اليوم**، العدد (٩٩٢)، الجمعة ٢٠١٥/٣/٢٧م، الثورة، العدد (١٦٥٠٠)، الجمعة٢٠١٥/٣/٢٧م.

الحوار[١].

كما أصدر الاتحاد يوم السبت ٢٠١٥/٧/١١م تقريراً أدان فيه التحالف بقيادة السعودية، ودعا إلى فك الحصار، وإلى إطلاق عملية سياسية لحل الأزمة اليمنية.

وفي البيان الصادر يوم الاثنين ٢٠١٥/١١/١٦م أكد الاتحاد أن "على كافة أطراف الصراع أن تقوم بتسهيل وإعطاء الأولوية للوصول المنتظم، ويشمل هذا الممرات الآمنة للحالات الطارئة والبضائع التجارية بما فيها الوقود، عبر جميع الموانئ اليمنية، كما يتوجب إعادة توزيعها في مختلف أنحاء البلاد بشكل عاجل دون شروط...، وعلى كافة الأطراف اتخاذ كافة التدابير اللازمة؛ لضمان احترام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يعتبر ضمان المساءلة جراء الانتهاكات جزءاً من عملية تحقيق تسوية دائمة للصراع القائم[٢].

البرلمان الأوروبي

بعد عشرة أشهر من القصف الجوي بآلاف الصواريخ والقنابل المحرمة، وقتل المدنيين، وتدمير البنية التحتية، والحصار البري والبحري والجوي من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، وبإذعان من بعض الدول الكبرى، وفي صمت عالمي مريب، لم يشهد من قبل، خرج البرلمان الأوروبي برؤية عن الوضع في اليمن، متبنياً تقرير فريق لجنة خبراء الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني في اليمن، وأشار إلى تقارير وبيانات سابقة، وأصدر قراراً وُصف بالتاريخي، صوّت عليه النواب الأوروبيون بغالبية كبيرة بلغت ٤٤٩صوتاً، مقابل معارضة ٣٦ صوتاً، وامتناع ٧٨ عن التصويت، في جلسة يوم الجمعة ٢٠١٦/١/٢٩م، أي بعد أربعة أيام من نشر تقرير لجنة الخبراء، وبعد سرد الحيثيات وتأكيده على اتفاق السلم والشراكة جاء فيه:

"تجاهل التحالف الذي تقوده السعودية الواقع، واستمر في العمل على مصالحه الإقليمية، وليس في مصلحة الشعب اليمني". وأشار القرار إلى أن "العديد من الدول الأوروبية صدرت وبغير قانونية الكثير من الأسلحة والذخائر إلى السعودية، وفي حين أن هذه الصادرات تشكل انتهاكاً لمعاهدة تجارة الأسلحة، والموقف المشترك على مراقبة تصدير الأسلحة، وفي حين دعمت الولايات المتحدة قوات التحالف التي تقودها السعودية

---

(١) **الميثاق**، العدد (١٥٧٧)، الاثنين، ٢٠١٥/٤/٦م.

(٢) لمزيد من التفاصيل في البيان ينظر: **اليمن اليوم**، العدد (١٢٠٢)، الأربعاء ٢٠١٥/١١/١٨م، ٢٦سبتمبر، العدد (١٨٤٤)، الخميس ٢٠١٥/١١/١٩م، **وصدى المسيرة**، العدد (٧٥)، الخميس ٢٠١٥/١١/١٩م.

لوجستياً واستخباراتياً، بما في ذلك التزويد بالوقود الجوي، وتوجيه المساعدات، فضلاً عن مليارات الدولارات من مبيعات الأسلحة. كما دعا إلى وقف إطلاق النار الفوري، وأدان الغارات الجوية من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية، ودعا قوات التحالف إلى تعليق غاراتها فوراً، ورفع الحصار. كما دعا المتمردين الحوثيين لوضع حدّ لجميع أعمال زعزعة الاستقرار.

وحثّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى وقف فوري لجميع عمليات نقل الأسلحة أو غيرها من أشكال الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف التي يمكن أن تستخدم لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن. ودعا إلى إجراء تحقيق دولي عاجل، ومستقل، وفعال، في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في اليمن. وحثّ الدول الأعضاء على دعم مثل هذا التحقيق في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. كما حثّ قوات التحالف التي تقودها السعودية ضمان توقف الصراع في اليمن على أن ينظر إليه باعتباره ساحة معركة بين السّنة والشيعة، وأن المفاوضات تجري قدماً مع إيران لاحتواء الصراع[1].

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة حاضرة في الأزمة اليمنية، منذ أن تم تعيين جمال بن عمر مبعوثاً للأمين العام في العام ٢٠١١م، والذي استمر في اليمن لمدة أربع سنوات تقريباً، أجرى حوارات بين القوى اليمنية لحل الأزمة، شارفت الوصول إلى حل نهائي، جميعاً، لولا بدء العدوان العسكري السعودي الأمريكي يوم ٢٠١٦/٣/٢٦م.

تعرّض بن عمر لضغوط أمريكية سعودية خليجية، كما تعرضت الأمم المتحدة لضغوط من السعودية وقطر لتغييره، وتعيين مبعوث دولي جديد، الأمر الذي أدى إلى إعلان تنحيه يوم الخميس ٢٠١٥/٤/٢٦م وتقديم استقالته[2]. وكان المفترض أن يقدم تقرير (الإحاطة) إلى مجلس الأمن، فطُلب منه التأجيل، حتى الاثنين ٢٠١٥/٤/٢٦م، فيما أحداث العدوان العسكري تتسارع بشكل غير متوقع، ومما جاء في تقرير (الإحاطة): "إنّ الأطراف المتنازعة في اليمن، كانت ستتوصل قريباً إلى حلّ سياسي، إلا أن انطلاق الغارات العسكرية عاصفة الحزم، ساهم في إعادة التوتر في اليمن، وأدى إلى إعادة تجميد المفاوضات، وأن

(١) لمزيد من التفاصيل حول التقرير ينظر إلى: **اليمن اليوم**، العدد (١٢٧٣)، السبت ٢٠١٦/١/٣٠م، **ونبض المسار**، العدد (١٢٠)، السبت ٢٠١٦/١/٣٠م، **والديار**، العدد (٣٦٧)، السبت ٢٠١٠/٢/٢٧م.

(٢) **الأولى**، العدد (١٢٨٩)، السبت ٢٠١٥/٤/١٨.

القوى السياسية وافقت على اتفاق سياسي...، وأنه اقترب من إقناع جماعة الحوثي بالانسحاب من المدن، وأنهم كانوا قد وافقوا على أن يكون عبدربه منصور هادي، ضمن أعضاء الهيئة، التي ستوكل لها مهمة قيادة المرحلة ..[١]. وقال بن عمر: " إنّ انهيار العملية السياسية في اليمن، ليس مسؤولية جهة واحدة، وإنّما نتيجة تراكمات، يتحمل وزرها جميع الأطراف، وإنْ بدرجات متفاوتة"[٢].

وفي ظل المجازر الوحشية، التي ترتكبها قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن، دعا أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الجمعة ٢٠١٥/٤/١٧م، الأطراف إلى وقف العمليات القتالية، وصرح بأنه يبحث عن وسيط إلى المنطقة. وعلى هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، قال: "أنا أدعو إلى وقف فوري للحرب على اليمن، وأناشد الجميع المشاركة". وأضاف: "العملية الدبلوماسية التي تدعمها الأمم المتحدة، تبقى السبيل الأفضل لانتشال اليمن من حرب طويلة، لها انعكاسات مخيفة على الاستقرار الإقليمي"[٣].

وكان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة قد صرح في بيان للصحافة ثاني أيام العمليات العسكرية للتحالف بقيادة السعودية قال فيه: "إنّ الأمين العام للأمم المتحدة لديه علم بالمعلومات التي تشير إلى دعم دول أخرى - وخاصة أعضاء مجلس التعاون الخليجي- للعمليات العسكرية في اليمن، ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٠١٥/٣/٢٢م، والذي يؤكد أن على جميع الأطراف والدول الأعضاء تجنب اتخاذ أيّ أفعال من شأنها تقويض وحدة وسيادة واستقلال اليمن وسلامته الإقليمية...، ولفت إلى أن مجلس الأمن دعا في بيانه الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى إثارة الصراع وعدم الاستقرار، وحثها بدلاً من ذلك، على دعم عملية الانتقال السياسي...، وذكر جميع الأطراف بالتزاماتها، بموجب القانون الإنساني الدولي في حماية المدنيين، وجميع العاملين في المجال الإنساني لدى الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.. وأشاد بالجهود الدولية لمستشاره الخاص جمال بن عمر...، مشيراً إلى أنه على الرغم من تصاعد أعمال العنف لا تزال المفاوضات الخيار الوحيد لحل

(١) **الوحدوي**، العدد (١٠٦٩)، الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٢٨م، **والثورة**، العدد (١٨٤٢٢)، الثلاثاء٢٠١٥/٤/٢٨م.

(٢) **الأولى**، العدد (١٢٩٦)الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٢٨م.

(٣) **الثورة**، العدد (١٨٤١٢)، السبت ٢٠١٥/٤/١٨م.

الأزمة اليمنية[1].

ومع تفاقم الوضع الإنساني في اليمن جراء الغارات الجوية التي تقوم بها قوات التحالف في اليمن، والحصار الاقتصادي الذي يعتبر بمثابة حرب أخرى، أصدر الأمين العام تصريحاً الخميس ٢٠١٥/٤/٣٠م، شدد فيه على دخول المحروقات إلى اليمن؛ لأنّ الوضع الإنساني متردٍ وسيء، وقد يؤدي إلى كارثة إنسانية، وطالب بوقف القصف.

ويوم ٢٠١٥/٤/٢٥م أصدر الأمين العام قراراً بتعيين الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبعوثاً إلى اليمن خلفاً لجمال بن عمر.

وجاء في القرار، بأن ولد الشيخ، سيتعاون أثناء توليه هذا المنصب، مع أعضاء مجلس الأمن الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وكذلك الحكومات والشركاء الآخرين في المنطقة، إلى جانب البعثة الأممية في هذا البلد[2].

وللتدليل على مدى هيمنة النظام السعودي على المبعوث الأممي، أن السعودية طلبت من المبعوث تأجيل انعقاد مؤتمر بين الأطراف اليمنية، كان قد دعا إليه بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨م فكان رده "كم من الوقت تحتاجون لتنجزوا ما تريدون إنجازه؟ إن كنتم تريدون أسبوعاً فأنا أمهلكم أسبوعين"[3].

وفعلاً، تأجل انعقاد المؤتمر عشرين يوماً تقريباً، وقبل انعقاده أصدرت الأمم المتحدة بياناً أكدت فيه أنّ مؤتمراً سينعقد في جنيف يوم ٢٠١٥/٦/١٤م، يتم بين جميع القوى لإطلاق حالة السلام في اليمن بدون شروط...، وتأجل مرة أخرى بطلب من دول الخليج، بعد انعقاد مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٢٠١٥/٤/١١م وإصداره بياناً جاء فيه: أنه قادر على حماية مصالحه في اليمن والتدخل في اليمن، وفي تاريخ ٢٠١٥/٦/١٤م أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن أسماء الوفود المشاركة، وهي:

- المؤتمر وحلفاؤه - أنصار الله وحلفاؤه.
- المشترك وشركاؤه - الحراك الجنوبي السلمي.

مؤكداً أنّ المحادثات يمنية خالصة بين المكونات، وليس بين أطراف، وتم انعقاد مؤتمر جنيف (١) خلال الفترة ١٧-٢٠/٦/٢٠١٥م، تم افتتاحه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وبحضور ست عشرة دولة لكن جنيف (١) لم ينجح؛ لأن السعودية وأمريكا لم

(١) **الجمهورية**، العدد (١٦٥٠١)، السبت ٢٠١٥/٣/٢٨م.

(٢) **الوحدوي**، العدد (١٠٦٩)، الثلاثاء ٢٠١٥/٤/٢٨م.

(٣) **المسيرة**، العدد (٩٦)، الأحد، ٢٠١٥/١٠/٢٥م.

تستكمل مخططاتهما ومشاريعهما في اليمن؛ ولأنهما وجدتا أن الملعب في اليمن لم يتهيأ لهما بعد، رغم الحرب والقتل والدمار، والحصار الشامل الذي طال الشعب اليمني.

ومع اشتداد غارات التحالف على اليمن، وتفاقم الوضع الإنساني، واستهداف المدنيين، والبنية التحتية، واستخدام أسلحة محرمة، تغيرت لهجة خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، وتدرجت ما بين الأسف والإعراب عن القلق، والمطالبة بالهدنة ووقف القتال، والإدانة لبعض الجرائم، التي ترتكبها دول التحالف في حق اليمنيين، والمطالبة بمساءلة مرتكبيها، والدعوة إلى الحلول السلمية.. إلخ، ومن مواقف الأمم المتحدة التي يمكن الإشارة إليها فيما يأتي:

- تصريح الأمين العام للأمم المتحدة الاثنين ٢٠١٥/٦/٢٩م عبّر فيه عن أسفه لاستهداف طيران التحالف أحد مقرات الأمم المتحدة في عدن.

- أعلنت الأمم المتحدة الخميس ٢٠١٥/٧/٩م، عن هدنة غير مشروطة تبدأ الجمعة ٢٠١٥/٧/١٠م، وإنها سترسل مندوبيها لمراقبتها. غير أن قوات التحالف خرقتها بالعمليات العسكرية (الغارات واستمرار القصف)، كعادتها، وعبّرت الأمم المتحدة عن خيبة أملها بخرق قوات التحالف للهدنة.

- الخميس ٢٠١٥/٧/١٥م أعلن نائب الأمين العام للأمم المتحدة أوبراين أن الوضع في اليمن يزداد تدهوراً، وطالب بهدنة غير مشروطة يلتزم بها الجميع، بمناسبة عيد الفطر المبارك...، ولم تتم للسبب السابق.

- الأربعاء ٢٠١٥/٨/١١م، وبعد قصف شاحنات الحبوب أعلنت الأمم المتحدة استنكارها وقالت: "إنّ تجويع المدنيين في اليمن وضرب شاحنات القمح جرائم حرب".

- الأربعاء ٢٠١٥/٩/٢٣م، أصدر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، بياناً أعرب فيه، عن قلقه البالغ، من تصاعد القتال البري، والغارات الجوية، التي سببت مزيداً من الدمار في المدن اليمنية، ووقوع عدد متزايد من الضحايا المدنيين في الأيام الأخيرة، وأكّد البيان على ضرورة المساءلة، عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، التي حدثت أثناء النزاع[1].

- الاثنين ٢٠١٥/٩/٢٨م، بعد أن قصف الطيران، حفل زفاف في ذباب - المخا أسفر عن قتل (١٣١) شخصاً تقريباً، منهم (٨٠) امرأة، والبقية أطفال، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، عن إدانته، وطالب بوقف الغارات على اليمن.

- الخميس ٢٠١٥/١٠/٩م، تكرر قصف حفل زفاف بمحافظة ذمار، فدعا وكيل الأمين العام

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: **الثورة**، العدد، (١٨٥٧١)، الخميس ٢٠١٥/٩/٢٤م، **وصدى المسيرة**، العدد (٦٢)، الإثنين٥/١٠/٢٠١٥م.

للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالة الطوارئ ستيفن أوبراين، إلى إجراء تحقيق سريع، وشفاف، ونزيه، حول مقتل مدنيين، نتيجة غارات جوية لحلف العدوان على حفل زفاف بمحافظة ذمار. وقال في بيان أصدره الخميس ٢٠١٥/١٠/٩م: "مع تكنولوجيا الأسلحة الحديثة هناك عذر ضئيل للخطأ، إن أكثر من نصف الغارات الجوية وقعت في البلدات أو في المدن، وغالباً في مناطق مكتظة بالسكان، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة جداً من الضحايا المدنيين[١].

المبعوث الدولي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد استمر في جهوده ورحلاته بين دول المنطقة ولقاءاته بالمكونات السياسية اليمنية، والأطراف الفاعلة والمؤثرة في مسار الأحداث، وكانت مسقط (عمان) محطة اللقاءات والمحادثات والمشاورات، حتى تم الإفصاح عن التوصل إلى ما عُرف بوثيقة أو (مبادئ مسقط)، أذاعته قناة الميادين الفضائية يوم الاثنين ٢٠١٥/٨/١٨م، في عشرة بنود، توصلت إليها مفاوضات مسقط بين القوى المناهضة للعدوان السعودي والمبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وتمّ رفضها من قبل مستشار هادي، مشيراً إلى أن لديهم رسالة ردود وملاحظات ستقدم إلى المبعوث الأممي في وقت لاحق[٢].

وقدمت حكومة المستقيل هادي، رداً حول نقاط المفاوضات للحل في اليمن في (٨) نقاط؛ حيث تمّ شطب النقاط المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وإعادة التعمير كذلك البند المتعلق بالحدود اليمنية السعودية، وتعديل البنود الأخرى.

ودعا المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إلى مفاوضات جديدة يتم عقدها في العاشر من أكتوبر. وقال في حديث لقناة روسيا اليوم: "لقد حان الوقت لوقف كلي لإطلاق النار، خاصة وأنّ الهدنة الأولى لم تنجح، والشعب اليمني في حاجة إلى وقف إطلاق نار نهائي، يخلصه من المعاناة التي يعيشها، والأزمة الإنسانية بسبب هذه الأزمة [٣]. ورغم ترحيب المجتمع الدولي بإطلاق المحادثات السياسية وتسميته (جنيف ٢) إلا أن السعودية مارست نفس السلوك، كما في جنيف (١)، وقدّمت الأربعاء ٢٠١٥/١٠/٢٢م، طلباً إلى المبعوث

(١) **الثورة**، العدد (١٨٥٨٧)، السبت ٢٠١٥/١٠/١٠م، **واليمن اليوم**، العدد (١١٦٣)، السبت٢٠١٥/١٠/١٠م.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول البنود والملابسات والتصريحات ينظر إلى: **اليمن اليوم**، العدد (١١٢١)، الثلاثاء ٢٠١٥/٨/١٨م، **ونبض المسار**، العدد (٨٨)، الخميس ٢٠١٥/٨/٢٠م.

(٣) **الثورة**، العدد (١٨٥٨٠)، السبت ٢٠١٥/١٠/٣م.

الأممي لليمن بإرجاء مؤتمر جنيف (٢) لعدة أسابيع[١]، وتمّ تأجيل انعقاد مؤتمر جنيف (٢) من الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/١٥م إلى الأحد ٢٠١٦/٢/٢٠م، كما دعت الأمم المتحدة، إلى هدنة تتزامن مع انعقاد المؤتمر، غير أن التحالف بقيادة السعودية، وفي محاولة لإفشال انعقاده، استمر في خرق الهدنة، ومضاعفة الغارات، والقصف في أكثر من مكان في اليمن، وانتهى مؤتمر جنيف (٢) دون التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار[٢].

رغم فشل جنيف (٢)، استمر المبعوث الدولي في مساعيه، للتوفيق بين المكونات، والرؤى المطروحة، في ظل التغيرات والمطالب الدولية بوقف العمليات العسكرية لقوات التحالف بقيادة السعودية، وأفصح عن عقد جولة جديدة من المفاوضات، في إحاطته لمجلس الأمن، الأربعاء ٢٠١٦/٢/١٧م، وأشار إلى:

"أن وقف الأعمال القتالية من جديد سوف يفسح المجال لمحادثات مقبلة، واتفاقات تمهّد لمرحلة انتقالية سلمية...، وإن النزاع في اليمن سياسي، ولا يمكن للحل إلا أن يكون سياسياً، وحده مسار السلام سوف يؤمن مستقبلاً آمناً وسالماً للبلاد ولليمنيين"[٣]، وفي إحاطته وصف النزاع بالسياسي، وفي ذلك نفيٌ لما تدعيه السعودية من مخاوف المد الشيعي.

استمر تحالف العدوان في شن غاراته على التجمعات السكنية والمنشآت المدنية، دون تمييز أو احترام للمواثيق الدولية والقانون الإنساني الدولي، وفي وجود المبعوث الأممي في اليمن، في ظل صمت عالمي رهيب، وغالباً ما كانت تظهر بعض التصريحات بالإدانة أو وصف الغارات بالانتهاك الخطير عندما يتم قصف مؤسسة أممية أو ارتكاب مجزرة للمدنيين في سوق شعبي أو احتفالات أعراس...مثلاً:

وفي الثلث الأول من شهر يناير ٢٠١٦م، تمّ قصف مستشفى أطباء بلا حدود في مديرية رازح محافظة صعدة، فأصدر الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بياناً يدينان القصف من قبل طيران تحالف العدوان، واعتبروه انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، والذي يحمي المستشفيات والعاملين في المجال الطبي"[٤].

وكرد فعلٍ وبلا مبالاة تقدمت السعودية الخميس ٢٠١٦/٢/١١م بطلب في رسالة للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية إلى حماية موظفيها، بنقلهم من المناطق الخاضعة

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١١٧٥)، الخميس ٢٠١٥/١٠/٢٢م.

(٢) للمزيد حول مؤتمر جنيف (٢) ينظر إلى: **صدى المسيرة**، العدد (٨٤)، الاثنين ٢٠١٥/١٢/٢١م.

(٣) للمزيد عن الإحاطة ينظر إلى: **اليمن اليوم**، العدد (١٢٩٤)، الجمعة ٢٠١٦/٢/١٩م.

(٤) **صدى المسيرة**، العدد (٩١)، الخميس، ٢٠١٦/١/١٤م.

لسيطرة جماعة أنصار الله حدّ وصفها، وردّ مسؤول العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة ستيفان أوبريان، في رسالة إلى السفير السعودي عبدالله المعلمي "إن المنظمات الإنسانية تقدم مساعدة حيوية وفق المبادئ الدولية المعترف بها وستستمر"...، وقال: "إنّ العاملين الإنسانيين سيستمرون في إبلاغ التحالف بتحركاتهم في الأراضي اليمنية لتفادي استهدافهم". وقال استيفان دوغريك، المتحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة،: إنّ بان كي مون بعث رسالة إلى الرياض يطالبها باستخدام نفوذها لوقف العنف في اليمن وسوريا....، وأكد أنّ: "الأمم المتحدة ستواصل دعوتها لجميع الأطراف المتنازعة في البلدين بضرورة تجنيب الأهداف المدنية، والسماح غير المشروط لموظفي الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالوصول الكامل إلى المدنيين. المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صنعاء، أعلنت الجمعة ٢٠١٦/٢/١٢م، مواصلة عملياتها في مناطق النزاع في اليمن، رغم طلب سعودي إلى الأمم المتحدة بإجلاء موظفي المنظمات الإنسانية من المناطق الخاضعة لأنصار الله التي تتعرض لغارات جوية[١].

لم تتوقف غارات التحالف، بل ارتكب مجازر أكثر وحشية، ولم يتغير سلوك موقف الأمم المتحدة عن سابقه، ارتكب تحالف العدوان مجزرة جديدة يوم الأحد ٢٠١٦/٢/٢٨م، وقصف سوق خلقة بنهم، وأصدر المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بياناً، عبّر فيه عن قلقه إزاء الغارات الجوية المكثفة المستمرة إضافة إلى القتال المستمر على الأرض في اليمن، على الرغم من دعواته المتكررة، لوقف الأعمال العدائية...، وقال إن الأمين العام، يدين بشدة الهجوم الذي استهدف سوق خلقة بنهم، وأشار البيان، إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة، أكد أن مثل هذه الهجمات، تعد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي[٢].

ويوم الأربعاء ٢٠١٦/٣/١٦م، شنت طائرات التحالف، غاراتها على سوق شعبي، بمديرية مستبأ - بمحافظة حجة، أسفرت عن جريمة مروعة، قتل وجرح فيها أكثر من ٢٠٠ مواطن يمني، وكعادته أدان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تلك الغارات وطالب بتحقيق فوري ومحايد، واصفاً المجزرة بالأكثر دموية في حقّ المدنيين[٣]، وبذلك، وطوال العدوان والحرب على اليمن، اكتفت الأمم المتحدة بمثل هذه التصريحات،

(١) للمزيد من تفاصيل التصريحات ينظر إلى: **اليمن اليوم**، العدد (١٢٨٨)، السبت ٢٠١٦/١٢/١٣م.

(٢) **صدى المسيرة**، العدد (١٠٥)، الخميس٢٠١٦/٣/٣م، **واليمن اليوم**، العدد (١٣٠٤)، الثلاثاء ٢٠١٦/٣/١م.

(٣) **اليمن اليوم**، العدد (١٣٢٠)، الخميس ٢٠١٦/٣/١٧م، **وصدى المسيرة**، العدد (١٠٩)، الخميس ٢٠١٦/٣/١٧م.

والبيانات، والإدانات، التي لا تلقى آذاناً صاغية، ولم توقف العدوان، والجرائم التي ترتكب بحق اليمن واليمنيين، من قبل السعودية وأمريكا، ومن تحالف معهما من قوى الشر في المنطقة والعالم، كما أن دور الأمم المتحدة، ومبعوث أمينها العام، الذي يشرف على المشاورات - المفاوضات، بين القوى السياسية اليمنية، مستلب الإرادة، ومهيمن عليه، من قبل السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

مجلس الأمن

أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات والبيانات، تجاه ما يجري في اليمن، جميعها تخدم مصالح السعودية وأمريكا ومراكز القوى المرتبطة بهما، وكان من نتائجها المزيد من تأزيم الأوضاع في اليمن، ومع تسارع الأحداث تسارعت البيانات والقرارات، وقبل بدء الحرب بأسبوع، وفي تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٠م، أصدر المجلس بياناً رئاسياً، أكد فيه أن الرئيس عبدربه منصور هادي هو السلطة الشرعية في اليمن - مع علم أعضاء المجلس، وفي مقدمتهم الأعضاء دائمي العضوية، بأن هادي انتهت فترته الرئاسية المتوافق عليها، كما أنه قدّم استقالته من رئاسة الجمهورية بصورة طوعية، ورفض كل الدعوات للبقاء والمشاركة، حتى تكتمل المرحلة الانتقالية - كما دعا البيان جميع الأطراف إلى مفاوضات شاملة برعاية الأمم المتحدة، من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي، والتوصل إلى حلّ توافقي، وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، والملحق الأمني التابع له[1].

وفي ليلة الخميس ٢٠١٥/٣/٢٦م، تمّ الإعلان من واشنطن، عن انطلاق العمليات العسكرية للتحالف على اليمن، بقيادة السعودية، وأيّدها مجلس التعاون الخليجي، كما اجتمعت الجامعة العربية في شرم الشيخ، وأيّدت بيان مجلس التعاون الخليجي، وتبنت الأمم المتحدة أيضاً بيان مجلس التعاون الخليجي، وتمّ سحب المشروع المقدم من روسيا لحل الأزمة اليمنية، ويوم الثلاثاء ٢٠١٥/٤/١٤م، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٢١٦)، بتصويت ١٤ دولة، وامتناع روسيا عن التصويت.

ومن خلال الاطلاع على مواد وبنود القرار رقم (٢٢١٦)، يلاحظ أنه لم يشر من قريب أو بعيد، إلى استخدام القوة العسكرية ضد اليمن، كما لم يفوض أي دولة، أو تحالف إقليمي أو دولي، بشن الحرب على اليمن، أو فرض أي شكل من أشكال الحصار البري أو البحري

(١) **الأيام**، العدد (٥٩٧٧)، السبت ٢٠١٥/٣/٢١م.

أو الجوي. وبالتالي، فإن الحصار والحرب التي تشنها السعودية وأمريكا وحلفائهما على اليمن، تشكل عدواناً سافراً على دولة ذات سيادة، عضو في الأمم المتحدة، وخرقاً لميثاقها.

ومع اقتراب موعد مؤتمر جنيف (١)، أصدر مجلس الأمن بياناً دعا فيه جميع الأطراف اليمنية للدخول في مفاوضات دون شروط، وتحت مظلة الأمم المتحدة، بقيادة يمنية وبدعم مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ولم يغير مجلس الأمن موقفه، مما يجري في اليمن، واقتصر دوره على إصدار البيانات بعد كل إحاطة للمبعوث الدولي إلى اليمن، والالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ودعوة الأطراف اليمنية للحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة، متغاضياً عمّا يحدث في اليمن من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ومن تدمير لمقدرات اليمن الاقتصادية، وبنيته التحتية.

يقع مجلس الأمن في حرج كبير أمام تقارير المنظمات الدولية، وحكومات الدول المطالبة بسرعة تشكيل لجنة تحقيق محايدة، حول المجازر المتزايدة في حق الإنسان اليمني، ومحاسبة مرتكبيها، أهمها المشروع الذي تقدمت به مملكة هولندا وألمانيا وست دول أوروبية أخرى، فيرفض المشروع، ويتبنى المشروع الذي تقدمت به السعودية، باعتبار أنها ترأس مجلس حقوق الإنسان، لكنه في الواقع يبرئ التحالف بقيادة السعودية عن المجازر التي يرتكبها في حق المواطنين اليمنيين، ولا يحملها أي مسؤولية، وعليه تم إصدار القرار رقم (٢١٤٠) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢م، بشأن إنشاء (فريق لجنة خبراء الأمم المتحدة في اليمن)؛ ليثبت المجلس مرة أخرى انحيازه وفشله، لهذا وجهت إليه منظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، نقداً حاداً، واتهمت المنظمتان، بريطانيا، والولايات المتحدة بأنهما اختارتا التحالف مع السعودية، على حساب تحقيق العدالة.

بدأ فريق لجنة خبراء الأمم المتحدة في اليمن ممارسة دوره، فأصدر تقريراً نُشر بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٦م، وثق فيه (١١٩) طلعة جوية لقوات التحالف، انتهكت قوانين الحرب واستهدفت (١٣٦) هدفاً مدنياً، وأشار التقرير إلى أن السعودية لم ترد على رسائل من منظمة هيومن رايتس ووتش، استعرضت فيها، ما بدا أنها انتهاكات ارتكبتها قوات التحالف، وطلبت فيها الحصول على توضيحات حول أهداف الهجمات.

وخلص فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، إلى أن استهداف التحالف للمدنيين، عبر الغارات الجوية، سواء بقصف الأحياء السكنية، أو التعامل مع مدن صعدة ومران شمال

اليمن، على أنها أهدافا عسكرية، يعتبر انتهاكاً خطيراً لمبادئ التمييز والتناسب والوقاية.

كما خلص في بعض الحالات، إلى أن هذه الانتهاكات ارتكبت على نطاق واسع وبشكل منهجي، وأضاف أن الهجمات المتعمدة والعشوائية وغير المتناسبة ضد اليمنيين هي انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب الملزمة لجميع الأطراف المتحاربة.

وقال فريق الخبراء، إن الهجمات التي وثقها، شملت هجمات على مخيمات للنازحين داخلياً، وللاجئين، وتجمعات مدنية، مثل حفلات زفاف، وعربات مدنية مثل الحافلات.

كما استهدفت الهجمات مناطق سكنية مدنية، ومنشآت طبية، ومدارس، وأسواق، ومصانع، ومستودعات تخزين مواد غذائية، كما شملت الأهداف غير ذلك من البنى التحتية الأساسية الأخرى، مثل مطار صنعاء، وميناء الحديدة، وطرق العبور المحلية[١].

أحدث التقرير ردود أفعال كثيرة، وتزايدت المطالب الدولية، باتخاذ إجراءات عملية، لوقف الجرائم التي ترتكبها قوات التحالف بقيادة السعودية، ومنع بيعها الأسلحة، ووقف الصفقات التي لم تسلم، قرار البرلمان الأوروبي، وبيان الاتحاد الأوروبي والمطالبة بوقف العمليات العسكرية، وإجراء محادثات - مفاوضات جديدة، وليس بالضرورة أن تبنى على قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) المملكة المتحدة.

وبخروج روسيا من موقف الحياد، تقدمت بطلب عقد جلسة لمناقشة الوضع الإنساني في اليمن، وانعقد مجلس الأمن يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٢/١٦م، واستمع إلى إحاطة المبعوث الدولي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والذي أكد أن معظم ضحايا غارات التحالف بقيادة السعودية في اليمن مدنيون، وأن الأسلحة شديدة الانفجار والقصف العشوائي على الأحياء المأهولة بالسكان تقتل وتصيب المئات، معظمهم أطفال ونساء، وتدمر سبل كسب العيش والمنازل والمجتمعات والبنى التحتية المدنية الأساسية...وأكد حاجة اليمن الملحّة إلى تحرك دولي لوقف الكارثة الإنسانية، ولفت إلى انعدام الأمن في حضرموت وعدن حيث تتمدد التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش)[٢]. وأصدر مجلس الأمن الخميس٢٠١٦/٢/١٨م بياناً جاء فيه:

"على جميع الأطراف اليمنية المشاركة في المحادثات السياسية دون شروط مسبقة، وبحسن نية بما يضمن حل خلافاتهم من خلال الحوار والتشاور"، وطالب جمع الأطراف

(١) **الحقيقة**، العدد، (١٨٥)، الخميس ٢٠١٦/٣/٣١م، **وصدى المسيرة**، العدد (٩٦)، الاثنين ٢٠١٦/٢/١م.

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر إلى :**اليمن اليوم**، العدد (١٢٩٣)، الخميس ٢٠١٦/٢/١٨م.

الامتثال للقانون الإنساني الدولي، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين والمنشآت المدنية، ووضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال، وأعرب عن القلق البالغ إزاء الوجود المتزايد لتنظيمي القاعدة وداعش في شبه الجزيرة العربية[1].

ومع مفاوضات الكويت، والتي بدأت الجولة الأولى منها بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١م، أصدر مجلس الأمن بياناً رحّب بانعقادها، وأكد على قراراته السابقة، وإشراك المرأة في المفاوضات، وتسليم الأسلحة الثقيلة للحكومة، من جميع القوى والمليشيات، وأكد على ولاية الأمم المتحدة، للتحقيق والتفتيش على السفن والمساعدات في جيبوتي، وبدون إبطاء، وأكد على دعمه لجهود المبعوث الدولي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وفي آخر سطر من البيان، أكد التزامه القوي بوحدة اليمن، وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

المنظمات الحقوقية والإنسانية

حاولت المنظمات أن تقوم ببعض الأنشطة في إطار وظائفها، وقامت بعمليات رصد وتحليل لبعض الأحداث، بمنهجيتها، المقتصرة على عينة من الأحداث، وأصدرت تقارير دورية، إضافة إلى البيانات والمناشدات الإنسانية، والدعوة إلى وقف انتهاكات قوى تحالف العدوان في اليمن، وكان المؤمل منها القيام بكثير من الأدوار والأنشطة، وفيما يأتي نماذج لأبرز المنظمات الناشطة والأدوار التي قامت بها في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات التي قام بها تحالف العدوان على اليمن.

منظمة العفو الدولية: طالبت في ٢٠١٥/٤/٦م بهدنة لساعات محددة، من أجل إدخال المساعدات للمتضررين من الغارات الجوية لتحالف العدوان، دون جدوى، ونشرت مطلع شهر يوليو ٢٠١٥م تحقيقاً مفصلاً عن ثمان ضربات لقوات التحالف، منها قصف مدينة صنعاء، وذكرت ممثلة المنظمة المتواجدة في اليمن، والتي أعدت التقرير... أنه يجب التحقيق الدقيق في الضربات الجوية، ومحاكمة مجرميها؛ لأنه لا يوجد لدى السعودية دليل على استخدام هذه الأماكن كمواقع عسكرية.

وفي ٢٠١٥/٨/٢٧م أكدت المنظمة أن تحالف العدوان استخدم أسلحة محرمة في قصف اليمن، كما أكدت المنظمة مجدداً ارتكاب تحالف العدوان السعودي جرائم حرب بحق المدنيين في اليمن، وقالت المنظمة في تقرير أعدته كبيرة مستشاري الأزمات في المنظمة، دوناتيلا روفيرا، ونشرته في موقعها الرسمي، إن الحرب على اليمن بكل تفاصيلها

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٢٩٥)، السبت ٢٠١٦/٢/٢٠م.

خرق خارج القانون الدولي[١].

كبيرة مستشاري الأزمات بمنظمة العفو الدولية دوناتيلا روفيرا قالت: إن السعودية ارتكبت مجزرة بشرية بحق المدنيين في اليمن، وقالت: إن واشنطن المزود الرئيسي لها بالأسلحة التي تطلق لها العنان في اليمن[٢].

كما قالت المنظمة في بيان لها، أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستعين بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، من أجل التحقيق في مخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبت في اليمن، وأضاف البيان الذي أصدرته المنظمة تحت عنوان "اليمن: لا بد من إجراء تحقيق أممي عقب ستة أشهر من الدمار الذي حل بالمدنيين، جراء ضربات قوات التحالف الذي تقوده السعودية"، وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة جيمس لينش، في البيان: أنه على مدار ستة أشهر من عمر الحملة التي تشنها قوات التحالف بقيادة السعودية، أظهر استخفافاً صارخاً بأرواح المدنيين، وتابع قائلاً: لقد حان الوقت كي يتوقف المجتمع الدولي عن التنكر لضحايا الأزمة الآخذة بالتفاقم في اليمن، وأن يتخذ تدابير تكفل وضع حد للإفلات من العقاب، ويرسل رسالة تؤكد بوضوح على حتمية مساءلة الجناة، وأنه - عوضاً - عن توفير الدعم اللوجستي والمساعدات العسكرية لقوات التحالف، التي ارتكبت انتهاكات خطيرة، يجدر بالدول المتنفذة في المجتمع الدولي، أن تسعى إلى محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات[٣].

مع تزايد الانتهاكات ولامبالاة تحالف العدوان، أصدرت المنظمة تقريراً مطلع شهر أكتوبر٢٠١٥م، دعت فيه لوقف عمليات نقل الأسلحة والذخائر، لأعضاء التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، والتي استخدمت في ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي[٤].

وعندما تمّ سحب مشروع القرار الهولندي من مجلس حقوق الإنسان في ٢٠١٥/١٠/٢م، واعتماد المشروع الذي قدمته السعودية، صرح جيمس لينش بقوله: "هذا القرار يعكس الفشل المروع من قبل مجلس حقوق الإنسان، للوفاء بالتزاماته لضمان العدالة والمساءلة، ويرسل رسالة مفادها: أن المجتمع الدولي غير جاد في إنهاء معاناة المدنيين في اليمن..

---

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١١٣٥)، ٢٠١٥/٩/١م.

(٢) **المنتصف**، العدد (١٣٣)، ٢٠١٥/٩/٧م.

(٣) **الثورة**، العدد (١٨٥٧٣)، ٢٠١٥/٩/٢٦م.

(٤) **الثورة**، العدد (١٨٥٨٤)، الأربعاء ٢٠١٥/١٠/٧م.

وأشار إلى أن القرار تمت صياغته من قبل السعودية التي تقود التحالف العسكري، والتي نفسها ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي في اليمن، مع أدلة تشير إلى جرائم حرب[1]، ومثلها كان موقف منظمة أوكسفام، وسبق للأخيرة أن أدانت السعودية يوم الاثنين ٢٠١٥/٤/٢٠م؛ لاستهداف طيرانها مخازن مساعدات إنسانية بمحافظة صعدة.

ومرة أخرى أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً، مطلع شهر مارس٢٠١٦م، أكدت فيه على أن "الولايات المتحدة وبريطانيا أهم مزودي السعودية بالسلاح، ودول أخرى واصلت السماح بنقل أسلحة تستخدم في ارتكاب، وتسهيل انتهاكات خطرة، والتسبب في أزمة إنسانية في نطاق غير مسبوق...، وأنه آن الأوان ليتوقف قادة العالم عن تقديم مصالحهم الاقتصادية...، وأن على مجلس الأمن الدولي فرض حظر شامل وكامل، على نقل الأسلحة لاستخدامها في اليمن...، وأشار البيان إلى أن المنظمة وثّقت سلسلة من الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان ضمنها جرائم حرب[2].

منظمة هيومن رايتس ووتش

تعد هيومن رايتس ووتش أكبر منظمة حقوقية دولية، نشير هنا إلى أهم أنشطتها، ففي الأسبوع الأول من العدوان، وجهت رسائل إلى عدد من المسؤولين، أكدت فيها أن تحالف العدوان الذي تقوده السعودية وبمساعدة حكومة الولايات المتحدة في الحرب على اليمن، قد ألحقت بالفعل خسائر فادحة ومقلقة جداً بحق السكان المدنيين، وأن الغارات الجوية قد انتهكت قوانين الحرب، وأن دول العدوان يقع عليها التزام قانوني دولي، بالتحقيق في الانتهاكات، وأصدرت عدداً من التقارير في شهري مايو ويونيو ٢٠١٥م، أكدت فيها أن السعودية استخدمت سلاحاً محرماً، منها قنابل عنقودية أمريكية الصنع، وأن الولايات المتحدة الأمريكية زودت السعودية بأسلحة بقيمة ثلاثين مليار دولار، وأن قوات التحالف بقيادة السعودية تقصف الأسواق ومنازل المواطنين، ومقتل العشرات من المدنيين...، واعتبرت الهجمات على اليمن انتهاكاً ظاهراً لقوانين الحرب، ودعت إلى إجراء تحقيق حول الجرائم.

وفي تقرير صادر عنها الخميس ٢٠١٥/٨/٢٧م، قالت المنظمة: إن قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، استخدمت على ما يبدو صواريخ محملة بذخائر عنقودية،

(١) **الثورة**، العدد (١٨٥٨٠)، السبت ٣ /١٠/٢٠١٥م.

(٢) **الحقيقة**، العدد (١٥٨)، الخميس ٣١ /٣/.٢٠١٦م.

فيما لا يقل عن سبع هجمات على محافظة حجة، شمالي اليمن، فقتلت وأصابت العشرات من المدنيين، ونفذت هذه الهجمة ما بين أبريل - نيسان ومنتصف يوليو - تموز٢٠١٥م.

وبينت أن الذخائر العنقودية أوقعت خسائر في صفوف المدنيين، سواء أثناء هذه الهجمات التي ربما كانت تستهدف مقاتلين حوثيين، وأيضاً فيما بعد، حين التقط المدنيون الذخائر التي لم تنفجر فانفجرت فيهم، داعية النظام السعودي وحلفاءه إلى التوقف فوراً عن استخدام الذخائر العنقودية، التي توقع أضراراً لا مفر منها في صفوف المدنيين.

وقال أوليه سولفانغ، الباحث الأول بقسم الطوارئ، كما ورد في التقرير" توضح الخسائر في أرواح المدنيين في حجة، السبب الذي حدا بمعظم الدول أن تلتزم بأن لا تستخدم الذخائر العنقودية أبداً، إن هذه الأسلحة لا تتسبب في قتل أو إصابة الناس أثناء الهجوم فحسب، بل تستمر الذخائر الصغيرة التي لم تنفجر في القتل بعد مرور وقت طويل من وقوع الهجوم، وأضاف أنه في يوليو- تموز الماضي، زارت هيومن رايتس ووتش أربعة من مواقع الهجمات السبعة، والتي يقع جميعها في مديرتي حرض وحيران في محافظة حجة، وفي كل منها وجدت المنظمة ذخائر صغيرة، أو بقايا ذخائر عنقودية، لم تنفجر، كما تحدثت هيومن رايتس ووتش، إلى سكان في المنطقة ممّن شهدوا وقوع الهجمات، واطلعت على صور فوتوغرافية لبقايا ذخائر عنقودية، بما فيها ذخائر لم تنفجر قدمها هؤلاء السكان، وتبيّن الصور الفوتوغرافية ذخائر ثانوية لم تنفجر، في موقعين لم تزرهما المنظمة، وتابع قائلاً: بأن العديد من هذه الهجمات وقعت في أماكن تمركز المدنيين، أو بالقرب منها، ما يشير إلى أن هذه الهجمات الصاروخية ذاتها، ربما تكون قد شنت بطريقة عشوائية غير مشروعة، في انتهاك لقوانين الحرب[١].

وحول سحب المشروع الهولندي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قالت: إنّ بريطانيا والولايات المتحدة اختارتا التحالف مع السعودية على حساب تحقيق العدالة...، وإن سحب المشروع الهولندي يعد فرصة ضائعة حقاً[٢].

وفي تقريرها الصادر بتاريخ١٤ /٢/٢٠١٦م، أكدت المنظمة على استخدام أسلحة مخالفة للمعايير الدولية، مصنعة في الولايات المتحدة، استخدمتها السعودية وحلفاؤها في الحرب على اليمن، ولم تذعن المنظمة لطلب السعودية، وتحذيراتها بمغادرة المنظمات الإنسانية

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١١٣١)، ٢٠١٥/٨/٢٨م، **والمنتصف**، العدد (١٣٣)، ٢٠١٥/٩/٧م.

(٢) **الثورة**، العدد (١٨٥٨٠)، السبت ٢٠١٥/١٠/٣م، **والميثاق**، العدد (١٧٧٨)، الإثنين ٢٠١٥/١٠/٥م.

مناطق المعارك المحتملة في اليمن، وأصدرت بياناً جاء فيه: "إنّ على الحكومة السعودية أن تسحب بشكل علني طلبها الوارد في رسالة مؤرخة بـ ٢٠١٦/٢/٥م، وأن تعلن أن التحالف سيتخذ بموجب التزاماته بالقانون الإنساني كل الخطوات الممكنة للحد من القتلى المدنيين، وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية"(١).

وفي ٣٠ / مارس /٢٠١٦م - بعد مرور عام على العدوان - نشرت المنظمة تقريراً مطولاً على موقعها في الشبكة العنكبوتية، عنونته بـ (أسئلة وأجوبة، حول الدعوة لحظر بيع الأسلحة للسعودية)، ذكر التقرير: أن التحالف شن منذ٢٦/ مارس /٢٠١٥م، عدة غارات عشوائية وغير متناسبة، وأن التحالف فشل في التحقيق في هجمات غير قانونية مزعومة، كما تنصّ على ذلك قوانين الحرب، وأن المنظمة وثقت (٣٦) غارة على مدارس ومستشفيات ومنازل، دون وجود أدلة على أنها استخدمت لأهداف عسكرية، قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب، و(١١) هجوماً استخدمت فيه ذخائر عنقودية محظورة دولياً، أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين، وأكد التقرير أنه وفقاً للقانون الدولي، تعتبر الولايات المتحدة طرفاً في النزاع المسلح(٢).

منظمة اليونسكو

بدأت تعبر عن قلقها عندما استهدف العدوان تدمير الآثار اليمنية والإضرار بها، يوم الخميس٢٠١٥/٦/٤م، وترقت في موقفها بتاريخ٢٠١٥/٦/١٢م إلى إدانة قصف العدوان مدينة صنعاء، وهي من أقدم المدن التاريخية، ومندرجة في سجل اليونسكو ضمن مدن التراث العالمي، وطالبت بوقف تدمير التراث الثقافي في اليمن، وقال المدير العام لليونسكو ايرينا بوكوفا، تعليقاً على استهداف طائرات العدوان لمدينة صنعاء القديمة، بأن التراث الثقافي هو جزء من ذاكرة وهوية المجتمعات، ومرجع هام للمصالحة المستقبلية وللتنمية المستدامة، وهذا التراث يجب احترامه وحمايته...، وأضافت: تم قصف صنعاء القديمة مرة أخرى في ليلة ١٨-١٩سبتمبر٢٠١٥م؛ حيث دمرت الغارة منزل آل العيني...، وأضافت المدير العام لليونسكو: "هذا الهجوم الجديد جاء بعد أيام قليلة من تدمير معبد الإله "نكرح"، الذي يعود تاريخه إلى القرن الأول قبل الميلاد، وجزء من سور المدينة القديمة للموقع الأثري براقش، بالقرب من مأرب، إضافة إلى العديد من حالات تدمير المتاحف والآثار

(١) **اليمن اليوم**، العدد (١٢٩٣)، الخميس ٢٠١٦/٢/١٨م.

(٢) **الحقيقة**، العدد (١٥٨)، الخميس ٢٠١٦/٣/٣١م.

والمدن التاريخية، والمواقع الأثرية في اليمن...، وحثت المنظمة، على الكف فوراً عن استهداف التراث الثقافي، وبشكل خاص المناطق السكنية...، وقالت: إن القصف الجوي ألحق أضراراً متزايدة في المباني التاريخية في مدينة صنعاء القديمة، التي تعتبر مثالاً رائعاً للعمارة الإسلامية القديمة، والطراز المعماري الفريد في اليمن[١].

منظمة اليونيسف

أطلقت يوم الأربعاء ٢٠١٥/٤/١م، نداء استغاثة لإنقاذ أطفال اليمن، من غارات تحالف العدوان، ويوم الثلاثاء٢٠١٥/٤/١٤م قدمت مساعدات طبية وصلت إلى مطار صنعاء على متن طائرتين، تقدر بـ٧٦طناً من المضادات الحيوية والضمادات والحقن وأدوات التغذية الوريدية[٢]. وفي٢٠١٥/٥/١١م الناطق باسم اليونيسف في مؤتمر جنيف حذر من المخاطر على الأطفال، وجدد الدعوة لقوات التحالف بالسماح بدخول العلاج والغذاء، وهي نفس الدعوة التي طالبت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تاريخ سابق، وفي ٢٠١٥/٧/٢٦م أطلقت اليونيسف نداءً لتوفير ١٠مليون دولار، لترميم ٤٨مدرسة قصفها العدوان، وناشدت جميع الأطراف إتاحة فرصة الدراسة للأطفال..

(١) **الثورة**، العدد (١٨٥٧٦)، ٢٠١٥/٩/٢٩م.

(٢) **الأولى**، العدد (١٢٨٧)، الأربعاء ٢٠١٥/٤/١٥م.

الثورة والعدوان وتناقضات العدالة الدولية

د. إسماعيل المحاقري
أستاذ القانون رئيس جامعة الحديدة

بالنظر إلى موجبات قيام ثورة ٢١ سبتمبر، الثورة التي جاءت لتظهر مجدداً القيم العربية والإنسانية الأصيلة للشعب اليمني وتعيد ربطه بهويته وثقافته وقيمه، وتزيل كل العوائق أمام تقدمه ونهوضه واستقلاله؛ وإلى ما واجه هذه الثورة من مؤامرات واستهداف غير مسبوقين من قبل معظم دول الجوار والقوى الكبرى، ومن عملائهم "اليمنيون" في الداخل؛ وبالنظر كذلك إلى الدور "المتناقض" الذي مارسته معظم المنظمات الدولية إزاء مسؤولياتها القانونية والأخلاقية "المفترضة" في تعاملها مع أسباب ذلك العدوان وتداعياته، بصورة أظهرت بجلاء مدى ارتهان تلك المنظمات للرغبات غير المشروعة لدول العدوان، وتحولها إلى مجرد أداة في يد تلك الدول لتبرير عدوانها؛ بالمخالفة لالتزاماتها القانونية والأخلاقية والإنسانية؛ بالنظر إلى ذلك كله، تتجدد الحاجة لإطلاق التساؤل الآتي: أي واقع دولي مشوه للعدالة والقيم الإنسانية أصبحت تعيشه اليوم شعوب العالم المنافحة عن حقوقها وكرامتها واستقلال قرارها في مواجهة قوى ودول تمكنت من أسباب القوة المادية العسكرية، لا لأجل شيء سوى أن تظل تمارس الوصاية على تلك الشعوب وتستمر في إذلالها وسلبها حقوقها وكرامتها الوطنية؟!

في مدارات مضمون التساؤل سالف الذكر ستجري أجزاء هذه الدراسة في محاولة لبيان مدخلات ذلك الواقع الدولي المشوه، وتداعياته التي أفرزت مواقف غير عادلة تجاه ثورة ٢١ سبتمبر، وتجاه ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان غاشم طال دماء اليمنيين وأرواحهم ومكتسباتهم التنموية والثقافية، بل وشواهد تاريخهم الحضاري العريق. إذ ستحاول هذه الدراسة تقديم قراءة تحليلية لمسار المواجهة المستترة؛ ومن ثم الظاهرة (منذ ٢٠١١م وحتى الحرب العدوانية) ما بين إرادة الشعب اليمني في التغيير والثورة على أوضاعه البائسة وبين إرادة القوى الدولية والإقليمية المناهضة. تلك القوى التي لم تحِدْ في مواقفها مطلقاً عما تتبناه على الدوام من استهداف مباشر وغير مباشر لأي رغبة يمنية في استنهاض مقومات السيادة الوطنية الكاملة إزاء تحديد اختيارات الشعب اليمني وقراراته المصيرية للنهوض والتقدم نحو المستقبل. وتلك القراءة التحليلية بالطبع ستؤطر (من وجهة نظر نقدية) بما رافق مسار المواجهة ذاك من مدخلات قانونية كقرار مجلس الأمن

رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م، والمبادرة الخليجية، ولقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة وخصوصاً القرار رقم (٢٢١٦)، وصولاً إلى مناقشة الدراسة ضمن هذه الرؤية التحليلية لمسوغات العدوان المعلنة في ضوء نصوص القانون الدولي.

ومن ثمّ ستحاول الدراسة رصد بعض النماذج لما ارتكبته قوى العدوان من جرائم وانتهاكات إزاء حقوق الإنسان في اليمن، وفقاً لما نصت عليه المواثيق القانونية الدولية والإنسانية كافة، مروراً بجنيف ولاهاي وميثاق الأمم المتحدة، وتوزيع تلك الانتهاكات وتصنيفها في ضوء نص المادة الخامسة من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية. كما ستشير الدراسة إلى بعض المظاهر الموضوعية الدالة على التناقض السائد في منظومة العدالة الدولية، ما بين مضمون القوانين والمواثيق وبين السلوك الفعلي لتلك المنظومة، وكذلك التناقض السائد في المبادئ والقيم المعلنة للمجتمع الدولي، والتوظيف السيء لتلك القيم في ضوء معطيات الممارسات التي نشأت عن العدوان. وتختم الدراسة بإشارة سريعة لأسباب صمود الشعب اليمني.

التدخل الخارجي في مواجهة مسار الثورة: أدوار معطلة

بعد نجاح الثورة الشبابية السلمية (المخملية) في تونس وما رافقها من اهتمام إعلامي عالمي ودعم من الدول الغربية والمنظمات الدولية والإقليمية والحقوقية؛ استلهم الشعب اليمني توقيت تلك الفرصة وبادر إلى النزول السلمي إلى الشوارع في كل الساحات وميادين الثورة لممارسة حقه الديمقراطي والدستوري في التظاهر ضد النظام القائم آنذاك. كان صبر الشعب اليمني قد نفذ في حينه جرّاء الحالة غير المستقرة التي كانت تعيشها البلاد، في ظل مظاهر الفساد المتغول في كل ما يمس حياة المواطن ومعيشته على المستويات السياسية والإدارية والمالية، ومن بروز مظاهر الاتساع المستمر لمظاهر غياب العدالة والمساواة والشراكة في توزيع الثروة والسلطة، وتفاقم مظاهر التفاوت الطبقي في المجتمع والانحسار شبه الكامل للطبقة الوسطى التي تعد ديمومة وجودها بمثابة الرافعة العملية لتقدم أي مجتمع واستقراره.

وقد تعرضت الثورة منذ بداياتها لامتحانات صعبه. وواجهت الثورة من خصومها مالم يكن في حسبان ومخيلة الثوار؛ إذ حاول أحد أجنحة السلطة بقيادة علي محسن الأحمر (الشريك الأساسي لعلي عبد الله صالح في الحكم) أن يركب موجة الثورة ويحرفها عن مسارها. ثم تصاعدت الهجمة على الثورة وبلغت ذروتها في الجريمة الشهيرة المعروفة

بجريمة جمعة الكرامة التي تعرض فيها الشباب لإطلاق نار مباشر وعشوائي من رجال السلطة، حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى. وقد توالت الاعتداءات بذات الحدة كما هو الحال في جولة كنتاكي وملعب الثورة، ناهيك عن ممارسة الاغتيالات والاعتقالات، وقد أثبت الشباب صمودهم ولم تزدهم تلك الممارسات إلا قوة وعزيمة وإيماناً بثورتهم.

ومن المهم الإشارة إلى أنه وبقدر إيمان الشعب بعدالة قضيته، إلا أنه وبفعل الثقافة الليبرالية كان جزءاً من الشباب مخدوعاً بالمنظمات الدولية والإقليمية، ومعولاً على مساندة تأتيهم عبر هذه المنظمات ودعاة مناصرة قضايا الشعوب؟! من منطلق تبنيهم الدفاع عن المبادئ والقيم الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات؟! ولكن المفاجأة كانت صادمة، فالكل التزم الصمت مولين وجوههم نحو الرياض ونيويورك، وتولى الإعلام التغطية على الأصوات الخجولة لبعض المنظمات الحقوقية والإنسانية وبعض الوقفات الاحتجاجية في عدد من الدول الأوروبية.

وبعد مرور عام من الانتظار وقبل أن يأتي موعد انعقاد مجلس الأمن، بدأ الحديث عبر التصريحات بتوصيف الثورة بأنها مجرد أزمة سياسية بين طرفين سياسيين (قيادة المؤتمر وقيادة المشترك). وبدأ الكلام عن جهود إقليمية لإجراء المصالحة بينهما، ومن هنا جاء الحديث عن مبادرة خليجية لحل تلك "الأزمة". وتلى ذلك إرهاصات بزوغ نجم عبدربه منصور هادي كرئيس توافقي للانتقال باليمن إلى الحكم الرشيد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة. وصاحب هذا الحديث الكلام عن حاجة اليمن للأقلمة وهيكلة الجيش كخيارين لابد منهما لحلحلة الأزمة وتلبية طموح وآمال الشعب اليمني. وصاحب ذلك أيضاً حملة إعلامية صاخبة قادتها قناتا الجزيرة والعربية تمهيداً وتبشيراً بالحلول السحرية للأزمة اليمنية، بما فيها تلميع علي محسن الأحمر كقائد عسكري(ثوري) تطلبه المرحلة وكجزء أصيل في تلك الحلول السحرية!

واستكمالاً لذلك السيناريو "التآمري" على الثورة أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (٢٠١٤) لسنة ٢٠١١م محتوياً "ضمنياً" إعلان المجلس رفع يده عن تحمل مسؤولياته تجاه ثورة الشعب اليمني، وتسليمه "الملف اليمني" لأطراف دولية بعينها لم يُعرف عنها دولياً سوى معاداتها لثورات الشعوب، وسجلاتها السوداء في مجال الانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تضمن قرار مجلس الأمن سالف الذكر عدداً من البنود كان من أبرزها:

١- تأييد جهود مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة، وتأييد الرؤية الخليجية والأمريكية في توصيف الحالة الثورية اليمنية بأنها مجرد أزمة بين طرفي الحكم.

٢- الإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن واصفاً إياها بـــ "المزاعم"!

٣- التهديد بوضع اليمن تحت الفصل السابع. وقد صدر بالفعل في فترة لاحقة قرارٌ من مجلس الأمن رقم (١١٤٠) لسنة ٢٠١٤ م، تم بموجبه إدراج اليمن تحت الفصل السابع، على اعتبار أن الوضع في اليمن يهدد السلم والأمن الدوليين، وبذلك تم وضع اليمن رسمياً تحت الوصاية الدولية.

وبالعودة إلى المبادرة الخليجية، كان من الواضح تماماً أنها لم تكن سوى تعبير مباشر عن تداعيات ما اعتبرته الأطراف الخليجية والدولية مجرد صراع سياسي بين طرفي الحكم، ووصفة سياسية لم تهتم مركزياً سوى بإيجاد صيغة يقبلها الطرفان المتصارعان لاقتسام السلطة، ولم تكن المبادرة معنية في مضمونها بتحقيق أهداف الثورة التي خرج من أجلها اليمنيون في ٢٠١١م. وقد حملت تلك المبادرة بالفعل بذور فنائها في أحشائها، ولم تكن على أحسن الظنون سوى وصفة جاهزة لحرب أهلية يمنية!

لقد أسست المبادرة في واقع الحال لكل السوءات السياسية والقانونية التي أفرزت فيما بعد صراعاً سياسياً حاداً بين أطراف العملية السياسية كافة، ومثلت تعدياً صارخاً على قيم العدالة والديمقراطية. وذلك بدءاً بتجذير المبادرة لمظاهر الوصاية السعودية على الشأن اليمني، والتي تجدد تأكيدها باحتضان القصر الملكي السعودي لمراسم التوقيع عليها، ومروراً بما أورثته للشعب اليمني من رئيس ذي شخصية سياسية ضعيفة وتابعة ممثلاً في عبد ربه منصور هادي الذي وصل سدة الرئاسة من خلال انتخابات كان فيها المرشح الوحيد، بحسب ابتكارات المبادرة ذاتها المخالفة لأبسط مقتضيات الديمقراطية وشروطها الجوهرية! ووصولاً إلى افتئات تلك المبادرة على الدستور اليمني النافذ؛ من خلال منح بعض بنودها مرتبة إلزامية واجبة النفاذ بغض النظر عن أي مواد دستورية قد تتعارض معها، جاعلة من حكام الرياض مصدراً لشرعية تعلو على الشرعية الدستورية وتتجاهل شرعية الثورة. وكذا تمييعها (أي المبادرة) لقضايا المصالحة الوطنية وقانون العدالة الانتقالية، وإقرارها في المجمل لحالة المحاصصة السياسية لبعض أطراف العملية السياسية، وإقصائها لأطراف أخرى فاعلة ومحاولة تقزيم دورها في تلك العملية.

ولعل من أخطر ما تضمنته بنود المبادرة من سوءات سياسية وقانونية "غير عفوية"، ما يتعلق بتركيز سلطات وصلاحيات استثنائية للرئيس المتوقع انتخابه (وهو لم يكن سلفاً سوى هادي نفسه). فالمادة (٦) من المبادرة - على سبيل المثال - أعطت عبدربه منصور سلطة تشكيل لجنة دستورية لإعداد دستور جديد. وأعطته المادة (٢٥) بصفته نائباً للرئيس (أي قبل انتخابه رئيساً) صلاحية إنشاء "لجنة للتفسير لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف في تفسير المبادرة الخليجية والآلية". وعموماً، وبالرغم من تلك المحاذير، فإن هادي قد عطل عن عمد إنشاء تلك اللجنة لقطع الطريق أمام أي احتمال لإمكانية مواجهة أي من المشاكل السياسية التي نشأت فيما بين الأطراف السياسية لاحقاً.

وعلى نفس المنوال فيما تقدم يلاحظ أن المادة (١٢) من آلية تنفيذ المبادرة قد نصت على أن "قرارات حكومة الوفاق يجب أن تكون توافقية، وفي حالة تعذر التوافق بينهما يكون القرار النهائي بيد النائب أو الرئيس بعد الانتخابات المبكرة". ووفقاً لهذه المادة أصبحت جميع صلاحيات الحكومة من حيث الواقع متركزة بيد رئيس الجمهورية؛ لاستحالة حصول التوافق كون عبدربه منصور يسيطر على عدد من أعضاء الحكومة المحسوبين على (المؤتمر الشعبي العام). ذلك بالإضافة إلى أن المادة (١٣) من الآلية لم تعطِ للحكومة أية صلاحيات فعلية، بالإضافة إلى أن المادة (١٦) من الآلية ركزت جميع السلطات والمهام التنفيذية والإشرافية لوزارة الدفاع والداخلية بيد نائب الرئيس، وأعطته المادة (١٧) من الآلية السلطة الكاملة في إعادة هيكلة القوات المسلحة. ولا ننسَ أن الفقرة (٥) من المادة (١٤) من الآلية أعطته كامل الصلاحية في إدارة العلاقات الخارجية وتعيين السفراء.

وبالتمعن اجمالاً في تداعيات استخدام هادي فيما بعد لتلك الصلاحيات والسلطات الاستثنائية وفقاً لبنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ يمكن الجزم بأن نتائج ذلك الاستخدام ظلت على الدوام مجرد خطوات محركة لاندلاع حرب أهلية في اليمن، وهي الحرب التي اندلعت فعلاً! لكنها لم تكن حرباً أهلية كما خُطِط لها، وذلك في ظل حرص قوى التحرر الثورية على الشراكة والحوار مع فرقاء السياسة حتى آخر لحظة؛ فكانت حرباً مباشرة شنتها قوى العدوان من الخارج.

خطوات تنفيذ المبادرة: الطريق إلى الحرب

كما أشرنا سلفاً، لم تكن المبادرة الخليجية ولا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة سوى مشروع حرب أهلية في اليمن منذ البداية، بكل ما احتوته تلك الوثائق من تناقضات مع واقع

ما يريده الشعب اليمني وما يتطلع إليه، وبكل ما تضمنته ممارسات هادي فيما بعد وأركان تحالفه السياسي من استهداف ممنهج لأسس التوافق الوطني، بل ولكل المبادئ التي تبنتها ثورة الشباب ٢٠١١م التي أوصلتهم لكراسي السلطة على نهر من تضحيات الثوار.

وقد تجلت سوءات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية أثناء الفترة الانتقالية، من خلال ما عكسته ممارسات هادي السياسية والاقتصادية والإدارية من خطورةٍ على كيان الدولة، وتهديدٍ لأسس أمن واستقرار المجتمع اليمني وللسلم الأهلي بصفة عامة. والأمر في ذات الصدد لم يقف عند حد تجلي تأثيرات ما أشرنا إليه سلفاً من بنود سلبية في المبادرة وآليتها؛ بل امتد ليشمل التعطيل المتعمد لبعض بنود المبادرة وآليتها التي وضعت على ما يبدو افتراضاً لتحقيق بعض أهداف ثورة الشباب. ناهيك عن الانقلاب الكامل من قبل هادي وحلفائه على مشروع التوافق الوطني، والاصرار على نظام المحاصصة السياسية في ظل اقصائهم لقوى سياسية فاعلة كانت شريكاً أساسياً في ثورة الشباب ٢٠١١م، وظلت متمسكة بتحقيق أهداف تلك الثورة حتى آخر لحظة.

سوءات المبادرة وآليتها التنفيذية، ومن ورائها ممارسات هادي وحلفائه أثناء تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية، كل ذلك كان بمثابة صناعة ممنهجة لأزمة سياسية داخلية معقدة خُطِّط لها أن تقود إلى حرب أهلية لا تبقي في اليمن شيئاً ولا تذر. والشواهد على ذلك الأمر في واقع الحال كثيرة. ويمكن استعراض بعض تلك الشواهد وتأثيراتها السلبية في النقاط التالية:

١- بدأت الفترة الانتقالية بتشكيل حكومة الوفاق من وجوه مألوفة من النظام السابق، دون أي مراعاة لشروط النزاهة والكفاءة ونظافة اليد من المال العام وحقوق الإنسان بحسب نص المادة (ب / ١٠) من الآلية.

٢- بدلاً من أن تشرع الحكومة في الإصلاحات وتلبي قدراً من مطالب الشعب وتخفف معاناته، وتكرِّس قيم العدل والمساواة، وتضع البرامج الاستراتيجية لمعالجة المشكلات الاجتماعية المزمنة بمحاربه الفساد، وإيقاف تغول الإرهاب ومظاهر التعدي على المؤسسات وقطع الطرق؛ ذهبت منحىً آخر من خلال تعميقها للانقسام وتكريسها قيم الفساد وممارسته بشكل فض واستفزازي. فلم يتم عمل شيء بخصوص تفعيل أجهزة الرقابة ومحاكمة الفاسدين، والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد واحترام القانون والدستور وإصلاح نظام الخدمة المدنية، بل ظهرت للفساد

صورٌ كثيرة مبتكرة تمثلت في ازدياد أعداد المعينين في الدرجات العليا، وتعيين أعداد كبيرة في الجهازين الإداري والعسكري للدولة لحساب بعض القوى دون غيرها، ووصلت مسألة المحاصصة إلى حدها غير المعقول وغير المحتشم، وازداد العبث بالمال العام والإنفاق العشوائي لشراء الولاءات وإسكات المعارضين.

٣- لقد نسيت الحكومة ورئيسها الثوار ومطالبهم المشروعة، بل الواقع أنها تعمدت تجاهلهم، وأضاعت حقوق الشهداء، وتركت الجرحى يموتون واحداً تلو الآخر، ويعانون أوجاع الجروح مما زاد الشعب غضباً عليها وجعله أكثر إصراراً على الاستمرار في ثورته.

٤- في تلك الفترة تغول خطر الإرهاب باستهدافه المتكرر للمؤسسات العسكرية والأمنية بالمفخخات والهجمات الانتحارية، فقد استهدفت القوات الجوية بأشد الهجمات، وتعرض مستشفى العرضي لجريمة بشعة، وتم الهجوم على طلاب كلية الشرطة وعلى مبنى السجن المركزي، وتم تنفيذ مئات الاغتيالات للرموز الوطنية وأصحاب الفكر والقيادات العسكرية والأمنية، وازدادت وتيرة الهجوم على مؤسسات الدولة والخدمات العامة، واستهدفت بعمليات التخريب الارهابية أبراج الكهرباء وأنابيب البترول، واختلط في إطار تلك الهجمات الحابل بالنابل.

٥- بموجب الصلاحيات الكثيرة الممنوحة لعبدربه منصور؛ استطاع هذا الرجل أن ينفذ خطة المملكة العربية السعودية وأمريكا بالتمهيد لحرب قادمة، فقد كانت التعيينات للدبلوماسيين محسوبة بدقة؛ حيث احتوت على أبرز عملاء السعودية. وكانت القرارات المتعلقة بالقيادات العسكرية والمحافظين تفصح عن أهدافها بالتمهيد والاستعداد لحرب قادمة تشنها المملكة العربية السعودية على اليمن بالتعاون مع المرتزقة عملائها في داخل البلاد. ومن أمثلة ذلك تعيين علي محسن والمحافظة على امتيازاته واستمراره في قيادة المعسكرات التابعة له سلفاً، وتعيين محافظي البيضاء وعمران ومأرب والجوف، وتعيين قيادات المناطق وفق تصور أولي لحرب قادمة ومن ذلك قيادة عدد من المناطق العسكرية..

٦- لقد رافق قرارات التعيين تلك والتحركات على الصعيد العسكري اتخاذ خطوات فعلية على صعيد ضرب أنصار الله باعتبارهم أهم المكونات الرئيسية للثورة، وكانت البداية بالهجمات المتكررة على الساحات من قبل قوى الجيش التابعة لعلي

محسن، وتنفيذ خطة ممنهجة لاستهداف رموز الحركة السياسية والفكرية والعسكرية عن طريق الاغتيالات في شوارع صنعاء وفي محافظات أخرى.

٧- بالتوازي مع ما تقدم، تم فتح بؤر لمواجهة أنصار الله في محافظة حجه وفي منطقتي كتاف ودماج بمحافظة صعده. فقد تم تجميع مجاميع الإرهابيين من كل مكان (يمنيين وأجانب) في معسكر كتاف ودماج وحجور الشام، وصاحب ذلك حملة إعلامية منظمة تقودها قناتا الجزيرة والعربية وغيرهما من القنوات التلفزيونية لدول الخليج والدول الأوروبية، في إطار مضمون واحد لتلك الحملة ركز على "شيطنة" الثورة بكل الوسائل الممكنة، وإثارة النعرات المذهبية والطائفية والمناطقية بين أبناء الوطن الواحد، فظهرت دعوات مناصرة أهل السنة في اليمن وأطلقت الفتاوى من كل مكان لتكفير اليمنيين والتحريض ضدهم بكل الوسائل وتحت عناوين مختلفة: (الروافض، سبابي الصحابة، عملاء إيران في المنطقة، بل وصل الحد إلى وصفهم بالمجوس واستحلال دمائهم!). كما رافق ذلك عدد من الهجمات ضد المساجد والتجمعات، واغتيال المفكرين والمراجع الدينية والسياسية، وصولاً إلى الحادثة العنصرية البشعة عندما تم ذبح خمسة عشر جندياً في حضرموت كالأغنام بدعوى أنهم من الروافض.

الشعب ينجز ثورته

عند تلك المرحلة كان الشعب اليمني قد وصل إلى قناعة تامة، أن الثورات لا يمكن أن تحققها الشعوب إلا بالتضحيات، وأنه بدون هذه الطريقة سيظل الشعب يعيش حياة الذل والهوان مسلوب الإرادة والكرامة والحرية، أو يموت بالتقسيط على طريقة مجزرة جمعة الكرامة ومجزرة مدينة الثورة ومجزرة جولة كنتاكي والقاع، ومجزرة مستشفى العرضي، وضحايا الإرهاب في الطرقات وشوارع العاصمة من المواطنين البسطاء؛ والمفكرين وحملة الرأي الوطني الحر؛ والجنود والضباط، وغيرهم من أبناء الوطن الأبرياء الشرفاء.

وأيقن الشعب حينها أن انتظاره لعدالة قد تأتي عبر الأطلنطي أو الرياض هو مجرد حلم مستحيل أن يتحقق، وأن التأخير في إنجاز ثورته معناه منح القاعدة فرصة للتغول والتمدد في أرجاء اليمن بمساعدة السعودية والمجتمع الدولي عبر أدواتها في الداخل. فكان حينها تاريخ ٢١سبتمبر٢٠١٥م هو موعد اندلاع الثورة وانتصارها بالرغم من كل المؤامرات

والمخططات الموضوعة لإفشالها، وبالرغم من الغياب التام لما كان يعول عليه من دعم معنوي من المنظمات الحقوقية، ومن كان يدعي مناصرته لقضايا الشعوب العادلة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ومن المفكرين والمؤسسات الإعلامية التي كانت تنعت نفسها بالأصوات الحرة.

ومع أن ثورة ٢١ سبتمبر قد أثمرت في أيام قلائل على اندلاعها وانتصارها عودة حثيثة لتوحيد شتات الصف الوطني تحت عنوان وحيد هو "الشراكة الوطنية الحقيقية والفاعلة" في سبيل وضع آلية تنفيذية لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني تشترك فيها جميع المكونات السياسية في اليمن. وقد ترجمت تلك الثمرة الوطنية التي طال انتظارها من خلال توقيع القوى السياسية في ٢٧سبتمبر٢٠١٤م على اتفاق السلم والشراكة[1]. وهو الاتفاق الذي توقع

(١) وكانت أهم بنود اتفاق السلم والشراكة على النحو التالي:

أولاً:

١- أكد الاتفاق أنه يرتكز على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي أرسى أسس بناء الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية المبنية على مبادئ سيادة القانون، والمواطنة المتساوية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

٢- أكد على أن هذا الاتفاق جاء استجابة لمطالب الشعب في التغيير السلمي، وإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وفقاً للمحددات المنصوص عليها في مخرجات مؤتمر الحوار.

٣- أكد على مبدأ الشراكة في التشخيص والحلول.

ثانياً: تضمن الاتفاق خارطة طريق مزمنة لعملية تحقيق تلك الأهداف والتنفيذ لمخرجات مؤتمر الحوار:

١- تشكيل حكومة كفاءات في مدة أقصاها شهر على أن يعتمد في تشكيل الحكومة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية (ضمان مشاركة واسعة للمكونات السياسية).

٢- ولضمان مشاركة المكونات السياسية في عملية التنفيذ؛ تم النص على تعيين مستشارين لرئيس الجمهورية من جميع المكونات، ويضع المستشارون معايير النزاهة والكفاءة والخبرة وتوزيع مقاعد الحكومة بين المكونات السياسية ويتم رفع تلك التوصيات لرئيس الجمهورية.

٣- يعين الرئيس رئيس الحكومة من الشخصيات الوطنية غير الحزبية ويجب أن يتمتع بكفاءة عالية، ثم يقوم رئيس الجمهورية باختيار وزراء الداخلية والخارجية والدفاع والمالية من الشخصيات المستقلة.

ثالثاً:

١- تعد الحكومة خلال ثلاثين يوماً برنامج عمل توافقي متضمناً تنفيذ مخرجات الحوار، ويتم إصدار قرار بتوسيع مجلس الشورى بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار وما يكفل الشركة.

٢- تخفيف المعاناة على الشعب من خلال تشكيل لجنة اقتصادية من كل المكونات خلال أسبوع لدراسة الوضعين الاقتصادي والمالي، وتضع اللجنة برنامجاً شاملاً ومفصلاً وواضحاً ومزمناً للإصلاحات الاقتصادية تهدف في المقام الأول إلى:

أ. تحديد اللجنة للاختلالات الناتجة عن الفساد والعمل على معالجتها من خلال تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وإصلاح سلم الأجور بهدف إزالة العبء عن المواطنين محدودي الدخل، وإلغاء الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية في جميع المؤسسات المدنية والعسكرية، وضمان جباية الضرائب وتحصيل الديون.

ب. اقتراح الإصلاحات الشاملة في قطاعي النفط والغاز وغيرها من القطاعات الاقتصادية بإصدار قرار جديد لأسعار النفط وفتح المنافسة والاستيراد والتصدير أمام القطاع الخاص والاهتمام بمعالجة أسعار السلع الأساسية والاهتمام ببرنامج الحماية الاجتماعية والاستثمار في البنى التحتية.

رابعاً: يمارس رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في الهيئات التنفيذية على المستويين المحلي والمركزي والهيئات الإشرافية.

خامساً: على الحكومة مراعاة مبدأ الشراكة الوطنية ومصالح اليمن العليا في السياسات المحلية والخارجية.

له الكثيرون أن يشكل نهاية لمخططات الاحتراب الأهلي، ونقطة بداية حقيقية لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتحقيق سلام حقيقي ودائم وشامل يمكن في ظله الانطلاق في مشروع بناء الدولة في اليمن. إلا أن ذلك الأمر لم يرق لمن ظلوا يضعون الخطط لتسميم أجواء العملية السياسية في اليمن، ويأملون في الوصول باليمنيين إلى طريق مسدود يعودون دونه ليشعلوا حرباً أهلية تأكل الأخضر واليابس. وقد أثبتت قوى العدوان تلك النوايا المبيتة، عندما انقضّت على نافذة الأمل الواسعة التي فتحها حوار موفمبيك للشعب اليمني بالتوصل إلى انجاز ملامح تسوية سياسية تشاركية بين القوى السياسية. عندها دشنت قوى العدوان هجومها العسكري على اليمن.

مسوغات العدوان المعلنة في ضوء نصوص القانون الدولي

أولاً: حجة الدفاع الشرعي

كان من ضمن مبررات تحالف العدوان الاستناد إلى (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس من الحق أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من أعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابهما".

والملاحظ أن النص وإن كان يفرض الحق في الدفاع الشرعي الجماعي مما يسوغ

سادساً: مشاركة جميع المكونات للمجتمع للسجل الانتخابي.

سابعاً: يعمل رئيس الجمهورية مع جميع المكونات من أجل تحقيق توافق على دستور جديد عبر لجنة صياغة الدستور.

ثامناً: مراجعة عضوية اللجنة الوطنية لضمان تمثيل عادل للمكونات.

تاسعاً: تشكل الحكومة لجنة لإعداد مصفوفة تنفيذية لتنفيذ مخرجات فريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار وكذلك تشكيل لجنة لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار.

عاشراً: تنفيذ مخرجات فريق عمل الجيش والأمن في مؤتمر الحوار بشكل صارم ضمن فترة زمنية متفق عليها بمراقبة ومتابعة من الهيئة الوطنية.

حادي عشر: إزالة جميع مخيمات الشباب بعد إعلان رئيس الحكومة الجديد.

ثاني عشر: وقف التصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي ورفع مظاهر القوة والتهديد وإيقاف دعوات التحريض المذهبي والطائفي والمناطقي.

ثالث عشر: تعالج الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأي محافظة أخرى بملحق لهذا الاتفاق.

رابع عشر: اعتماد الحوار كوسيلة لحل أي خلاف ينشأ بخصوص هذا الاتفاق بأن تتم عملية التفاوض عبر لجنة مشتركة بدعم من الأمم المتحدة على أن يعتمد مخرجات مؤتمر الحوار مرجعية لحل الخلاف.

خامس عشر: يطالب الأطراف من مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص لليمن بأهمية مواصلة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ بنود هذا الاتفاق ومواصلة مراقبة أي انتهاكات.

التدخل العسكري، غير أن إعمال هذا النص - كما يذهب الشراح وكما هو واضح من عبارة النص الصريحة - يتطلب توافر شرط أساسي لممارسة حق الدفاع الشرعي وهو أن يحصل فعلاً اعتداءٌ من قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وهذا مالم يتحقق في حالتنا، فاليمن لم تباشر أي اعتداء على إحدى الدول المشاركة في العدوان حتى تسوغ لنفسها العدوان على اليمن بدعوى ممارسة حق الدفاع الشرعي.

والقول إن المادة (٥١) من الميثاق لا تقصر الحق في الدفاع الشرعي على الحالة التي يكون فيها التعدي المسلح قد حصل فعلاً، بل يكفي أن يحصل الشك في حصول العدوان المسلح لكي يخول الحق في الدفاع الشرعي، ويستند العدوان إلى المناورات العسكرية التي أقامها الجيش اليمني في محافظة صعدة، معتبرين ذلك عملاً استفزازياً تتوافر معه حالة الشك في حصول عدوان مسلح على أراضي المملكة العربية السعودية[١] هو إسناد باطل نظراً للآتي:

١- أن هذا التفسير يمثل خروجاً واضحاً على عبارة النص الصريحة التي تتطلب حصول العدوان المسلح فعلاً لا ظناً، والقول بغير ذلك يعد تغولاً على الحق بباطلٍ بيّن أساسه قانون القوة وليس قوة القانون، فضلاً عن أن الأخذ به يؤدي إلى:
   - ازدواجية المعاملة والمزاجية في تطبيق القاعدة القانونية.
   - يحول المادة (٥١) من الميثاق ورقة ابتزاز رابحة وتعسفية بيد الأقوى، وبالتالي تحويل الحق القانوني المقدس إلى مفهوم سياسي ملون يصعب تطبيقه وتحديده [٢].

٢- مبرر توقع حصول اعتداء أقصى ما يبيحه للسعودية أن ترفع شكوى للأمم المتحدة وتحصين حدودها، ولا يبيح لها بحالٍ من الأحوال أن تشن حرباً عسكرية.

ثانياً: حجة الشرعية وطلب هادي المساعدة

الشرعية المزعومة لعبدربه منصور انتهت بانتهاء المدة الزمنية لرئاسته وفقا للمبادرة الخليجية التي حددتها بعامين والتمديد له بعدها لا يستند لأي شرعية دستورية غير الشرعية التوافقية الحاكمة للمرحلة الانتقالية منذ ٢٠١١م وقد انتفت عنه الصفة

(١) أشار إليه قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) بصورة غير مباشرة بقوله: "وقف الأعمال الاستفزازية".

(٢) لقد استخدمت أمريكا هذه الحجة في اعتدائها على ليبيا والعراق وأفغانستان إلخ...

التوافقية بعد أن أعلن نفسه وحكومته خصما لأكبر وأكثر القوى السياسية اليمنية نفوذاً، وخصماً لليمن باستدعائه عدوان دولة أجنبية على اليمن وهذه وحدها تكفى لنزع أي شرعية عنه وتعرضه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى التي يعاقب عليها القانون اليمني بالإعدام، ويعتبر طلبه باطلاً بحكم الدستور والقانون الذي يشترط أن يكون طلب المساعدة لدفع العدوان عن اليمن لا لجلب العدوان عليه، وأن يمر بالمؤسسات الدستورية من خلال مجلسي النواب والشوري وأن يكون التقدم بالطلب للأمم المتحدة لا لدولة أجنبية.

وغير هذا هادي قدم استقالته بكامل إرادته ثم بعدها إلغاء شرعيته بالإعلان الدستوري الذي يستند إلى الشرعية الثورية.

العدوان والقرار (٢٢١٦): العدالة الدولية الغائبة

لقد مثل قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) عنواناً واضحاً لغياب العدالة الدولية في التعامل مع ما تواجهه اليمن من عدوان غاشم، واستهداف ممنهج لأرواح اليمنيين دونما أي تمييز، وتدمير شامل للبنى التحتية والمرافق والخدمات العامة، والمعالم الدينية والثقافية والحضارية. فذلك القرار الذي جاء لاحقاً لبدء شن العدوان، لم يكن سوى محاولة لا أخلاقية لتوفير غطاء أممي لذلك العدوان. وقد تضمن ذلك القرار العديد من المؤشرات التي تؤكد تواطؤ الأمم المتحدة مع قوى العدوان، واستمراراً لمسلسل خضوعها لرغبات تلك القوى في إجهاض ثورة الشعب اليمني المستمرة منذ ٢٠١١م. ولعل من أبرز تلك المؤشرات الأمران التاليان الذي يتضمن أولهما بعداً موضوعياً بالغ الدلالة، فيما يتضمن الآخر بعداً قانونياً وموضوعياً عميق المعنى والدلالة:

١- تجاهل مجلس الأمن عند اصداره القرار (٢٢١٦) إحاطة جمال بن عمر مبعوث الأمين العام لليمن في تقريره المقدم للمجلس، والذي تضمن التأكيد على أن المفاوضات كانت تسير نحو التقدم في (٩٠%) من النقاط، وأن الأطراف على وشك الاتفاق على نقاط الاختلاف المتبقية، وأن العدوان السعودي هو الذي أفشل المفاوضات.

٢- في ظل تقرير بن عمر سالف الذكر، بدا مجلس الأمن بقراره ذاك وكأنه أداة للمساعدة على زعزعة الأمن والسلم الدوليين، لا أداة يفترض بها قانوناً المحافظة عليهما. وذلك ينسف صفة الالزام عن هذا القرار وفقاً للمادة (٢٥) من الميثاق التي تقرر: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق". فإذا كان القرار متعارضاً مع وظيفة مجلس الأمن الأصيلة، فهو بداهةً

مجرد من أي صفة إلزامية وغير ذي محل للتنفيذ من باب أولى.

وحشية العدوان: جرائم وانتهاكات جسيمة برسم القانون الدولي

أولاً: قصف الأهداف ذات الاستعمال المزدوج دون سابق إنذار، ومخازن التموين العسكري وخطوط الإمداد ووسائل النقل المختلفة. وقد كان القصف لتلك الأهداف دون مراعاة لكل الاعتبارات الإنسانية وتجنب إصابة المدنيين. فقد كان أغلب تلك الأهداف ذات الطبيعة المزدوجة متواجدة في أحياء وتجمعات سكانية كبيرة؛ مما سبب دماراً هائلاً للمنازل وقتل المئات من المدنيين، بالإضافة إلى القصف العشوائي للأحياء والقرى والمنازل بدعوى أنها تمثل أهدافاً عسكرية.

ثانياً: تم استخدام أحدث أنواع الأسلحة المحرمة دولياً وأكثرها فتكاً مثل القنابل العنقودية والفوسفورية، وتم زرع مئات الآلاف من الألغام الأرضية المستهدفة للأفراد. كما أحدثت الأسلحة المحرمة كثيراً من التشوهات في الأراضي.

وكأمثلة على استخدام قوى العدوان لتلك الأسلحة المحرمة دولياً نعرض بعض الحالات فيما يلي[1]:

١- استخدام القنبلة الفراغية ذات الدمار الشامل والإشعاع النووي تم إلقاؤها على حي عطان السكني ومنطقة نقم، وكانت مدمرة من حيث الضحايا ومن حيث التدمير الواسع للمنازل والمنشآت. وقتل وجرح المئات من الأطفال والنساء.

٢- استخدام القنابل العنقودية المحرمة دولياً؛ حيث تم إسقاطها على الشوارع والمدارس في العاصمة صنعاء، وفي المزارع والمناطق الأخرى شملت خمس محافظات: صعدة وحجه وعمران والحديدة.

٣- استخدام الأسلحة المسماة C.B.U الاستشعارية، وقد أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه تم استخدامها في محافظة عمران وفي عدد من المحافظات.

٤- استخدام الأسلحة الفوسفورية والكيميائية والمواد السامة الأخرى، وما خفي أمره هو الأكثر فقد بدأ انتشار أمراض غير مسبوقة ناشئة عن الإشعاعات والمواد الكيماوية والفوسفورية.

٥- استخدام الأسلحة ذات الخطر الشامل وذات الأضرار الممتدة إلى خارج نطاق

---

(١) انظر المواد (٨ / ٢/ أ / ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من النظام الأساسي، اتفاقية جنيف، ١٧حزيران يونيو١٩٢٥م، "**موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني: النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصدقة والموقعة**"، إعداد شريف عتلم ومحمد عبد الواحد ماهر، الصليب الأحمر الدولي، ص٤٦.

الأهداف.

ثالثاً: تدمير البنية التحتية لليمن إمعاناً من السعودية في غيها، وتنفيذاً لغايات قديمة راسخة في معتقداتها بوجوب الإبقاء على اليمن فقيراً متخلفاً. فقد هاجمت أهدافاً اقتصادية ومدنية يمنية في تدمير متعمد لا علاقة له بالأهداف العسكرية[١] ومن ذلك:

١- **تدمير المصانع والمنشآت الإنتاجية العملاقة، كمصانع الإسمنت في عمران والمفرق وبأجل، وتدمير مصانع الألبان والزيوت والجلود، والمؤسسات الاقتصادية في مختلف المحافظات، وقد تم تدمير الورشات والهناجر ومحطات الوقود والغاز والأسواق التجارية والناقلات والفنادق. فهناك أسواق ومدن تم تدميرها تدميراً شاملاً، كما هو الحال في محافظة صعدة وحرض وميدي وفي عطان ونقم[٢].**

٢- **الهجوم على محطات توليد الطاقة الكهربائية وجميع المولدات في مدن الجمهورية؛ بهدف تعطيل النشاط الاقتصادي والزراعي والعودة باليمنيين إلى عهود الظلام، فقد تم تدمير (١٤٧) شبكة ومحطة كهربائية، وقد صاحب هذا منع دخول المشتقات النفطية وتدمير محطات وناقلات الوقود في جميع المحافظات، مما خلق أزمة خانقة في النشاط الاقتصادي والزراعي وفي عمل المستشفيات، وتوقف شبه تام لحركة التنقلات بقصد فرض أحوال معيشية تؤدي إلى إهلاك جزء من السكان وقد تم تدمير (١٥) مطاراً و(١٢) ميناءً[٣].**

٣- **الهجوم والتدمير العمدي الشامل للمطارات المدنية والموانئ والمنافذ البرية، بهدف حصار اليمنيين من السفر ومنع دخول جميع احتياجاتهم؛ فقد تعرضت مطارات صنعاء والحديدة وتعز لمئات الطلعات الجوية، وظلت مغلقة أمام الملاحة الجوية طوال فترة العدوان، كما دمّر بشكلٍ شامل موانئ الصليف وميدي وميناء الحديدة، أهم المنافذ البحرية الذي تعتمد عليه اليمن في دخول (٩٠%) من**

---

(١) تمثل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف، ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩م، والمنصوص عليها في المادة (٨/٢/أ/٤ و١٣) من النظام الأساسي لمحكمة الجنايات.

(٢) نظر **نشرة المركز القانوني للحقوق** والتنمية؛ متوفر على الرابط:

http://testing.lcrdye.org/lcrd/Default

(٣) **المصدر السابق.**

احتياجاتها وذلك بهدف إهلاك السكان[1].

٤- التدمير العمدي للمدن والملاعب الرياضية وبيوت الشباب؛ والملاهي والمنتجعات السياحية وأماكن تسلية الأطفال؛ والمؤسسات الإعلامية. وكذلك تدمير ممنهج للمدن والقلاع والحصون والمتاحف والسدود؛ والمساجد والقباب وأضرحة الموتى والمقابر وجميع المآثر التاريخية، فقد تم قصف مدينة صنعاء الأثرية لأول مرة في تاريخها في ٢٠١٥/٧/٦م، وقصف سد مأرب التاريخي ومدينة كوكبان التاريخية وقلعة القاهرة في مدينة تعز وقلعة صيرة في مدينة عدن، وقصفوا ضريح السيد حسين رحمه الله ومقبرة خزيمة، وقد لقيت هذه الأفعال إدانة واسعة من جميع المنظمات العالمية ومنها منظمة اليونسكو، وقد بلغ ما تم تدمير(١٧٤) موقعاً سياحياً و (٦٥٣) مسجد و (٩٠) منشأة رياضية و (١٧) مؤسسة إعلامية[2].

٥- تدمير شامل وعمدي للمنشآت النفطية وخزانات ومحطات الوقود والغاز، كما حصل في رأس عيسى النفطي واستهداف المحطات والخزانات في جميع المحافظات، وخصوصاً محافظات صعدة وتعز وعدن والحديدة وصنعاء وعمران وحجة؛ كل ذلك بقصد خلق حالة معيشية تؤدي إلى الإبادة الجزئية لسكان اليمن، وقد بلغ عدد الخزانات ومحطات الوقود التي تم تدميرها (١٥١) محطة.

رابعاً: القتل المتعمد للمدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ، وذلك من خلال استهداف أماكن سكنى المدنيين وتجمعاتهم، والطرقات العامة ووسائل النقل. فقد نفذت قوى العدوان آلاف الهجمات الجوية ضد أهداف مدنية في جميع أنحاء الجمهورية وبصورة همجية وعشوائية، وذلك بدءاً من مخيمات النازحين في المزرق، ومنازل موظفي محطة الكهرباء بمدينة المخا، وقوارب الصيادين في عرض البحر، وتجمعات الأعراس في المخا وسنبان، ودار المكفوفين في صنعاء، وخيام البدو في الصحراء، والتجمعات السكنية للفئات الأكثر فقراً في صنعاء (سعوان) وتعز وغيرها من محافظات الجمهورية، وكذا عشرات الأسواق الشعبية المكتظة بالمتسوقين في محافظات حجة والحديدة وصعدة وصنعاء وإب

(١) تنطبق عليها جريمة من الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (١/٧) من النظام الأساسي للمحكمة، وكذلك تعتبر من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف والمنصوص عليها في المادة (٤/٨) من النظام والتي تنص على تجرم: "إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات دون أن = تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة". والفقرة (٢/ب) التي تنص على تجرم: "تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية التي لا تشكل أهدافاً عسكرية".

(٢) انظر المركز القانوني للحقوق التنمية، **مصدر سابق**.

وتعز، كما تم تدمير آلاف المنازل فوق رؤوس ساكنيها من الأطفال والنساء والشيوخ، واستهدفت كذلك الملاعب الرياضية في إب وصنعاء وصعدة وحجة[١].

خامساً:

١- استهداف المواد الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة بدءاً من مخازن المواد الغذائية وصوامع الغلال ومصانع المواد الغذائية المختلفة، كمصانع الألبان والزيوت في عدن، واستهداف المزارع عامة ومزارع الدواجن والماشية بصفة خاصة، وكذا استهداف محطات مياه الشرب والسدود المائية[٢].

٢- استهداف المستشفيات بما فيها المستشفيات التي تشرف عليها المنظمات العالمية العاملة في المجال الصحي. وكذا استهداف سيارات الإسعاف بما فيها سيارات الإسعاف التابعة للمنظمات الدولية[٣]. وعدم السماح لممثلي الصليب الأحمر الدولي والوكالات الأخرى من القيام بواجبها الإنساني[٤].

٣- استهداف المدارس والمعاهد المهنية والكليات والجامعات بصورة شبه شاملة، دون مراعاة لما يترتب على ذلك من قتل للمرضى والأطفال والطلاب.

٤- منع المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المجال الإنساني من الدخول إلى اليمن، بما في ذلك منع المساعدات الدوائية وحليب الأطفال. فقد تم منع طائرات عدة تابعة للمنظمات العاملة في المجال الإنساني تحمل مساعدات دوائية من الهبوط في المطارات اليمنية، وتم إجبارها على الهبوط في مطارات دول أخرى مجاورة[٥].

٥- استهداف الناقلات المحملة بالمواد الغذائية وشاحنات نقل المواد البترولية لمنع وصولها إلى المدن والحيلولة دون تزويد محطات توليد الكهرباء في المستشفيات

---

(١) تتوافر كافة شروط جرائم انتهاك حقوق الإنسان (الإبادة الجماعية) المنصوص عليها في المادة السادسة من النظام الأساسي، كما تتوافر بالنسبة لهذه الجرائم شروط المادة (١/٧) من نظام المحكمة التي تعتبر من الجرائم ضد الإنسانية كل الجرائم التي تعني هجوم ضد أية مجموعة من السكان المدنيين نهجاً سلوكياً يتضمن الارتكاب المتكرر للفعال عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم أو تعزيز لهذه السياسة.

(٢) تنطبق عليها معنى الإبادة الفقرة (١ / ب) من المادة (٧) بتعمد فرض أحوال معيشية بقصد إهلاك جزء من السكان ومن بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء.

(٣) المادة (٢ / ب / ٣) من النظام الأساسي.

(٤) تنطبق على هذه الجريمة حكم الفقرة (١) من المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية القتل العمد وتعمد فرض أحوال معيشية تؤدي إلى الموت البطيء للسكان، وكذلك تنطبق عليها جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة (٨) الفقرات أ (١، ٢، ٣) وب (١، ٢، ٣، ٥، ٩).

(٥) تنطبق على هذه الجريمة صفة الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (١/٧٥) من نظام المحكمة الجنائية التي تنص على أنه: "تشمل الإبادة تعمد فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان".

بالوقود.

سادساً: قصف الجسور والعبارات الرابطة بين الطرقات العامة بهدف تعطيل حركة النزوح والنقل بين المدن اليمنية وتعطيل وصول الإمدادات التموينية إلى السكان.

سابعاً: قصف الجنود عند تجمعهم لاستلام المرتبات كما هو الحال في الأمن المركزي والقيادة العامة للقوات المسلحة وغيرها، بالإضافة إلى قصف الأهداف ذات الاستخدام المزدوج دون سابق إنذار.

ثامناً: الحصار غير المشروع المفروض على اليمن من قبل قوى العدوان بحراً وجواً وبراً لمنع دخول البضائع وجميع الواردات وخصوصاً المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية والدوائية، وكذا فرض القيود المشددة والمجحفة على حرية حركة المواطنين اليمنيين من وإلى الجمهورية اليمنية عبر التحكم في حركة وعدد كل وسائل النقل العابرة للحدود براً وبحراً، بالإضافة للتحكم المطلق في المجال الجوي اليمني. ناهيك عن إخضاع المسافرين اليمنيين جواً للتوقف الاجباري في المطارات السعودية ووضعهم رهن إجراءات تفتيش تمس حرياتهم وحقوقهم الشخصية والإنسانية. ويضاف إلى ذلك ما تتخذه قوى العدوان من إجراءات غير مشروعة إزاء حرية وصول البضائع إلى الموانئ اليمنية؛ حيث تعمل على ترهيب السفن التجارية وتعطيلها لأشهر في عرض البحر أمام الموانئ اليمنية ومنعها من تفريغ حمولاتها، ناهيك عن ممارستها إجراءات تفتيش غير منطقية وعبثية بحق تلك السفن، وإجبارها على دفع الإتاوات والرسوم المجحفة؛ مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع إلى مستوى يفوق قدرة المواطن اليمني ويزيد من معاناته[1].

تاسعاً: قصف محطات ومنشآت الاتصالات المدنية في أغلب المحافظات وخصوصاً محافظة صعدة.

عاشراً: تأسيس مراكز احتجاز غير معلنة، وحجب المعلومات حول أسرى الحرب على الصليب الأحمر، وإخفاء ما يزيد عن أربعة آلاف أسير. وتسليم مصير كثير من الأسرى في المناطق التي تحتلها قوى العدوان إلى تنظيمي القاعدة وداعش لمواجهة مصير الإعدام بوسائل بالغة الوحشية. ناهيك عن ممارسة عمليات "البيع والشراء" للأسرى ما بين تلك

(١) تعتبر هذه الجريمة من قبيل جرائم الإبادة المنصـــوص عليها في المادة (١/٧) والمادة (٢٥ / ب) من المادة الثامنة المتعلقة بجرائم الحرب التي تنص على أنه: "تعمد تجويع المدنيين كأسـلوب من أسـاليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليها في اتفاق جنيف".

القوى وبين تلك التنظيمات الإرهابية[١].

شواهد مختارة على تناقضات العدالة الدولية

١- تعطيل مهمة بن عمر وتبديله وتجاهل محتوى تقريره الأخير وإشاراته الصريحة الواضحة إلى تعطيل العدوان اتفاقاً سياسياً شاملاً كان قاب قوسين أو أدنى من مفاوضات موفمبيك؛ ومن ثم واستبداله بالمبعوث الحالي إسماعيل ولد الشيخ. فأي عدالة دولية تلك؟!

٢- تجاهلت الأمم المتحدة ومجلس أمنها ومنظماتها المتخصصة واقع الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها قوى العدوان ضد اليمن. وحتى عندما استيقظ ضمير أمينها العام بان كي مون بعد أربعة عشر شهراً وأدرج قوى التحالف بقيادة السعودية في القائمة السوداء الخاصة بانتهاكات حقوق الطفل باعتبارها مسؤولة عن قتل ٦٠% من ضحايا المدنيين وخاصة الأطفال منهم؛ فإن صحوة كي مون لم تستمر سوى لبرهة من الزمن؛ إذ سرعان ما تراجع عن قراره تحت ضغط وابتزاز سعودي مكشوف ومباشر. فسحب اسم التحالف بقيادة السعودية من تلك القائمة السوداء! فأي عدالة دولية تلك؟!

٣- سحبت هولندا مشروعها المقدم أمام مجلس حقوق الإنسان بخصوص إنشاء لجنة تحقيق دولية في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن خلال العدوان! وتم استبدال ذلك المشروع بمشروع قدمه العدو نفسه بمضمون يستبدل لجنة التحقيق الدولية بلجنة تحقيق تشكلها حكومة هادي!! فأي عدالة دولية تلك!!!

٤- رفضت جلسة مجلس حقوق الإنسان سالفة الذكر مشروع قرار قدمته دولة نيوزلندا يدعو إلى ضمان حرية دخول عمال منظمات الإغاثة الدولية إلى اليمن للقيام بدورها الإنساني! وإمعاناً في السخرية من مفهوم العدالة الدولية وقيمها تم في الجلسة ذاتها اختيار ممثل السعودية ليرأس أهم لجنة في مجلس حقوق الإنسان وهي "لجنة الخبراء"!! أصبح الجلاد حارساً لحقوق الضحية!!! فأي عدالة دولية تلك؟! إلا أن تكون عدالة تصنع حسب مقاس من يملك القدرة على شراء المواقف والذمم !!.

---

(١) تعتبر هذه الجرائم من ضمن الجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (٧ / ١ / هـ ، و، ح، ط، ك والفقرة ٢ / ج). كما أنها من الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

٥- خضوع الأمم المتحدة للابتزاز السعودي، وذلك بعد شطب التحالف الذي تقوده من قائمة منتهكي حقوق الأطفال في اليمن.

الحقيقة المرة: العالم محكوم بمنطق القوة

في ضوء ذلك التناقض البيِّن في مفهوم العدالة الدولية بين منطوق الوثائق وبين واقع التطبيق، يبدو أن وهم ذلك المفهوم ليس سوى بضاعة الضعفاء والمغلوبين على أمرهم! أما واقع العلاقات الدولية فلا يحتمل سوى حقيقة واحدة. حقيقة أن التنظيم الدولي المعاصر مازال محكوماً بمنطق القوة وليس بقوة القانون. أليس صحيحاً أن الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية قامت بدايةً بإرادة الأقوياء؟ لذا حفظت لهم في ميثاقها الحق في التمرد على مضمونها العالمي الجمعي العادل، والحق في استئثارهم "حصراً" بسلطة التعطيل للإرادة الدولية الجمعية، وصولاً إلى حد الحق في التفرد بقرارات الحرب والسلام دون باقي دول العالم وبعيداً عن إراداتهم ومصالحهم!!

فواقع التنظيم الدولي يغاير ما أعلنه ميثاق الأمم المتحدة، فقد برز إلى السطح استعمار من نوع جديد يصادر مبدأ المساواة في السيادة المزعومة، وهو التحكم الذي تمارسه الدول الكبرى بوسائلها الخاصة المباشرة وغير المباشرة من سياسية واقتصادية وعسكرية على تلك المجموعات من الدول التي يساعد تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي ووضعها العسكري الضعيف على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري.

لقد أعلنها هنري كيسنجر (وزير خارجية أمريكا الأسبق) بصراحةٍ قائلاً: "ينبغي على كل دولة تسير في طريق التنمية أن تعرف أن علاقاتها الثنائية معنا ستتوقف على سلوكها نحونا في المنظمات الدولية، وبخاصة تصرفها على المسائل التي نعلق نحن عليها أهمية خاصة"[1].

وقد أصبح من المتعارف عليه في الأوساط السياسية الدولية أن ديمقراطية الغرب تحتم عليه اختلاق التهم ثم إلباسها لباس القانون الدولي والأمثلة كثيرة، نذكر منها قضية لوكربي وما صدر بشأنها من قرارات دولية: القرار رقم (٧٣١)، والقرار رقم (٧٤٨). فهذان القراران أطاحا بالعديد من المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان؛ لأنهما أخذا بُعداً عقابياً على أسس سياسية سخّرت لأجله آليات التنظيم الدولي وبطريقة هزلية غير مسبوقة، - وبحسب قانونيين - فهذان القراران يمثلان شكلاً من الأعمال الانتقامية المحظورة في ميثاق الأمم

(١) د. محمد بجادي، **"من أجل نظام اقتصادي دولي جديد"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٨١م، ص١٩٧-١٩٩.

المتحدة[1].

يبدو أن النظام القانوني للنزاعات الدولية والقواعد القانونية الناظمة للحرب منذ لاهاي وحتى جنيف، مروراً بكل القواعد التي أرساها التنظيم الدولي المعاصر للحفاظ على حقوق الإنسان، وأن كل التنظيمات الدولية والإقليمية الحقوقية والإنسانية التي وجدت لمناصرة المظلومين في الأرض والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الأساسية، كل تلك القواعد والتضحيات وجهود الفقه في دراستها وتفسيرها لسنين طويلة وتدريسها كإنجازات تاريخية وثوابت قانونية للإنسانية؛ يبدو أنها قد ذهبت أدراج الرياح.

(١) انظر العرض الكامل للقرارين المذكورين وما جرى بخصوصهما في النقاش مع د. جاسم محمد زكريا، "**مفهوم العالمية للتنظيم العالمي المعاصر**"، رسالة دكتوراه، منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠٦م، صـ ٣٦٢-٣٧٦.

المسؤولية القانونية الدولية على السعودية والدول المشاركة في العدوان تجاه جرائم الحرب في اليمن

أ.مطهر لقمان
مستشار قانوني

تتعدد أوجه ومستويات المسؤولية القانونية القائمة على المملكة العربية السعودية جرَّاء عدوانها على اليمن، بتعدُد ما ارتكبته السعودية في حق اليمن والشعب اليمني من جرائم وانتهاكات جسيمة موصوفة في نصوص وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي اتفاقيات (لاهاي) واتفاقيات (جنيف) والبروتوكولات الملحقة بها، والمواثيق الدولية ذات الصلة، التي تشكل في مجموعها قوام "القانون الإنساني الدولي". ومن تلك الجرائم والانتهاكات المثبتة والمشهودة أمام شعوب ودول العالم أجمع، وأمام كافة المؤسسات الدولية، والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية والإقليمية والمحلية.

جريمة مبادأة العدوان بشن الحرب على اليمن إبتداءً، وتالياً تجاه ما لحق باليمن والشعب اليمني جراء هذه الحرب العدوانية من قتل لآلاف المدنيين- رجال ونساء وشيوخ وأطفال- وأضعافهم من المعاقين والمصابين بعاهات مستديمة، ومن تشريد لملايين اليمنيين من قراهم ومساكنهم، وما أحدثته السعودية في هذه الحرب العدوانية من دمار واسع في بنية اليمن التحتية وفي المنشآت العامة والخاصة، والمواقع التاريخية والثقافية والمنشآت الصحية والتعليمية في عموم مدن ومناطق اليمن، ذلك إلى جانب ما ترتب على جريمة الحصار الشامل (البري والبحري والجوي) الذي فُرض على الشعب اليمني من قبل دول العدوان بقيادة السعودية من أضرار فادحة ومتنوعة طالت جُلّ أفراد وشرائح الشعب اليمني .

واتساقاً مع المنهجية القانونية فإن المقام يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: توصيف وتأصيل طبيعة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها السعودية في حق اليمن والشعب اليمني

أولاً: العدوان على اليمن

حَلّ العام ٢٠١٥م والشعب اليمني لايزال تحت وطأة أحداث "أزمته السياسية" المتوالية فصولها منذ عام ٢٠١١م، بكل ما كانت قد أفرزته على مدى أربع سنوات من أوجه معاناة قاسية طالت مختلف جوانب حياته.

وفي اللحظة التي كان اليمنيون فيها قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى حل سياسي يعالج النقاط الخلافية التي كانت قائمة حينها بين الأطراف السياسية اليمنية، ويؤسس

لمرحلة الشروع في بناء مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، وفقاً لما تضمنته مقررات (مؤتمر الحوار الوطني الشامل) وبما يكفل أن تقوم هذه المرحلة على قاعدة " توافقية وقانونية" صلبة. وأثناء ما كانت جميع الأطراف السياسية اليمنية منخرطة في جولة جديدة من الحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، ودعم وتأييد "الدول العشر" الراعية للعملية الانتقالية في اليمن ؛ حدث بعد منتصف ليل ٢٦ مارس ٢٠١٥م أن قامت الدولة المستقلة وذات السيادة والدولة العضو في الأمم المتحدة المملكة العربية السعودية بمبادأة العدوان على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، للدولة المستقلة وذات السيادة والدولة العضو في الأمم المتحدة دولة الجمهورية اليمنية، وذلك عبر مبادأتها في ذلك المساء باقتراف الأعمال العدوانية التالية:

- قيام القوات المسلحة التابعة للمملكة العربية السعودية بشن هجوم عسكري على أراضي الجمهورية اليمنية، وقصف مرافقها الحيوية.
- سماح المملكة العربية السعودية لقوات عسكرية جوية وبرية وبحرية تابعة لدول أخرى باستخدام إقليمها للهجوم العسكري على أراضي الجمهورية اليمنية.
- إرسال وإيفاد أفواج من الجماعات المسلحة (المرتزقة، والتكفيرية) لارتكاب أعمال إرهابية وأعمال عدوانية بالقوة العسكرية داخل أراضي الجمهورية اليمنية.
- استخدام القوة العسكرية في محاصرة كل سواحل الجمهورية اليمنية وجميع موانئها البحرية والجوية والبرية اليمنية.
- الاحتلال العسكري لأجزاء من الأراضي اليمنية.

ثانياً: طبيعة جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة

على الرغم من حجم ونوع التحركات والترتيبات - السابقة للعدوان والمصاحبة له - التي قامت بها السعودية، وحجم الأموال الطائلة التي أنفقتها في هذه التحركات والترتيبات بهدف تحييد وإبعاد الهيئات والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، والإعلام العالمي عن حقيقة ما يجرى على مسرح الحرب التي تشنها على اليمن وما ترتكبه خلالها من فضائع بشعة وجرائم حرب مروعة في حق اليمن والشعب اليمني. وبالرغم من أنها قد تمكنت من تحقيق جزء كبير من هدفها هذا، وأمكنها عزل اليمن كلياً، على مدى أشهر طويلة من عمر هذه الحرب العدوانية عن محيطه وعن العالم، حتى سميت بـ"بالحرب المنسية" ؛ إلا أن عدداً من الشهادات والتقارير قد صدرت عن عدد من الهيئات والمنظمات الحقوقية

والإنسانية الدولية ،مثل هيومان رايتس ووتش و الهيئة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، التي تسنى لها الاطلاع على جزء من مآسي الوضع القائم في اليمن، واصفةً وقائع ومجريات هذه الحرب العدوانية التي تشنها السعودية على اليمن والشعب اليمني، بأنها من أقذر وأشنع "حروب الدول" التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

القسم الثاني: الطبيعة القانونية للخروقات والاخلالات التي اقترفتها المملكة العربية السعودية لالتزاماتها القانونية الدولية وانتهاكاتها لتعهداتها الدولية خلال عدوانها على اليمن:

أولاً: ما يتصل بالحرب العدوانية المسلحة

١-بالعودة إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة الموقع بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٥م في مدنية سان فرانسيسكو، والموقع عليه من المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، ومن الدولة اليمنية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م؛ فإن استخدام القوة لا يجوز أن يتم إلا وفق آليات الأمم المتحدة، وإذا ما استخدمت خارجها، يعُتبر خرقاً "للفقرة الأولى من المادة الأولى" من ميثاق الأمم المتحدة؛ حيث أن القصد الأول والأسمى للأمم المتحدة هو "حفظ السلم والأمن الدوليين". وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ هيئة الأمم المتحدة التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها .

وتأكيداً لهذه المقاصد السامية التي أُنشئت لأجلها هيئة الأمم المتحدة، أتت المادة (٢/ ٤) من الميثاق "بصيغة النص الآمر" في إلزام أعضاء الأمم المتحدة بالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وفي سبيل تعزيز مبدأ سيادة الدول، وتحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أسس ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٢ / ٧) منه للقاعدة القانونية الدولية التالية:

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن تُحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يُخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

٢-وبالرجوع إلى التعريف القانوني للعدوان، النافذ في القانون الدولي، بموجب قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١ / ٣٣١٤) الصادر في جلستها العامة رقم (٢٣١٩)وتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، والذي جاء في ديباجته:

إن الجمعية العامة، وانطلاقاً من كون أحد مقاصد الأمم المتحدة الأساسية، هو أن تصون السلم والأمن الدوليين، وأن من واجب الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، أن تفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، وعلى وجه لا يعرض للخطر السلم أو الأمن أو العدل الدولي، وأنه لما كان "العدوان" هو أفدح صور الاستعمال غير المشروع للقوة وأخطرها.

ولاقتناعها بأن اعتماد "تعريف للعدوان" خليق بأن يؤدي إلى ردع أي معتد محتمل، وأن يُيَسر البت في وقوع أعمال العدوان، وتنفيذ التدابير اللازمة لقمعها، كما يُيَسر حماية حقوق المعتدى عليه ومصالحه المشروعة والقيام بمساعدته.

وصولاً إلى ما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المشار إليه في تعريف العدوان: "أن العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما، ضد سيادة دولة أخرى أو سيادتها الإقليمية أو استقلالها، وأن المبادأة باستعمال القوة من قبل دولة ما خرقاً للميثاق، تشكل بينة كافية مبدئياً على ارتكابها عملاً عدوانياً".

٣-وفي ضوء ما هو ثابت وجوده ووقوعه، ومشهودةٌ وقائعه أمام شعوب ودول العالم أجمع، وأمام الأمم المتحدة بكافة الهيئات التابعة لها، وأمام جميع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.. في حقيقة قيام المملكة العربية السعودية في مساء يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥، بمبادأة "الحرب العدوانية المسلحة" على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للجمهورية اليمنية، وبدون أي وجه حق من الأوجه المقرة في ميثاق الأمم المتحدة، والمحددة حصرياً في حالتين اثنتين:

أ. توافر شروط حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة (٥١) من الميثاق.

ب.وجود تفويض أو طلب من هيئة الأمم المتحدة وفقاً للمواد (٤٢،٣٩) من الميثاق.

- ولانعدام وجود أي من هاتين الحالتين حين قامت السعودية بمبادأة العدوان على اليمن في مساء يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م،

- واستناداً إلى أحكام المادتين (٢،١) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤/١) لعام ١٩٧٤ بشأن "تعريف العدوان".
- وعملاً بأحكام المادة (٣) منه والتي نصها:

تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون الإخلال بأحكام المادة (٢) وطبقاً لها:

أ. قيام القوات المسلحة لدولة ما، بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو مؤقتاً ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء باستعمال القوة.

ب. قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.

ج. ضرب حصار على موانئ دولة ما، أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.

د. قيام القوات المسلحة لدولة ما، بمهاجمة القوات المسلحة البرية، أو البحرية، أو الجوية؛ أو الأسطولين التجاريين البحري والجوي لدولة أخرى.

ه. قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى، بموافقة الدولة المضيفة، على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق، أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق.

و. سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى، لأن تستخدمه هذه الدولة لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة.

ز. إرسال عصابات أو جماعات مسلحة، أو قوات غير نظامية، أو مرتزقة من قبل دولة ما، أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى، بأعمال من أعمال القوة المسلحة، تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك.

● وانطلاقاً مما قضت به صراحة أحكام هذا النص أن "صفة العمل العدواني" تنطبق على أي دولة، تقوم بأي عمل عدواني -عمل عدواني واحد- من الأعمال العدوانية المُعددة في الفقرات أعلاه، ضد دولة أخرى؛ فإنه ومن خلال مطابقة هذا النص بكل فقراته، مع عديد الأعمال العدوانية - الموضحة طبيعتها في البند أولاً (القسم الأول) من هذه الدراسة - التي باشرتها السعودية ضد اليمن عند مبادأتها العدوان على اليمن في مساء ٢٦ مارس ٢٠١٥م - واستمرت في ارتكابها ضد اليمن حتى كتابة هذه الأسطر - نجد أن العدوان الذي بدأت به السعودية ضد اليمن، قد اشتمل على جميع الأعمال العدوانية الواردة في أحكام الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) المبينة مضامينها أعلاه.

● **وبالاستناد إلى أحكام الفقرات (٣،٢،١ من المادة ٥)[١] من قرار" تعريف العدوان".. وما ينبني عليها من بطلان تام لجميع المبررات والاعتبارات التي قدمتها السعودية في بيانها الرسمي الصادر عشية العدوان[٢] ، واستندت إليها لتبرير وشرعنة عدوانها على اليمن والشعب اليمني، نخلُص إلى:**

-أن العدوان الذي بدأت به السعودية ضد اليمن مساء ٢٦ مارس ٢٠١٥م، قد توفرت فيه كل عناصر التعريف القانوني " للحرب العدوانية المسلحة "، الأمر الذي يُعد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي " جريمة ضد السلم الدولي " ويرتب عليها مسؤولية دولية.

-اندراج هذا العدوان بين أخطر "أنواع الحروب العدوانية المسلحة"، لانطوائه على قدر كبير من العنف والاستعمال المفرط للقوة التسليحية المهولة " الجوية والبحرية والبرية " ذات القدرة التدميرية الهائلة، والآثار الإنسانية الكارثية التي ألحقتها باليمن والشعب اليمني.

-اندراج هذا العدوان بين أبلغ أشكال "الحروب العدوانية غير المشروعة" لانطوائه على العديد من الخروقات والاختلالات "الجوهرية" التي اقترفتها المملكة العربية السعودية لالتزاماتها وتعهداتها الدولية المنصوص عليها في:

---

(١) المادة (٥):

١- ما من اعتبار أياً كانت طبيعته، سواءً كان سياسياً أو اقتصاديا أو عسكرياً، أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبرراً لارتكاب عدوان.

٢- والحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولي، والعدوان يرتب مسؤولية دولية.

وليس قانونياً، ولا يجوز أن يعتبر كذلك، أي كسب قانوني أو أي غنم خاص ناجم عن ارتكاب عدوان.

(٢) بالعودة إلى نص البيان الرسمي الصادر من "حكومة المملكة العربية السعودية" عشية مبادأتها العدوان على اليمن مساء ٢٦ مارس٢٠١٥م، وما قدمته أمام العالم في هذا البيان من "مبررات" لشن هذه الحرب العدوانية على اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم" والتي جوهرها:

- "شعورها" بالألم الكبير والقلق البالغ تجاه التطورات الخطيرة في "الجمهورية اليمنية"، والتي زعزعت أمن اليمن واستقراره جراء "الانقلاب" الذي نفذته المليشيات الحوثية على الشرعية.
- أصبحت تشكل "تهديداً" كبيراً لأمن المنطقة واستقرارها وتهديداً للسلم والأمن الدوليين.
- الاستجابة لطلب الرئيس عبدربه منصور هادي المقدم بتاريخ ٧مارس٢٠١٥م بتقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وسلامته من العدوان الحوثي المستمر، والذي استند في طلبه إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.
- عدم استجابة "المليشيات الحوثية" للتحذيرات المتكررة من دول مجلس التعاون الخليجي.
- استمرار حشودها المسلحة بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والصواريخ على حدود المملكة العربية السعودية وقيامها مؤخراً بإجراء مناورات عسكرية كبيرة قرب حدود المملكة العربية السعودية.
- مما يكشف) نوايا "الميليشيات الحوثية" في تكرار عدوانها السافر الذي اقترفته دون أي مبرر حين هاجمت أراضي المملكة العربية السعودية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩م. فقد قررنا الاستجابة لطلب الرئيس هادي لحماية اليمن وصونه من عدوان المليشيات الحوثية التي كانت ولا تزال في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن واستقرار اليمن والمنطقة.

- أحكام المواد (١، ٢، ٣٩،٤٢،٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.
- أحكام المواد (١، ٢، ٣، ٥) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٣١٤/١).

ثانياً: ما يتصل بجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة

تنطلق فكرة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من فكرة أنه ليس للمتحاربين حق مطلق في اختيار أساليب الحرب، خاصة تلك التي تلحق آلاماً وأضراراً مفرطة لا تقتضيها الضرورات العسكرية، كتلك التي تلحق أضراراً بالمدنيين والأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات الحربية، وبالأموال والممتلكات والمنشآت التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية.

وقد تطور القانون الإنساني الدولي ضمن القانون الدولي العام، عبر مراحل عدة، ابتداءاً من اتفاقية جنيف سنة ١٨٦٤م، ثم اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧م، وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٥م، وصولاً إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، التي تم التوصل إليها والتوقيع عليها في المؤتمر الدولي المنعقد في جنيف بتاريخ ١٢ أغسطس١٩٤٩م، والذي أتى عقده في أعقاب التجربة الأليمة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأربع مجموعة من القواعد والأسس الجديدة والشاملة بكافة نواحي الحرب وتداعياتها، والتي صارت تعُرف بالمبادئ الأساسية في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي العام .

● وتأسيساً على ما سبق.. وبالعودة إلى أحكام البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية، والملزمة أحكامه لجميع الدول الموقعة عليه ومنها المملكة العربية السعودية.. نجد أنه قد حدد نطاق طبيعة الأعيان المدنية التي تتمتع إلى جانب السكان المدنيين بالحماية القانونية أثناء الحروب، وماهية الأفعال التي تعتبر جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، وذلك في إطار أحكام المواد التالية من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م:

١- [المواد ٥١/٣،٢ + ٨٥/٣] تعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد لا يشاركون مباشرةً في الأعمال الحربية.

٢- [المواد ٥٠ + ٥٢] تعمّد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية.

٣- [المادة ١٨] تعمّد شن هجوم ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام.

٤- [المواد ٢/٥٧ + ٣/٣٥ + ٣/٥٨] تعمّد شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين، أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل للبيئة الطبيعية.

٥- [المادة ٣،٢،١/٥٨] مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني "العزلاء" التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت.

٦- [المادة ٢،١/٨٥] تعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى.

٧- [المادة ٣٥] استخدام الرصاصات التي تتمدد أو تتسطح بسهولة في الجسم البشري، أو تتشظى مثل القنابل العنقودية وما شابهها من الأسلحة المحظورة دولياً، أو استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة ومفرطة أو تكون عشوائية بطبيعتها.

٨- [المواد ٨+١٥] تعمّد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف.

٩- [المادة ٢،١/٥٤] تعمّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك عرقلة الإمدادات الإغاثية.

١٠- [المادة ٤٨] وجوب التمييز في كل الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجيه العمليات ضد الأهداف العسكرية دون غيرها.

القسم الثالث: المسؤوليات الدولية والقانونية القائمة على المملكة العربية السعودية الناتجة عما ارتكبته من جرائم وانتهاكات في حق اليمن، وعن إخلالاها وانتهاكاتها لالتزاماتها وتعهداتها الدولية

استناداً إلى ما سبق تناوله في القسمين الأول والثاني -من هذه الدراسة- في توصيف طبيعة الأعمال الإجرامية وتأصيل الطبيعة القانونية لعديد الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها السعودية في حق اليمن والشعب اليمني، والاخلالات التي اقترفتها السعودية لالتزاماتها وتعهداتها الدولية خلال عدوانها على اليمن. والتي تُعد في مجموعها ونوعها في التكييف الدولي ضمن:

- جرائم العدوان.

- جرائم الحرب.
- الجرائم ضد الإنسانية.

وبناءً عليه فإن المسؤوليات الدولية والقانونية الناتجة عنها، والقائمة الآن على المملكة العربية السعودية تتوزع بين نوعين من المسؤولية "المسؤولية الجنائية الدولية، والمسؤولية المدنية الدولية ".

أولاً: المسؤولية الجنائية الدولية

وفقاً للشرعية الدولية المنشِئة "للمحكمة الجنائية الدولية" كمعزز للمسؤولية الجنائية الدولية ولآليات نفاذ قواعد القانون الدولي العام بشكل عام وقواعد القانون الدولي الإنساني بشكل خاص، فقد أرسى النظام الأساسي "للمحكمة الجنائية الدولية" المقر في مؤتمر (روما) بتاريخ ٧ يوليو عام ١٩٩٨م والمصادق عليه من مجلس الأمن الدولي في القرار رقم (١٣١٥) لعام ٢٠٠٠م، أُسس المسؤولية الجنائية الدولية الفردية، إذ نصت المادة (٢٥) من " نظام روما " على: -

١-يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بأحكام هذا النظام.

٢-الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب وفقاً لهذا النظام (ويدخل في نطاق ذلك رؤساء الدول، والقادة العسكريين والأمنيين، وغيرهم ممن يثبت مشاركته في ارتكاب أي جريمة من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة).

- وتختص المحكمة وفقاً للمادة (٥) من نظامها الأساسي بـ:

١. جريمة الإبادة الجماعية.

٢.الجرائم ضد الإنسانية.

٣. جرائم الحرب.

٤.جرائم العدوان.

- وتمارس المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها بموجب المادة (١٣) من نظامها الأساسي من خلال:

١-إحالة دولة طرف إلى مدعي عام المحكمة الجنائية، أية جريمة من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، ويمكن أن تكون هذه الدولة هي الدولة التي وقعت عليها الجريمة أو أن المتهم هو أحد رعاياها، ثم الدولة التي يتواجد شخص ما متهم ضمن حدودها

وسلطاتها.

٢- إحالة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لأية جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

٣-من خلال مباشرة المدعي العام التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

وأمام ما سبق نجد أن المسؤولية الجنائية الدولية قائمة بكل أركانها على المملكة العربية السعودية وأن ما ارتكبته من جرائم وانتهاكات في حق اليمن والشعب اليمني، إبتداءً من جريمة "الحرب العدوانية المسلحة" وصولاً إلى سلسلة جرائم "الحرب والجرائم ضد الإنسانية" التي ارتكبتها السعودية في حق اليمن والشعب اليمني، لا تدخل فقط في نطاق اختصاص "المحكمة الجنائية الدولية" بل تشمل جميع اختصاصاتها المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة.

ثانياً: المسؤولية المدنية الدولية(١)

أولاً: في تعريف المسؤولية المدنية الدولية وعناصر قيامها ونتائجها

١-تُعرف المسؤولية المدنية الدولية بأنها النظام القانوني الذي بمقتضاه تلتزم الدولة التي تأتي عملاً غير مشروع طبقاً للقانون الدولي العام، بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من هذا العمل.

٢- عناصر المسؤولية المدنية الدولية:

أ. العمل غير المشروع، الذي يرتب عليه القانون الدولي العام المسؤولية، ويتمثل العمل غير المشروع هنا بارتكاب إحدى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

ب.نسبة المسؤولية عن هذا الفعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام، كالدولة أو إحدى المنظمات الدولية، حيث أن الدولة مسؤولة بطبيعة الحال عن الأفعال غير المشروعة أو الامتناع عن الأفعال المعبرة عن التزام دولي، التي يمكن أن تقترفها أي من سلطات الدولة.

ج. ضرر يصيب أحد أشخاص القانون الدولي العام نتيجة لوقوع الفعل غير المشروع الملزم للمسؤولية.

د.علاقة سببية بين الضرر والفعل غير المشروع.

٣-نتائج المسؤولية المدنية

(١) انظر سلسلة التقارير القانونية الصادرة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

متى ما توفرت عناصر المسؤولية المدنية هذه (كما هو الحال القائم الآن بالنسبة للمملكة العربية السعودية بصفتها أحد شخصيات القانون الدولي العام، وما اقترفته من سلسلة أعمال غير مشروعة ضد إحدى شخصيات القانون الدولي العام الجمهورية اليمنية) تقوم بذلك مسؤولية الدولة، وتبدأ بوقف الفعل غير المشروع أي بالتوقف عن الاستمرار في اقتراف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتالياً بالتعويض عن الجرائم المقترفة، وما نشأ عنها من ضرر، وذلك إما بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الفعل غير المشروع، أو بدفع التعويض المالي عن الأضرار المترتبة على الفعل أو الأفعال غير المشروعة .

ثانياً: أشكال التعويض وطُرق الحصول عليه

(أشكال التعويض)

إن التعويض الذي يكون هدفه إصلاح وجبر الأضرار الناتجة عن إخلال دولة ما بالتزاماتها الدولية، ليس واحداً بل هو متعدد الأشكال، شريطة تحقق التعويض العادل في أي منها، والذي يجب أن يمحو بقدر الإمكان كافة الآثار المترتبة عن العمل غير المشروع كما لو لم يرتكب.. ومن أشكال التعويض:

– "التعويض العيني" ويقصد به إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب العمل غير المشروع، وهذه هي الصورة الأصلية للتعويض في العرف الدولي.

– "التعويض المالي" ويقصد به البدل النقدي كتعويض عن الخسائر والأضرار التي حدثت، بحيث يكون عادلاً ومساوياً لقيمة وآثار الأضرار والخسائر التي حدثت، ويتم اللجوء إلى التعويض المالي في حالة استحالة الأخذ بالتعويض العيني.

– "التعويض الإرضائي" ويقصد به قيام الدولة المسؤولة بتقديم "اعتذار رسمي" للدولة المتضررة، متضمناً عدم رضاها وعدم قبولها بالتصرفات والأعمال الصادرة من سلطاتها بكل مستوياتها، وإبدائها الاستعداد "العلني والمكتوب" للقيام بكل ما يحقق رضاء سلطات الدولة المتضررة.

(طُرق حصول التعويض):

وتتمثل طُرق التعويض في طريقتين اثنتين [طرق سياسية، وطرق قانونية]:

أولاً: الطُرق السياسية

تتمثل تسوية التعويضات عبر الطرق السياسية الأكثر شيوعاً في تاريخ المنازعات المسلحة الدولية، وتتسم بالسرعة في حسم التعويض، إلى جانب ذلك فإن الحلول التي يتم

التوصل إليها عبر الطرق السياسية تكون نابعة عن إرادة الأطراف، الأمر الذي يساعد على سرعة تنفيذ النتائج التي يتم التوصل إليها.. ويكون السير في الطرق السياسية من خلال الوسائل التالية:

١. **المفاوضات:** وهي أسلوب قديم يستعمله الطرفان بنفسيهما دون تدخل طرف ثالث بينهما، وتكمن أهمية المفاوضات في ارتكازها على إرادة الطرفين، ومثالها المفاوضات التي جرت بين ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية عام ١٩٢٢م المتعلقة بدفع حصة فرنسا في التعويضات في شكل عيني.

٢. **الاحتجاج الدبلوماسي:** وهو تقديم الدولة المتضررة طلب رسمي عن طريق مبعوثها الدبلوماسي إلى الدولة المسؤولة، تحتج فيه على تصرفاتها المخالفة لقواعد القانون الدولي.

٣. **المساعي الحميدة "الوساطة ":** وهي الجهود التي يبذلها طرف ثالث -بطلب من الدولة المتضررة -بقصد تسوية الخلاف بين الطرفين، وقد يكون هذا الطرف الثالث إما دولة أو منظمة دولية (مثل الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوربي أو ما شابه ذلك).

٤. **التحقيق:** يتم الأخذ بوسيلة "التحقيق" في حالة أن تكون الدولة المسؤولة، منفتحة على الحلول الودية من حيث المبدأ، ولكن يوجد لديها "تحفظات" حول مسؤولياتها القانونية وحول طبيعة الأضرار وحجم التعويضات التي تطالب بها الدولة المتضررة.

فيصُار هنا إلى تشكيل "لجنة تحقيق" تتكون من خمسة أعضاء [اثنان من كل دولة، وعضو واحد من دولة محايدة] وتتولى هذه اللجنة "مهام تقصي الحقائق" من كل جوانبها القانونية والفنية والمالية.. وفي ضوء ذلك تضع اللجنة حلول توافقية مكونة من شقين:

- وضع مخارج معقولة لتحفظات الدولة المسؤولة.
- وضع مخارج مناسبة تكفل بشكل مؤكد حصول الدولة المتضررة على التعويض العادل.

ثانياً: الطرق القانونية

أ. الطبيعة القانونية لأشخاص التعويض

وفقاً للقواعد المستقرة في القانون الدولي العام، فإن الدول فقط هي الشخصية القانونية المؤهلة للمطالبة بالتعويض المرتبط بالمسؤولية المدنية الدولية، كون الدولة هي الشخص الأصيل في القانون الدولي المخول بإثارة دعوى ضد دولة أخرى للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها، سواء كانت أضرار مادية أو معنوية.

أما بالنسبة للأشخاص الطبيعية - الأفراد - أو المعنوية - المنظمات وما في حكمها- فإن القانون الدولي أناط بالدول التي يحمل الشخص جنسيتها، الحق في تبني مطالب رعاياها دولياً، ويطلق على هذا التصرف مصطلح "الحماية الدبلوماسية" ويقصد به قيام الشخص الدولي - الدولة - بحماية رعاياه تجاه شخص دولي آخر، وذلك لإصلاح ما تعرضوا له من أضرار.

ب.الوسائل القانونية للتعويض

استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م، والمواثيق الدولية ذات الصلة، تتجسد الوسائل القانونية المتاحة حسب القانون الدولي، لتسوية التعويضات المرتبطة بالمسؤولية المدنية الدولية، في الوسائل التالية:

- محكمة العدل الدولية.
- هيئة تحكيم دولية.
- محكمة دولية مؤقتة.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والأعراف الدولية السائدة، يجري التقاضي أمام أي من هذه المحاكم الدولية الثلاث، عبر:

- موافقة الدولتين "الدولة المسؤولة والدولة المتضررة".
- صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، أو بإنشاء محكمة دولية مؤقتة.

● وفي ضوء ما سبق..

وبالنظر إلى ما يحيط "بالحالة اليمنية - السعودية" الراهنة من عدائية سعودية عمياء، ومن تعقيدات سياسية وقانونية ناتجة عن احتكار واختطاف شرعية الدولة اليمنية لدى الجانب السعودي، إلى جانب ما يكتنف الموقف الدولي الراهن من انحياز كلي للموقف السعودي، وبالتالي ما يترتب من كل ذلك على ملف "المسؤوليات الدولية والقانونية القائمة الآن على السعودية والأطراف المشاركة في العدوان كما تم تناول مختلف جوانبها وعناصرها المادية والموضوعية والقانونية والسياسية" في محتوى هذه الدراسة - يكون من قبيل تأكيد المؤكد القول بأن فرص تحريك "ملف التعويضات" من خلال الطُرق القانونية، أمامه الكثير من العوائق والصعوبات، وتبقي الفرص المتاحة أمامنا حالياً لتحريك هذا الملف من خلال الطرق السياسية، خصوصاً وأن الجانب السعودي قد ألزم نفسه أمام

المجتمع الدولي وعبر كل الوسائل ومنذ بدء العدوان على اليمن "مسؤولية إعادة الإعمار"، إضافة إلى أن الموقف الدولي والموقف الأمريكي يؤكد مسؤولية والتزام المملكة العربية السعودية في إصلاح وجبر الأضرار التي لحقت باليمن والشعب اليمني.

السعودية بين حربين في اليمن

أ.ناصر قنديل
كاتب ومحلل سياسي عربي

تقدم الحربان السعوديتان في اليمن، وما بينهما من نصف قرن فرصة بحثية هامة للذين يريدون قراءة النظم الاستراتيجية للدور السعودي في الشرق الأوسط، بعيداً عن الشعارات التي ترفعها السعودية، أو تلك التي يرفعها خصومها، وكذلك فرصة لقراءة مسار حركة التحرر العربية، وما طرأ على جسدها ومكوناتها من تغيرات، وتبدلات في مركز قيادتها وتموضعات جديدة للقوى على ضفافها، وموقع العقائد في كل من الضفتين، تلك التي تقف عليها السعودية والمقابلة التي يقف عليها خصومها، وفي الحصيلة الأهم استقراء الخط البياني لمكانة ودور وحجم تأثير السعودية في رسم الأحداث، وصناعة السياسات في منطقة تعتبر الأهم من الزوايا الجيواستراتيجية والجيواقتصادية في العالم، وفي قلب كل ذلك العلاقة بين السعودية وإسرائيل وقانون التناقض والوحدة وآليات اشتغالها .

في الحربين تخرج السعودية التي تتسم قيادتها بالسياسات المحافظة، وتجنب خوض الحروب والمواجهات إلى الحرب، وفي المرتين تكون الحرب في اليمن، ولهذا معنى واحد هو إنّ السعودية التي حافظت على صورة الجبروت والقوة والقدرة على تشغيل الآخرين لخوض حروبها بما لها من قدرة معنوية، وثقل رمزي بالمكانة الدينية، وإمكانات مالية لا تعود دولة طبيعية من شحم ولحم ودم، تغضب وتستثار وتتصرف بغريزية القتال هجوماً ودفاعاً إلا من خاصرتها اليمنية فاليمن وحده يعيدها إلى معادلات الواقع، ويجبرها على إسقاط قناع التعالي، والتشمير عن زنودها والنزول إلى الميدان، واليمن نقطة ضعف السعودية، وراسم مستقبل قوتها، وميدان اختبار هيبتها، ومصنع الإثبات لقدرتها، ومنه تنتزع حضور القوة العظمى أو تهان، وفيه تظهر للغير مخزون فائض قوتها أو تفقد قيمتها المضافة، ولو لم يكن كذلك لما احتكر ما بين بداية ونهاية نصف قرن الحربين الوحيدتين اللتين تخوضهما السعودية .

في الحربين كل الباقي في المشهد متغير، اليمن والتوقيت والتحالفات هم الثوابت والباقي متغير، ففي التحالفات لم يتغير شيء وفقاً للبوصلة الأهم في منطقة كالشرق الأوسط، حيث أميركا القوة الدولية العظمى التي تصنع الاستراتيجيات في زمن الحربين، وحيث إسرائيل القوة الإقليمية الأهم التي تصنع السياسات، و تموضع أميركا وإسرائيل

في الحربين على ضفة القتال ضد الذين تقاتلهم السعودية، واعتبارهم بمعزل عن الأسباب السعودية المعلنة للحرب عليهم، فهم من زاوية النظر الأميركية الإسرائيلية العدو رقم واحد، ومصدر الخطر الاستراتيجي الأول على المصالح الأميركية، وعلى الأمن الإسرائيلي، فهذا كان حال جمال عبد الناصر في ستينيات القرن العشرين، بعد خياره السوفيتي لبناء السد العالي، وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي، وبناء جيش قوي، استعداداً لحرب مع إسرائيل تستعيد الأراضي العربية المحتلة، وفقاً للوثائق المنشورة للخارجية الأميركية، ووفقاً لمذكرات رموزها الكبار قادة مخابرات ووزراء دفاع وخارجية سابقين، ووفقاً للتصريحات الاسرائيلية المتتابعة ما بعد خسارة الحرب في العدوان الثلاثي الذي استهدف مصر عام ١٩٥٦م، والنظر لـ (عبد الناصر)، ومشروعه، كمصدر خطر وجودي على إسرائيل، ومثلما كان الذين يقاتلون على الضفة التي يقف عليها عبد الناصر آنذاك لهم مشروعهم اليمني الخاص، ويلتقون معه في مواجهة المشروعين الأميركي والإسرائيلي، ووجدوا أنفسهم فجأة وجهاً لوجه أمام حرب مع السعودية، يمثل محور المقاومة الذي تقوده إيران اليوم، ويضم سورية وحزب الله وتتقاطع معه قوى شعبية وسياسية حية في الشارعين العربي والإسلامي في الخطوط العريضة لمنطق التحرر والاستقلال ومواجهة المشروعين الأميركي والإسرائيلي؛ العدو الأول كما يقول الأميركيون، والخطر الأول كما يقول الإسرائيليون، وتصرح السعودية - كما صرحت في الماضي - أنه سبب حربها في اليمن، ويخوض اليمنيون من موقعهم، ولحساب مشروعهم اليمني الخاص مواجهتهم متقاطعين في خطوط التحرر، ومنهج الاستقلال والمقاومة مع المحور الذي تقوده إيران، ويجدون أنفسهم فجأة وجهاً لوجه في حرب شاملة تخوضها عليهم السعودية .

تغيرت هويات اليمنيين الذين تنصرهم السعودية وهويات الذين تقاتلهم، فربما يكون أحفاد الذين قاتلتهم قبل نصف قرن هم حلفاؤها اليوم، وأحفاد الذين بدت أنها تنصرهم في الأمس هم الذين تقاتلهم اليوم، وتغيرت الشعارات، فبدلاً من عنوان الدفاع عن الإسلام تشهر السعودية اليوم شعار العروبة، وبدلاً من خطر الشيوعية، تتحدث عن خطر الفرس، لكن الذي لم يتغير أنها وأميركا وإسرائيل يصفون الأطراف الإقليمية واليمنية نفسها بذات الأوصاف في المرتين، فهم إرهابيون يخربون المعادلات ويهددون الاستقرار وأصحاب أطماع، وينتهكون الشرعية، ودرجة الحماسة السعودية للحرب على الحلف اليمني الإقليمي

هي ذات درجة الحماسة الأميركية الإسرائيلية.

تغير العالم، وتغيرت المنطقة بين الحربين اليمنيتين، فزال الاتحاد السوفيتي، وسقطت مصر-جمال عبد الناصر، وظهرت الجمهورية الإسلامية في إيران وسورية- حافظ وبشار الأسد كخيار عربي لدولة الاستقلال الوطني، ومقاومة حزب الله كقوة شعبية صاعدة في مواجهة العدوان والاحتلال، لكنَّ حربي اليمن تتمان في توقيت حاسم في المواجهة بين المشروع الأميركي الإسرائيلي والحلف الإقليمي الاستقلالي، فقبل نصف قرن كان عبد الناصر الخارج من نصره على العدوان الثلاثي القوة التي سترسم مستقبل الشرق الأوسط ما لم يتلق ضربة موجعة في حرب استنزاف لجيشه تمهد الطريق لحرب إسرائيلية قاصمة، واليوم تبدو إيران في وضع مشابه ما لم يتم إجهاض استباقي لنبض التحرر والاستقلال لدى شعوب المنطقة، وتقطع شرايين التواصل التي تتيح لموقع إيران التأثير في التوازنات، ويبقى الأصل في اليمن، لتأمين الخليج النفطي بمنأى عن التأثيرات أولاً، والانطلاق منه إلى ساحات المنطقة الأخرى لاحقاً، فمن اليمن يبدأ حصار عبد الناصر ومن اليمن يبدأ تطويق إيران، وبصعود السعودية المنتصرة في اليمن يبدأ نجم عبد الناصر بالأفول، وبصعود مماثل يبدأ نجم إيران الإقليمي بالأفول، وهذا لا ينتقص من وطنية ويمنية القوى التي تقاتلها السعودية في اليمن في المرتين، فالانتماء إلى خط استقلالي هو الجريمة التي يعاقبون عليها ؛ مهما تباينت هوياتهم الفكرية والعقائدية، ومشاريعهم لليمن، فمكانة اليمن الاستراتيجية في الجغرافيا الإقليمية حاكمة وتفرض رغماً عنهم حقيقة أن اليمن الحر يعني شرقاً أوسط مستقلاً، واليمن التابع يعني شرقاً أوسط خاضعاً ومستتبعاً.

بين القوسين اللذين يرسمان مستوى الحربين وأهميتهما الإقليمية شهدت السطوة الأميركية في العالم ومثلها الهيمنة والعربدة الإسرائيليتين في المنطقة تحولات جوهرية غيرت الكثير من التوازنات والمعادلات، فواشنطن التي كانت مع الحرب السعودية الأولى في اليمن قوة عالمية صاعدة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، هي مع الحرب السعودية الثانية في اليمن قوة تفقد السيطرة على المعادلات الدولية، فقد خرجت لحرب امبراطورية إلى البر الآسيوي لتثبيت معادلات حروب الطاقة من حوضي قزوين والخليج وتحقيق النصر في أفغانستان والعراق وتثبيت نظام أمن إقليمي يروض القوتين الإيرانية والسورية، ويردع القوتين الروسية والصينية، ويمنع تلاقي هذين المحورين الإقليمي والدولي في الجغرافيا الأفغانية، ويردّ الاعتبار للقوة الإسرائيلية التي تلقت إصابة بالغة في جنوب لبنان، واضطرت

للانسحاب بهزيمة هزت مكانتها وقدرتها على رسم السياسات في المنطقة. وفشلت في تحقيق هذا النصر، وغرقت في رمال الشرق الأوسط، ومشروعها القائم على "أخونة" المنطقة، والاستثمار على ثنائية إخوانية وهابية تتقاسمها تركيا بعثمانيتها الجديدة، والسعودية كمرجعية إقليمية تسعى لتثبيت مكانتها. فشل - أيضاً - في إنتاج نظام إقليمي جديد، وتكسرت رماحه عند العقدة السورية، والمفاوضات على مكانة روسيا وإيران في السياسات الأميركية تنتظر ما ستفعله السعودية في اليمن، فالاتفاقات جاهزة بالأحرف الأولى، ويتوقف على نصر السعودية اليمني إعادة التفاوض للصفر في الملف النووي الإيراني، والتسوية الأوكرانية وفقاً لاتفاق مينسك، والفشل السعودي سيعني توقيعاً مفصلياً على صيغتين دولية وإقليمية جديدة.

إسرائيل بدورها التي توجت قبل نصف قرن هزيمة جمال عبد الناصر أمام السعودية في حرب اليمن الأولى بهزيمة مدوية للجيوش العربية في حرب العام ١٩٦٧م، هي اليوم إسرائيل المثخنة بالجراحات بعد هزيمتها واضطرارها للانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م، ثم من غزة عام ٢٠٠٥م والمصابة بهزيمة قاسية وفشل ذريع في ترميم قوتها الرادعة في حرب لبنان ٢٠٠٦م وحروبها في غزة ٢٠٠٨م و٢٠١٢م لم تعد قادرة على صناعة الحرب، ولا هي قادرة على ملاقاة في منتصف الطريق لتسوية يقدر عربي على وضع التوقيع الثاني عليها، فهي ككيان هجين لا يقدر على صناعة السلام في مراحل القوة بل يتقدم لتحقيق المزيد من المكاسب والتوسع والانتصارات، ولا تستطيع سلوك درب السلام في مراحل ضعفها؛ لأنها تدرك أنّ كل تنازل ناتج عن اختلال في موازين القوى سيتبعه تنازلات، طالما مرجعية الحقوق متباينة مع الطرف العربي وكل ما تحتله إسرائيل بنظره حق عربي سليب، ومن جهة مقابلة عندما تضعف إسرائيل تجاه الخارج، فهي تضعف تجاه كدولة تجاهه الداخل، ويصير التطرف حاكماً في صناعة نتائج انتخاباتها؛ ولذلك تصير إسرائيل بحاجة لشريك عربي في صناعة الحرب والسلم، ينجز نصراً عسكرياً على الحلف الذي يتشاركان بالعداء له، ويمهد الطريق للشراكة بسلم عربي إسرائيلي يمكن تسويقه كنهاية للحروب وتبرير للتحالف العلني وتقاسم العائدات الاقتصادية للمنطقة .

لم يكن مصادفة أن تبدأ الحقبة السعودية في قيادة البلاد العربية مع هزيمة جمال عبد الناصر في حرب العام ١٩٦٧م، ولا صدفة أن تبدأ بالتداعي مع هزيمة إسرائيل في جنوب لبنان العام ٢٠٠٠م، فهذه المكانة السعودية التي صنعها الاستثمار على ارتفاع سعر النفط بعد

حرب العام ١٩٧٣م، والقدرة على توظيف المال في السياسة على مستوى رشوة وشراء النخب وحاجة الحكومات العربية للمزيد من المال في السبعينات، وصنعها الاستثمار الديني على الوهابية في تشكيل تنظيم القاعدة وطلائعه في أفغانستان في الحرب على الاتحاد السوفيتي، وواصل صناعتها الإعلام بالاستثمار في إنشاء مؤسسات إعلامية صحفية وتلفزيونية عملاقة في التسعينات، هي مكانة تبقى مرتبطة عضوياً بخطاب يسوغها ويبرر وجودها، وهو خطاب قائم على كون إسرائيل قوة لا تقهر، وكل محاولة للنيل منها بالقوة هي مغامرة وانتحار، وأن الحكمة والعقلانية والاعتدال كسمات للسياسة السعودية الملتزمة بالمحور الذي تقوده واشنطن وحدها تحفظ أمن العرب وبلادهم، وتملك فرصة لاستعادة حقوقهم وأراضيهم المحتلة، وترفع عنهم ثقل اليد الإسرائيلية؛ ولذلك بدا كل شيء سهلاً وميسراً لانطلاق الحقبة السعودية بهزيمة مشروع جمال عبد الناصر في حرب العام ١٩٦٧م، للقول ها هو الحلم يتهاوى؛ لأنه كان وهماً؛ ولذلك كانت الحقبة السعودية رغم كل هالة المال والإعلام والثوب الديني تتهالك مع سقوط المهابة العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠م أمام المقاومة في جنوب لبنان، وقولها : ما تقولون أنه مستحيل التحقق من إذلال لإسرائيل وتحرير للأرض أثبتنا أنه ممكن بأبسط الإمكانات الشعبية والسياسية والعسكرية، فأثبتنا أنكم متآمرون ومتواطئون، حتى صار النصر الإسرائيلي بسحق المقاومة التي أسمتها السعودية بالمغامرة طلباً سعودياً رسمياً؛ لأنه بوابة العودة لمعادلة ما بعد العام ١٩٦٧م بنهاية درامية لكل مغامر بالمنطق السعودي، وهذا معنى قول وزيرة الخارجية الأميركية عام ٢٠٠٦م عن الحرب لسحق حزب الله أنها مخاض ولادة شرق أوسط جديد، والقصد هو أن ترميم الردع الإسرائيلي والحقبة السعودية يتكاملان عند نقطة سحق المقاومة، وهذه المعادلة تصح اليوم بقدر ما يتكامل الردع الإسرائيلي والحقبة السعودية عند نصر سعودي في اليمن .

يقول الإسرائيليون إنّ أشد الشعوب العربية التصاقاً بالقضية الفلسطينية هو الشعب اليمني، وأن الشارع العربي الذي لم يفرغ من المتظاهرين في كل مناسبة لفلسطين هو الشارع اليمني، ويسارع وزير خارجية الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية من شرم الشيخ مع انعقاد القمة العربية لمباركة الحرب السعودية على بلده بزف البشارة للإسرائيليين بتدمير صواريخ تخشاها في ميناء الحديدة كانت ستوجه نحو إيلات لو وقعت حرب بين المقاومة وإسرائيل، ولا تتورع إسرائيل عن نشر صور طياريها الذين يأتون

من غارات نفذوها في اليمن وتحاورهم على صفحات صحفها عن التعاون مع سلاح الجو السعودي في حرب اليمن، ولا يخشى الفريقان السعودي والإسرائيلي من إطلاق مشاريع التطبيع الأمني بلقاءات علنية في واشنطن ولندن، يشارك فيها قادة أجهزة المخابرات السابقون والحاليون، بمن فيهم الأمير تركي الفيصل لإثبات بركات العائلة المالكة في الرياض للتعاون وليس موظفيها الكبار فقط، كما تنطلق مشاريع التعاون الاقتصادي العملاقة في قلب الحرب على اليمن عبر تسلم السعودية جزيرتي صنافير وتيران من مصر والإعلان عن مشروع جسر بري وخط نفطي يبدآن من السعودية وينتهيان في حيفا عبر سيناء، ويقول الإسرائيليون إن السعودية بتسلم الجزيرتين المشمولتين باتفاقيات كامب ديفيد صارت شريكاً في الاتفاقية .

لم يحرج السعودية ولا أحرج إسرائيل ولا أحرج أميركا أيضاً، إعلان المخفي القديم الذي بقي سراً، عن استثمار مشترك في تنظيم القاعدة رغم كل الكلام العالي عن الحرب على الإرهاب والتطرف، فإذا كان التعاون الأميركي السعودي في إنتاج حركة المجاهدين التي قادت حرب أفغانستان بوجه الجيش الأحمر السوفيتي لا يحتاج إثباتاً ولا ينكره أصحابه وهو موثّق على ألسنة صنّاعه، وخصوصاً ما قاله زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي في مذكراته عن اجتماعاته مع الأمير السعودي بندر بن سلطان التي كانت البداية في ولادة حركة المجاهدين التي صارت تنظيم القاعدة لاحقاً، إلا أن ما بين نهاية الثمانينات ونهايات الحرب في سورية كثير من التنكر السعودي الأميركي والإسرائيلي لأي علاقة بتنظيم القاعدة، وإصرار على تصوير العلاقة معها حرباً ضروساً ؛ لتتكفل السنتان الأخيرتان بإيضاح المستور. فاليوم كلام ديفيد بتريوس عن الحاجة لجبهة النصرة، وهي الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في بلاد الشام، كشرط للفوز في الحرب على داعش، يتقاطع مع الدعم السعودي اللامحدود لجبهة النصرة وسعي محموم لمنع تصنيفها على لوائح الإرهاب، واعتبارها القوة المحورية في المعارضة السورية، وبالمقابل الإعلان الإسرائيلي بلسان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق موشي يعالون عن تعاون وثيق مع جبهة النصرة على حدود الجولان والرهان على بناء حزام أمني حدودي تتولاه النصرة :"كحليف موثوق تأتمنه إسرائيل على أمنها".

بروز تنظيم القاعدة كحليف رابع للأميركي والسعودي والإسرائيلي، لا يمكن أن يكون ظرفياً في حقبتين محوريتين تفصل بينهما ثلاثة عقود، حملت ما يفسره التعاون قبل

وبعد بما في ذلك أحداث الحادي عشر من أيلول، وظهور القاعدة في حربي العراق وأفغانستان، كمقدمة ضرورية لظهور لاحق في حرب سورية، فكما بدت أحداث الحادي عشر من أيلول حاجة أميركية للخروج وراء المحيطات والتحرر من عقدة فيتنام، كما وصفها ريتشارد بيرل الذي تولى في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج بوش مهام صناعات سياسات البنتاغون رسمياً، بقوله قبل حدوثها بثلاث سنوات بحديثه عن حاجة أميركا لحرب على العراق وأفغانستان تعوقها عقدة فيتنام التي لن يحرر أميركا منها إلا بيرل هاربر آخر، تذكيراً بالضربات اليابانية التي نفذها طيارون انتحاريون وأفضت لدخول أميركا الحرب العالمية الثانية، وبعد هذه الأحداث وغزو العراق وأفغانستان، بدت القاعدة الشريك المرافق للغزو الأميركي رغم كونها نظرياً العدو المستهدف، وبدت السعودية الممول الذي تطاله سهام الاتهام الأميركية مرات ومرات وصولاً لكلام نائب الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن عن دور السعودية ودول الخليج في رعاية وتمويل الإرهاب في سورية، رغم إعلان القاعدة للسعودية أرض جهاد مستهدفة وتنفيذها العديد من العمليات فيها، ورغم إعلان السعودية للقاعدة عدواً خطراً وملاحقة الكثير من خلاياه، وكذلك بالنسبة لإسرائيل التي ربحت من الحادي عشر من أيلول وصعود نجم القاعدة مرات متكررة، أبرزها أن الحرب الأميركية كما يقول باتريك بوكانن -المرشح المنافس لجورج بوش- داخل الحزب الجمهوري عشية الحرب على العراق أنها حرب دولة وحرب حزب وحرب زعيم، لكنها حرب دولة اسمها إسرائيل وحزب اسمه الليكود وزعيم اسمه آرييل شارون، فهي حرب ترميم توازنات الشرق الأوسط التي اختلت بانسحاب إسرائيل اللامتوازن من جنوب لبنان أمام حزب الله .

الحليف الرابع الذي مثله تنظيم القاعدة يكشف أسرار الحلفاء وفقاً لمعادلة "خذوا أسرارهم من صغارهم"، فهي اللقيط الذي أنكروا أبوته طويلاً، وفضحتهم سيرته، فالقاعدة كانت مشروع السعودية وأميركا وإسرائيل؛ لتقديم نموذج لبطولة ينافس المقاومة، ويجذب الشباب العربي والمسلم، ويكون الرد على تعاطف الرأي العام الغربي مع القضية الفلسطينية بتقديم صورة الإجرام و الإرهاب الإسلامي بديلاً لصورة الإسرائيلي الذي رفعت فيه صور شارون في الغرب كقاتل في العام ٢٠٠٠م بعد انتفاضة الأقصى، كُتب عليها "مطلوب للعدالة" ؛ ليحل مكانه أسامة بن لادن ولحيته وزيه الإسلاميان، والقاعدة منتج لزج وهجين مفتوح للتلاعب، ففي سنوات ما بعد الغزوات الأميركية قُتل أبو مصعب الزرقاوي،

وتم تصعيد مكانة كل من أبي محمد الجولاني زعيم النصرة، وأبي بكر البغدادي زعيم داعش، وقتل أسامة بن لادن، وتصعيد مكانة أيمن الظواهري الذي كرّس شرعية جبهة النصرة منتجه المشترك بالتعاون مع ديفيد بتريوس مدير المخابرات الأميركية يوم قُتل ابن لادن، الذي كان قائدا للحرب في العراق يوم قتل الزرقاوي وتأسيس النصرة .

الرباعي يقاتل في أهم وربما آخر حروبه في اليمن، وعليها يتوقف مصير صناعة توازنات العالم الجديد الذي شهد صعوداً سياسياً وعسكرياً لروسيا جديدة أشد حداثة وإقناعاً من الاتحاد السوفياتي، وصعوداً اقتصادياً للصين ومنطقة تتعاظم فيها مكانة إيران، ويتهاوى فيها نموذج العثمانية الجديدة في تركيا، وتنفضح فيها أكذوبة ربيع عربي تبين أنه "ريح خماسين" لم تجلب إلا الخراب، ليبدأ شباب اليمن ورجاله ونساؤه يكتبون تاريخهم بأنفسهم، لكنهم معه يكتبون صفحات مصيرية في كتاب تاريخ المنطقة والعالم، فنهاية الحقبة السعودية تكتب على أيديهم، وهذا حدث أكبر من اليمن والخليج والمنطقة .

قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن

أ.عـبد الله صـبري
رئيس اتحـاد الاعلاميين اليمنيين.
Abdullah.sabry@gmail.com

إذا كـانـت الســعوديـة قد خســرت نفوذها في اليمن، فاندفعت إلى التدخل العســكري الأحمق، فإن الســؤال الذي يفرض نفســه: هل كانت الرياض بحاجة إلى تحالف أوسع لإنجاز مهمتها في اليمن؟

وإذا كانت الإجابة بنعم، فثمة ســؤال آخر، ما الذي جعل الدول الأخرى تســتجيب لمثل هذا الطلب؟ وما هي الذرائع التي جرى تســويقها سـياسياً وإعلامياً تمهيدا لإعلان عاصـفة الحزم؟ وما هي المصـالح المشبوهة التي جمعت دول التحالف على قرار غير مسبوق عربياً كهذا؟

ثم ما هي المطامع الخليجية والأمريكية التي تكشفت في ظل تداعيات العدوان، وانعكست سلباً في الميدان خاصة بعد دخول القوات الغازية عدن وبعض محافظات الجنوب؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، تتبع هذه الورقة إرهاصات التدخل الخارجي في اليمن بعيد ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وكيف نسجت النخبة الإعلامية العربية والسياسية التوجسات القلقة بشأن التهديد المزعوم للأمن القومي العربي في اليمن، واستغلال ما يسمى بشرعية هادي لتشكيل قوة عربية مشتركة تردع إيران، لكن بضرب اليمن.

وتسلط الورقة الضوء على المصالح المالية والاقتصادية التي شكلت تحالف العدوان، ودفعت أطرافه الداخلية والخارجية إلى التصادم بشأن تقاسم النفوذ في اليمن، وأن تطلب الأمر تقسيم البلاد وتجزئة المجزأ، على عكس ادعاءاتهم المتواصلة بشأن الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه.

ومن جهة ثانية يحاول الباحث سبر غور الموقف الدولي من العدوان على اليمن، ولماذا يصمت هذا المجتمع حيال جرائم غير مسبوقة بحق اليمن واليمنيين، وما هي العوامل التي جعلت الموقف الدولي في صف الرياض، وكيف يمكن لليمن أن يخترق هذا الموقف؟

وينبه الباحث أن ورقته هذه تأتي في خضم العدوان حيث ما تزال الأبواب مفتوحة على كل الاحتمالات، وإن كان هناك من شيء يقيني؛ فهو صمود الشعب اليمني واستبساله في وجه آلة الحرب والحصار التي لم تدخر شيئاً إلا واستخدمته في العدوان البربري على اليمن.

١- ثـورة ٢١ سبتمبر وإرهـاصات الـتدخل الخارجي

نظراً للنزعة الاستقلالية التي امتازت بها ثورة ٢١ سبتمبر، وتطلع مكونات الثورة إلى

تحرير اليمن من الوصاية الخارجية والهيمنة السعودية الأمريكية على القرار اليمني، اتجهت قوى الهيمنة الدولية والإقليمية إلى تضييق الخناق على اليمن، وإفشال اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين القوى السياسية اليمنية، وإغلاق عدد كبير من السفارات بالعاصمة صنعاء، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر، وإعلان تحالف عاصفة الحزم، بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لافتاً أن قمة دول الخليج بالدوحة في ٩ ديسمبر ٢٠١٤م، قد دعت في بيانها الختامي جماعة أنصار الله إلى "سحب ميليشياتها المسلحة بشكل فوري من جميع المناطق التي احتلتها، وإعادة جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية[١]".

واعتبر مراقبون في حينه، أن التوصيف غير المنطقي من قبل دول الخليج للحالة في اليمن، واعتبار اللجان الشعبية التي تكفلت بسد الفراغ الأمني قوى احتلال، مؤشر على نوايا سعودية-خليجية مبيتة للتدخل العسكري في اليمن. وفي حينه أيضاً، اعتبر المجلس السياسي لأنصار الله توصيف قمة الدوحة لبعض محافظات البلاد، على أنها محتلة من قبل أنصار الله ومطالبتهم الانسحاب منها، توصيف يندرج في خانة التدخل المباشر في شؤون الغير.

وإذ لم يصدر عن أنصار الله واللجان الشعبية، ما قد يعتبر استهدافاً للسعودية الجار الأكبر لليمن أو لدول الخليج بشكل عام، فقد كان لافتاً أن أقلاماً صحفية مشهورة على المستوى العربي قد بادرت إلى قراءة الحدث اليمني بشكل مبالغ فيه، فمثلاً قال الكاتب السعودي جمال خاشقجي "إن اليمن كما نعرفه، وبكل تقلباته منذ ١٩٧٠م انتهى، وثمة يمن جديد يتشكل، المملكة السعودية خسرت تفردها بالتأثير هناك، سيظل لها نفوذ، ولكن مع شريك لا تحبه[٢]".

وما دامت المملكة قد خسرت نفوذها في اليمن بحسب الكاتب السعودي، فلا عجب أن نسمع بعد ذلك موقفاً خليجياً يتضمن تلويحاً بالتدخل في اليمن، حيث قال بيان لوزراء الداخلية الخليجيين بأنهم "لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه التدخلات الخارجية في

---

(١) انظر نص البيان على الموقع الإليكتروني الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ متوفر على الرابط:

http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Thefinalstatementthethirtyfift39.aspx

(٢) – من مقال للكاتب في صحيفة الحياة بعنوان: **"ما لا يدرك كله لا يترك جله"**؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhayat.com/Opinion/Jamal-Khashoggi/4789198/

اليمن[1]" على اعتبار أن أمن الجمهورية اليمنية هو من أمن دول المجلس.

هذا الموقف حظي بترحيب مدير عام فضائية العربية عبد الرحمن الراشد الذي نسج في مقالاته عن اليمن توجسات قلقة متباكياً على شرعية زعم أنها سقطت، ومتسائلاً عن كيفية ردع "الميليشيات المتمردة"، و"ترميم الشرعية"، ومنبهاً إلى "ضرورة دعم الجيش اليمني وتمكينه بهدف "استعادة المدن من براثن الحوثيين[2]"، حد قوله.

٢-العدوان بين فزاعة الأمن القومي وشماعة شرعية هادي

لأن فكرة الكتّاب السعوديين لم تكتمل بالشكل المطلوب، فقد جاءت مقالة عمرو موسى وفؤاد السنيورة عن مستجدات الوضع في اليمن، لتصب في اتجاه الدفع بالتدخل العسكري في اليمن؛ حيث اقترحا: إنشاء قوةٍ عربيةٍ مشتركة في البر والبحر والجو تهدف إلى حماية السلام، وردع محاولات التهديد للمنطقة العربية بأسرها. والهدف هنا بحسب تلك المقالة "لا بد من صنعا وإن طال السفر[3]"!!

في المقال المشترك حذر موسى والسنيورة من تفكك اليمن إلى أكثر من دويلة، وفي ذلك - بنظرهما - تهديد لأمن الخليج وللأمن العربي، خاصة مع "وصول الحوثيين المدعومين من إيران إلى مضيق باب المندب"، وبوضوح مبالغ فيه قال الكاتبان: إنّ إيران التي تتحكم بمضيق هُرمُز والنفط المتدفق عبره، إنْ صار لها موطئُ قدمٍ بباب المندب؛ فإنّ ذلك يطرح احتمالات خطيرة تتعلق بالأمنين المصري والخليجي والأمن العربي عموماً.

وباتجاه البحث عن حل لهذا المأزق الموهوم طالبا باستنهاض مجلس الأمن الدولي عربياً، وكذلك الدعوة إلى "مبادرة عربية تعمل على استعادة وحدة الجيش اليمنى من أجل تحريكه لاستعادة الأمن وتحرير المدن اليمنية من السلاح".

وهكذا ما إن جرى الإعلان عن عاصفة الحزم، حتى استنفرت المطابخ السياسية والإعلامية للحديث عن المد الإيراني في اليمن وخطره على الأمن القومي العربي، وظهرت هذه الفزاعة بشكل جلي في ثنايا المواقف السياسية المعلنة، والكتابات المؤيدة للعدوان.

---

(١) **بيان اجتماع وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون بشأن اليمن**، جدة ٢/١٠/٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:
http://elaph.com/Web/News/2014/10/945807.html

(٢) مقال للكاتب بعنوان: "**الأيادي الخليجية المكتوفة في اليمن**"، ٣/١٠/٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:
http://www.al-tagheer.com/news84183.html...%3C/art28926.html

(٣) انظر، **نص المقال**؛ متوفر على الرابط:
http://albadeel.info/articles.php?id=11134

ففي تبرير لموقف الكويت ومشاركتها في عاصفة الحزم، زعم وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن التهديدات والاعتداءات التي قام بها الحوثيون على أراضي السعودية " مثلت تهديداً للأمن القومي الخليجي والعربي، بموجب ما نصت عليه اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك[١]".

في السياق جرى تبرير المشاركة المصرية بالاستناد إلى ذريعة حماية الخطوط الاستراتيجية لقناة السويس، وأن سيطرة جماعة الحوثي على باب المندب تشكل خطراً استراتيجياً على قناة السويس والأمن القومي المصري.

الصحافة السعودية هي الأخرى، اعتبرت التدخل في اليمن عملاً قومياً، ورسالة قوية لإيران وغيرها بعدم التدخل في الشأن العربي، والإخلال بأمن المنطقة العربية.

ومع بدء العدوان على اليمن ليلة ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لم تكن مبررات التدخل العسكري في اليمن كافية لإقناع الرأي العام اليمني والعربي، ما دفع العدوان إلى تسويق (شرعية هادي) كأساس لانطلاق عاصفة الحزم. ويبدو أن هذا التبرير لم يكن معمماً على دول التحالف، مما جعل التصريحات السياسية بشأن العدوان على اليمن، تسلك منحى التضارب، فمثلاً صرح رئيس مجلس الأمة الكويتي بأن مشاركة بلاده في عاصفة الحزم جاء بناء على طلب من السعودية التي تتعرض لتهديدات عسكرية دفاعية عبر الحدود المشتركة مع اليمن ووجود منصات صواريخ بالستية موجهة لمناطق آمنة في السعودية.

بينما شدد الشيخ صباح الخالد في معرض دفاعه عن الموقف الكويتي على "دعم الشرعية الدستورية في اليمن ممثلة بالرئيس هادي، والاستجابة لطلب الرئيس اليمني تقديم المساندة الفورية عربياً ودولياً لحماية اليمن وشعبه وصون سيادته واستقلاله"، وقبل ذلك أكدت الرياض أن البدء بعملية عاصفة الحزم تأتي "استجابة لطلب الرئيس الشرعي، واستعادة الحكومة الشرعية من الانقلابيين الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وأتباعه".

المغرب هي الأخرى قالت في بلاغ لوزارة الخارجية إن مشاركتها في التحالف يأتي استجابة لطلب عبدربه منصور هادي بوصفه الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية، ومن

---

(١) "عملية عاصفة الحزم ضد الحوثي في اليمن وردود الفعل عليها"؛ متوفر على الرابط:

http://www.asharqalarabi.org.uk

أجل "دعم الشرعية في اليمن والتضامن مع مناصريها". غير أن البلاغ نفسه لم يكن مقتنعاً بوجاهة دعم الشرعية في اليمن كمبرر وحيد للتدخل العسكري، فأضاف سبباً آخراً تضمن "الالتزام بالدفاع عن أمن السعودية والحرم الشريف، وبقية دول مجلس التعاون، الذي تجمعه بالمملكة المغربية شراكة استراتيجية متعددة[1]".

الجدير ذكره أن دول الخليج وعلى إيقاع تداعيات الربيع العربي ٢٠١١م، دعت كلاً من المغرب والأردن للالتحاق بالمجلس، مع أن اليمن كانت آنذاك الأقرب جغرافيا ومنطقياً للانضمام للتكتل الخليجي.

وتصادف أن الحكومة الإخوانية في المغرب كانت منسجمة مع قرار الملك المغربي، حيث قال مصطفى الخلفي وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة والقيادي في حزب العدالة والتنمية إن المشاركة المغربية في التحالف" تأتي في إطار العمل العربي المشترك الذي تقوده السعودية، وتدخل في سياق واجب التضامن والدفاع عن الشرعية ورفض أي سلوكيات تؤدي إلى المس بالوحدة الترابية لليمن[2]".

٣-تحالف المصالح المشبوهة والاسترزاق الرخيص

كان لافتاً أن دولة غير عربية وهي باكستان، قد جرى اقحامها في العدوان على اليمن والإعلان عن مشاركتها في عاصفة الحزم، وكان واضحاً أن التحالف العربي الإسلامي بصيغته المعلنة في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، انطوى على صيغة طائفية، وهو ما تنبهت إليه إسلام آباد بشكل مبكر، وبرغم العلاقة الاستراتيجية التي تجمعها بالسعودية، إلا أن باكستان أعلنت أن مشاركتها في عاصفة الحزم رهن لموقف البرلمان، الذي رفض لاحقاً المشاركة في التحالف. وفسر المراقبون أن الموقف الباكستاني ناجم عن مخاطر تداعيات مشاركة كهذه على الداخل. وأشارت الغارديان البريطانية في تقرير لها أن باكستان تخوفت أن يؤدي تدخلها العسكري ضد "الحوثيين الشيعة" في اليمن إلى إثارة غضب الأقلية الشيعية بداخلها.

واتهمت صحيفة الشرق الأوسط إيران بالتأثير على القرار الباكستاني، ممّا دفع إسلام أباد إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى الرياض بهدف احتواء تداعيات قرار البرلمان الباكستاني على العلاقة بالسعودية.

---

(١) المصدر السابق.

(2) - http://www.alquds.uk/?p=373113

ونشرت تقارير صحفية أن الرياض كانت تعول بشكل كبير على الجيش الباكستاني في العمليات البرية، وكانت مصر على اطلاع بهذا القرار السعودي، ولهذا الغرض كان وزيرا الدفاع بالبلدين قد ناقشا سبل المشاركة الباكستانية في عاصفة الحزم قبل اندلاعها.

ونشرت فورين بوليسي الأمريكية تقريراً بعنوان" القوة في مقابل الدولار"، كشفت فيه أن نواز شريف رئيس وزراء باكستان حصل على مليار ونصف المليار دولار من السعودية كمنحة صداقة، وقد عمل شريف بأقصى طاقته لاسترضاء الرياض، لولا أن المعارضة الباكستانية شكلت عائقاً أمام حكومته(١).

وبالنسبة لمصر، فقد كان ملفتا قول السيسي إن مصر تحتاج إلى ٢٠٠ مليار دولار لحل مشاكلها، ممّا اعتبره البعض الثمن الذي تريده مصر مقابل التدخل البري في اليمن.

الصحف المغربية الرسمية أشارت من جهتها إلى دور المال في تشكل تحالف العدوان على اليمن، موضحة أن دول الخليج منحت المغرب في ٢٠١٢م خمسة مليار دولار ساعدت الرباط في التخفيف من الاحتقان الاجتماعي في البلاد. وبالأرقام يعد المغرب سابع أكبر مستفيد من الدعم المالي السعودي خلال الأربع سنوات الماضية.

وببساطة، - وكما يقول كاتب مغربي - لا يمكن للمغرب أن يستفيد من الدعم المالي الذي تقدمه الدول الخليجية من وقت لآخر من دون تقديم أي مقابل لها. فبقدر ما يحتاج المغرب لتدفق الأموال من تلك الدول لتعزيز نمو اقتصاده والتخفيف من أزماته، تحتاج هذه الدول بدورها لمساعدة المغرب في تحقيق أمنها، وفي مكافحة الإرهاب ضد المجموعات التي تزعزع الاستقرار بالمنطقة(٢)، وما ينطبق على المغرب ينطبق على مصر والأردن والسودان، كما ينطبق على دول أخرى وإن لم تشارك في العدوان بشكل صريح.

٤- انكشاف المطامع الخليجية والأمريكية في اليمن

يطرح السؤال نفسه: إذا كان المال السعودي قد اشترى القرار السياسي لبعض الدول، فما حاجة الدول الخليجية الأخرى للمال حتى تساير السعودية وتتورط في العدوان على اليمن؟

---

(١) عزيز يونس، "**التحالف السعودي الباكستاني: القوة في مقابل الدولار**"، فورين بوليسي، ترجمة الخليج الجديد؛ متوفر على الرابط:
http://thenewkhalij.org/ar/node/12517

(2) - http://ar.moroccoworldnews.com/?p=68965

لقد قرأت سلطنة عمان المشهد بواقعية وحيادية، فنأت بنفسها عن التدخل في اليمن، وتأييد عاصفة الحزم، بينما شاركت بقية دول الخليج في العدوان "السعوأمريكي" ولا تزال. وقد كشفت يوميات العدوان وتداعياته جانباً من المطامع الخليجية في اليمن، خصوصاً بعد دخول القوات الغازية إلى عدن.

فالإمارات التي كانت في ظاهر الأمر غير متحمسة للتحالف، نظراً لموقفها المناهض للإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، اتضح أن قواتها كانت السّباقة لغزو مدينة عدن، ممّا كشف عن مطامعها بشأن الميناء الاستراتيجي، وقد دلت التقارير على أن حكومة أبو ظبي أسهمت في تعطيل نهوض ميناء عدن حتى لا يسحب البساط عن ميناء دبي العالمي. ووجود قواتها الغازية في عدن لا ينفصل عن الاستمرار في هذه المهمة. وإن كان لا بد من تطوير المدينة وميناءها فليكن في إطار استثمار إماراتي يعود بالربح الأكبر إلى خزائن أبو ظبي.

قطر هي الأخرى تبحث عن مصالح اقتصادية في اليمن، لكن عبر إعادة حلفائها الى السلطة من الإخوان المسلمين الذين شكلوا رافعة الربيع العربي في المنطقة المسنود من قطر وتركيا، قبل أن يأتي التدخل السعودي الإماراتي في مصر ليضع حداً لمشروع أخونة السلطة.

ولأن الأطماع الخفية قد تكشفت، فقد بات خلاف قوى العدوان على أشده، وانعكس على شكل صراعات وفوضى واغتيالات أمنية تشهدها عدن كل يوم تقريباً، الأمر الذي يحول دون عودة ما يسمى بالحكومة الشرعية إلى المدينة.

حضرموت حاضرة كذلك في الأطماع الخليجية، ومنذ تسليمها للقاعدة مع بداية العدوان، غدت على سكة مخطط التقسيم والانفصال، مع أحلام بضمها للسعودية أيضاً.

ومؤخراً كشفت وثيقة وقّعها (٩٥) شيخاً من قبائل حضرموت، يطالبون فيها السعودية بضمّ المحافظة إلى المملكة، ذروة المطامع السعودية في اليمن. وتهاوت معها الذرائع التي اجتهدت في تسويقها طيلة الأشهر الماضية، كمبرر لعدوانها على اليمن.

ولأننا في زمن اللعب على المكشوف، فإن الدور الأمريكي في تشكيل ومساندة عاصفة الحزم، يأتي بهدف بناء قاعدة عسكرية في أرخبيل سقطري. هذا ما كشفته مواقع إعلامية رصدت حركة بناء في الأرخبيل، وتوافد المئات من العمالة الآسيوية لبناء القاعدة البحرية الأمريكية مستغلين انشغال اليمن بمواجهة العدوان[1].

(1)http://www.mersadnews.net/archives/12170

ويقول مراقبون إن أرخبيل "سقطري" الذي يقع في نقطة التقاء المحيط الهندي مع بحر العرب، يمثل نقطة استراتيجية بحرية شديدة الأهمية، جعلته في مرمى الأطماع الأمريكية، التي لا تتوانى في البحث عن موطئ قدم لها يساعدها على توسيع نفوذها في المنطقة براً أو بحراً.

وهكذا بات جلياً من خلال استعراض حال ومآل تحالف العدوان على اليمن أن الذرائع المشبوهة، والاسترزاق الرخيص الذي جمع دول تحالف الشر، كانت تخفي معها مطامعاً أمريكية وخليجية، جرى التسويق لها سياسياً قبل ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م من خلال مشروع الأقلمة سيئ الصيت، فلما فشل المخطط، وبات الجيش واللجان الشعبية حاضرين في غالبية مناطق اليمن لضبط الأمن وحماية وحدة البلاد، جاءت "عاصفة الحزم" لتقوم عبر العمل العسكري بما عجزت عنه الأدوات السياسية والاستخباراتية. ومع التطورات الأخيرة بات جلياً أكثر أن شماعة شرعية هادي لم تكن سوى غطاء لتنفيذ مؤامرة التجزئة والتقسيم بحق اليمن، التي لا يمكن فصلها عن المشروع "الصهيوأمريكي" ومخططاته بالمنطقة.

ويبقى القول: إن جرائم الحرب والإبادة التي ارتكبتها دول العدوان على اليمن لن تسقط بالتقادم، ولن ينفع معها أية دعاوى أو تبريرات كاذبة ومتهافتة، وستبقى وصمة عار في جبين آل سعود وحلفائهم ومرتزقتهم في الداخل وفي الخارج.

حوار مع السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي

أجرى الحوار/
عبدالملك العجري

* يوليو ٢٠١٦

يكتسب الحوار مع السيد عبد الملك الحوثي أهميته من كونه يعد الشخصية المحورية ذات التأثير العميق في البيئة السياسية والاجتماعية اليمنية منذ ثورة ٢١ سبتمبر، والرجل الأول الأكثر حضوراً وتأثيراً في صناعة وتشكيل الأحداث، وإعادة توجيهها والأكبر نفوذاً وشعبية بين الجماهير والأقدر على إلهام ومخاطبة الوجدان الشعبي، في شخصيته يلتحم الداعية الديني مع القائد السياسي والمناضل الثوري، تمكن من فرض نفسه لاعباً قوياً ومداراً للأحداث.

المتمرد الذي أصبح صانعاً للملوك أو الحكام على حد توم فين (الصحفي البريطاني المتخصص في الشأن اليمني في مقالة له على موقع ميدل إيست أي) في إشارة إلى سطوع نجمه وتعاظم نفوذه، وتحوله إلى الرجل الأول في اليمن.

والآن بعد مضي عام وأشهر على إعلان عاصفة الحزم، وانطلاق الأعمال العسكرية العدوانية على اليمن، والتي أثارت ردود أفعال دولية وإقليمية متباينة، ولا زالت تثير جدلاً لا يتوقف في الداخل والخارج، وتشغل بال المهتمين والمتابعين، سياسيين وإعلاميين ومثقفين وخبراء، يتناولونها بالدرس والتحليل في كل منعطف من منعطفاتها-خلفياتها-ديناميكيتها - أحداثها - أبرز الفاعلين فيها وأدوارهم.

في هذا الحوار (يعد هذا الحوار أول حوار يجريه السيد منذ بداية العدوان) يضعنا السيد أمام صورة بانورامية للمشهد السياسي المحلي والإقليمي والسياقات والتفاعلات المكثفة لمسار الأحداث التي سبقت ثورة ٢١ سبتمبر وصولاً إلى توقيع تفاق السلم والشراكة الوطنية، والتطورات الدراماتيكية التي انتهت باستقالة هادي ثم حوار موفنبيك واستباق عاصفة الحزم اتفاقاً كان وشيكاً بين المتحاورين، موضحاً الظروف التي رافقت إعلان اللجنة الثورية للإعلان الدستوري والتعقيدات التي أحاطت به وأعقبته، وفرضت العدول لإدارة مرنة بدلاً من الإجراءات الثورية في الإعلان الدستوري .كما كشف ملابسات الذهاب للجنوب و كيف تمكن مقاتلو اللجان الشعبية من طرد القاعدة من ثمان محافظات وإلى نص الحوار:

- سماحة السيد نود هنا أن نستعرض معكم أهم المحطات والخلفيات والأحداث لهذه الحرب المجنونة ونستعرض - أيضاً - عدداً من القضايا التي كانت مثار جدل حول

أنصار الله و(اللجنة الثورية العليا) و(اللجان الشعبية) و(الجيش) و(ثورة ٢١/ سبتمبر /٢٠١٤م)، حيث يُنظر لكم أنكم القيادة الفعلية لها.

كما تعلمون عام وأشهر، واليمن يتعرض لحرب شاملة تعدّ من بين أكثر الحروب همجية ووحشية في تاريخ المنطقة واستمرار القصف الجوي بهذه الكثافة ولهذه المدة في سابقة لم تعهدها الحروب الحديثة فضلاً عن الحصار الاقتصادي والصعوبات السياسية.

السعودية رمت بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري، عشر دول عربية وإسلامية أعلنت مشاركتها في هذا العدوان بدعم ورعاية ومشاركة من ثلاث دول غربية عظمى أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

كيف تفسرون هذا الزخم والاحتشاد للعدوان على دولة تصنف بأنها من أكثر دول العالم فقراً، وكأن اليمن ارتكبت جُرماً لم يسبقها إليه أحد من العالمين؟ وبرأيكم ماهي الأهداف الحقيقية لهذه الحرب العدوانية؟

السيد: بدايةً نبارك لكم انطلاق مشوار هذه المجلة، ونسأل الله لكم التوفيق؛ لتكون منبراً للحرية ومرآةً تتجلّى فيها الحقائق، ومصدراً مشعّاً بالنور لمن يتطلع إلى إعلامٍ يلتزم الصدق والموضوعية.

أمّا فيما يتعلّق بالعدوان على بلدنا؛ فلا شك أنه يمثل الحدث الأبرز لربما في العالم في هذه المرحلة، وقد برز في هذا العدوان عدة اعتبارات:

الأول: مستوى الدور الأمريكي الرئيسي في العدوان من حيث المشاركة الفعلية في جوانب متعددة؛ ومنها الإدارة والاستطلاع والدعم اللوجستي والقصف الجوي والقصف البحري، وتقديم مختلف أنواع السلاح ووسائل التدمير الشامل والدور الرئيسي في التخطيط؛ ومنها توفير الدعم والغطاء السياسي بشكل كامل للعدوان، ومنها الحماية من الضغط الحقوقي من جانب المنظمات والأمم المتحدة، ومنها الدفع للقوى التي تدور في الفلك الأمريكي لدعم العدوان مشاركةً أو تأييداً.

الثاني: الترحيب الإسرائيلي المعلن بالعدوان والتأييد المكشوف له والمشاركة الفعلية -أيضاً-فيه بأشكال متعددة، وصاحب ذلك التطور الملحوظ في الروابط التي برزت إلى العلن بين إسرائيل وآل سعود.

الثالث: ما رافق هذا العدوان من عناوين وتبريرات، وما تلبّس به من ممارسات وحشية وإجرامية في القتل الجماعي والتدمير الشامل والحصار الظالم، ومجموع هذه الاعتبارات تكشف طبيعة العدوان وحقيقة خلفياته.

فمن المعلوم قطعاً أن الواقع الذي يعيشه البلد ما قبل العدوان لم يكن بحدّ ذاته يشكل أيّ تهديد لمحيطه العربي والإسلامي ولا على المستوى الدولي، فالجميع في البلد كانوا منشغلين جداً بحلّ المشاكل الداخلية الكبيرة وفي مقدمتها المسألة السياسية، وكان الفرقاء السياسيون جميعهم منهمكين في (حوار موفمبيك)، وعلى وشك الوصول إلى حلٍّ يضمن الشراكة للجميع، ويساعد على حل المشاكل الأمنية والاقتصادية التي مفتاح حلها هو بحل المشكل السياسي، وكان حجم المشاكل والأزمات الداخلية على نحوٍ لا يسمح أصلاً للبلد للتفكير بفتح مشاكل مع أي طرف خارجي، بل على العكس من ذلك حرصت القوى الثورية والمتحررة على التأكيد بكل الوسائل على حسن نواياها تجاه محيطها العربي والإسلامي، وأن سعيها لتصحيح الأوضاع والمطالبة بالحقوق في البلد لا يعني التهديد للخارج، والحقيقة القاطعة التي تشهد لها الوقائع والأحداث والإثباتات أن القوى المعتدية رأت في التحرك الشعبي الساعي للضغط على القوى السياسية لإصلاح الوضع المتردّي على كل المستويات، وإعادة الاعتبار للشعب، وتلبية طموحاته في الحرية والاستقلال رأت فيه تمرداً على إرادتها وإفشالاً لمشاريعها وكسراً لقيودها؛ فهي كانت قد رسمت سياسة معيّنة فرضت من خلالها على شعبنا وضعاً مأساوياً يتّجه به تلقائياً نحو الانهيار والتفكّك إلى دويلات بائسة ومتناحرة وغارقة في مشاكل لا أول لها ولا آخر، فبالرغم من أن القوى السياسية الحاكمة آنذاك أسلمت لأولئك أمر البلاد، وأخضعت كل توجّهاتها في السلطة حسب إملاءاتهم إلا أنّهم لم يقدّروا لها ذلك، فدفعوا بها إلى تبنّي سياسات خاطئة لتقسيم البلد وتفكيكه، وسياسات على المستوى الاقتصادي تصنع أزمة رهيبة، وعلى المستوى الأمني بما يدعم تمكين القاعدة وأخواتها، ويفقد الشعب اليمني أمنه واستقراره، وأصبح الكثير من مختلف فئات الشعب من الأكاديميين والمنتسبين للأجهزة الأمنية وصولاً إلى التجمعات في الأسواق والمساجد وغير ذلك؛ أهدافاً للاغتيالات

الواقع الذي عاشته البلد ما قبل العدوان لم يكن بحدّ ذاته يشكل أيّ تهديد لمحيطه العربي والإسلامي ولا على المستوى الدولي، فالجميع في البلد كانوا منشغلين جداً بحلّ المشاكل الداخلية الكبيرة وفي مقدمتها المسألة السياسية.

والتفجيرات في وضعٍ كان يفترض لسلطة تستند إلى دعم دولي وإقليمي ولها ارتباط بأولئك في الخارج لدرجة الانضواء تحت إمرتهم والذوبان في سياساتهم وتوجّهاتهم أن تحقق لشعبها الرفاه الاقتصادي والاستقرار الأمني والسياسي، ولكن في الوقت نفسه حدث العكس، وشهد عليها حتى رعاتها الخارجيون بالفشل والفساد والاتجاه إلى الهاوية، بينما هي في حقيقة الحال تنفذ سياساتهم وتتحرك وفق مخططاتهم.

حرصت القوى الثورية والمتحررة على التأكيد بكل الوسائل على حسن نواياها تجاه محيطها العربي والإسلامي. القوى المعتدية رأت في التحرك الشعبي تمرداً على إرادتها وإفشالاً لمشاريعها وكسراً لقيودها.

تلك المخاطر والتحديّات والأزمات دفعت الشعب إلى التحرك من خلال التصعيد الثوري للضغط على أولئك بتصحيح المسار على كل المستويات، وكانت ثمرة ذلك الضغط (اتفاق السلم والشراكة) الذي ضمن لكل القوى السياسية الفاعلة المشاركة مع مراعاة مطالب الشعب، وتصحيح الاختلالات في العملية السياسية والوضع الاقتصادي والأمني، وهذا بالتحديد ما لم يرغب الخارج بتحقيقه، حتّى وإن كان قد رحّب بالاتفاق وأقرّ به وبشرعيته، لكن لم يرغب ولم يسمح بتنفيذه؛ لأن الذي يريده الخارج المتمثّل بقوى العدوان هو الواقع المأزوم والمتردّي، شرط أن يبقى تحت سيطرتهم، وبتعبير آخر مشروع "الفوضى الخلاقة"، وقد نتج عن تمرّد المرتزقة وانقلابهم على (اتفاق السلم والشراكة)، وتعنّتهم عن الوفاء بما وقّعوا عليه مشاكل إضافية، بعدها اتجه الجميع إلى (موفمبيك) للحوار من جديد حتّى أوشكوا على التفاهم بصيغة تستوعب ما تضمّنهُ (الإعلان الدستوري) الذي كان بهدف الضغط لسدّ الفراغ الناتج عن استقالة (عبدربه)، واستقالة الحكومة آنذاك، وحينما أدركت قوى العدوان ذلك أوعزت إلى البعض بالتريث عن التوقيع؛ لأنها كانت قد أعدّت عدّتها للبدء في العدوان وهذا ما حدث.

الإعلان الدستوري أتى لسد الفراغ الناتج عن استقالة عبد ربه، واستقالة الحكومة آنذاك، وحينما أدركت قوى العدوان ذلك أوعزت إلى البعض بالتريث عن التوقيع على نتائج الحوار.

- في القمة السادسة والعشرين التي عقدتها الجامعة العربية بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٥م لبحث تحديات الأمن القومي العربي، بينما في الوقع الهدف الأساس للقمة إعلان مباركة العاصفة.

حين يجتمع الزعماء العرب، ويُرَحِّلون كل المهددات الحقيقية للأمن القومي التي أشار إليها البيان الختامي نفسه؛ مثل النزاعات العرقية والطائفية التي تهدد الدولة القُطرية بالتفكك، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، والمهددات الأخرى؛ مثل الوجود العسكري الأجنبي، احتلال العراق، إسرائيل. يُرَحِّلون كل هذه المهددات، ويحددون ما أسموه الانقلاب الحوثي أو التهديد الحوثي، كتهديد يستدعي التحرك العاجل، ويلمح البيان الوزاري إلى عاصفة الحزم في سياق حماية الأمن القومي العربي من التهديدات الإيرانية، الأمر الذي يثير في الذهن أكثر من سؤال.

اتفاق السلم والشراكة. ضمن لكل القوى السياسية الفاعلة المشاركة مع مراعاة مطالب الشعب، وتصحيح الاختلالات في العملية السياسية والوضع الاقتصادي والأمني، وهذا بالتحديد ما لم يرغب الخارج بتحقيقه.

ما هو الشيء الذي يقلقهم منكم، ويجعلهم يصنّفون بعض تحركاتكم بين مهددات الأمن القومي العربي؟

الأمر الآخر العلاقة المثيرة للجدل بين أنصار الله وإيران، تشير كثيرٌ من التقارير والتصريحات الخليجية وبعض الغربية أن ما حدث في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م كان بإيعاز من إيران، نريد: ما هي طبيعة علاقتكم بإيران؟ وهل لإيران علاقة بما حدث في ٢١ سبتمبر؟

ما يقلقهم منّا ومن كل الأحرار في شعوب المنطقة هو النهج التحرّري الرافض لاستبداد الداخل وهيمنة الخارج والثائر بوجه الاستعباد للشعوب والتدمير للمنطقة.

لم يكن لأولئك الحق أن يفرضوا علينا معاداة إيران، فإيران بلد مسلم، ومواقفه تجاه قضايا الأمة إيجابية، ولم يسبق له أن تحرك عدائياً ضد شعبنا، وإنّما تبنّى البعض الطرح الإسرائيلي في اعتبار إسرائيل صديقاً أو حليفاً، وإيران المسلم عدوّاً وبغيضاً، وهذا طرح لا يلزمنا القبول به.

السيد: ما يقلقهم منّا ومن كل الأحرار في شعوب المنطقة هو النهج التحرّري الرافض لاستبداد الداخل وهيمنة الخارج والثائر بوجه الاستعباد للشعوب والتدمير للمنطقة، أمّا العلاقة بإيران؛ فلم يكن لأولئك الحق أن يفرضوا علينا معاداة إيران، فإيران بلد مسلم، ومواقفه تجاه قضايا الأمة إيجابية، ولم يسبق له أن تحرك عدائياً ضد شعبنا، وإنّما تبنّى البعض الطرح الإسرائيلي في اعتبار إسرائيل صديقاً أو حليفاً، وإيران المسلم عدوّاً وبغيضاً، وهذا طرح لا يلزمنا القبول به، ومع نظرتنا الإيجابية تجاه إيران،

- ورأْينا في أن العالم الإسلامي بكله معنيٌّ بحكم المبادئ والقيم والأخلاق والمصالح بالتعاون والتفاهم في وجه التحديّات والأخطار التي لا تستثني حتى تلك البلدان التي قرّر حكّامها الانخراط في المشروع الأمريكي والإسرائيلي. اتخذ أولئك الشعار الأمريكي الذي رفعه بوش "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، وجعلوا منه مبرّراً لاستهداف كل صوت حرّ في المنطقة يطالب بالحقوق المشروعة، ويقف بوجه المؤامرات المدمّرة ضد شعوبها ويعادي إسرائيل، وجعلوا من الموقف المناهض للسياسة الأمريكية المعادية لشعوب المنطقة والعداء لإسرائيل مسألة إيرانية، فأيّ طرف يتبنّاها يقولون عنه إيراني بهدف الضغط على الآخرين، كي لا يجرؤ أحدٌ على العداء لإسرائيل، وجعلوا من العلاقة معها والاشتراك في مؤامراتها ضد شعوب المنطقة معياراً لإثبات أنك عربي، فقدّموا مفهوماً جديداً غريباً للعروبة والإسلام يتلخّص في الولاء لأمريكا والتحالف مع إسرائيل، وما أعجب وأغرب وأسوأ هذا المفهوم المغلوط الباطل!

جعلوا من الموقف المناهض للسياسة الأمريكية المعادية لشعوب المنطقة والعداء لإسرائيل مسألة إيرانية، فأيّ طرف يتبنّاها يقولون عنه إيراني، كي لا يجرؤ أحدٌ على العداء لإسرائيل، وجعلوا من العلاقة معها والاشتراك في مؤامراتها ضد شعوب المنطقة معياراً لإثبات أنك عربي، فقدّموا مفهوماً جديداً غريباً للعروبة والإسلام يتلخّص في الولاء لأمريكا والتحالف مع إسرائيل.

لقد أكّدنا مراراً وتكراراً أننا لسنا امتداداً لأي أجندة لصالح أيّ طرف ضد طرف آخر في محيطنا العربي والإسلامي، وأن تحرّكنا ينطلق من مبادئ واضحة أصيلة، وأن مطالب شعبنا مطالب واقعية ومظلوميته ومعاناته واضحة، وليست المسألة مسألة أجندة لصالح الخارج، لا إيران ولا غيرها.

أكّدنا مراراً وتكراراً أننا لسنا امتداداً لأي أجندة لصالح أيّ طرف ضد طرف آخر في محيطنا العربي والإسلامي، وأن تحرّكنا ينطلق من مبادئ واضحة أصيلة، وأن مطالب شعبنا مطالب واقعية ومظلوميته ومعاناته واضحة، وليست المسألة مسألة أجندة لصالح الخارج، لا إيران ولا غيرها.

- يتهمكم خصومكم بأن تحركاتكم منذ - ٢١ سبتمبر - لم تكن تضع في تقديرها أي اعتبار للمخاوف الإقليمية والدولية خاصة دول الجوار.

هل كنتم تتوقعون ولو بنسبة ضئيلة ردّ الفعل المجنون من قبل السعودية وتحالف العدوان؟ وهل لو عادت العجلة إلى الوراء أو توقعتم ردة الفعل المجنونة هذه؟ هل كنتم أقدمتم على اتخاذ نفس الخطوات والإجراءات والتصعيد الثوري؟ وهل تعتقدون أن العدوان أضرّ بتجربة أنصار الله أو أنه صقلها أو الأمرين معاً؟

السيد: لقد حرصنا أن يواكب التحرك الشعبي والتصعيد الثوري تأكيداً لدول الجوار ولكل محيطنا من العرب والمسلمين؛ أنّ تحرّك الشعب اليمني هو في حدود مطالبته بحقوقه المشروعة واستعادة قراره وفرض حريته، وليس بهدف استهداف دول الجوار، ولا يشكّل أيّ تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي، وكان التأكيد في الكلمات المتلفزة، وفي الحوارات مع البعثات الدبلوماسية وعبر رسائل من خلال من ينقلها إلى أولئك.

لم يكن اليمن في وضعية عداء، ونزاع في محيطه حتى يأتي العدوان في سياق عدائي ومتوقّع لدى الشعب ولدى سائر البلدان والمراقبين.

و لكن هذا بالتأكيد لم يحل المشكلة مع أولئك، فمشكلتهم مع الشعب اليمني ليس؛ لأن الشعب اليمني شعبٌ عدوانيٌ سيتّجه ومن دون سابق إنذار ولا مبرّر للانقضاض على دول الجوار وغيرها، ويثير الشغب والفوضى في المنطقة... لا، فهم يعرفون الشعب اليمني أنه شعبٌ له مبادئ وقيم وأخلاق، وأنه شعب الحكمة وشعب ودّي ويرعى حق الجوار، كما أن الظروف والأوضاع والأزمات التي يعاني منها الشعب اليمني نتيجة لسياسات أولئك ومرتزقتهم، لا تسمح للشعب بالتفكير في التحرك المعادي للخارج والغزو لبلدان المنطقة والتفرغ لاستهدافها، فلهُ في واقعه الداخلي ما يجعله منشغلاً في الواقع العملي لتصحيح الوضع ومعالجة تلك التراكمات من المشاكل والأزمات التي صنعها أولئك، هذا هو الحال الذي كان عليه البلد قبل بدء العدوان.

مشكلة أولئك مع الشعب، سعيه للتحرر ومطالبته بحقوقه، وإفشاله لمؤامرات التمزيق والتفكيك وطرده للقاعدة آنذاك من ثمان محافظات، وسعيه لتصحيح مسار العملية السياسية وموقفه المبدئي والحر تجاه القضايا الكبرى للأمّة، وقد أعلنت إسرائيل آنذاك قلقها على لسان (نتنياهو)، ومسؤولين كبار في الكيان الإسرائيلي، وتناول الإعلام الإسرائيلي تحرّك الشعب اليمني بقلقٍ واضح ومعلن.

وأي سياسي أو مراقب للأوضاع في البلد آنذاك يعرف ذلك، ولكن مشكلة أولئك مع الشعب؛ سعيه للتحرر ومطالبته بحقوقه، وإفشاله لمؤامرات التمزيق والتفكيك وطرده للقاعدة آنذاك من ثمان محافظات، وسعيه لتصحيح مسار العملية السياسية وموقفه المبدئي والحر تجاه القضايا الكبرى للأمّة، وقد أعلنت إسرائيل آنذاك قلقها على لسان نتنياهو، ومسؤولين كبار في الكيان الإسرائيلي، وتناول الإعلام الإسرائيلي تحرّك الشعب اليمني بقلقٍ واضحٍ ومعلن، وقد كان العدوان مفاجئاً لبلدان وشعوب المنطقة، لهذا الاعتبار؛ يعني لم يكن اليمن في وضعية عداء، ونزاع في محيطه حتى يأتي العدوان في سياق عدائي ومتوقّع لدى

الشعب ولدى سائر البلدان والمراقبين، وشعبنا اليمني لو توقّع هذا العدوان وبهذا المستوى من الوحشية والإجرام والتدمير والاستهداف لاستعد بشكل أفضل وأقوى للدفاع عن نفسه وأرضه وحريّته، ولو كان يدرك أن الآخرين يعدّون العدة للغدر به والاعتداء عليه، لمكّنه ذلك من اتخاذ تدابير فعّالة بشكل أفضل في الداخل والخارج، ولكن لم يكن ليكفّ عن المطالبة بحقوقه والسعي لمواجهة المؤامرات الرامية إلى الوصول به إلى حافة الانهيار تلقائياً وتحت السيطرة؛ لأن أولئك يريدون للبلد الفوضى الخلاقة التي يتحكّمون بها وبقواعد اللعبة فيها.

كما يريدون -أيضاً- تفكيكه، وتمزيقه بكل راحة بال ومن دون معوّقات ولا اعتراض، وقد استفاد الشعب من الأحداث بكلّها، تجربةً ووعياً وإدراكاً لطبيعة الآخرين، وأمّا المعاناة؛ فلا شك أن العدوان بهمجيته ووحشيته أضرّ بالشعب وعانى منه بشكل كبير، ولكن مهما كان حجم المعاناة؛ فشعبنا لم يكن له من خيار إلا التصدي للعدوان والتوكّل على الله، ومن المعلوم أن كل الشعوب والبلدان الحرة قدّمت التضحيات وعانت الكثير، وفي النهاية انتصرت والعاقبة للمتقين.

- بعدَ مرور أكثر من عام ونصف من (الإعلان الدستوري)، يقول البعض إن الإدارة الثورية تتسم بطابع لا إداري فوضوي سواءً في أدائها العام، أو فيما يتعلق بالتعيينات التي تصدرها (اللجنة الثورية)، أو أداء (اللجان الثورية) في مؤسسات الدولة، وأحاديث عن تورط قيادات محسوبة على أنصار الله في قضايا فساد ونحوها، هل أنتم راضون عن أداء (اللجنة الثورية العليا) وطريقتها في إدارة الدولة؟

السيد: الإعلان الدستوري عملياً لم تنجز مضامينه في تشكيل المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة؛ لأن القوى السياسية دخلت في متاهات وتعقيدات؛ منها من ارتمى في حضن المعتدين مراهناً على أنّه سيكسب كل شيء، ومنها من له تحفّظاته ومخاوفه، وأمّا القوى الثورية؛ فقد سعت، ولاتزال إلى إقناع القوى السياسية سيما حالياً المناهضة للعدوان إلى الشراكة وإنجاز تشكيل الحكومة وسدّ الفراغ في مؤسّسات الدولة بذلك.

والدور الحالي الذي تقوم به (اللجنة الثورية) هو الحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار، والسعي لتفعيل ما أمكن منها في ظل معوقات كبيرة ومشاكل كثيرة، وفي مقدمتها العدوان والحصار وحساسية القوى السياسية التي لها حضور كبير في المؤسسات، وهي فعلياً - وبنسبة كبيرة - من تمسك بها، فأغلب الموظفين منها، والقوى الثورية حضورها محدود جداً، لا من جانب الموظفين، ولا من جانب التدخل في التفاصيل.

الإعلان الدستوري عملياً لم تنجز مضامينه في تشكيل المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة؛ لأن القوى السياسية دخلت في متاهات وتعقيدات؛ منها من ارتمى في حضن المعتدين مراهناً على أنّه سيكسب كل شيء، ومنها من له تحفّظاته ومخاوفه.

ونستطيع القول إن (اللجنة الثورية) نجحت حتى الآن بالتأكيد في الحفاظ على المؤسسات من الانهيار والتلاشي، وفعّلت البعض منها بشكل ناقص ومحدود لوجود المعوقات الكثيرة.

ولاشك - أيضاً - أن اللجنة تعاني من الوضع الذي يقيّدها من كثير من الأمور، فقد فرضت ظروف العدوان إعطاء أولوية للتصدي له، وإعطاء أولوية للحفاظ على وحدة المكونات السياسية في الموقف المهم، ولو تحركت اللجنة من دون وفاق مع المكونات، قد تحدث بعض الحساسية، والانزعاج قائم لدى البعض، ويظهر بين الحين والآخر لأي إجراء مهما كان بسيطاً، ويمكن للقوى السياسية السعي لمعالجة الأمر سيما المناهضة منها للعدوان، وإذا وصلت لدرجة الاحباط والتعقد الشديد فيمكن معالجة الأمر شعبياً بما يفيد البلد كله، وليس لصالح مكون على مكون آخر.

الجيش واللجان كانا بين خيارين اثنين؛ إمّا الانتظار للمرتزقة والقاعدة لاستكمال جرائمها في الجنوب ومواصلة التقدّم في بقية البلد بدعم خارجي، وإما التحرك بهدف التصدي لذلك والقيام بالواجب، وقد حقّقت حملة الجيش واللجان في البداية نجاحاً كبيراً أدهش الخارج وأصابه باليأس والإحباط، فقرّر سرعة التدخل المباشر.

أمّا الكلام عن الفساد؛ فأكثر من يروّج لذلك هم الفاسدون الحقيقيون، ووضع البلد معروف، ليس فيه مغانم لأي من المهتمين بالدفاع عن البلد، وإذا كان من شيء؛ فهو إذا ثبت في الإطار الفردي الذي يجب محاسبته مع بقية الفاسدين سواءً بسواء.

- اسمح لي أن أسألك سؤالاً مباشراً لماذا ذهبتم إلى الجنوب؟ ألا تعتقدون أن هذا أضرّ بعلاقاتكم مع القوى الجنوبية، ووسع من دائرة خصومكم المحليين؟ وكيف تنظرون لمستقبل العلاقة مع القوى الجنوبية ومستقبل الوحدة بعد ما حدث؟

السيد: لقد كان تحرّك الجيش واللجان الشعبية إلى بعض المحافظات الجنوبية لمواجهة التحرك العدائي للقاعدة ومليشيات المستقيل هادي، بعد أن بدأت بعمليتها العدوانية في قتل وسحل وذبح منتسبي الجيش والأمن، وبعض المواطنين في عدن ولحج، واقتحام المعسكرات، وبداية التحرك العسكري الذي يستهدف الشعب في اتجاه محاور متعددة صوب تعز ومناطق أخرى، وقد أعلن الطرف الآخر موقفة المعادي للشعب واتجه عملياً بإرسال خلايا للقتل والتفجيرات في مساجد العاصمة صنعاء...

لقد كان تحرّك الجيش واللجان الشعبية إلى بعض المحافظات الجنوبية لمواجهة التحرك العدائي للقاعدة ومليشيات المستقيل هادي، بعد أن بدأت بعمليتها العدوانية في قتل وسحل وذبح منتسبي الجيش والأمن، وبعض المواطنين في عدن ولحج، واقتحام المعسكرات.

وكان الجيش واللجان بين خيارين اثنين؛ إمّا الانتظار للمرتزقة والقاعدة لاستكمال جرائمها في الجنوب ومواصلة التقدّم في بقية البلد بدعم خارجي، فقد كان الخارج بلا شك سيعتبر ما حدث فرصة وهو شجع على ذلك ودعمه من لحظاته الأولى، فقد وصلت طائرة سعودية محمّلة بالنقود إلى عدن لهذا الغرض، وكان النشاط والتحفيز الأجنبي واضحاً بأساليب كثيرة؛ منها نقل السفارات إلى عدن والسعي لاعتراض السفن المحمّلة بالنفط والبضائع لمنعها من الوصول إلى الحديدة وغير ذلك. والخيار الثاني التحرك بهدف التصدي لذلك والقيام بالواجب، وقد حقّقت حملة الجيش واللجان في البداية نجاحاً كبيراً أدهش الخارج وأصابه باليأس والإحباط، فقرّر سرعة التدخل المباشر. فالخارج كان مصرّاً على ضرب الشعب اليمني واستهدافه؛ إما بمرتزقته والقاعدة إن استطاعوا، وإلا فبالتدخل المباشر إلى جانبهم، وهذا ما حدث، فحينما فشلوا، تدخّل إلى جانبهم وعمد إلى استغلال المشكلة الجنوبية، وقدّم لبعض الحراك الوعود الخيالية؛ لتحقيق أحلامهم واستدراجهم للمشاركة إلى جانبه، واستفاد منهم، ثم لم يفِ لهم بما وعد، ولم يحقق لهم ما أمّلوا، والجميع اليوم يعرف مأساوية وفوضوية الوضع هناك.

وأودّ هنا لفت النظر إلى أنّا أبلغنا الإخوة الجنوبين، وأقصد بعض قياداتهم، بل وأشَرْت إلى ذلك في بعض الكلمات في أنهم إذا منعوا القاعدة ومليشيات هادي من الاعتداءات والجرائم والتحرك ضد بقية المناطق؛ فلن يذهب أحد إلى هناك، وكذلك بعد نجاح حملة الجيش واللجان أبلغناهم أنهم إذا استعدّوا بحفظ الأمن في مناطقهم، والمنع من استغلالها من قبل قوى الإجرام؛ فسوف يعود الجيش واللجان، فلم نجد طرفاً هناك ينهض بهذا

الدور، وسوف تكشف الأيام للإخوة في الجنوب الكثير من الحقائق، وكيف أن البعض هناك أُستُغِلّوا فقط استغلالاً ليس فيه أي خدمة للقضية الجنوبية.

أبلغنا الإخوة الجنوبين أنهم إذا منعوا القاعدة ومليشيات هادي من الاعتداءات والجرائم والتحرك ضد بقية المناطق؛ فلن يذهب أحد إلى هناك.

ولايزال الاستغلال قائماً، فالآلاف اليوم موجودون منهم في مأرب؛ لتقديمهم قرابين ممن جنى عليهم في الماضي وأهدر دماءهم بالفتاوى في عام ٩٤، والمعوّل على القوى الحرة وحكماء الجنوب أن يتحركوا للحفاظ على أبناء الجنوب من هذا الاستغلال والامتهان، فهناك الكثير الكثير من أحرار الجنوب وحكمائه وهم يرصدون مسار الأحداث، وتتجلّى لهم الحقائق، وحال الجنوب لا يختلف عن حال الشمال، وفي كل البلد هناك الشرفاء والأحرار وهناك القلة القليلة التي باعت نفسها وأرضها وشرفها بالمال وهناك الكثير من الجامدين المنتظرين لما تؤول إليه الأحداث.

سوف تكشف الأيام للإخوة في الجنوب الكثير من الحقائق، وكيف أن البعض هناك أُستُغِلّوا فقط استغلالاً ليس فيه أي خدمة للقضية الجنوبية.

- البعض ينتقد أنصار الله، وبقية القوى الوطنية أنهم لم يتحركوا بالشكل المطلوب لعقد مصالحات داخلية وخطوات تطمينية لقوى وشخصيات سياسية واجتماعية وعسكرية، بحيث تبعدهم عن الارتماء في أحضان الرياض، ويتهمون الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية بالمبالغة في الإجراءات الأمنية والاعتقالات التعسفية، وأن هذه الاجراءات أضعفت من الاصطفاف الشعبي لمواجهة العدوان ودفعت ببعض الشخصيات والأحزاب للارتماء في أحضان الرياض. فما تعقيبكم؟

السيد: الانتقاد في محلّه، ولا شك أن هناك تقصيراً في ذلك، ولكن هذا التقصير لا يبرّر لأحد أن يخون شعبه وبلده ويتآمر مع الخارج، ويؤيد ما يرتكبه المعتدون من جرائم لا نظير لها في العالم.

- فيما يتعلق بالمفاوضات، سلسلة من المحادثات بدءاً (بجنيف واحد) مروراً بلقاءات (مسقط) ثم (جنيف اثنين)، وصولاً إلى المشاورات الجارية في الكويت، كانت كلها تنتهي بالفشل أو دون تحقيق أي نتائج، ولازالت المشاورات الجارية في الكويت تراوح مكانها ومفتوحة على كل الاحتمالات.

برأيكم: لماذا هذا التعثر؟ ومن يتحمل المسؤولية؟ وفي حال فشلت المفاوضات الجارية الآن في الكويت، ماهي خياراتكم للمرحلة المقبلة، وأنتم قلتم في خطابكم "سنقاتل إلى يوم القيامة "؟ ماهي الموارد والإمكانات التي تراهنون عليها؟

السيد: العقدة المؤثرة على سير المفاوضات والحوارات أن الطرف الآخر أراد أن يحقق بها ما سعى لتحقيقه بالحرب، ولم يفهم أن مسار الحوار والسلام غير مسار الحرب، وإلا فالوفد الوطني قد قدّم من التنازلات ما يكفي لضمان الحل السلمي والتحفيز له، والمشكلة -أيضاً- أن المرتزقة يعتبرون أنفسهم خاسرين بالسلم، وأن استمرار الحرب يضمن تدفق المزيد من النقود إلى جيوبهم؛ ولو سالت المزيد من دماء الشعب اليمني؛ فهم لا يبالون إلا بمصالحهم الشخصية، والبعض منهم ليس فقط متاجراً، وإنما حاقداً ومنتقماً والكثير-أيضاً- منهم تكفيريون وحاقدون.

العقدة المؤثرة على سير المفاوضات والحوارات أن الطرف الآخر أراد أن يحقق بها ما سعى لتحقيقه بالحرب، ولم يفهم أن مسار الحوار والسلام غير مسار الحرب.

ولشعبنا اليمني الذي أنصف، وكان على الدوام جاهزاً للحل السلمي أن يتوكل على الله، ويواصل صموده وثباته مهما كان حجم التضحيات، فبالصبر والتضحية والاعتماد على الله انتصرت الشعوب الحرة على مدى التاريخ، كسنّةٍ من سُنن الله تعالى، والعاقبة للمتقين.

حوار مع زياد حافظ (الأمين العام للمؤتمر القومي العربي)

أجرى الحوار/
أ.محمد المنصور
رئيس مجلس إدارة مؤسسة
الثورة للصحافة والنشر

ثمة في المشهد السياسي العربي ما يشير إلى فاجعة حلت بهذه الأمة العربية، تتناسل حروباً وأزمات وكوارث مركبة تقود في المجمل السياسي إلى استقالة عربية عن القيام بالدور المفترض أن تقوم به هذه الأنظمة في خدمة شعوبها نهوضاً وتنمية وتطوراً لشعوبها، وخدمة لقضايا أمتها وفي الطليعة منها فلسطين.

أمة الـ (٢٥٠) مليوناً وأكثر من السكان، وذات الموقع الجغرافي الحاسم في رسم خارطة التوازنات الدولية الحاضرة والمستقبلية، والأمة التي جعلها الله مؤتمنة على رسالة الإسلام المنقذ للبشرية، ذات الإرث الحضاري المتميز، والامكانات والقدرات المادية الكبيرة، تجد نفسها اليوم منساقة خلف تبعية ذليلة لأمريكا والغرب، يتجلى ذلك في كل شؤونها التي ترسم بعيداً وتدار بعيداً عن مصالحها ومصالح شعوبها المغلوبة على أمورها.

هو كذلك مشهد الأمة العربية حزين مؤسف إن لم نقل إنه مخيف وخطير. فبمؤشرات أرقام النمو البشرية والمادية والحضارية تتخلف الأمة وتتراجع على كل صعيد. ومع الأفول السريع لثورات الربيع العربي لأسباب لا يسمح هذا الحيز بالذهاب إليها، تسيّدت داعش بحروبها المدمرة للأوطان والشعوب والحضارات المشهد العربي، تنهش في الجسد العربي في اليمن وسورية والعراق وليبيا وغيرها قتلاً وخراباً، وتشريداً للبشر وخراباً للعمران واستدعاء لمقت الإسلام وتشويهه، وضرب قيمه الإنسانية العظيمة في صميمها. وعلى إيقاع حروب التفتيت والتمزيق للمنطقة العربية بعناوينها الطائفية والعرقية. وبواسطة الفتاوى والإعلام السعودي والخليجي وفتاوى الفكر التكفيري الوهابي، يجري تسويق الفتن والحروب وزراعتها في الجسد العربي والإسلامي لتنتج المشهد العاصف بأهم أقطار الامة، بحيث يتمدد النفوذ الأمريكي، وتكبر آمال المشروع الصهيوني بالتوسع والهيمنة والنفوذ، وتضيع القضية الفلسطينية نتيجة لهذا الجنون الرسمي العربي.

في كل هذا المشهد المطل على الفجيعة يغيب صوت المواطن العربي، وينسحق وجدانه وضميره خلف الإعلام الرسمي العربي النفطي المضلل، وفتاوى شيوخ الفتنة، وهنا تتراجع الدعوات نحو الحرية، واحترام الرأي الآخر، والعدالة، والديمقراطية،

وتضمر وتتلاشى ويغيب صوت معظم منظمات حقوق الإنسان ودعاة الحقوق والحريات، وترتفع في الأفق وعلى امتداد الخارطة الأصوات الغرائزية نحو قتال الشيعة والروافض والمجوس، ويستدرج آلاف من الشباب نحو القتال والحرب والفتنة في سورية والعراق واليمن؛ ولا يهم إن كان هذا القتال المجيّر لمواجهة محور المقاومة إيران وسورية وحزب الله، أو حركة أنصار الله في اليمن تحت الراية الأمريكية أو الأطلسية أو الصهيونية.

وفي الأثناء غابت، أو صمتت، أو سقطت شعارات وأحزاب وقوى سياسية واجتماعية، ورموز قومية. ويسارية، وإسلاموية كان المواطن العربي يعدها لأزماته، ويدخرها لملماته الجسام.

عن هذا المشهد العربي النازف وأسبابه وحقيقة ما تكشفه هذه الأزمات وما قد تؤول إليه من تطورات يتشابك فيها ما هو داخلي وإقليمي، نتوجه بما هو ضروري من الأسئلة، نستكشف إضاءتها من وجهة نظر قومية عربية ظلت تحاول تسجيل الموقف مما هو كائن، وتستشرف وتقرأ ما هو آت، وعلى قلة من يصغي اليوم للصوت القومي العربي العقلاني، وعلى ندرة من يتنبه للمأزق تظل الحاجة لنا هنا في اليمن أن نتطلع - وسط هذا الصمم العربي والعالمي و التواطؤ على قتلنا لأكثر من عام ونصف - إلى صوت مفكر عربي شقيق، يتوجس خيفة مما يجري للأمة، ويتوجع لما يصيبها، يعبر من موقعه عن الموقف العربي القومي الذي يجب أن يكون.

مع المفكر العربي الدكتور زياد حافظ، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي الذي يتخذ من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً له، نجري هذا الحوار:

- يخال المتابع لما يجري في جل البلدان العربية أن ثمة تراجع للقوميين العرب عن ممارسة أي دور يذكر في التصدي لمشاكل الأمة العربية وأزماتها. المخيف أن نجد في اليمن حزب الوحدوي الشعبي الناصري يقفز على كل أدبيات وشعاراته، ويلتحق بركب العدوان السعودي الأمريكي على اليمن!. كيف نفسّر هذه الانتكاسة؟

حافظ: في الحقيقة هناك سؤالان الأول: حول الانطباع بتراجع القوميين العرب في التصّدي لمشاكل الأمة، والثاني: حول موقف حزب ناصري من العدوان على اليمن. ففيما يتعلّق بالشق الأول: هناك مبالغة كبيرة في التراجع المزعوم للقوميين العرب. في الواقع ليس هناك تراجع بل تنامي، ويتجلى ذلك من خلال عدّة مؤشرات. أول هذه المؤشرات؛

استمرار المؤسسات الشعبية القومية في انعقاد دوراتها السنوية على مدى (٢٦ سنة) أصدرت كافة المواقف المتعلّقة بقضايا الأمة. كما أنها بلورت خطاباً ومشروعاً سياسياً نهضوياً أصبح متن الخطاب القومي في الألفية الثالثة. فالمؤتمر القومي العربي الذي أتشرف بحمل مهام الأمين العام له ينشط في التعبير عن مواقف الأمة في مختلف القضايا وأديباته أصبحت مرجعاً سياسياً تأخذ به معظم الفعاليات السياسية الشعبية، وفى مقدمّتها المقاومات المختلفة، ممّا يؤكّد دوره ومرجعيته السياسية والأخلاقية في مقاربة قضايا الأمة. لكن بالمقابل نقر بأن وجود التيّار القومي العربي خارج السلطة يقلّل من فعّالية حضوره، وخاصة في الاعلام العربي الممسوك من قبل قوى مناهضة للتيار القومي العربي، والذي يحظى بمباركة أنظمة النظام الرسمي العربي المحاصِر للتيار العروبي من خلال تبعيته للخارج، وبسبب خشيته من الخطاب التحرّري الذي يحمله التيار العروبي والنزعة التوحيدية التي تلم شمل مكوّنات الأمة، وترفض ثقافة الإقصاء والفرز والشرذمة. كما أن الخطاب العروبي يحمل في طياته التغيير على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لإقامة مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص والإنتاج، وترسيخ العدالة الاجتماعية. فمصالح الأسر الحاكمة تتناقض مع مصالح الجماهير ممّا يجعل هذه النخب تتحالف موضوعياً، وفي كثير من الأحيان مع الخارج لحمايتها من شعوبها.

كما لا بد من الإشارة إلى تنامي مراكز الأبحاث والمنتديات الفكرية والثقافية القومية في مختلف الأقطار العربية، وفي مقدمّتها مركز دراسات الوحدة العربية الذي يشكّل الإطار المؤسسي الفكري للعمل القومي العربي، فلا يمكن اليوم لأي باحث في أي قضية عربية سواء كانت قومية أو قطرية أن يقفز فوق منشورات وإنتاج مركز الدراسات الوحدة العربية الذي أصبح ممراً إجبارياً لأي باحث جدّي في الشأن القومي العربي سواء كان على الصعيد الفكري أو السياسي أو الاقتصادي.

أما في يتعلّق بموقف الحزب الوحدوي الشعبي الناصري فنأسف لموقف يؤيّد أي عمل عسكري من قبل قطر عربي ضد قطر أخر. فقضايانا الخلافية لا يمكن أن تحلّ بقوّة السلاح، وبقتل الشعب، وبتدمير البنى التحتية مهما كانت الأسباب. نحترم الاختلاف في الرأي، وأن يكون لإخوتنا في الحزب الوحدوي الناصري رأيٌ مخالف للقوى اليمنية المتنافسة على الحكم، ولكن يصعب علينا القبول بالاستقواء بدولة، وإن كانت عربية على الدولة الوطنية مهما كانت الظروف ناهيك عمّا إذا كانت تلك الدولة لا تخفي عدائها

لقضايا الأمة في الوحدة والتحرير ومقاومة الاحتلال الأجنبي.

- أشرتم في ورقتكم المنشورة في موقع المؤتمر القومي بعنوان (منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن) إلى أن الكثير من الصراعات جلها مفروض على تلك الأقطار، أعني المثال السوري واليمني والليبي عقب ما سمّي بالربيع العربي، وتلعب السعودية وبعض دول الخليج دور الداعم للجماعات الوهابية المتطرفة، كما تلعب أمريكا والحلف أطلسي دوراً في تلك الحروب، فكيف نعتبرها حروباً عربية؟ وبأي تسمية؟

حافظ: سؤال مهم، في الحقيقة كنت أعي في تحضيري للورقة أن فكرة الدور العربي في الصراعات العربية قد تثير تساؤلات، وهي مشروعة على الأقل بالنسبة لحقب ماضية كان الدور الأمريكي والأطلسي، وقبلهما دور المستعمر الأوروبي أساسياً، ناهيك عن دور الكيان الصهيوني، مقاربتي مبنية على مقاربة الواقع الدولي حيث الدول العظمى التقليدية، وفي مقدمتّها الولايات المتحدة الأمريكية، في حال تراجع إن لم يكن أفولاً. وقد أوضحت ذلك في سلسلة من الأبحاث والأوراق والمقالات نشرت على مدى العقدين السابقين.

في البداية كانت هناك صعوبة عند العديد من المحلّلين والمراقبين العرب القبول بفكرة الأفول أو حتى التراجع التي أصبحت اليوم تحظى بتأييد أوسع ومتنامي، من هذا المنطلق اعتبرت أن الدول في المنطقة العربية وفى الإقليم عموماً دولٌ متخاصمة مع الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها - أن تراجع الأخيرة - يفسح المجال للتصدّي لها سواءً من باب رفض الهيمنة أو من باب الاستفادة من هامش أوسع للتحرّك، وعلى هذه القاعدة، لم تعد كل تحرّكات الدول العربية التابعة تقليدياً للولايات المتحدة وفقاً للمشيئة الأمريكية وإن كانت الأخيرة لا تعارض بشدّة تلك التحرّكات، صحيح أن الإعلام العربي المناهض للولايات المتحدة يعتبر التحرّك السعودي في سورية أوفي اليمن تنفيذاً لقرار أمريكي، إلا أنه في رأينا يعد تنفيذاً لرغبة سعودية خاصة بها، أما تحديد النسب كما تحاول استخلاصه في سؤالك؛ فهو نسبي، ويصعب تحديده برقم، ولكن نلاحظ مدى تصاعد التوتر بين حكومة الرياض والبيت الأبيض، هذا التوتر غير المسبوق والجفاء المتبادل بين حكومة الرياض التي تنتظر إدارة جديدة أكثر تماهياً مع رغباتها في الإقليم ومع الإدارة الحالية يدلّ بوضوح أن حكومة الرياض لها هامش من التحرّك خارج عن الرضى الأمريكي، فالموقف السعودي في كل من سورية واليمن قد يتقاطع مع سياسة أمريكية معيّنة، ولكنه ليس

بالضرورة متطابقاً مائة في المائة معه. كما أن الخلاف مع إدارة أوباما في مقاربة الملف النووي الإيراني ينسجم مع الخلاف مع تلك الإدارة التي لم تتدخل عسكرياً بشكل مباشر في سورية، ناهيك عن الحذر السعودي، ومعه العديد من الدول العربية المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة في إخفاقها في حماية الحكومات العربية المحسوبة على الولايات المتحدة، والتي انهارت مع التحرّك الشعبي؛ أي ما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك مصالح للحكومات العربية متناقضة مع سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، وهناك انزعاج واضح ومتبادل بين الطرفين.

ليس من البسيط أن يقدم الرئيس الأمريكي على القول إن الخطر الذي يهدد دول الخليج العربي ليست إيران، بل الوضع الداخلي في تلك الدول، هذا لا يعني أن تلك الدول أصبحت مستقلة كلياً عن الإرادة الأمريكية، ولكن مسار الأمور هو في المزيد من التحرّك المستقل، وإن كان للأسف في الاتجاه الخاطئ في العديد من قضايا الأمة وفى مقدمّتها (قضية فلسطين).

أما في يتعلق بالشق الأخر من السؤال؛ فإن التحرّك الشعبي في الدول العربية هو بداية الصراعات الدامية في العديد من الأقطار العربية (سورية، اليمن، ليبيا)، وبالتالي كانت المطالب بالتغيير عند هذه الجماهير مطالب عربية شعبية مشروعة، صحيح أنه تم اختطاف ذلك الحراك وعسكرته في سورية واليمن وليبيا، وما زالت البحرين تطالب سلمياً بالإصلاح والتغيير لكن يتم قمعه وسط سكوت عربي تام، وكان المطلب التغييري مطلب خارجي دولي أو إقليمي! فهل للولايات المتحدة يد في الحراك البحريني أو اليمني؟ وهل لإيران يد في المطلب التغييري في هذه الدول؟ هل يمكن إنكار أحقية المطالب التغييرية؟ فهل كان حراك الجماهير العربية في اليمن وسورية وليبيا أمريكي التوجه، أو إيراني، أو تركي، وبالتالي يتم تجاهل الموقف الشعبي؟

لكن لا ننكر أن الولايات المتحدة استطاعت مع أدوات محلية اختطاف الحراك الشعبي، من تلك الزاوية، تكون الصراعات العربية عربية الصنع، وأن تخدم الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشكل مؤقت، فستنتهي الصراعات - إن شاء الله قريباً - وستقوم حكومات وطنية تحاكي مصالح جماهيرها بما فيها قناعاتها بالتصدّي للكيان الصهيوني ودعم مجهود التحرير واسترجاع الحقوق المسلوبة، ولمَ لا، تحقيق الوحدة العربية.

- في ورقتكم ذهبتم إلى أن القضية الفلسطينية هي مفتاح معظم الصراعات التي تشهدها

المنطقة العربية؛ في حين أن واقع يقول بأن معظم تلك الصراعات والحروب والفتن ذات الطابع المذهبي هي بالأساس لاستهداف وتفكيك الدول العربية التي مثلت للقضية الفلسطينية عمقاً تاريخياً وحضارياً، أعني العراق، وسورية، وليبيا، واستهدافاً لإيران، وحزب الله وحركة أنصار الله الفتية في اليمن التي تحمل مشروعاً ثورياً ضد الهيمنة الاستعمارية في اليمن والمنطقة؟

حافظ: أنهيت ملاحظتك بعلامة استفهام، وكأنها تدلّ على سؤال، وإن لم تفصح عنه! لكن أسمح لنفسي بتوضيح بعض النقاط: الفتنة والصراع المذهبي هو أفتك سلاح يستعمله أعداء الأمة من خارج الأمة ومن داخلها؛ التفتيت هو للمزيد من إضعاف الأمة، وتمكين الهيمنة الأمريكية والصهيونية، صحيح أن الدول التي تشهد صراعات دموية هي التي كانت، وما زالت في رأينا تشكل العمق التاريخي والحضاري للقضية الفلسطينية، مع العلم أن كل المجتمعات العربية مناصرة للقضية الفلسطينية، فبعد إخراج مصر من دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني تم استهداف كل من العراق وسورية واليمن وليبيا، كما تمّ تحييد إلى حدّ ما كل من السودان والجزائر عبر التهديد بالمزيد من التقسيم (السودان) وإعادة الفتنة (الجزائر) أما لبنان ؛فهو على بركان قد ينفجر لولا الوعي الكبير عند اللبنانيين وحكمة قيادتهم التي استطاعوا حتي الآن تجنيب لبنان الكارثة .

- ثمة صراع أمريكي روسي في المنطقة يتبين بوضوح في سورية، وقليلاً في العراق بينما لا يكاد يبين في اليمن أو ليبيا، والواضح أن اللعبة في أساسها أمريكية فرنسية بريطانية إيطالية، أي دول الاستعمار القديم التي تحاول ملء فراغ القوة الناجم عن تراجع الدور الأمريكي، فكيف تقرأون المشهد في ضوء المعطى الاستعماري العائد بقوة إلى مستعمراته القديمة؟

حافظ: لا أعتقد أن الاستعمار القديم عاد إلى المنطقة، وإن كان يحاول بذل مجهود في ذلك الاتجاه، فقدراته السياسية والاقتصادية والعسكرية على العودة محدودة جداً خاصة وأن احتمال قيام مقاومات لعودته موجودة، ففي رأينا لم تعد موازين القوة في مصلحة تلك الدول، وهذا ما يغيب عن بال الكثيرين.

ما زال الكثيرون منبهرون بقوة تلك الدول، ولا ينظرون إلى مواطن الضعف القاتلة، لكن هذه الدول ما زالت تستفيد من ضعف وسوء تقدير للنخب العربية التي ما زالت تعتقد أن أوراق اللعبة في يد دول الاستعمار الجديد والصهيونية.

نصر تموز كشف عورة الكيان الصهيوني، وإخفاق الولايات المتحدة في بلاد الرافدين، وبلاد الشام جعلها تستثمر في جماعات التوحّش والتعصّب؛ لأنها أصبحت عاجزة عن التدخّل المباشر. هذه نقطة ضعف قاتلة، وليست نقطة قوة، خاصة إذا ما انقلب السحر على الساحر. كما نشهد في أوروبا والولايات المتحدة من الأعمال المنسوبة لربيبة الاستعمار الجديد!

في مطلق الأحوال أصبحت ثقافة المقاومة الموجودة في الأمة كفيلة بردع تلك المغامرات وعدوان الكيان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦م وهزيمته خير دليل على ما نقوله.

أما اليوم، فقدرات المقاومة أكثر بكثير، والدليل على ذلك ما حصل في العراق مع الاحتلال الأمريكي، وما يحصل اليوم في سورية حيث الحرب الكونية عليها لا ولن تحقق أهدافها، لكن المشكلة تكمن في النخب الحاكمة التي ما زالت تعتقد بأن الغرب المستعمر القديم يستطيع أن يفرض إرادته، كذلك هناك قناعة عند النخب العربية الحاكمة أن الكيان الصهيوني يستطيع أن يفرض ارادته، عند بعض النخب تمّ استبدال العداء للكيان بالعداء مع الجمهورية الإسلامية، ما يدلّ عن سوء تقدير في أحسن الأحوال، وعن عداء للأمة في أسوء الأحوال، وكما تلاحظ في ورقتنا، أبرزنا أن الدور العربي في الصراعات العربية هو أقوى من الدور الخارجي فيها دون أن تنفي دور الدول الخارجية (إقليمية ودولية).

- كيف تقرأون تراجع الحديث عن الديموقراطية وحقوق الإنسان في الفضاء العربي، وعلى مستوى الخطاب السياسي الأمريكي والغربي، ليصار إلى الحديث عن الإرهاب والمذهبية والطوائف وداعش والنصرة؛ السؤال: ما الذي من الممكن أن يسهم به الفكر القومي العربي في مثل هذه الوضعية الكارثية؟

حافظ: هنا أيضاً سؤالان في سؤال واحد، فيما يتعلّق بالديمقراطية في الفضاء العربي، فما زال الحديث عنها متن الخطاب السياسي في العديد من الأقطار التي شهدت حراكاً جماهيرياً (تونس، مصر، البحرين) وحتى في لبنان حيث المحاولات لتجاوز الذهنية الطائفية والمذهبية ما زالت قائمة رغم قوة ما يمكن تسميته بالمجتمع الطائفي العميق، أسوة بالدولة العميقة في دول كمصر أو تونس التي لا تواجه المسألة الطائفية، كما يواجهها لبنان.

ولا أعتقد أن موجة الحراك الشعبي قد انطفأت وأنا على قناعة أن الجماهير ستعود إلى الميادين لتحقيق أهدافها، لكن وجود جماعات التعصّب والتوّحش أوجدت الذريعة لممارسات قمعية من قبل السلطات التي ما زالت تخشي غضب الجماهير، لكن ليست كل المجتمعات العربية في سلّة واحدة .فما يحصل في تونس دليل هام أنه يوجد توازن بين مطالب التغيير ومقتضيات مكافحة التعصّب والتوحّش، في لبنان، رغم تراجع أداء الدولة، ما زال هناك وعي يقضي بالحفاظ عليها، فعلينا أن ندقّق بوصف الحالات، وعدم الوقوع بتعميمات قاطعة لا تعكس يقين الواقع الذي نعيش .

أما في الفضاء الغربي ؛فنرى تراجعاً واضحاً في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة مع تصاعد الموجات العنصرية في أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة بعد استحقاقات ديمقراطية أتت بنتائج لا ترضي النخب الحاكمة، فرئيس لجنة الاتحاد الأوروبي يندّد بنتائج الاستفتاء في بريطانيا حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وقيادات الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة غير راضية عن تسمية (دونالد ترامب) من قبل الناخبين الجمهوريين، كمرشح الحزب الجمهوري للرئاسة .صعود اليمين المتطرّف في الغرب يكشف زيف الادعاء بالديمقراطية حيث الديمقراطية أصبحت حكراً على المجموعات المالية، النظام الذي يدّعي الديمقراطية في الغرب يجنح نحو حكم المال والأقلّية الثرية، و ذلك على حساب الأكثرية .

ملاحظة أخرى: حرّية الفرد التي تشكّل العمود الفقري للديمقراطية في الغرب مبنية على النفعية، وبالتالي تصبح خاضعة لحكم الغرائز خاصة في أوقات الضيق الاقتصادي، كما يحصل الآن.

في أيام البحبوحة الاقتصادية يتغنون بالانفتاح على الأقليات العرقية والدينية؛ لأنها تشكل يد عاملة رخيصة وسوقاً استهلاكية، بينما في أيام الشدة تصبح منافسة في لقمة العيش، وخاصة في الخدمات الاجتماعية المتقلّصة بسبب سياسات التقشف الناتجة عن المأزق الاقتصادي والمالي التي تشهده مجتمعات الغرب.

أما فيما يخص الفكر القومي، فنحن أصحاب المشروع النهضوي العربي الذي يعتبر الاستقلال الوطني الرافض لأي تبعية، ورفض الاستبداد، والوحدة العربية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، والتجدّد الحضاري سلّة واحدة متكاملة، فمصلحة المجتمع مع احترام حقوق الفرد، هي التي تحرّك المشروع النهضوي العربي تماشياً مع التراث الفكري

والحضاري الموجود منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة.

البعد الأخلاقي هو في صميم فكرنا، وحقوق الانسان في تراثنا نابعة عن ذلك البعد الذي يحفظ التوازن بين حرّية الفرد وحرية المجتمع في إطار العدل والوسطية التي هي شكل من التوازن.

- إزاء ما تشهده أقطار الأمة من حروب ونكبات، هل بوارد أن يقوم المؤتمر القومي العربي بمبادرات يغادر فيها عقد المؤتمرات وإصدار البيانات والمواقف، ويرعى تحركاً حقيقياً وزيارات ميدانية إلى الأقطار العربية التي تعاني من الحروب والمشاكل، ويتلمّس سبل الخروج بحلول وتصوّرات عملية يتم إضاءتها وتبنّيها إعلامياً وشعبياً وسياسياً الخ؟

حافظ: يُفهم من السؤال أن هناك من يعتقد بأن المؤتمر تنظيم سياسي له برامج عمل أسوة بالأحزاب، المؤتمر القومي العربي ليس تنظيماً سياسياً كالأحزاب، ولا يهدف لذلك. المؤتمر منبر لمكوّنات المشهد السياسي في الوطن العربي، فهو يضم القومي العربي من السلالات التقليدية إذا جاز الكلام، كالناصريين والبعثيين والحركيين القوميين العرب، كما يضم شخصيات من التيارات الإسلامية، ويساريين، وليبراليين، وجميعهم بصفتهم الشخصية وليس الحزبية، كما يضمّ نقابيين وناشطين في مختلف قطاعات العمل العام، وباحثين وجامعيين وأدباء إلخ، إذاً، تكوين المؤتمر يختلف عن تكوين أي تنظيم سياسي، ولم يكن في يوم من الأيام مؤسسة تنافس الأحزاب والمؤسسات السياسية التقليدية الأخرى، هدفه الالتقاء والتداول في شؤون الأمة والتعبير عن مزاج الأمة في مختلف القضايا وإصدار مواقف تعبّر عنها، المؤتمر يهدف إلى إيجاد ثقافة تقبل برأي الغير عبر الحوار الذي لا يخلو في العديد من الأحيان من الصعوبة، ولكنه يؤدي الى توافق، فهذه الثقافة توحّد ولا تفرز، وهذا هو معنى الوحدة الحقيقية بين أبناء الأمة.

لكن ذلك لا يمنع أعضاء المؤتمر بالقيام بمبادرات سياسية تهدف إلى تحقيق أهداف محدّدة في معالجة أزمات أو قضايا تفرض حالها على الأمة، وهناك العديد من المبادرات والوساطات التي قام وما زال يقوم بها أعضاء المؤتمر في هذا السياق في معظم الأحيان بعيداً عن الإعلام لإنجاح المهمة، وفي بعض الأحيان مع الإعلام للإضاءة على الحدث.

ولا يجب التقليل من دعوة المؤتمرات والملتقيات والمنتديات التي تحاكي قضايا معيّن؛ لأنها تساهم في إيجاد الضغط على النخب الحاكمة، فعلي سبيل المثال، انعقد مؤخراً المؤتمر العربي العام بدعوة من المؤتمر القومي العربي والقومي الإسلامي والمؤتمر العام

للأحزاب العربية وهيئة التعبئة الشعبية العربية، وذلك لدعم المقاومة ورفض نعتها بالإرهاب. حضر المؤتمر أكثر من ٣٠٠ شخصية عربية من مختلف الأقطار العربية رفضت قرارات الهيئات العربية والإسلامية التي وصفت المقاومة وخاصة (حزب الله) بالإرهاب، كما كانت مناسبة لرفض، ونبذ الفتنة المذهبية عن المقاومة، وعن الصراعات القائمة في بعض الأقطار التي يراد منها أن تكون مذهبية.

وقبل هذا المؤتمر كانت مبادرة المؤتمر من أجل العدالة في فلسطين الذي عقد في تونس في شهر نيسان ٢٠١٦م حضره أكثر من ٤٠٠ شخصية عربية ودولية، وهذا إنجاز كبير في سياق الحصار الإعلام العربي والدولي على القضية الفلسطينية، وفى السنوات السابقة أقيمت المؤتمرات لدعم المقاومة، وحق العودة، والجولان، والقدس، والتضامن مع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، إلخ. بعض هذه المؤتمرات تنعقد بشكل دوري ممّا يجعل التحرّك تحرّكاً مؤسسياً.

مبادرات أعضاء المؤتمر القومي العربي أوجدت المؤتمر القومي الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية وهيئة التعبئة الشعبية، جميعها مستقلة عن بعضها البعض ومستقلة عن حكومات عربية، فتجد العديد من أعضاء المؤتمر القومي العربي في كل هذه المؤسسات، والحرص على الاستقلالية هو السمة الرئيسية للمؤتمر القومي العربي، وهذه مصدر قوّته وفعّاليته رغم المحدودية القاهرة لإمكانياته المادية.

لذلك نجح المؤتمر في أن يستمر ويتنامى دوره على مدى أكثر من ربع قرن رغم كل الأزمات التي مرّت بها الأمة ورغم كل محاولات استقطاب المؤتمر لجهات متصارعة في الأمة.

كما أن لمركز دراسات الوحدة العربية وما يقوم به من إعداد حلقات نقاشية ومؤتمرات وندوات حول قضايا الأمة الساخنة أو المزمنة، دور في منتهى الأهمية في بلورة ثقافة سياسية مشتركة بين مكوّنات الأمة.

من مساهمات ومبادرات أعضاء المؤتمر القومي العربي: المخيّم القومي العربي للشباب والملتقيات الفكرية الشبابية القومية، من رحم المخيّم والملتقيات خرج عدد من قيادات الحراك الشعبي الذي شهدته الأمة، فمهمة المؤتمر القومي تختلف عن مهمة الأحزاب وتكملها، وليست بديلة عنها.

مبادرات المؤتمر القومي العربي وخاصة أعضاءه تهدف إلى تراكمات ضاغطة على

المدى المتوسط والبعيد، النخب الحاكمة تحاول دائماً جذب المؤتمر لسياساتها والمؤتمر حريص على استقلاليته، ومن هنا نجد العلاقة بين المؤتمر والحكومات العربية خاضعة لتجاذبات حول استقلاليتها، هذه الاستقلالية هي التي تجعل المؤتمر القومي العربي يجنح ليصبح مرجعية سياسية ومعنوية تحاول الحكومات العربية إما كبحها أو استمالتها، هذا دليل على مدى فعّالية القوة المعنوية لدى المؤتمر.

- لأسباب كثيرة تراجع حضور القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي العربي السياسي والإعلامي رغم حضورها الوجداني واستمرار رمزيتها وقدسيتها لدى غالبية الجماهير العربية، ما الدور المفترض القيام به اليوم لإعادة محورة القضية في صلب الاهتمام بوصفها مظهر من مظاهر توحد الفكر والوجدان العربي؟

حافظ: أعتقد أن هناك مسؤوليات عديدة تتوزع على جميع الفعّاليات والقوى السياسية العربية لاستعادة مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات النخب الحاكمة والنظام الرسمي العربي، كما أن هناك مسؤولية أولية على الفصائل الفلسطينية في توحيد صفوفها وجهودها وعقد المصالحات بينها كي لا تتذرّع النخب العربية الحاكمة بالانقسام الفلسطيني في تبرير تراجع الأولوية عندها، لكن هناك بالمقابل من لا يريد عودة مركزية القضية الفلسطينية إلى الواجهة، ويستبدل العداء للكيان الصهيوني بالعداء الافتراضي للجمهورية الإسلامية في ايران ويسخّر إمكانياته الضخمة لهذا الغرض .

أما على الصعيد الفكري، فما زالت القضية الفلسطينية هي التي تحرّك الفكري القومي العربي، فالمشروع النهضوي العربي الذي يحمله "العروبيون" لن يتحقّق وفلسطين محتلة، والمؤتمر القومي العربي حريص وسيستمر في حرصه على التأكيد على مركزية وأولية تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني.

- كان ثمة عناصر التقاء بين التيّارين الإسلامي والقومي العربي نضجت عبر سنين مضت، وتمثّلت في وحدة الموقف من القضية الفلسطينية، وقضايا كالديموقراطية وحقوق الإنسان، والمرأة، وما عرف بالأقليّات... الخ، لكن وبعد ما عرف الربيع العربي يبدو أن التيارين دخلا مرحلة من الجمود أو الافتراق. كيف تقيّمون تجربة التيّار الإسلامي خلال مرحلة الربيع العربي؟

حافظ: أود التنبيه والتأكيد على ضرورة عدم الوقوع في التعميم. فالتيّار الإسلامي كبير ومتنوّع وكذلك التيّار العروبي.

فلا يجوز اختزال التيّار الإسلامي السياسي أو القومي العربي بفصيل واحد، فالعلاقة مثلاً مع (حزب الله) كانت وما زالت وثيقة مع الأكثرية الوازنة في التيّار العروبي وذلك بسبب المقاومة التي يقودها (حزب الله) في لبنان. كما أن فصائل فلسطينية عديدة من منبت إسلامي تحظى بعلاقات جيدة ومتينة مع التيّار العروبي، ونقصد بذلك (الجهاد الإسلامي) وحركة(حماس)حيث لم تنقطع العلاقة، ولم تمر لا بجمود ولا بجفاء رغم الاختلاف حول الوضع في سورية، وكذلك الأمر مع العديد من التيّارات الإسلامية في المغرب العربي. أما إذا كنت تقصد جماعة الإخوان المسلمين، وهم فصيل من بين الفصائل الإسلامية؛ فالعلاقة ما زالت قائمة والحوار مازال قائماً، وأبشّرك أنه سيُعقد قريباً حوار معمق بين التيّارين لتقييم العلاقة خلال السنوات الماضية، وبشكل عام فإن التيّار القومي والتيّار الإسلامي يتمسّكان بالإنجازات المشتركة، ويحرصان على البناء على التراكمات الإيجابية التي تحققت. وهذا لا يعني أنه لا يوجد تباينات في الرأي في بعض القضايا، ولكن ما يجمعهما أقوى ممّا يفرّقهما رغم ما يصدر عن بعض الرؤوس الحامية في كلا التيّارين.

- هل نعتبر اعتذار أردوغان لروسيا عن حادثة إسقاط الطائرة الروسية، والإشارات الصادرة عن الحكومة التركية عن مراجعة علاقاتها بالمحيط الإقليمي تراجعاً لحكومة أردوغان وتيّار الإخوان المسلمين عن مشروعهم في المنطقة؟، أم أن الاعتذار التركي للروس الذي سبق بإعلان أنقرة لتطبيع علاقتها بالكيان الصهيوني هو إعادة تموضع في المشهد العام في المنطقة؟

حافظ: أنا من المدرسة التي لا تؤمن بجدوى قواعد اللعبة الصفرية في تقييم العلاقات السياسية بين أطراف تتنافس في يوم، وتتقارب في يوم آخر. فلا أؤمن أن ربح طرف هو خسارة لمنافسه، مهما أشتدّ التنافس؛ وإلا لوقعنا في حلقة مفرغة يخسر فيها الجميع، ومثّل لبنان خير دليل على عبثية اللعبة الصفرية بين المذاهب والطوائف وقياداتها القصيرة النظر. فالتنازل لمصلحة الوطن ليس خسارة تجاه الفريق المنافس، بل مكسب للوطن، كذلك الأمر في العلاقات الدولية، ففي ذلك مكسب للطرفين كالسلم والتعاون؛ لذلك لا أعتبر الاعتذار التركي للروس تراجعاً بل مساهمة في خلق أجواء تؤدّي في آخر المطاف إلى جعل تركيا جزءاً من الحل بدلاً من أن تكون جزءاً من المشكلة. نحن من الذين يدعون إلى تشابك مصالح الكتل الثلاث في المنطقة، الكتلة العربية، والكتلة التركية، والكتلة الإيرانية على قاعدة الندّية والتكامل، وليس على قاعدة القوّمة والتنافس. فالعرب عرب،

والأتراك أتراك، والإيرانيون إيرانيون. لكل طرف حق في بلورة مشروعة السياسي، ولكن ليس على حساب الآخرين.

هذه ثقافة نسعى إلى بلورتها عند جميع الأطراف، نجاح أو فشل أي مشروع يعود في التقدير الصائب أو غير الدقيق لموازين القوة في المنطقة وفى مسار هذه الموازين، عاجلاً أم أجلاً سيجد عناصر تلك الكتلة التاريخية مصلحة في استرجاع الوحدة الثقافية التاريخية، وتحويلها الى كتلة سياسية اقتصادية تستطيع أن تقف ضد مطامع ومخاطر قد تأتي من الشمال ومن الغرب ومن الشرق ومن الجنوب.

إعادة العلاقة بين تركيا والكيان الصهيوني أمر مبالغ به، إذا اعتبر البعض أنها قد انقطعت في الأساس أو في يوم ما، وهي لم تنقطع. هذه العلاقة ستكون دائماً عنصر تحفّظ عربي تجاه قيام علاقات طبيعية مع تركيا كما نفهمها ونتمنّاها، وعلينا الصبر والعمل لإقناع تركيا بأن مصلحتها الاستراتيجية ليست مع كيان محكوم بالزوال أو مع كيان يخالف تراث تركيا وبيئتها الطبيعية، فتركيا في الشرق ومن تاريخ الشرق، وليس في الغرب أو مع كيانات غربية مزروعة في الأساس للمس بمصالحها الطبيعية مع المجتمعات العربية والإسلامية.

- بدون عودة حقيقية لمصر لتمارس دورها في حماية الأمن القومي العربي ستظّل المبادرة أمريكية بريطانية فرنسية تركية إيرانية، إلى أي حدّ تصدّق تلك المقولة؟

حافظ: خروج مصر من دائرة العربي الصهيوني أدّى إلى تراجع كبير في الأمن القومي العربي، فلولا ذلك الخروج؛ لما كانت الحرب الأهلية في لبنان ولا الاحتلال الصهيوني لجنوبه، ولا للحرب العبثية بين العراق والجمهورية الإسلامية في إيران، ولا لغزو الكويت، ولا لاتفاق أوسلو، ولا لحرب الخليج الأولى، ولا لاحتلال العراق، ولا لتدمير ليبيا، ولا للحرب الكونية على سورية، ولا للعدوان على اليمن، ولا لقمع طموحات الشعب في البحرين، ولا - طبعاً - لتراجع القضية الفلسطينية، ولا لكل المآسي التي يمكن أن نعدّدها. فعودة مصر ستساهم في رأيي في إعادة زمام المبادرة في الحفاظ على الأمن القومي العربي والتوازن مع دول الإقليم والدول المحيطة بمنابع النيل ومع الدول الراغبة في الهيمنة على مقدّرات العربية، لكن عودة مصر لن تتحقق إن لم تقم بمراجعة أسباب خروجها من الحفاظ على الأمن القومي العربي وخاصة تبعات (كامب دافيد)، والعلاقة مع الكيان الصهيوني.

- كيف يرى أمين عام المؤتمر القومي العربي تصويت مصر والأردن وقطر والمغرب

لصالح رئاسة دولة الكيان الصهيوني للجنة القانونية بالمنظمة الدولية؟ في أي سياق نضع هذه الفضيحة؟

حافظ: أعتقد عناصر الإجابة في السؤال السابق؛ خروج مصر لم يخلق فراغاً فحسب، بل أفقد التوازن لمصر ولمعظم الدول العربية، فحتى مفهوم الأمن القومي أصبح مفقوداً أو مشوّهاً، من المضحك المبكي أن يترأس الكيان اللجنة القانونية بالمنظمة الدولية، وهومن ضرب عرض الحائط جميع القرارات التي صدرت بحقه، هذا يدلّ على ترهّل النظام الدولي ومؤسساته والقوى المتحكمة به، لكن هذا موضوع آخر يستحق البحث، ولكنه خارج عن إطار الأسئلة المطروحة، كما نأسف على موقف بعض الدول العربية التي ما زالت تعتقد أن مصلحتها ومصلحة الكيان قد تتلاقى، متجاهلة أن مصلحة الكيان هي في الأساس عدم وجود حكومات أو كيانات مستقلّة تحاكي مصالح شعوبها، وتحافظ على الموروث الثقافي التي يريد الكيان اقتلاعه، كما اقتلع المعالم العربية عن العديد من القرى والبلدات في فلسطين المحتلة.

- في القمة السادسة والعشرين التي عقدتها الجامعة العربية بتاريخ ٢٨مارس ٢٠١٥م لبحث تحدّيات الأمن القومي العربي بينما في الوقع الهدف الأساس للقمة إعلان مباركة العاصفة، السؤال الذي يبرز إلى الذهن: ما الذي يدفع هؤلاء الزعماء لاتخاذ مثل هذا الموقف، بحيث يُقدَّم خطر أنصار الله "الحوثيين" على الخطر الصهيوني؟ وهل يشكل أنصار الله "الحوثيون" بالفعل خطراً على الأمن القومي العربي؟

حافظ: هنا - أيضاً - قرار القمة العربية دليل على فقدان التوازن والبوصلة في آن واحد، والأسباب عديدة؛ منها ما ذكر في الأسئلة السابقة، كخروج مصر، ويمكن إضافة ارتفاع أسعار النفط خلال العقود الأربعة الماضية ما مكّن بعض الدول النفطية في الطموح للعب دور القائد والمهيمن على النظام العربي وخاصة بعد تدمير العراق واحتلاله، فخروج مصر وتدمير العراق، والآن إغراق سورية في حرب كونية شنّت عليها لرفضها لواقع النظام العربي والاستسلام للمشيئة الصهيونية ودعمها للمقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، كل ذلك جعل ممكناً فرض قرارات على الجامعة العربية بشكل يعارض الأمن القومي العربي، فالعدوان على اليمن بحجة الدفاع عن الأمن القومي العربي أدّى إلى تهديد ذلك الأمن عبر السماح لجماعات التعصّب والتوحّش من التمدّد في اليمن، ناهيك عن تدمير اليمن وقتل شعبه، الخطر على الأمن القومي العربي هو، بالإضافة إلى الكيان الصهيوني، وجود قواعد

عسكرية في الخليج وفي منطقة باب المندب، وليس بسبب تطلّعات فئات يمنية في رفضها للتهميش.

أما اعتبار حركة أنصار الله تهديداً للأمن القومي العربي؛ فهو هراء، حركة أنصار الله حركة سياسية شعبية في اليمن لها الحق في التمثيل السياسي ورفض تهميشها أما توجّهاتها السياسية؛ فهذا شأن داخلي يمني يحسمه اليمنيون، فلا داع لتدخل عربي أو إقليمي أو دولي في حسم تلك الأمور.

الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وأولويات المرحلة القادمة

عرض وتحرير:
أ.عبدالسلام المحطوري
رئيس دائرة الدراسات والبحوث بالمركز
asalam6@gmail.com

نظّم مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، حلقة نقاشية بعنوان: "الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وأولويات المرحلة القادمة" يوم الخميس الموافق ٢-٦-٢٠١٦م ، بالتعاون مع المكتب الاقتصادي، وتأتي أهمية الحلقة بالنظر إلى الصعوبات والتحديات التي واجهت وتواجه اليمن، بسبب العدوان الغاشم والتحديات المستقبلية التي لا تقل خطورة وتأثيراً على الوضع الاقتصادي وعلى مستوى معيشة الناس مقارنة بما حدث خلال الفترة الماضية من العدوان والحرب والحصار، كما تأتي أهمية الحلقة أيضاً، من أن البلد وفي ظل الظروف والأوضاع التي نتجت عن العدوان السعودي الأمريكي، ليس لديه ولأول مرة أية مرجعيات اقتصادية أو تنموية كالخطط والبرامج العامة، أو حتى رؤية اقتصادية قصيرة الأجل، تأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص القائمة والمستقبلية، وتتحدد على ضوئها طبيعة الأهداف والسياسات والإجراءات التي يتوجب تنفيذها، آخذاً بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالتعويضات وإعادة الإعمار، وعلى ضوء عدد من السيناريوهات المحتملة.

السيناريو الأول:

توقف العدوان والحرب، والتزام السعودية من باب المسؤولية القانونية كدولة معتدية، ومعها دول العدوان الأخرى، بتحمل تبعات ونتائج عدوانها على اليمن، من تعويضات وإعادة إعمار، وبالتالي ما الذي يمكن عمله من قبل أجهزة الدولة في ظل هذا السيناريو؟

السيناريو الثاني:

توقف العدوان والحرب، لكن مع تنصل دول العدوان عن مسؤولياتها القانونية، وهروبها إلى عقد مؤتمرات دولية للمانحين، لدفع التعويضات وإعادة الإعمار، تدخل فيها السعودية ومن معها من دول العدوان كبقية الدول والمنظمات المانحة، وهناك بوادر لهذا السيناريو ظهرت في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وأكّد عليه مرة أخرى وزير خارجية دولة الكويت، في الكلمة التي ألقاها في افتتاح المشاورات المنعقدة

في الكويت برعاية الأمم المتحدة، وبالتالي وفي ظل هذا السيناريو لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الكثير من التحديات، وأبرزها تجربة بلادنا السيئة فيما يتعلق بضعف استيعاب تعهدات المانحين خلال السنوات الماضية، وكيف يمكن تلافي ذلك؟ وتوقّع تنصل المانحين، بعضهم أو كلُّهم عمّا التزموا به من أموال، ومن ثم حرمان اليمن من أن يُجبر الحد الأدنى من الأضرار التي لحقت به بسبب العدوان والحصار.

السيناريو الثالث:

توقف العدوان والحرب، مع امتناع الدول المعتدية عن دفع أي تعويضات وعدم تحمل تكاليف إعادة الإعمار لما تم تدميره، وعدم الدعوة حتى لمؤتمر مانحين، وهو سيناريو سيء، لكن ينبغي توقعه، وبالتالي ما الرؤى والتصورات لمواجهة هذا السيناريو؟ والذي نأمل ألاّ يحدث.

السيناريو الرابع:

وهو السيناريو الأسوأ مما سبق؛ والمتمثل في إعاقة التوصل لأي تسوية سياسية للأزمة اليمنية، من قبل السعودية وحلفائها من دول العدوان، وفي ذات الوقت، استمرار العدوان والحرب والحصار على اليمن، وبالتالي ما الرؤى والتصورات لمواجهة هذا السيناريو الذي نأمل أيضاً ألاّ يحدث؟

وقد خرجت الحلقة ومن خلال أوراق العمل، برؤى وتصورات لإعادة بناء الاقتصاد اليمني، كما خرجت بسياسات وإجراءات وتدخلات وبرامج مقترحة، وفق السيناريوهات المشار إليها، وذلك كله بهدف المساعدة على تجاوز ما تمر به البلاد من صعوبات وتحديات قائمة ومستقبلية، وأن تشكل النتائج والمخرجات، حافزاً للبلد بصورة عامة، والجهات الرسمية بصور خاصة، للإسراع في وضع رؤى وبرامج وخطط تواجه الأوضاع الراهنة، وترتب لمرحلة ما بعد العدوان، وبالأخص ما يتعلق بإعادة الإعمار والتعويضات، وكذا التأسيس لبناء اقتصاد يمني حديث، يستفيد من تجارب الدول الناجحة، ويتلافى الأخطاء والسلبيات السابقة.

وفيما يلي: عرض بأهم محتويات أوراق العمل المقدمة من الباحثين لحلقة النقاش:

الورقة الأولى بعنوان: التأسيس لبناء اقتصاد يمني حديث، للبروفيسور سيف مهيوب العسلي.

وقد اشتملت الورقة على ثلاثة محاور:

في المحور الأول: أشار الباحث إلى أنه

سـيتناول فيه معالم الاقتصـاد الحديث، وفي المحور الثاني: سـيتم مناقشـة أهم أسـس الاقتصـاد الحديث، آخذين في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية لليمن بعد الحرب، أما في المحور الثالث: فسـيتم الاجتهاد في وضع تصور لأهم الأولويات الاقتصادية في المرحلة القادمة.

وفيما يلي أهم ما جاء في ورقة د. العسلي:

- إن التأسيس لاقتصاد حديث ضرورة وطنية، وأنّ أيقاف الحرب يعد شـرطاً ضرورياً لانطلاق عملية التأسيس، فمن العبث القيام بأي عملية بناء أو إعادة البناء في ظل الحرب من أجل أن يتم تدميره لاحقاً، ومن ثمَّ، فإن مناقشـة التأسـيس لاقتصـاد حديث في اليمن لمرحلة ما بعد هذه الحرب الظالمة قد آن أوانه.
- الخطوات الضرورية لإصلاح الاقتصاد اليمني من وجهة نظر د. العسـلي تتمثل في:

١- إيقاف التدهور الاقتصـادي والمالي، والتهيئة لانطلاق النمو في المرحلة القادمة، وفي هذه المرحلة فإنه لا بد من الحصول على مساعدات خارجية، وإبعاد التأثير السياسي عن الاقتصاد، وإصلاح كلاً من المالية العامة والخدمة المدنية.

٢- اعتماد آلية السوق بأكبر قدر ممكن.

٣- وضـع حد أعلى لعجز الموازنة، وحد أعلى للنفقات الجارية، ونسبة عليا للدعم بكل أنواعه، وحد أعلى للدين الداخلي والخارجي، وتحرير سعر الفائدة، وفتح الباب للبنوك الأجنبية للعمل.

٤- تبني نظام سعر صرف غير متحيز، لا للصادرات ولا للواردات.

٥- تقييم أوضاع الوحدات الاقتصادية- شـركات ومؤسـسـات القطاعين العام والمختلط -وفقاً لمعيار الكفاءة الاقتصادية، وتصفية كل مؤسسة لا تستطيع أن تتحمل تكاليف تشغيلها على الأقل.

٦- إعادة هيكلة الوزارات والجهات الحكومية المركزية والمحلية والمسـتقلة، من حيث المهام والوظائف والقوى العاملة، بما يضمن منع الازدواج والبطالة المقنعة، والإرسـال إلى البيوت والإقصاء والتهميش.

- إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد كل ما جرى يتطلب اختيار وتنفيذ سياسات غير تقليدية، وفي نفس الوقت يتطلب المواءمة بين الإجراءات السريعة للتعامل مع المشـاكل الآنية والاستراتيجيات بعيدة الأمد.

وفي هذا السـياق ينبغي الإدراك أن

السياسات الاقتصادية ليست كلها متساوية من حيث الأثر، ولذلك فإنه يجب أن تخضع لمبدأ الأولوية، فتلك التي لها آثار مباشرة وغير مباشرة لها أولوية عن تلك التي لها آثار مباشرة فقط، والشاملة يجب أن تقدم على الجزئية وطويلة الأجل على القصيرة، وهكذا.

فعلى سبيل المثال فإنّ إصلاح بيئة الاستثمار في اليمن يجب أن تكون لها أولوية على الإصلاحات الأخرى، وأن انضباط الموازنة العامة أمر ضروري من أجل جعل الانضباط النقدي ممكناً وقابلاً للاستمرار، ومعدل تضخم متدنٍ وسعر فائدة حقيقي موجب وسعر صرف مستقر.

إن تحسين مناخ الاستثمار على هذا النحو سيعمل على تغيير الاستثمار في اليمن، وإن التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل لا تؤدي إلى خلق قيمة مضافة، وينبغي تشجيع الاستثمارات على الأقل متوسطة الأجل، حتى يمكن خلق وظائف حقيقية وتحسين مستوى الأجور.

- إن الدخول في أي برنامج إصلاح اقتصادي مهما كان شاملاً وواضحاً، لا تتوفر إرادة للسير فيه تحمل تكاليفه، تكون نتائجه كارثية وأسوأ مما لو تركت الأمور تسير بدون أي برنامج على الإطلاق.
- إن الانفتاح الاقتصادي قد أصبح حقيقة وضرورة، وبالتالي فإن إغلاق الاقتصاد اليمني بأي شكل من الأشكال غير ممكن، وأي محاولات من هذا القبيل، سيكون لها آثار مدمرة على الأقل في الأجل القصير، ولذلك يجب التحذير من ذلك بكل السبل الممكنة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه فقط يمكن تنظيم الانفتاح الاقتصادي لجعله أكثر تأثيراً على المتغيرات المحلية، أي على العمالة والزراعة والصناعات التحويلية.
- يجب تغيير طريقة التعامل مع مشكلة الكهرباء، من التركيز على محطات التوليد كبيرة الحجم، وخصوصاً تلك التي تستخدم الغاز إلى المحطات الصغيرة والمتوسطة والمصادر المتجددة الأخرى، إن ذلك يتطلب أيضاً إعادة النظر بطرق ووسائل التمويل، وفي طرق نقل الغاز لتتلاءم مع ذلك.
- ينبغي الاستعداد لإطلاق النمو الاقتصادي بعد النجاح في تحقيق كل من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- لا بدّ أن يتضمن برنامج الإصلاح

ابداعات ومعالجات جديدة، وخصوصاً في تلك المجالات التي تعبر عن خصوصيات المجتمع اليمني.

- لابد من القبول بالمؤسسات الصغيرة كأساس للتصنيع. لكن يجب العمل على تحديثها، وأن يتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال والدفاتر التي يجب أن تمسكها المؤسسة والنظام الأساسي المناسب الذي يجب أن يحدد طريقة الإنشاء والتصفية وطريقة فض المنازعات.

- التركيز على إحداث ثورة كبيرة في مجال التعليم، باعتبار ذلك الأساس الذي سيبنى عليه أي تقدم، وفي هذا الخصوص يجب التركيز على القراءة والكتابة والحساب ثم على المهارات العملية، بدلاً عن الجامعات والدراسات العليا كالدراسات الإسلامية والتاريخية والأدبيات المذهبية، وتهيئة العقل الفردي والجمعي للانطلاق.

- الاستفادة من التجارب البشرية، وخصوصاً في مجال العلوم والتكنولوجيا، فإن ذلك سيوفر علينا جهد إعادة اختراع العجلة.

- إن أساليب ومحتويات التعليم الحالية قد خلقت مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد اليمني تتمثل في إعاقة التطور التكنولوجي السريع الذي لم تستطع القوى العاملة اليمنية استيعابه، ونتج عن ذلك استيراد العمالة الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال استيراد السلع الصينية حتى البسيطة منها، مع وجود بطالة في اليمن، ولعل ذلك ما يفسر عدم قدرة العمالة اليمنية على منافسة الآخرين.

- يجب إعادة النظر بمهام ومواصفات الجامعات ومراكز البحث العلمي، بهدف الموازنة بين إتاحة الفرص لمن يرغب في ذلك وبين نوعية التعليم التي يجب أن تقدم لهم. وهنا لا بد من التوقف عن فتح جامعات جديدة أو الترخيص لها، وإعادة دمج الجامعات الحالية، وإعادة توصيفها، والتوقف عن بناء مدارس جديدة حتى يتم تشغيل وتأهيل والاستفادة من الموجودة حالياً، وفي هذه الحالة يمكن البدء بعملية الاستثمار بكل أنواعه.

- ومن أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار، فإنه لا بد من إصلاح القضاء، وقبل التركيز على القضاء لا بد من التركيز على العقود بحيث تكون منصفة، وشاملة، وواضحة، وقابلة للتنفيذ، ذلك الافتراض الأساسي أن العقود تقوم مقام المحاكم؛

لأن الأصل فيها أن تنفذ طوعاً، فقط في حالات خاصة يمكن الرجوع إلى المحاكم فإن لم تكن العقود كذلك، فإن ذلك يعني ابتداء ضرورة العودة إلى المحاكم، وبالتالي حتمية فشلها لعدم وضوح الحقوق وكثرة المنازعات.

- عقود التمويل هي الأهم والأصعب؛ فهي لذلك تقريباً غير موجودة، ويرجع ذلك للفهم الخاطئ للدين؛ فالنصوص ليست من القرآن، ولا من السنة الصحيحة، وإنما من اجتهادات غير ناضجة، تأثرت بوقائع اقتصادية متخلفة، فالنص القرآني الصريح والواضح، أن ما يحكم العقود الاقتصادية، هو التراضي والشفافية، كما تدل على ذلك أية الدين والآيات الأخرى.
- إن ذلك يحتم إعادة النظر بالقوانين التي تنظم عملها في الوقت الحاضر، والجهات الحكومية التي تشرف عليها، ولعل الأهم من ذلك تغيير فلسفة التعامل معها، من فلسفة الابتزاز والتطفيش إلى فلسفة الرعاية والتمكين.
- ويأتي بعد ذلك في الأهمية، عقود الأرض سواء المخصصة للسكن أو الزراعة أو الصناعة، وما يترتب على ذلك من استغلال الموارد في باطنها، وإن ذلك يتطلب توافق مجتمعي قبل أن يحول ذلك التوافق إلى نصوص قانونية، فالأعراف القبلية هي العائق الأكبر.
- لا بد من البدء بإصلاح وتطوير النظام المصرفي اليمني، وإنشاء سوق مالية بعد أن يتم تحقيق إصلاح معقول في الضرائب وحوكمة الشركات والمؤسسات العامة والخاصة.
- الحل بالنسبة لليمن يكمن في إصلاح المالية والجهاز المصرفي والخدمة المدنية، بحيث يكون الوضع المالي مستقراً لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وتحقيق التوازن بين النفقات الجارية والاستثمارية، وحسن إدارة الدين وسعر الصرف وسعر الفائدة.
- إن تنمية الاقتصاد يجب أن تهدف إلى أن يستفيد منها كل اليمنيين. فلا قيمة لنمو اقتصادي لصالح القلة ومضر بالغالبية، وفيما يخص ظاهرة الفقر فالبعض اعتبرها ظاهرة ضرورية من أجل النمو؛ لأنها لا تلبث أن تختفي بعد تحول النمو الاقتصادي إلى نمو شامل ومستدام، لكن تجارب معظم دول العالم تتعارض مع هذا الرأي.
- إن ظاهرة الفقر ظاهرة اقتصادية، لكنها مرتبطة بالتوزيع أكثر من ارتباطها بالإنتاج والاستهلاك، ولذلك فإن أنجع الطرق للتعامل معها، هي التي تتم

من خلال سياسات التوزيع؛ أي إعطاء الفقراء مبالغ مالية تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من خلال السوق، مما لا يولد أي تشوهات فيه، مثل تلك التي تحدث من خلال التلاعب بالأسعار. وفي هذه الحالة فإن سياسات مكافحة الفقر تكون داعمة للنمو، ويكون النمو داعماً لها، فالفقراء يمكنهم أن يتخلصوا من فقرهم من خلال العمل؛ أي بالاستفادة من النمو، وفي ذات الوقت تكون تكاليف مساعدة الفقراء غير القادرين على العمل معقولة، وبالتالي لا تثقل المنتجين ولا تضر المستهلكين.

- إن ذلك يتطلب ما يمكن أن نطلق عليه هندسة اقتصادية، توازن بين المتطلبات الحالية، والتغيرات المتوقعة، بحيث لا يكون التعامل مع المتطلبات الحالية على حساب المتطلبات المستقبلية. كما سيؤسس ذلك لتوجه جديد في السياسة الاقتصادية بحيث تكون في نفس الوقت قابلة للتنفيذ وللتطور وعلى وجه التحديد الآتي:

١- سياسات مالية ذات طابع محلي.
٢- سياسات مالية ذات انفتاح.
٣- سياسات نقدية متعلقة بسعر الفائدة.
٤- سياسة نقدية متعلقة بسعر الصرف.
٥- سياسات تتعلق بمناخ الاستثمار.

- وبالإضافة إلى ذلك فلابد من الاهتمام بالآتي:

١- البنية التحتية، الكهرباء، الانترنت، التعليم عن بعد .... الخ
٢- تصدير الخدمات.
٣- التصنيع للاستهلاك المحلي والتصدير.

- وفيما يخص السياسة المالية المحلية، فإن أهم تغيير جذري فيها هو إلغاء كل حوافز الاستثمار الجمركية والضريبية، واستبدالها بدعم نقدي لمشاريع مختارة، وفقاً لمعايير محددة وواضحة وشفافة.

- من أهم المعايير، إنتاج سلع يستوعبها السوق المحلي، وقادرة على منافسة السلع المستوردة في الداخل والخارج، وتضييق الاعتماد على الخارج.

- الذي يحدد مقدار الدعم النقدي هو مقدار ما يتحمله المستثمر من تكاليف ناتجة عن كونه أول مستثمر في المجال، ويستفيد منها من سيقلده وهو ما يعرف بالوفورات الإيجابية.

الورقة الثانية بعنوان: الاقتصاد اليمني بين التحديات والفرص (رؤية مستقبلية) للدكتور عبد الله العاضي.

وقد اشتملت الورقة على أربعة محاور: المحور الأول: تناول خصائص الاقتصاد

اليمني، وفي المحور الثاني: استعرض التحديات الرئيسية، وفي المحور الثالث: تناول المقومات الأساسية للاقتصاد اليمني، وفي المحور الرابع: تناول ما أسماه بالرؤية المستقبلية.

وقد رأى الدكتور د. العاضي أن الوضع الاقتصادي الراهن والمتعثر في عدد من المجالات نتيجة العدوان السعودي الأمريكي يتطلب وجود رؤية بديلة لمعالجة هذا الوضع.

والرؤية لدى د. العاضي هي عبارة عن خطة زمنية بعيدة المدى تحدد الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف معينة، وتهدف الرؤية إلى أيجاد وسائل بديلة (تسوية اقتصادية) حسب تعبير د. العاضي للخروج من الوضع الراهن والمتعثر في التسوية السياسية، ويرى أن الوسائل الاقتصادية للرؤية تتمثل في الآتي:

١- فتح السوق المحلية أمام المنافسة العالمية لإدارة الموارد الطبيعية، عبر الانفتاح على العالم الخارجي للمنافسة والمشاركة في إدارة الموارد الطبيعية مثل ميناء عدن أو الموارد الطبيعية الأخرى.

٢- السعي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ أن التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الاستثمارات، وتقليل الازدواجية والهدر، ورفع كفاءة استغلال الموارد، كما إن هذا التكامل يمكن أن ينتهي بوحدة اقتصادية سياسية، لذلك فإن التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة يعد من المرتكزات الأساسية للاقتصاد اليمني، وبخاصة في ظل التدهور الحاد لكثير من المؤشرات الاقتصادية.

٣- محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية؛ حيث يتطلب الوضع الاقتصادي الراهن توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات التنافسية، إلا أن جذب الاستثمارات يتطلب التصدي للعوامل التي تعيق جذب الاستثمار، وبخاصة مسألة الفساد الإداري والمالي.

كما يرى د. العاضي أن متطلبات نجاح الرؤية الاقتصادية تتمثل في:

١- وجود سلطة شرعية متوافق عليها محليا، وتحظى باعتراف دولي في أسرع وقت ممكن.

٢- البحث عن آلية تمكن المجتمع من التعاون والتماسك، وتوجيه وعي المجتمع نحو تحديات العدوان الخارجي.

٣- السعي الجاد نحو إقامة السلم الأهلي داخل المجتمع اليمني.

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أن

العدالة ركيزة أساسية للحكم وتحقيق الاستقرار.

٥- الانفتاح على ثقافة الآخرين مع الحفاظ على الأصالة العربية الإسلامية.

الورقة الثالثة بعنون: الأولويات الوطنية للمرحلة القادمة، التحديات والفرص (السيناريوهات المحتملة) للأستاذ/ نبيل محمد الطيري. الباحث الاقتصادي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقد اشتمل الجزء الأول من الورقة على العناوين الآتية:

١-التحديات

- استمرار العدوان والحرب وعدم وضوح المشهد السياسي.
- الحصار الاقتصادي المفروض من قبل قوى التحالف السعودي الأمريكي، وما ترتب عليه من أضرار وخسائر على جميع القطاعات الاقتصادية.
- تراجع موارد الموازنة العامة للدولة الحقيقية، ما أدى إلى ارتفاع العجز والاعتماد على السحب على المكشوف من البنك المركزي، ومن ثم زيادة الدين العام المحلي.
- ندرة الكهرباء والمشتقات النفطية وارتفاع الأسعار.
- تراجع الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي، وضعف الثقة في العملة الوطنية.
- تدهور النشاط الإنتاجي والخدمي وتفاقم البطالة، وشحة توفر السلع الأساسية.
- توقف دعم المانحين المالي والفني.
- ضعف الاقتصاد الرسمي، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي (الخفي).
- هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الخارج، قبل وأثناء العدوان.
- غياب الأمن وتدمير المنشآت العامة والخاصة.
- ضعف الجدارة الائتمانية في الاقتصاد اليمني.
- فرض قيود من قبل تحالف العدوان على التحويلات المالية من الخارج بالنقد الأجنبي.
- صعوبة الوصول إلى العديد من الأماكن المستهدفة في الجمهورية لأسباب تتعلق بالجانب الأمني بالدرجة الأولى، وأسباب تتعلق بالجوانب الجغرافية، ووعورة الطرق في ظل تشتت سكاني كبير بالدرجة الثانية، الأمر الذي يصعب ضمان إحراز تقدم في مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

- إلحاق الضرر بالمنشآت الحيوية ذات التأثير المباشر بالوضع التنموي كالموانئ وشبكة الطرق وغيرها من البنى التحتية.
- القيود الإدارية والتنظيمية وضعف مؤشرات الحكومة والحكم الرشيد.
- ضعف مستوى الوعي المجتمعي؛ مما يضعف تعاون ودعم تلك المجتمعات لتنفيذ البرامج والمشاريع، إضافة إلى غياب دور منظمات المجتمع المدني التوعوي.
- ضعف التنسيق على مستوى وحدات الأجهزة المركزية والسلطة المحلية.
- محدودية الموارد المتاحة في ظل زيادة الاحتياجات والتحديات، ناهيك عن توقف الدعم الخارجي.

٢-أساليب التمويل

يمكن تبني عدد من أنماط التمويل، ومنها:

- الدعم المباشر للموازنة العامة للدولة، وكذا للموازنات القطاعية.
- الصناديق المجمعة المدارة بصفة مشتركة التي تعمل من خلال أنظمة البلد، الصناديق المجمعة المدارة بصفة مشتركة والتي تعمل خارج نطاق أنظمة البلد.
- الأنظمة المجمعة المدارة من الخارج، (الاستقرار الانتقالي وصناديق الطوارئ)، دعم البرامج / المشاريع لمؤسسات الدولة، دعم البرامج / المشاريع من أجل ومن خلال الجهات غير الحكومية والدعم الإنساني المباشر.
- صناديق تنفيذ خاصة تستفيد من خبرة الدول الأخرى في فترات ما بعد أو أثناء الحرب والانتقال.
- سلة تمويلية خاصة متعددة المانحين تدار بواسطة منظمات دولية والأمم المتحدة.
- ويجب أن يسترشد في اختيار الصيغة التمويلية بأربعة معايير:
  - سهولة التنسيق والتناغم.
  - التحول المؤسسي.
  - السرعة والمرونة.
  - نطاق إدارة المخاطر.

٣-آليات التنفيذ

نظراً للتأخير في تنفيذ المشاريع الممولة من خلال التعهدات التي التزم بها المانحون في السابق، فقد سعت الحكومة إلى تطوير مجموعة من الدراسات القديمة حول القدرة الاستيعابية لليمن والرقابة على تنفيذ المشاريع .... تم من خلالها التوصل إلى مقترح بعدد من آليات التنفيذ، تتمثل في: -

• دعم يقدم للموازنة العامة.

• التنفيذ عبر الصناديق متعددة التمويل بإدارة البنك الدولي.

• التنفيذ لبعض المشـاريع والأنشـطة المتعلقـة بـالجوانـب الإنسـانيـة عبر منظمـات المجتمع المـدني المؤهلـة، خصـوصـاً في مرحلة ما بعد الصـراعات والنزاعات المسلحة.

• آلية التنفيذ المباشـر من قبل الجهات المـانحـة عبر وكـالاتهـا التنمويـة المتخصصة.

• التنفيذ عبر الآليات الدولية (GIZIS).

• التنفيذ عبر وحدات تنفيذ المشـاريع النـاجحـة، مثـل الصـنـدوق الاجتمـاعي للتنميـة، ومشـروع الأشـغـال العـامـة، وبرنـامج الطرق الريفيـة، إضـافـة إلى صـنـدوق الرعـايـة الاجتمـاعيـة، والتي اكتسـبت خبرة وسـمعه جيدة لدى الشـركاء، وحظيت نتيجة لذلك بثقة المجتمعات المسـتهدفة، وبالتالي يمكنها القيـام بتنفيـذ البرامج والتـدخلات التنموية بنجاح، في مناطق شديدة التوتر والحساسية.

٤-آليات الاستهداف

• يمكن تعزيز عـدالـة التـدخلات على المسـتوى المحلي، من خلال آليـات استهداف فعالة، ويجب التركيز في هذه المرحلـة على الممـارسـات المثلى في مجـال الاسـتهـداف بحيـث يضـمن الاسـتهداف الفعال، تغطية المجموعات الحساسة والمجتمعات الفقيرة، وتتركز تلـك المجتمعـات في المنـاطق الريفيـة النائية. وعلى سبيل المثال، تعتمد سياسة الاسـتهـداف في كـل من الصـنـدوق الاجتماعي للتنمية، ومشـروع الاشـغال العامة، على المؤشـرات المرتبطة بالفقر، وكـذا الأدوات النوعيـة التي تحـدد المنـاطق الأكثر احتيـاجـاً وحرمـانـاً لتخصـيص الموارد، مع أهمية اشـراك تلـك المجموعـات، والمجتمعـات الفقيرة في تلك العملية.

• ويمكن تلـخيص اسـتراتيجيـة الاستهداف تلك فيما يأتي:

• التخصـيص الجغرافي للموارد، وبما يضـمن عـدالـة التوزيع ويغطي كـافـة المديريات.

• الاسـتهداف البرامجي، بتخصـيص موارد إضـافية وتنفيذ برامج ومشـاريع تعالج المشكلات التي تؤثر على مجتمعات أو قطاعات أو شرائح بعينها.

• الاسـتهداف الاجتماعي، بتخصـيص الموارد التي تتعـاطى مع احتيـاجـات الشرائح الأكثر تأثراً بالحرب.

كما اشتمل الجزء الثاني من ورقة أ. الطيري على مصفوفة بالأولويات الوطنية والتدخلات المقترحة، في إطار ثلاثة من السيناريوهات المتوقعة والموضحة في بداية هذا التقرير، وكما يلي:

الأولويات الوطنية والتدخلات المقترحة وفق السيناريو الأول:

(أ) فيما يخص المحور الاقتصادي

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
التوصل لتسوية سياسية مستدامة		▪التوصل لتسوية سياسية مستدامة. ▪صياغة رؤية وطنية شاملة لإعادة الإعمار والتنمية، بحيث تكون جاهزة للتنفيذ عند وقف الحرب.
النمو الاقتصادي	تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسلم والأمن الاجتماعي	▪تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر. ▪توفير الوقود بصورة منتظمة لإعادة النشاط الاقتصادي وتسهيل الوصول لخدمات المياه والكهرباء والصحة. ▪إعداد برنامج للإنعاش الاقتصادي. ▪أعداد برنامج وطني للتنمية الريفية الزراعية والسمكية. ▪إعداد برنامج إعادة الإعمار وتعويض المواطنين والقطاع الخاص المتضررين. ▪إعداد برنامج للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في المحافظات المتضررة من الحرب. ▪إعداد برنامج لتعزيز بناء السلام والانتعاش.
	تحفيز النشاط الاقتصادي والحد من البطالة	▪توسيع برامج تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر، ومشاريع النقد مقابل العمل (برنامج ضمان العمل). ▪تمويل برامج المبادرات الذاتية للشباب، ودعم المرأة في امتلاك الأصول الإنتاجية. ▪تأهيل الشباب العاطلين عن العمل بما يسمح باستيعابهم في سوق العمل المحلي والإقليمي. ▪تنويع مصادر الدخل القومي، وتحسين بيئة الأعمال.

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
المالية العامة	تحقيق استدامة المالية العامة	■تنمية الموارد العامة وتنويعها وتحصيلها. ■البحث عن تمويلات خارجية لتغطية الإعانات النقدية للفقراء، والنفقات التشغيلية لقطاعات الصحة والتعليم والمياه. ■ردم الفجوة بين الموازنة العامة وخطة التنمية. وتمويل برنامج استثماري قوي لتحفيز الاقتصاد الوطني. ■تغطية الفجوة التمويلية للموازنة العامة المقدر بـ ٨,٣ مليار دولار عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م على التوالي (صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٥م). ■استكمال برنامج إصلاح إدارة المالية العامة والمواءمة بين الخطط والموازنة العامة، ■معالجة تمويل المشروعات الاستثمارية العامة المتعثرة. ■توسيع وتحفيز مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية إقليماً ودولياً. ■تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية. ■إعادة جدولة الدين الداخلي. ■تحسين كفاءة استخدام المنح والقروض والمساعدات الخارجية.
القطاع النقدي: سعر الصرف التضخم	تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية وتخفيض الأسعار	■توفير وديعة دولاريه، وإعطاء أولوية للحفاظ على مستويات مناسبة من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية. ■إعطاء الأولوية للحفاظ على استقرار سعر الصرف للريال اليمني الذي يمكن من تحقيق استقرار الأسعار وإشاعة بيئة عامة من الثقة بمناخ الاستثمار ويحقق الاستقرار الاجتماعي. ■ تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي للسلع الأساسية. ■تخصيص مبلغ كاف كحساب لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويل ائتمان الصادرات عبر البنوك التجارية.

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
القطاع الخارجي الواردات الصادرات	تحقيق استقرار القطاع الخارجي	▪السيطرة على عجز الحساب الجاري. ▪تنمية الصادرات الوطنية غير النفطية. ▪تحقيق فائض في حساب رأس المال. ▪تعزيز التحويلات الخارجية. ▪تمويل برنامج طموح لتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ▪تعزيز مجالات الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ▪تنفيذ تقييمات مستمرة للوضع الاقتصادي والدمار في البنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت الخاصة.
بيئة الأعمال والاستثمار	تحسين بيئة الأعمال وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار	▪ تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية للاستثمار. ▪ تنمية المنشآت والصناعات الصغيرة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة. ▪ تعزيز مجالات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

(ب) فيما يخص المحور التنموي

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
الصحة	معالجة آثار الحرب في القطاع تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وكذا الخدمات الطبية. تعزيز وتقوية برنامج الطوارئ والإسعاف. تعزيز وتطوير القطاع الصحي رفع الوعي الصحي لدى المواطنين.	▪معالجه الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وتشغيلها. ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في عموم البلاد بما فيها مخيمات النازحين. ضمان توفير التجهيزات والإمدادات الطبية واللازمة لتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية. استمرار عملية تأهيل الكادر الطبي الفني والمتخصص. معاودة العمل في المشاريع قيد التنفيذ

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
		التي توقفت جراء الأحداث.
التعليم	معالجة آثار الحرب في القطاع. ضمان رفع معدل الالتحاق بالتعليم، وخفض فجوة النوع. تحسين جودة وشمولية التعليم. تحسين فاعلية برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ورفع كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل. تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية التي تضررت جراء الحرب. معالجة أوضاع النازحين في المنشآت والمرافق التعليمية. توفير الكتاب المدرسي والمستلزمات المدرسية، وتقييم وإعادة توزيع المدرسين بما يتلاءم مع الوضع. إعداد برامج وتنفيذ برامج الدعم النفسي وبناء السلام وثقافة الحوار ونبذ العنف وتدريب الكادر عليها. توفير خدمات التعليم في مخيمات النازحين. استئناف البرامج التعليمية في مجالات (بناء قدرات – رفع جودة). معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق ومنشآت التعليم العالي والتدريب المهني التي تضررت. ▪ تفعيل انشطة وبرامج التعليم العالي والتدريب المهني وتوفير التجهيزات والمستلزمات اللازمة للتشغيل. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء العدوان والحرب.
المياه والبيئة	معالجة آثار الحرب في القطاع تحقيق الادارة المتكاملة للموارد المائية لأفضل الممارسات.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وتشغيلها إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
الكهرباء والطاقة	معالجة آثار الحرب في القطاع. زيادة القدرة التوليدية للكهرباء بما يلبي الطلب المحلي للأغراض الإنتاجية والاجتماعية. زيادة استخدام الطاقة المتجددة ورفع كفاءة	▪تشغيل محطات توليد الطاقة (مارب الاولى). معالجة الأضرار التي لحقت بمحطات التوليد وخطوط نقل الطاقة وشبكات

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
	الإدارة.	التوزيع المتضررة. ضمان إمدادات الوقود. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث. تنفيذ برنامج البناء المؤسسي.
النقل	معالجة آثار الحرب في القطاع. المحافظة على البنية التحتية لقطاع النقل وتطويرها وفق مواصفات فنية، وبما يتماشى مع الاحتياج والمبادلات التجارية وحركة المواطنين وربط اليمن بمحيطه الإقليمي والدولي.	▪رفع الحصار المفروض على عمل قطاع النقل وتجنيب بنيته أي أضرار أو عوائق. معالجة الأضرار التي لحقت بالموانئ والمطارات والمنافذ البرية. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء العدوان والحرب.
الأشغال والطرق	معالجة آثار الحرب في القطاع. المحافظة على شبكة الطرق القائمة وتطويرها وفق مواصفات فنية وبما يتماشى مع احتياجات النقل والمبادلات التجارية وحركة المواطنين.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بشبكة الطرق والجسور المتضررة. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
إعادة إعمار المنشآت والمرافق العامة والخاصة.	معالجة آثار الحرب التي لحقت بالمنشآت والمرافق العامة والخاصة.	▪توفير مناطق إيواء مؤقتة للنازحين. حصر وتقييم الأضرار والخسائر. إعادة إعمار المساكن التي تضررت بسبب العدوان والحرب. إعادة إعمار المنشآت والمرافق العامة التي تضررت في مناطق الأحداث.
الاتصالات	معالجة آثار الحرب في القطاع توفير بنية تحتية متطورة وكفؤة للاتصالات وتقنية المعلومات.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق ومحطات الاتصالات. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
الزراعة والثروة السمكية	معالجة آثار الحرب في القطاع. رفع مستوى الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي والحيواني والسمكي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. تحقيق نمو مستدام في إنتاجية القطاع السمكي مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمرافق الزراعية والسمكية العامة والخاصة وتشغيلها. دعم مشاريع وبرامج تحسين سبل المعيشة للمزارعين والصيادين. ▪إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
		التي توقفت جراء الأحداث.
النفط والمعادن	تنمية الاحتياطي النفطي والحد من تراجع الإنتاج النفطي وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية. تنمية الاحتياطي الغازي وتحسين عوائده وتوفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي والبترولي. تنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني والحد من معدلات الفقر والبطالة.	▪إعادة تأهيل المنشآت النفطية والغازية وتشغيلها. صيانة خطوط نقل النفط والغاز ومحطات التصدير. معاودة تصدير النفط الخام والغاز. ضمان إمدادات السوق المحلية باحتياجها من المشتقات النفطية والغازية.
الصناعي والتجارة	معالجة آثار الحرب في القطاع الصناعي والتجاري. تعزيز دور القطاع الصناعي والتجاري في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة تعزيز حركة التجارية الداخلية والخارجية.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمصانع والمنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر العامة والخاصة. رفع الحصار المفروض على عمليات الاستيراد للمواد الغذائية والسلع والبضائع ومدخلات الإنتاج وكذا تصدير المنتجات الوطنية. إعادة العمل في المشاريع الاستثمارية الصناعية قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
السياحة	معالجة آثار الحرب في القطاع. تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمرافق السياحية والمعالم الاثرية التي تضررت. إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
شبكة الحماية الاجتماعية	معالجة آثار الحرب في القطاع. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة والحرب التي مرت بها البلاد.	▪توفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار دعم الفئات الأشد فقراً. توفير التمويلات اللازمة لإعادة أنشطة وبرامج ومشاريع شبكة الحماية الاجتماعية التي توقفت كلياً أو جزئياً.

(ج) فيما يخص المحور الإنساني والنازحين

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
الأمن الغذائي والزراعة	التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي للحالات القصوى ودعم سبل المعيشة.	▪مساعدات غذائية عاجلة من خلال توزيع الغذاء ومنح الوقود والكوبونات المشروطة. ▪دعم المعيشة العاجل (توفير أدوات إنتاجية). ▪إصلاح المعيشة العاجل (إصلاح أدوات إنتاجية متضررة).
المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة للمناطق شديدة الاحتياج ومخيمات النازحين.	▪نقل المياه لمناطق الاحتياج وتوفير حاويات مياه عامة. ▪نقل المياه عبر الأنابيب. ▪توزيع منقيات مياه من السراميك أو أقراص ومسحوق الكلور. ▪توفير حمامات متنقلة في تجمعات النازحين وفي مناطق الاحتياج. ▪إدارة المخلفات الصلبة في تجمعات النازحين وتوزيع حقائب النظافة. ▪النقود مقابل العمل: إجراءات رفع القمامة في مناطق التجمعات السكانية منعاً لانتشار الأوبئة. ▪المساهمة في تمويل قطع الغيار وتشغيل وصيانة شركات المياه. ▪توفير الوقود لشركات المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وعمليات جمع القمامة.
الصحة	تقديم الخدمات الصحية الأولية والأساسية للحالات القصوى بحسب الأهمية: الأوبئة – مصابي وضحايا الحرب – الأطفال – النساء	▪تفعيل النظام الالكتروني للإنذار المبكر بالأمراض الوبائية. ▪دعم ورعاية الإصابات والجراحة. ▪توفير وحدات صحية متنقلة وخدمات توصيل رعاية الصحة الإنجابية. ▪الإصلاح الأولي والتطوير للمنشآت الصحية المتضررة وتقديم المعدات والإمدادات. ▪توفير الأدوية والإمدادات لمنشآت الرعاية الصحية الأولية والثانوية. ▪التلقيح ضد الحصبة وشلل الأطفال. ▪تقديم خدمات رعاية صحية أولية ومتكاملة. ▪توفير الوقود والطاقة في المستشفيات والمراكز الصحية.

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
المأوى	توفير المأوى لجميع النازحين	■توفير مأوى عاجل (حقائب أو خيام). ■توفير دعم لإيجارات الأراضي أو المباني المستغلة في الإيواء. ■توفير مستلزمات منزلية ضرورية.
التغذية	التخفيف من حدة سوء التغذية للحالات القصوى بين الأطفال والنساء	■توزيع المكملات الغذائية الجزئية للصبية دون سن الخامسة. ■الاكتشاف لحالات سوء التغذية في الوقت المناسب بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. ■علاج أو إدارة حالات سوء التغذية القصوى بين الأطفال.
الحماية	توفير الحماية بمختلف أنواعها للفئات المستضعفة والمعرضة للخطر	■تقديم المساعدات المالية والعينية والنفسية للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان. ■رصد حالات الانتهاك وتقييم الحماية. ■التوعية بمخاطر الألغام والعمل على إزالتها خاصة في المناطق المأهولة بالسكان. ■التوعية بحقوق الإنسان بصفة عامة وسبل الحماية من الانتهاكات في الحقوق. ■رصد حالات النزوح وتسهيلها. ■الاستجابة للحماية وانقاذ الأرواح.
التعافي المبكر	تسريع عملية التعافي المبكر في المناطق المتضررة	■النقود مقابل العمل: إجراءات استقرار المعيشة ورفع الأنقاض. ■الإزالة الآمنة ورفع الأنقاض. ■أنشطة مكافحة الألغام. ■دعم الأسر بمشروعات صغيرة. ■رفع المخلفات الصلبة والتخلص الآمن منها.

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
التعليم	استيعاب الاطفال في خدمات التعليم وفق حلول مؤقتة وعملية	▪إيجاد أماكن مؤقتة للتعليم. ▪تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. ▪إنجاز اختبارات الشهادات. ▪إصلاح المدارس المتضررة. ▪تقديم الكتب والمستلزمات. ▪إعادة إدراج الأطفال الذين كانوا خارج الفصول. ▪التدريب على بناء السلام. ▪دعم استمرار نظام التعليم. ▪التوعية وتوصيل الخدمات. ▪إيجاد بدائل للنازحين الذين يقطنون في المدارس.

الأولويات الوطنية والتدخلات المقترحة وفق السيناريو الثاني:

(أ) فيما يخص المحور الاقتصادي

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
النمو الاقتصادي	تحسين سبل المعيشة. وقف تزايد البطالة. توفير السلع الأساسية. تأهيل قطاع الطاقة.	▪توفير فرص عمل. ▪تحسين النشاط الاقتصادي. ▪تنفيذ برامج دعم المزارعين والإنتاج السمكي. ▪البحث عن مصادر تمويل عبر الأمم المتحدة لتمويل القطاعات الإنتاجية (الزراعة–الأسماك–الصناعة). ▪توفير الوقود بصورة منتظمة لإعادة الحياة للنشاط الاقتصادي وتسهيل الوصول لخدمات المياه والكهرباء الصحة.
		▪توفير حماية أمنية فعالة للشركات النفطية، وأنابيب تصدير النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء. ▪استئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز، وتطوير الحقول الحالية لإنتاج النفط. ▪إدخال الوحدة الخامسة للغاز البترولي المسال إلى الخدمة. ▪إعادة تشغيل محطة مأرب الغازية (المرحلة ١)، وإدخال المرحلة الثانية في الخدمة.
		▪رصد الأثر الاقتصادي والتجاري الناتج عن الحرب والحصار الاقتصادي على اليمن ومعالجته.

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
المالية العامة	تحسين موارد المالية العامة	■البحث عن تمويلات خارجية لتغطية الإعانات النقدية للفقراء، والنفقات التشغيلية لقطاعات الصحة والتعليم والمياه. ■ السماح بتصدير النفط والغاز. ■ إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح الإنفاق الاجتماعي والتنموي، وتطوير النظام الضريبي. ■ ردم الفجوة بين الموازنة العامة وخطة التنمية، وتمويل برنامج استثماري لتحفيز الاقتصاد الوطني. ■ عقد مؤتمر دولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية. ■ الشراكة بين الحكومة وبقية المانحين لإنشاء صندوق متعدد المانحين لإعادة الإعمار والتنمية.
القطاع النقدي سعر الصرف، التضخم	تحسين الثقة في العملة الوطنية وتحقيق استقرار الأسعار	■البحث عن وديعة دولاريه. ■ فك القيود على التحويلات المالية الواردة من الخارج. ■ تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإنتاجية.
القطاع الخارجي	رفع الحصار الاقتصادي	■ رفع الحصار المفروض على الصادرات والواردات. ■ رصد ومعالجة الأثر الاقتصادي والتجاري الناتج عن الحرب والحصار الاقتصادي على اليمن.
بيئة الأعمال والاستثمار	الحد من تدهور بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة	■ تقديم التعويضات للمتضررين وفق التقييمات. ■توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لسير عمل القطاع الخاص. ■ تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

(ب) فيما يخص المحور التنموي

القطاع	الأولويات	التدخلات المقترحة
الصحة	معالجة آثار الحرب في القطاع. تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وكذا الخدمات الطبية. تعزيز وتقوية برنامج الطوارئ والاسعاف. تعزيز وتطوير القطاع الصحي. رفع الوعي الصحي لدى المواطنين.	▪معالجه الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وتشغيلها. ▪ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في عموم البلاد بما فيها مخيمات النازحين. ▪ضمان توفير التجهيزات والإمدادات الطبية اللازمة لتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية. ▪استمرار عملية تأهيل الكادر الطبي الفني والمتخصص. ▪استكمال العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الحرب وفقاً للظروف.
التعليم	معالجة آثار الحرب في القطاع. رفع معدل الالتحاق بالتعليم، وخفض فجوة النوع. تحسين جودة وشمولية التعليم. تحسين فاعلية برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ورفع كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل. تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية التي تضررت جراء الحرب. معالجة أوضاع النازحين في المنشآت والمرافق التعليمية. ▪توفير الكتاب المدرسي والمستلزمات المدرسية، وتقييم وإعادة توزيع المدرسين. ▪إعداد وتنفيذ برامج الدعم النفسي وبناء السلام وثقافة الحوار ونبذ العنف وتدريب الكادر عليها. ▪توفير خدمات التعليم في مخيمات النازحين. ▪معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق التعليم العالي والمهني التي تضررت جراء الحرب. ▪استئناف انشطة وبرامج التعليم العالي والمهني، وتوفير التجهيزات اللازمة للتشغيل. ▪إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
المياه والبيئة	معالجة آثار الحرب في القطاع	▪ضمان توفير خدمة المياه والصرف الصحي كحد أدني. ▪معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق المياه والصرف الصحي وتشغيلها.
الكهرباء والطاقة	معالجة آثار الحرب في القطاع. زيادة القدرة التوليدية للكهرباء بما يلبي الطلب المحلي للأغراض الإنتاجية والاجتماعية.	▪تشغيل محطات توليد الطاقة (مأرب الأولى) ▪معالجة الأضرار التي لحقت بمحطات التوليد وخطوط نقل الطاقة وشبكات التوزيع. ▪ضمان إمدادات الوقود.

القطاع	الأولويات	التدخلات المقترحة
	زيادة استخدام الطاقة المتجددة.	
النقل	معالجة آثار الحرب في القطاع. المحافظة على البنية التحتية لقطاع النقل وتطويرها وفق مواصفات فنية وبما يتماشى مع الاحتياج والمبادلات التجارية وحركة المواطنين وربط اليمن بمحيطه الاقليمي والدولي.	▪رفع الحصار المفروض على عمل قطاع النقل وتجنيب بنيته أي اضرار أو عوائق. ▪معالجة الأضرار التي لحقت بالموانئ والمطارات والمنافذ البرية وتشغيلها. ▪إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الحرب..
الأشغال والطرق	معالجة آثار الحرب في القطاع. المحافظة على شبكة الطرق القائمة وتطويرها وفق مواصفات فنية وبما يتماشى مع احتياجات النقل	▪المحافظة على وضع شبكة الطرق وتوفير متطلبات صيانتها. ▪معالجة الأضرار التي لحقت بشبكة الطرق والجسور.
إعمار المنشآت العامة والخاصة	معالجة آثار الأحداث التي لحقت بالمنشآت والمرافق العامة والخاصة.	▪توفير مناطق إيواء مؤقتة للنازحين. ▪حصر وتقييم الأضرار والخسائر. ▪إعادة إعمار المساكن والمنشآت الخاصة التي تضررت في مناطق الأحداث.
الاتصالات	معالجة آثار الحرب في القطاع. توفير بنية تحتية متطورة وكفؤة للاتصالات وتقنية المعلومات تلبي متطلبات التنمية.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بمرافق ومحطات الاتصالات وتشغيلها. ▪إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
الزراعة والثروة السمكية	معالجة آثار الحرب في القطاع. تحسين مستوى الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي والحيواني والسمكي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. تحقيق نمو مستدام في إنتاجية القطاع السمكي مع الحفاظ	▪المحافظة على البنية التحتية القائمة للمنشآت والمرافق الزراعية والسمكية العامة والخاصة وضمان اداءها وتشغيلها. ▪دعم مشاريع وبرامج تحسين سبل المعيشة للمزارعين والصيادين

القطاع	الأولويات	التدخلات المقترحة
	على قاعدة الموارد السمكية.	
النفط والمعادن	تنمية الاحتياطي النفطي والحد من تراجع الإنتاج النفطي وتوفير حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية. تنمية الاحتياطي الغازي وتحسين عوائده وتوفير احتياجات السوق المحلية من الغاز الطبيعي والبترولي. تنمية الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني.	▪إعادة تأهيل المنشآت النفطية والغازية وتشغيلها. ▪صيانة خطوط نقل النفط والغاز ومحطات التصدير. ▪معاودة تصدير النفط الخام والغاز. ▪ضمان إمدادات السوق المحلية باحتياجها من المشتقات النفطية والغازية.
الصناعة والتجارة	معالجة آثار الحرب في القطاع الصناعي والتجاري. تعزيز دور القطاع الصناعي والتجاري في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة. تعزيز حركة التجارية الداخلية والخارجية.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمصانع والمنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر العامة والخاصة وتشغيلها. ▪رفع الحصار المفروض على عمليات الاستيراد للمواد الغذائية والسلع والبضائع ومدخلات الإنتاج وكذا تصدير المنتجات الوطنية. ▪إعادة العمل في المشاريع الاستثمارية الصناعية قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
السياحة	معالجة آثار الحرب في القطاع. تعزيز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمرافق السياحية والمعالم الأثرية التي تضررت. ▪إعادة العمل في المشاريع قيد التنفيذ التي توقفت جراء الأحداث.
شبكة الحماية الاجتماعية	معالجة آثار الحرب في القطاع. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة والحرب التي مرت بها البلاد.	▪توفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار دعم الفئات الأشد فقراً. ▪توفير التمويلات اللازمة لإعادة أنشطة وبرامج ومشاريع شبكة الحماية الاجتماعية التي توقفت كلياً اوجزئياً.

الأولويات الوطنية والتدخلات المقترحة وفق السيناريو الثالث والرابع:

(أ) فيما يخص المحور الاقتصادي

القطاعات	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
النمو الاقتصادي	الحد من تدهور المستوى المعيشي للسكان.	▪رفع الحصار الاقتصادي المفروض على اليمن. ▪تشكيل لجنة لإدارة الأزمة الاقتصادية. ▪تدفق المساعدات النقدية والعينية. ▪التوسع في برنامج النقد مقابل العمل. ▪توفير الوقود والدواء والغذاء. ▪دعم البرامج الريفية والزراعية والسمكية.
المالية العامة:	الحد من تدهور المالية ودعم الموازنة الاجتماعية والنفقات الحتمية.	▪تحصيل المتأخرات الضريبية. ▪البحث عن تمويلات خارجية لتغطية نفقات المرتبات والأجور، والضمان الاجتماعي. ▪توفير النفقات التشغيلية للقطاع الصحي والتعليمي والمياه.
القطاع النقدي: سعر الصرف والتضخم	الحد من تدهور العملة الوطنية وعدم تزايد التضخم	▪دعم العملة الوطنية عبر وديعة دولاريه. ▪فتح حساب لفوارق أسعار الوقود يمول الوقود المطلوب للكهرباء.
القطاع الخارجي	استيراد السلع الأساسية والوقود	▪رفع الحصار الاقتصادي ▪تعزيز دور القطاع الخاص في استيراد الوقود. ▪كسر الحصار عن الصادرات، مع الحد من الواردات غير الضرورية. ▪إيجاد مناطق آمنة لوصول المساعدات.
بيئة الاعمال والاستثمار	الحد من تدهور بيئة الأعمال المنشآت الصغيرة.	▪تقييم مستمر للأضرار المباشرة للمنشآت الصغيرة والأصغر وتعويض المتضررين. ▪دعم المنشآت الصغيرة والأصغر.

(ب) فيما يخص المحور التنموي

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
الصحة	تقديم الخدمات الصحية الأساسية، والخدمات الطبية. تعزيز وتقوية برنامج الطوارئ والإسعاف. رفع الوعي الصحي لدى المواطنين	▪توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية في عموم البلاد بما فيها مخيمات النازحين. توفير التجهيزات والإمدادات الطبية اللازمة لتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية.
التعليم	معالجة آثار الحرب في القطاع. ضمان رفع معدل الالتحاق بالتعليم وخفض فجوة النوع. تحسين جودة وشمولية التعليم. تحسين فاعلية برامج ومناهج التعليم الفني والتدريب المهني ورفع كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.	▪معالجة الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية التي تضررت جراء الحرب. ▪معالجة أوضاع النازحين في المنشآت والمرافق التعليمية. توفير الكتاب المدرسي والمستلزمات المدرسية. ▪ توفير خدمات التعليم في مخيمات النازحين. استئناف أنشطة وبرامج التعليم العالي والتدريب المهني.
المياه	معالجة آثار الحرب في القطاع.	▪التنسيق مع المنظمات الدولية والإنسانية ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال وفاعلي الخير لتوفير المياه في الحارات وأماكن الصراع ومراكز النازحين والمناطق التي يقطنها الفقراء. ▪توفير الوقود اللازم لعمل قطاع المياه.
الكهرباء والطاقة	توفير الحد الأدنى من الطاقة الكهربائية.	▪التنسيق مع المنظمات الدولية والإنسانية لضمان استئناف توليد الكهرباء وتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء. ▪السماح بإصلاح خطوط نقل الكهرباء. ▪توفير الوقود اللازم لمحطات التوليد.
النقل والطرق	المحافظة على البنية التحتية لقطاع النقل. وإصلاح شبكة الطرق البرية.	
الصناعة والتجارة	معالجة آثار الحرب في القطاع الصناعي والتجاري. تعزيز دور القطاع الصناعي والتجاري في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة. تعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية.	
السياحة	معالجة آثار الحرب في القطاع. تعزيز	

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
	دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر والبطالة.	
شبكة الحماية الاجتماعية	معالجة آثار الحرب في القطاع. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للفقر والبطالة والحرب التي مرت بها البلاد.	

(ج) المحور الإنساني والنازحين

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
الأمن الغذائي والزراعة	التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي للحالات القصوى ودعم سبل المعيشة.	▪مساعدات غذائية عاجلة من خلال توزيع الغذاء ومنح الوقود والكوبونات المشروطة.
المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية	توفير المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة للمناطق شديدة الاحتياج ومخيمات النازحين.	▪نقل المياه لمناطق الاحتياج وتوفير حاويات مياه عامة. ▪توزيع منقيات مياه من السراميك أو أقراص ومسحوق الكلور. ▪إدارة المخلفات الصلبة في تجمعات النازحين وتوزيع حقائب النظافة. ▪النقود مقابل العمل: إجراءات رفع القمامة في مناطق التجمعات السكانية منعاً لانتشار الأوبئة.
الصحة	تقديم الخدمات الصحية الأولية والأساسية للحالات القصوى بحسب الأهمية: الأوبئة – مصابي وضحايا الحرب – الأطفال – النساء.	▪تفعيل النظام الإلكتروني للإنذار المبكر بالأمراض الوبائية. ▪دعم ورعاية الإصابات والجراحة. ▪توفير الأدوية والإمدادات لمنشآت الرعاية الصحية الأولية والثانوية. ▪توفير الوقود والطاقة في المستشفيات والمراكز الصحية.

القطاع	الأولويات الوطنية	التدخلات المقترحة
المأوى	توفير المأوى لجميع النازحين.	▪توفير مأوى عاجل (حقائب أو خيام). ▪توفير دعم لإيجارات الأراضي أو المباني المستغلة في الإيواء. ▪توفير مستلزمات منزلية ضرورية
الحماية	توفير الحماية بمختلف أنواعها للفئات المستضعفة والمعرضة للخطر.	▪تقديم المساعدات المالية والعينية والنفسية للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان. ▪رصد حالات الانتهاك وتقييم الحماية. ▪التوعية بمخاطر الألغام والعمل على إزالتها خاصة في المناطق المأهولة بالسكان. ▪التوعية بحقوق الإنسان بصفة عامة وسبل الحماية من الانتهاكات. ▪رصد حالات النزوح وتسهيلها. ▪الاستجابة للحماية وإنقاذ الأرواح.
التعليم	استيعاب الأطفال في خدمات التعليم وفق حلول مؤقتة وعملية.	▪إيجاد أماكن مؤقتة للتعليم. ▪دعم استمرار نظام التعليم. ▪التوعية وتوصيل الخدمات. ▪إيجاد بدائل للنازحين الذين يقطنون في المدارس.

الورقة الرابعة بعنوان: مالية الحكومة، للأستاذ/ عبد الجليل الدار، الوكيل المساعد بوزارة المالية.

وتشتمل على ثلاثة محاور الأول: التطورات الاقتصادية والمالية ما قبل العام ٢٠١٥م، والمحور الثاني: التداعيات الاقتصادية والمالية جراء العدوان، والمحور الثالث: الأولويات للمرحلة القادمة وسنعرض ما يتعلق بالمحور الثالث فقط من الورقة والمتعلق بالأولويات لاتساقه مع عنوان حلقة النقاش وكما يأتي:

السيناريو الأول: التسوية السياسية والالتزام من دول العدوان بتحمل تبعات ونتائج عدوانها على اليمن والدعم مباشر للموازنة العامة، من خلال تقديم:

-منح غير مشروطة لتمويل عجز الموازنة الحالي وذلك بهدف الحد من اللجوء للتمويل من خلال الاقتراض أو التمويل من البنك المركزي.

- منح مباشـــرة للموازنة، مقابل نفقات الإعـانـات النقـديـة للمشـــمولين بقـانون الرعـايـة الاجتمـاعيـة الحـاليين، بمـا فيهـا مستحقاتهم من العام الماضي، وأيضاً مَن سيتم إضافتهم نتيجة انزلاقهم إلى دائرة الفقر نتيجة تداعيات العدوان.
- منح لتغطيـة التكـاليف المترتبـة على الأعبـاء الإضـــافيـة للموازنـة، مثـل التعويضات وتوفير الاحتياجات الإنسانية للمتضررين.
- منح لـدفع الالتزامـات المتـأخرة على الموازنـة العـامـة، جراء تـأجيـل صـــرف مســتحقات الغير، من مقاولين وموردين ومتعهدين، والتمويل اللازم لاســتئناف البرنامج الاستثماري والتنموي لتحفيز النشاط الاقتصادي.
- التكاليف الأخرى المترتبة على ارتفاع الأسعار.
- تقديم مبلغ تعويض يســاوي التدهور في الإيرادات العامة الناجمة عن العدوان والحرب، يستخدم في تسديد جزء من مديونية الحكومة للبنك المركزي.
- توفير احتياجات الســوق المحلية من المشـــتقات النفطية، وعلى الأقل حتى إعادة إنتاج النفط والغاز.
- توفير التمويلات اللازمـة لتغطيـة تكاليف إعادة الخدمات الأســاســية مثل الكهرباء والمياه والصــرف الصــحي ... (إصــلاح للهياكل وتوفير مســتلزمات التشــغيل من وقود وخلافه ...) وإعادة تأهيل المرافق الخدمية الحكومية لتقوم بواجبها في تقديم الخدمات العامة.
- تكاليف إعادة تأهيل المنشـــآت النفطية وحقول إنتـاج النفط وأنـابيـب وموانئ تصدير النفط والغاز.
- تعويض وإعمار وإعادة تـأهيـل مختلف المرافق المـدمرة أو المتضـــررة من العـدوان، من موانئ ومطـارات وطرق وجسور ومنشآت عامة وخاصة.
- تكـاليف توفير مســتلزمـات النظـافـة والمحـافظـة على البيئـة لرفع المخلفـات والقمامة والتي أصـــبحت تنذر بكارثة بيئية وصحية.
- تكاليف إعادة تأهيل الطرق والشـــوارع الداخلية للمدن الرئيسية والتي أصبحت مهترئة وتزيد من الخســائر والتكاليف الاقتصادية.
- توفير وديعة دولارية بالبنك المركزي اليمني تساعد في استقرار سعر الصرف.
- تكاليف الجوانب الفنية والاســتشــارية لحصر الأضـرار والتداعيات الناجمة عن الحـرب، للجهـات الحكوميـة وغيـر الحكومية..
- تمويـل إعـداد وتنفيـذ خطـة إنعـاش

اقتصادي واجتماعي.

- التواصل مع المنظمات الدولية والمانحين لاستئناف مساعدتهم لليمن وفقاً للاتفاقيات السابقة الموقعة وإعفائها من أية غرامات أو تكاليف متعلقة بذلك.

السيناريو الثاني: توقف العدوان والدعوة لعقد مؤتمر دولي لتمويل إعادة الإعمار بمشاركة دول العدوان، وهذا يتطلب:

- دعم مباشر للموازنة العامة من خلال المنح والقروض الميسرة وغير المشروطة وذلك، لتمويل عجز الموازنة الحالي، وذلك بهدف الحد من اللجوء للتمويل من خلال الاقتراض أو التمويل من البنك المركزي.
- مقابل نفقات الإعانات النقدية للمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية الحاليين بما فيها مستحقاتهم من العام الماضي وأيضاً من سيتم إضافتهم نتيجة انزلاقهم إلى دائرة الفقر نتيجة تداعيات العدوان.
- منح لتغطية التكاليف المترتبة على الأعباء الإضافية للموازنة مثل التعويضات، وتقديم الاحتياجات الإنسانية للمتضررين.
- منح لدفع الالتزامات المتأخرة على الموازنة العامة جراء تأجيل صرف مستحقات الغير من مقاولين وموردين ومتعهدين والتمويل اللازم لاستئناف البرنامج الاستثماري والتنموي لتحفيز النشاط الاقتصادي
- توفير التمويلات اللازمة لتغطية تكاليف إعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي ... (إصلاح للهياكل وتوفير مستلزمات التشغيل من وقود وخلافه ...) وإعادة تأهيل المرافق الخدمية الحكومية لتقوم بواجبها في تقديم الخدمات العامة.
- تكاليف إعادة تأهيل المنشأة النفطية وحقول إنتاج النفط وأنابيب وموانئ تصدير النفط والغاز.
- توفير وديعة دولارية بالبنك المركزي اليمني تساعد في استقرار سعر الصرف.
- المساعدة على إعداد خطة إنعاش اقتصادي واجتماعي وتقديم التمويل المناسب لتنفيذها.
- تكاليف توفير مستلزمات النظافة والمحافظة على البيئة لرفع المخلفات والقمامة والتي أصبحت تنذر بكارثة بيئية وصحية.
- التواصل مع المنظمات الدولية والمانحين لاستئناف مساعدتهم لليمن وفقاً للاتفاقيات السابقة الموقعة مع بلادنا وإعفائها من أية غرامات أو تكاليف

متعلقة بذلك.

السيناريو الثالث: توقف الحرب مع تنصل دول العدوان عن دفع التعويضات وإعادة الإعمار وهذا يتطلب:

- العمل على إعادة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وإعادة تأهيل المرافق الخدمية الحكومية لتقوم بواجبها في تقديم الخدمات العامة.
- البحث عن وديعة دولاريه بالبنك المركزي اليمني، تساعد في استقرار سعر الصرف من إحدى الدول الشقيقة أو الصديقة المتعاطفة مع اليمن.
- تنفيذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بترشيد وإصلاح النفقات، وتلك التي تعمل على تنمية الإيرادات وترشيد استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبي.
- إعداد رؤية وطنية لإنعاش الاقتصاد الوطني وبالاعتماد على الموارد المتاحة والمؤكدة ذاتياً أو من الأصدقاء والأشقاء.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال إعادة الإعمار وتأهيل مشاريع الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي...الخ
- التواصل مع المنظمات الدولية والمانحين لاستئناف مساعدتهم لليمن وفقاً للاتفاقيات السابقة الموقعة مع الحكومة اليمنية وإعفائها من أية غرامات أو تكاليف متعلقة بذلك.

السيناريو الرابع: استمرار الحرب والحصار وهذا يتطلب:

- التواصل مع الدول المتعاطفة مع اليمن والمناوئة للعدوان، مثل دول البريكس وهي الدول مرتفعة النمو (الصين وروسيا والبرازيل والهند، وجنوب أفريقيا) والتنسيق معها لإنشاء بنك وطني لإعادة الإعمار، والحصول على الائتمان المقدم من بنكي آسيا للبنية التحتية وبنك بريكس الجديد للتنمية من أجل الاستثمار في اليمن في مجال إعادة الإعمار. (وقد أوصى المنتدى المالي الذي نظمته وزارة المالية بسرعة تشكيل لجنة للتنسيق مع دول البريكس وأيضاً إنشاء غرف عمليات لتأسيس بنك إعادة الإعمار الوطني)
- التواصل مع المنظمات الدولية من أجل تحييد الاقتصاد والعمل على رفع الحصار واستئناف الإنتاج والتصدير للنفط والغاز.
- البحث عن وديعة دولاريه بالبنك المركزي اليمني تساعد في استقرار سعر الصرف من أحد الدول الشقيقة أو

الصديقة المتعاطفة مع اليمن.

- تنفيذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بترشيد وإصلاح النفقات، وتلك التي تعمل على تنمية الإيرادات وترشيد استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

- إعداد رؤية وطنية لإنعاش الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على الموارد المتاحة والمؤكدة ذاتياً.

- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإعادة تأهيل منشآت الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والموانئ ..

مواقف اليَسار العالمي والأحزاب العربية والإسلامية من العدوان على اليمن

أ.أنس القاضي
كاتب صحفي

مَثّل عدوان التحالف السعودي على اليمن امتحاناً وتمحيصاً تاريخياً، ليس لوطنية الجماعات والأفراد في الداخل اليمني فحسب، بل وللقيم الإنسانية والأممية ولمبادئ الأحزاب والكيانات ذات الصلة على المستوى العالمي، وكذا لحيادية الهيئات والمنظمات الدولية وعدالتها، ولمواقف كل من يدعو إلى الثورة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير.

خلال عام من الإجرام تبدت الانحيازات، وظهرت الاصطفافات من العدوان على اليمن على المستويين المحلي والعالمي، تمايز اليمين الرجعي من اليَسار الثوري، عُرف القومي العروبي من المتصهين والعميل. وكما ظهرت إلى السطح مواقف عربية متماهية مع مشروع العدوان بأطرافه العربية والغربية، ظهرت في الجانب النقيض دولٌ وحركاتٌ وأحزاب عربية وغير عربية من مختلف قارات العالم أصرت على التزام موقف الضمير الإنساني الحي، فناصرت الشعب اليمني ورفضت العدوان.

ومن خلال الرصد التالي، يمكن عرض العديد من تلك المواقف السياسية والإنسانية والفكرية لطيف واسع من تيار اليسار العالمي ومن الأحزاب والحركات والتيارات والشخصيات العربية والأجنبية، وتلك التي تتبنى صبغات أممية.

أولاً: موقف اليسار العالمي من العدوان على اليمن

١-الأحزاب اليسارية في أمريكا اللاتينية

تضمن البيان الختامي لـــــ (المؤتمر الدولي العشرين لأحزاب أمريكا اللاتينية) التأكيد على: "أنّ الحرب على اليمن حرب تدميرية يتعرّض لها هذا البلد العريق وعاصمته صنعاء بما يمثله كأقدم حضارة زراعية في التراث الإنساني من قبل أمراء النفط، وعلى رأسهم (المملكة) العربية السعودية. ووصف المؤتمر هذه الحرب بـــ "حرب الأمراء ضد الفقراء"، داعياً إلى التضامن العالمي مع الشعب اليمني. واستنكر البيان كذلك "الصمت الإعلامي غير المسبوق من قبل الدول الغربية والأمم المتحدة".

وقد عُقد ذلك المؤتمر في مدينة (مكسيكو) خلال الفترة: (من ١٠ - ١٤/ مارس /٢٠١٦م) بدعوة من (حزب العمل المكسيكي)، وبحضور ممثلين عن (٤٦) بلداً، شملت وفود حكومية وبرلمانية وزعماء أحزاب يسارية ووسطية حاكمة وتكتلات شعبية في عموم أميركا اللاتينية، بما فيها كوبا وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين وتشيلي وبوليفيا؛ وبحضور زعماء وممثلين عن الأحزاب الشيوعية في روسيا وأوكرانيا والصين وفيتنام وكوريا الشمالية؛ وكذا وفود يسارية أوروبية من إيطاليا وفرنسا وألمانيا واليونان.

١٥ مارس ٢٠١٦.. موقع الهدف الاخباري.

http://hadfnews.ps/post/13915

٢-الموقف الموحد للأحزاب اليسارية العربية

- اللقاء اليساري العربي (بيروت)

في شكل تضامني موحّد عبّرت الأحزاب اليسارية العربية عن موقفها الرافض للعدوان على اليمن في لقاء استثنائي عُقد في بيروت في الثامن من مايو/ ٢٠١٥م، بدعوة من الحزب الشيوعي اللبناني. حيث تضمن البيان الختامي الصادر عن ذلك اللقاء اليساري العربي التأكيد على: "أن الهدف من الحرب على اليمن يكمن في السعي لتفتيت هذا البلد العربي، الأمر الذي لا يخدم سوى مخططات القوى الإرهابية". وأشار ذلك البيان - أيضاً - إلى: "أن تلك الحرب العدوانية تأتي في سياق المشروع الإمبريالي المعروف باسم: (مشروع الشرق الأوسط الجديد)، المثلّث الأهداف، بدءاً بتفتيت العالم العربي إلى دويلات طائفية ومذهبية وأثنية متناحرة فيما بينها، بما يسهّل السيطرة على ما تختزنه أرضها من ثروات، مروراً بالمساعي المحمومة لتصفية القضية الفلسطينية وتحقيق حلم الكيان الصهيوني بإنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين. كما عبّر اللقاء "عن قلقه البالغ لتمدد قوى الارهاب بكل مسمياتها، والمدعومة من الإمبريالية والرجعية العربية، في كل من اليمن وسورية والعراق ولبنان ومصر وليبيا وتونس".

موقع حزب الشعب الفلسطيني

http://www.ppp.ps/ar_page.php?id

- قوى وطنية عربية فلسطينية

بمناسبة مرور عام على العدوان على اليمن، بادرت (اللجنة الشعبية للتضامن مع الشعب السوري وقيادته الوطنية)، لإصدار بيان إدانة للعدوان على اليمن، حيث وقّعت على ذلك البيان عدة أحزاب وحركات عربية فلسطينية من الداخل

الفلسطيني والضفة الغربية. وقد عقد مؤتمر صحفي في مدينة (حيفا) شمال فلسطين المحتلة لإشهار ذلك البيان. وجاء في البيان: "نحن الموقعون أدناه، قوى وطنية عربية فلسطينية، ندين بشدة العدوان السعودي الصهيوأمريكي الهمجي والدموي ضد اليمن وشعبه الشقيق، ونطالب بوقف هذا العدوان الغاشم ورفع الحصار الإجرامي. كما ونطالب بوقف المجازر التي يقترفها المعتدون، وسحب قواتهم من اليمن حالاً". وأضاف البيان: "إنّ الصمت الدولي تجاه العدوان أدى إلى تمادي المعتدين في ارتكاب الجرائم، واستمرار الحرب بوحشية أكثر، وإلى ارتكاب جرائم مروعة بحق المدنيين، ومخالفة العهود والمواثيق الدولية الناظمة للحروب بشكل فظ". واختتم البيان بالتأكيد على: "إننا نعلن تضامننا الكامل مع اليمن وشعبه الشقيق، ومع كافة قواه المناضلة ضد العدوان السعودي الصهيوأمريكي الإجرامي. داعين كل أحرار العالم للتضامن مع اليمن؛ لإيقاف هذا العدوان الظالم عليه ورفع الحصار عنه".

٣ سبتمبر موقع حزب الشعب الفلسطيني
http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=102dd19y16964889Y102dd19

٣-المواقف الفردية للأحزاب اليسارية العربية

- تجمع الشيوعيين الأردنيين

يُعد بيان تجمع الشيوعيين الأردنيين الذي صدر في ٣١/مارس/ ٢٠١٥م؛ أي بعد ٥ أيام من العدوان، من أكثر المواقف جرأة ووضوحاً في الدفاع عن الثورة اليمنية، واستنكاره ذلك العدوان، وكذا مشاركة الحكومة الأردنية فيه. حيث أكد ذلك البيان على: "إن هذا العدوان يستهدف النيل من ثورة الشعب اليمني، واعادة اليمن إلى مربع التبعية والفساد والاستغلال والقهر في سياق متصل للمؤامرة التي تهدف إلى تكريس الهيمنة الإمبريالية على وطننا العربي، وتفكيكه لكانتونات ضعيفة متناحرة، ولتجنيب النظام السعودي مخاطر الصحوة الجماهيرية التي ستوقظها ثورة الفقراء والكادحين في اليمن ولإعادة هيمنتها عليه". كما أكد البيان على: "أن إلباس الثورة اليمنية الثوب الطائفي هو صرف للأنظار عن العدو الحقيقي، وحرف لبوصلة الصراع لتصبح عربية عربية، وتوريط للجيوش العربية، لاستنزافها وإنهاكها وإضعافها؛ لينعم العدو الصهيوني بالأمن، وتواصل الإمبريالية بسط هيمنتها ونفوذها". وأوضح البيان

أيضـــاً: "أن من يعتدي على اليمن اليوم هو نفســـه من رعى القوى الارهـابيـة الوهابية في اعتدائها على ســورية، كما بارك العدوان الأطلسـي على ليبيا، وهلل للعـدوان المتواصـــل على الشـــعـب الفلسطيني، ويحرض ضدّ قوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، والعربية المدافعة عن حقوق شـــعوبنـا التي أهـدرتهـا الأنظمـة". كما أشـــار البيان إلى: "أنّ الأنظمة الرجعية العربية تمعن في ظل تعمق أزماتها الاقتصـادية، والسـياسـية، والاجتماعية، وفي خضم تنامي العدوانية الإمبريالية الصـــهيونية على شـــعوبنا ووطننـا العربي الكبير، أكثر في الإفصـــاح عن وجهها البشـــع وركوعها الـذليـل وتبعيتهـا المشـــينـة للنظـام الإمبريالي العالمي والصـــهيونية، كأداة طيعة للقمع في وجه شعوبها".

٢٨/ أبريل/ موقع يمانيون.

http://www.yamanyoon.com/?p=3798

- الحزب الشيوعي الفلسطيني

أصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني بياناً أدان فيه: "بأشد العبارات العدوان الغاشم الذي يتعرض له الشعب اليمني على أيدي الأنظمة العربية الرجعية بتنسيق مسبق مع الإمبريالية الأمريكية، في ضرب دول الممـانعـة والمعـاديـة لمشـــروع أمريكـا وإسـرائيل في المنطقة". وأضاف البيان: "إن دور النظـام السـعودي والأردوغـاني الرجعي يبرز هنـا في تخريـب وتفتيـت الـدول العربيـة التي لا تـدور في فلـك الأمريكي كســـوريـة والعراق واليمن. كل ذلك يجري تحت ما يسمى الشرعية اليمنية، ولكن شـعوبنا العربية لم ترَ تلك الجيوش تتحرك لنصـــرة الأقصـــى، أو حتى لوقف المجزرة الصـهيونية الأخيرة على قطاع غزة المحاصر، بل على العكس من ذلك تـآمرت تلك الأنظمـة المتخـاذلـة على المقـاومـة الفلســـطينيـة واللبنـانيـة، وتحـالفـت بشـــكـل واضـــح مع الكيـان الصـهيوني في العدوان على سورية شعباً وأرضـــاً". كما أكد البيان على: "أن الحزب الشـــيوعي الفلســـطيني على ثقة كبيرة بقدرة الشعب اليمني على تجاوز هـذه المحنـة والخروج منهـا منتصـــراً، كما خرج منتصـــراً في كل المعارك السابقة".

٢٦ /يونيو/ ٢٠١٦ م موقع جريدة صوت الشعب.

http://sawtechaabe.com/?p=12217

- موقف الحزب الشيوعي السوداني

لم يَكن موقف الحزب الشيوعي السوداني مغايراً لموقف بقية الأحزاب الشـــيوعية المبدئي، وهوَ أكثر الأحزاب الشـــيوعية العربية وفي افريقيا التي تتعرض للقمع من نظام البَشـــير الاســـتبدادي المُرتهن للغرب المعـادي للحريـات والنشـــاط

الديمقراطي والمشارك في العدوان على اليَمن. فلم نكتشف موقف الحزب حين أعلنه في بداية اليمن. بسبب ما تمارسه سلطة الاستبداد من تغييب بدور ومواقف الحزب على المستوى الداخلي أو الامعي. في ذلك الوقت كانت صحيفته "الميدان" ممنوعة من النشر وموقعة الإلكتروني مَحجوب. وظهر موقفه الصريح الذي جدده. في بيان صادر عن اللجنة المركزية (دورة مارس ٢٠١٦) التي عقدت في ابريل. والذي جدد فيه موقفه الرافض للعدوان على اليَمن. وللتحالف "العربي" الذي قال بأنهُ يَعمل بخدمة مشروع الفوضى الخلاقة الأمريكي ويحافظ على أمن إسرائيل وإقامة دولة يهودية. ورفض أن تكون السودان مقراً لما يُسمى بقوات "رعد الشمال". كما أتهم النظام الحاكم بانه داعم للإرهاب وانه زج بالسودان في الحرب على اليَمن مُقابل الهبات والمساعدات المالية السعودية. وجاء من ضمن بيان اللجنة المركزية في تناولها لموضوع مناورات رعد الشمال. وتطرقها للحديث عن الشأن اليمني من هذا الباب.

من نَصَ البيان:

"وبما أن حزبنا كان قد رفض التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لليمن بقيادة السعودية. وأدان مشاركة الجيش السوداني في هذه المعارك فأن الموقف المبدئي يفرض علينا الوقوف بحزم دون أن يكون السودان مقراً لهذا الحلف الإسلامي الجديد او تدريب المليشيات الاسلامية مما يهدد السيادة الوطنية ويعرض البلاد لخطر الاستهداف المستمر خاصة مع تجارب ضرب اسرائيل لعدد من المواقع العسكرية داخل البلاد دون القدرة على التصدي لها....

أن هذه المناورات ماهي إلا امتداداً لمشاركة السودان مع السعودية ودول الخليج ... الخ في الحرب ضد "الحوثيين" في اليمن دون غطاء أو شرعية من منظمات اقليمية أو دولية وتم اقحام السودان في هذه الحرب من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية ومالية ومكافاة للنظام من دول الخليج تعينهم في حل الضائقة المالية ولا مانع - لهذا النظام - مقابل ذلك بأن يتم الزج بالسودان في أحلاف عسكرية في المنطقة والخوض في حروب تخدم مشروع الفوضى الخلاقة الأمريكي الرامي إلى تأجيج الحروب في المنطقة وتقسيم دول المنطقة وإعادة ترسيم الحدود على أساس ديني وعرقي ومذهبي وطائفي

للهيمنة على الموارد وثروات المنطقة والسير في فلكها والحفاظ على أمن إسرائيل وإضفاء مشروعية قيام الدولة اليهودية في إسرائيل ومنع اللاجئين الفلسطينيين العرب من الرجوع إلى ديارهم وطمس الصراع الاقتصادي الاجتماعي الدائر في المنطقة ودولياً وتحويله إلى صراع مذاهب وطوائف وثقافات".

١٤ابريل ٢٠١٦م صحيفة الميدان، الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1271256799569728&id=224579264237492

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بعد ثلاثة أيام من العدوان أصدرت (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بياناً أدانت فيه العدوان على اليمن. حيث جاء في بيانها التأكيد على: "إدانة العدوان المدعوم أمريكياً على اليمن الشقيق، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية. واعتماد الحوار وسيلة لحل قضايا الخلاف الداخلي، والطريق السلمي الديمقراطي في أي عملية تغيير منشودة يقررها الشعب اليمني الشقيق. من واجب الأمة العربية وجامعة الدول العربية مساعدة اليمن الشقيق بتقديم مقاربات تساعد لحلّ الأزمة بما يحقق تطلعات الشعب اليمني في حكمٍ ديمقراطي يصون الحريات لجميع مكوناته، ويجنبه الصراع الطائفي والمذهبي أو القبلي".

٢٩ آذار / مارس ٢٠١٥ وكالة فلسطين اليوم الإخبارية

https://paltoday.ps/ar/post/233276

- اللجنة الشعبية للدفاع عن اليمن (فلسطين المحتلة)

هذه اللجنة الشعبية ليست حزباً سياسياً، بل هي عبارة عن تجمع شعبي لشيوعيين وقوميين ثوريين فلسطينيين، وتنشط في (رام الله) (والضفة). وقد قامت بتنظيم عدّة وقفات احتجاجية ضدّ العدوان على اليمن. وقد عبّرت تلك الجبهة عن موقفها الرافض للعدوان على اليمن من خلال بيان أصدرته، وأوضحت فيه طبيعة رؤيتها لأبعاد ذلك العدوان من خلال التأكيد على أنه: "ليست المفاجأة في العدوان على اليمن، فأدوات الغرب في الوطن العربي تشن حربها على الأمة العربية بقيادة ولصالح الإمبريالية خاصة العدو الأمريكي، وهذا دورها منذ سايكس بيكو (....) إلا أنّ هذه المرة، فإنّ القوى المضادة للثورة تستخدم شعارات الوحدة والقومية في العدوان على القوى العروبية الحقيقية، وتتنكر للصراع التناحري مع الوجود الاقتصادي السياسي والثقافي للإمبريالية في الوطن العربي، كما تنكر الصراع التناحري مع الكيان الصهيوني، وهوَ تنكر يتقاطع مع موقف

نتنياهو بلا مواربة، ممّا يؤكد قناعتنا بأن الحكام الذين يشنون الحرب على القوى الوطنية القومية والتقدمية في اليمن خاصة أنصار الله إنما هم صهاينة العرب، انتقلوا من التواطؤ والتآمر إلى الهجوم المباشر على المشروع العربي (....) العدوان على اليمن هدفه احتلال هذا البلد وخاصة باب المندب؛ كي لا يكون بيد شعبه وقواه الوطنية والعروبية، هوَ عدوان صالح استراتيجية الإمبريالية بالإمساك بخناق العالم، بأجمعه".

حصاد اليوم ٢٤ بتاريخ 28-03-2016

.http://www.hasadalyoum.com/news13266.html

- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المغربي

يعدّ اليَسار المغربي من أنشط قوى اليسار العربية، وكان له موقف حازم من العدوان على اليمن، ورافض لمشاركة بلاده في ذلك العدوان. وقد نظّم اليساريون في المغرب وقفة احتجاجية تداعوا لها بعد أسبوع من العدوان على اليمن، وتعرضوا خلال وقفتهم تلك للقمع، وتمّ فضّ الوقفة بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع.

وقد تضمن بيان أصدره حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المغربي رؤية اليسار المغربي لحقيقة هذا العدوان من خلال التأكيد على: "أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، انطلاقاً من هويته الإيديولوجية وانتمائه إلى الصف الديمقراطي التقدمي اليساري والاشتراكي، ومرجعيته الفكرية الأممية الرافضة لكل أشكال الاستبداد والعدوان، يعتبر: مشاركة المغرب في التحالف الرجعي الإمبريالي بقيادة السعودية؛ عدوان عسكري على دولة اليمن تحت اسم (عاصفة الحزم)، وإنّ هذا العدوان انتهاك لسيادة دولة اليمن المستقلة، وتدخّل سافر في شؤونها الداخلية، مخلفاً وراءه الآلاف من الإصابات وسط المدنيين، ومدمراً للمرافق العمومية. وإنّ الشعب اليمني هو القادر على حلّ مشاكله الداخلية وتقرير مصيره. وإن هذا العدوان من بين ما يهدف إليه، إبقاء منطقة الخليج العربي تحت النفوذ الرأسمالي السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية؛ خدمة لأمن الكيان الصهيوني المغتصب للأراضي العربية".

٢٠١٥-٠٥-٢٦ موقع بديل برس

http://badil.info/

- حزب النهج الديمقراطي المغربي

الموقف نفسه اتخذه حزب النهج الديمقراطي المغربي. حيث جاء في

بيانه: "إن النهج الديمقراطي إذ يشجب هذا العدوان على اليمن، ويدين بقوة توريط المغرب في هذا التحالف الرجعي؛ يعتبر أنّ الشعب اليمني قادر على حل خلافاته بنفسه. كما يدين النهج الديمقراطي أي تدخل أجنبي، وخاصة العسكري في شؤون اليمن. إنّ مثل هذا التدخل لن يؤدي إلا إلى تسعير الصراعات الطائفية، وزرع الدمار والخراب الأمر الذي يهدد وحدة واستقلال اليمن".

٢٧/مارس/ ٢٠١٥ م .. موقع يحيى أمين لرصد الأخبار.
http://yahayamin.blogspot.com/2015/03/blog-post_448.html

- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب، هي إحدى منظمات المجتمع المدني الوطنية في المغرب، وهي شكل من أشكال النضال اليساري خارج الإطار الحزبي استنكرت ما وصفته بـ: "العدوان العسكري الذي تشنه أنظمة رجعية من ضمنها المغرب، بزعامة السعودية ودعم الإمبريالية الأمريكية والفرنسية والبريطانية والكيان الصهيوني". مطالبة الدولة المغربية بالانسحاب من: "التحالف الرجعي باعتباره يشكل وبالاً على الشعب اليمني ويسيء للشعب المغربي".

٢٨/مارس/٢٠١٥ موقع الجبهة.
http://www.aljabha.org/?i=90992

- الحزب الاشتراكي المغربي الموحد

جاء موقف الحزب الاشتراكي الموحد في المغرب عبر إعلان أمينته العامة نبيلة منيب عن رفض حزبها الصريح: "لأي مشاركة مغربية في العدوان على اليمن، أو تقديم أي من أشكال الدعم العسكري للتحالف الخليجي الرجعي والإمبريالي". وتعبيرها عن استنكار حزبها: "العدوان العسكري على الشعب اليمني" و "كل أشكال التدخل في شؤونه من قبل بعض القوى التي حولته إلى ساحة للصراع على النفوذ بالمنطقة"، داعية إلى: "الحوار بين مكونات الشعب اليمني، وتعزيز دور الأمم المتحدة، وسحب جميع القوات الأجنبية من اليمن".

٣١ /مارس/ ٢٠١٥م موقع فبراير.
http://www.febrayer.com/173714.html

- الحزب الشيوعي (اللبناني)

جاء موقف الحزب الشيوعي اللبناني على لسان أمينه العام (خالد حدداه) الذي أدان العدوان، وأكد على أولوية الحلّ السياسي في اليمن عبر الحوار بمشاركة كافة الأطياف السياسية. محذراً من: "خطورة تعميم نموذج التحالف الخارجي بقيادة السعودية المدعوم أمريكياً لقمع

تحركات الشعوب الطامحة للتغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية في اليمن وغيرها".

١٠/ أبريل/ ٢٠١٥م. وكالة الأنباء اليمنية سبأ
http://www.sahafah24.net/show147380.html

- الحزب الشيوعي (المصري)

في بيان مقتضب عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري حذر فيه: "من المشاركة المصرية في هذا التحالف الذي تقوده وتحدد أهدافه السعودية، وتدعمه لوجيستياً ومخابراتياً الولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكن أن يورط مصر في حرب على اليمن الشقيق تتجاوز، بل وتضر بمصالح مصر في حماية مجالها الحيوي وأمنها القومي". موضحاً أن ذلك يأتي: " في ظل الأوضاع شديدة التعقيد، والمخاطر العديدة التي تحيق بالمنطقة وبالعديد من الدول العربية، وتصاعد المخططات الأمريكية والصهيونية التي تستهدف تفكيك وتقسيم تلك الدول واستنزاف إمكانياتها وتدمير جيوشها".

https://ar-ar.facebook.com/cpegypt

- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي (المصري)

أدان حزب التحالف الشعبي الاشتراكي العدوان على اليمن، في إطار رفضه قرار الحكومة المصرية المشاركة في هذا العدوان، وذلك في بيان أصدره الحزب وجاء فيه: "يُعرب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي عن انزعاجه من قرار السلطات المصرية بالانضمام إلى العمليات الحربية الحالية في اليمن، في ظل وضع محلي وإقليمي معقد وملتبس، وفي ظل التدخلات الدولية العدوانية؛ لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة والالتفاف على التحركات والانتفاضات الشعبية التي يشهدها العالم العربي منذ أواخر العام ٢٠١٠م".

٢٨ /مارس/ ٢٠١٥م. موقع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

http://eltahalof.com

ثانياً: رصد مواقف الأحزاب والمؤتمرات العربية والإسلامية

- حزب البعث العربي الاشتراكي السوري

أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٨ /مارس/ ٢٠١٥ م بياناً أدانت فيه: "العدوان السعودي الغاشم على اليمن الشقيق، مطالبة بوقفه فوراً، واحترام استقلال اليمن وسيادته وسلامة أراضيه". ورأت: "أن هذا الاستهتار غير المسؤول بالأمن القومي العربي وبسيادة قُطر عربي مستقل، إنما هو انتهاك صارخ لعلاقات الإخوة العربية، ولمبادئ القانون الدولي ومقاصده، ويعرض الأمن في المنطقة لأفدح

المخاطر". كما دعت "الأشقاء اليمنيين إلى العودة إلى طاولة الحوار دون تدخل من الخارج، والعمل على إيجاد حلول وطنية تحفظ وحدة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه، وأن يكون الشعب وحده صاحب المرجعية والشرعية".

٢٨/مارس/ ٢٠١٥ م موقع الإعلام الالكتروني (السوري).
Http://albaathmedia.sy

- حزب البعث - القطر السوداني

اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر السودان) في بيان أصدره أنَّ: "العدوان علي اليمن جزء من المؤامرة على الأمة". وأكّد البيان على: "أن المبررات التي يتم تسويقها للعدوان مبررات وهمية تتخطي القوانين الدولية والإقليمية والأعراف السائدة، والتي يفترض أن تحمي سيادة الدول والشعوب على أوطانها بادعاءات تتعارض مع تلك القيم؛ كالدفاع عن شرعية الأنظمة بانتقائية مخلة، وافتعال الصراعات المذهبية والإقليمية وفقاً لخدمة مخططات مرسومة بدقة للنيل من هذه الأمة بتدمير قدراتها، ومنع تقاربها". كما أكّد البيان كذلك على: "أن إرادة الشعب اليمني في إحداث التغيير يجب ألا تعلو عليها إرادة أخرى وواجبة الاحترام، والشرعية في اليمن يحددها الشعب اليمني، وهو وحده المعني بذلك والقادر عليه ". وأشار البيان أيضاً إلى أنه: "ليس مفاجئاً أن الصراع المتصاعد في اليمن والتدخل المباشر فيه زاد من حدة الصراع وحجم الضحايا والدمار وزاد من تعقيد المشكلة". مؤكداً على: "أن الطريق لخروج اليمن من أزمته الحالية له مرتكزات وآليات لابدّ من احترامها والعمل وفقها عبر خيار العمل السياسي والحوار الوطني المسؤول؛ لرسم معالم المخارج من هذه الأزمة المدمرة".

الثلاثاء/ ٢١ /أبريل– نيسان /٢٠١٥ م، موقع حزب البعث قطر اليمن. موقع الجماهير
http://www.aljmaheerpress.com/news.php?id=1757

- (حزب الله) اللبناني

أصدر (حزب الله) اللبناني بياناً في ٢٦ / مارس/ ٢٠١٥م، عبّر فيه عن موقفه من العدوان على اليمن من خلال التأكيد على أن الحزب "يدين بشدة العدوان السعودي الأميركي الذي يستهدف الشعب اليمني الشقيق وجيشه الوطني ومنشآته الحيوية، كما يدين مشاركة بعض الدول العربية وغير العربية في هذا العدوان وتوفير الغطاء السياسي له". ومؤكداً على: "أن هذه المغامرة التي تفتقد الحكمة والمبررات الشرعية والقانونية التي تقودها السعودية تسير

بالمنطقة نحو مزيد من التوترات والمخاطر على حاضر ومستقبل المنطقة، وهي تمثل اعتداء واضحاً على شعب يريد أخذ قراره المستقل دون وصاية من أي دولة، سواء كانت من دول الجوار أو على المستوى الدولي".

بيروت – البحرين اليوم ٢٨/مارس /٢٠١٥ م.
http://www.bahrainalyoum.com/?p=24990

- حزب الرفاه الموريتاني

أصـــدر حزب الرفاه الموريتاني بياناً دعا فيـه "دول الخليج، وخـاصـــة المملكـة العربيـة الســـعوديـة الوقف الفوري لهـذه الحرب العبثية على اليمن، ووقف ســفك دماء اليمنيين وتدمير مؤســـســـاتهم". كمـا طـالـب النـائـب في البـرلمـان الموريتـاني (محمـد ولـد فـال) رئيس حزب الرفاه الموريتاني: "بوقف العدوان الســـعودي على اليمن، وضـــرورة فتح المجال للحوار بين اليمنيين"، مضـيفاً: "إن الحرب الحالية عدوان سافر بمبررات واهية وسخيفة جداً".

٢٧/مارس/ ٢٠١٥م موقع البديل.
http://www.elbadil.info

- حزب الأمة القومي السوداني

رفض حزب الأمة القومي-أكبر أحزاب المعارضة السودانية-مشاركة جيش بلاده في الحرب التي تقودها دول التحالف السعودي على اليمن. وأدان الحزب بزعامة الإمام (الصادق المهدي) في بيان صحفي، مشاركة بلاده عسكريًا في حرب اليمن ووصفها بالحرب "الطائفيّة". وأكّد حزب الأمة: "أن الحروب الجارية اليوم في سورية، والعراق، واليمن، ستكون لها نفس النّتائج الخاسرة لذلك"، معبّراً عن رفضه "إقحام السودان عسكريًا في حرب لن تحقّق سوى تعميق النّزاع، وسفك دماء الشّعوب المعنيّة، وتدمير منشآتهم وتشريدهم، وإتاحة الفرصة لتمدُّد أجندات الغلوّ".

٢٣/أكتوبر/٢٠١٥م، موقع سندباد الاخباري.
http://www.sindebad.info

- الحزب السوري القومي الاجتماعي

أصدر الحزب السوري القومي الاجتماعي بياناً بخصوص موقفه من العدوان على اليمن مؤكداً على: "أنّ الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، ومن موقع المسؤوليّة التاريخيّة، يدين بشدّة العدوان السعودي والدول المتحالفة معه على اليمن وشعبها، ويشجب كلّ القرارات الصادرة عمّا يُدعى الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي الداعمة لهذا العدوان، ويدعو الحزب جميع الدول المشاركة في العدوان والداعمة له إلى وقف عدوانها، والتوجّه بما تملك من تأثيرٍ إلى مساعدة اليمنيّين بمختلف انتماءاتهم الفكريّة والثقافيّة والسياسيّة للجلوس

على طاولة الحوار، والتفاهم على برنامج حلّ سياسيّ للمعضلة، وإنهاء كلّ حالة اقتتال والتوجّه إلى إعادة الدولة اليمنيّة بكلّ مؤسّساتها، وبناء مستقبل أفضل لليمن وشعبها".

٢٠١٥/٣/٢٨م، موقع القومي.

http://www.alqawmi.info

- جبهة الأحزاب الموريتانية

أدانت جبهة الأحزاب الموريتانية الداعمة لمحور المقاومة العدوان الإرهابي الغادر على اليمن وشعبه، معبرةً في بيان صادر عنها في ٢٠١٥/٤/١٤م عن: "ألمها الشديد لما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان سافر، تقوده مملكة آل سعود وتوجهه وترعاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل المستفيد الأول والأخير من تدمير اليمن، وتفتيت وحدته، وبث النزاعات المذهبية والطائفية بين مكوناته"، مؤكدةً: "أنها في واقع الأمر لا تخدم غير مشروع الفوضى الخلاقة الصهيو- أمريكي، وتفتيت وحدة أبناء الأمة، وهدر مقدراتها المادية، وتفتيت وحدتها البشرية". كما طالبت الأحزاب في بيانها النظام الموريتاني: "الوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق في وجه العدوان الذي يتعرض له، وألّا ينساق وراء مشروع آل سعود التآمري لتدمير الدولة اليمنية وقتل شعبها، والتدخل في شؤونها الداخلية".

١٥ /نيسان-أبريل /٢٠١٥ م، موقع حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية.

http://www.baath-party.org

- المؤتمر العام للأحزاب العربية

أدانت الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية التدخل العسكري في اليمن بقيادة السعودية، وبرعاية مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت في بيان صادر عنها: "إنّ طائرات التحالف العدواني تشنّ غارات آثمة على الشعب اليمني الذي يسعى إلى إعادة تشكيل نظامه السياسي، والذي يعبّر عن طموحات الشعب اليمني وقواه السياسية الحيّة. وإن دول المنطقة وخصوصاً السعودية التي تخشى انتقال حركة التغيير إليها بدأت بهذا العدوان السافر الذي أدى إلى سقوط الأبرياء من الأطفال والنساء، وإن الشعب اليمني سوف يواجه هذا العدوان بمزيد من الوحدة والتماسك، ولن تتمكن القوى الخارجية من كسر إرادته وإصراره على السيادة والاستقلال والحرية ورفض الوصاية الخارجية". وأكّد البيان كذلك: "رفض المؤتمر لهذا العدوان، داعياً الشعب اليمني وقواه وأحزابه إلى نبذ كل الخلافات وتجاوزها، ورص الصفوف لمواجهة هذه الحرب الظالمة وإسقاطها، معلناً وقوفه

إلى جانب الشعب اليمني".

٢٩ /مارس/ ٢٠١٦ م موقع الوقت.

http://alwaght.com/ar/News/7750/

- المؤتمر القومي العربي:

أصـــدر المؤتمر القومي العربي بياناً في ختام اجتماعه (السابع والعشرين)، والذي عُقد في العاصمة التونسية، مؤكداً فيه على أنه: "يدين العدوان الســـافر على اليمن، ويعتبر أن حلّ الخلافات (العربية - العربية) يجب أن يتم عبر الحوار. وأن اللجوء لخيـار القتـال والاقتتـال يُعـدّ جـريـمـة فـظـيـعـة فـي حـقّ الـعـرب والإنســـانية". كما أشـــار البيان إلى أنّ المؤتمر: "يحمّـل العـدوان المســـؤوليـة الكاملة عن جرائم الابادة البشرية للشعب اليمني، والدمار الشـامل الذي طال البنى التحتيـة من مـدارس ومســـتشـــفيـات ومســـاجد ومزارع وجســـور ومصـــانع ومنـازل"، داعيـاً إلى: "الوقف الفوري للعدوان على الشـــعب اليمني ومقدراته، بأشكاله كافة"، وإلى: "استئناف الحوار الوطني بين الأطراف اليمنية، ووضـــع حد لكافة التدخلات الخارجية في الشـأن اليمني".

الأربعاء/ ٢٧/ إبريل/ ٢٠١٦ م، الإعلام التقدمي.

http://www.alealamy.net/showdetails.php?id=72945

ذاكرة العدوان

رصد وتوثيق/أ.عبد الله الشريف.

٢٠١٥/٣/٢٦م: السعودية تعلن بدء العدوان على اليمن تحت مسمى عاصفة الحزم وبمشاركة ١٠ دول عربية.

٢٠١٥/٣/٢٦م: السيد عبد الملك الحوثي يؤكد في خطاب أن أمريكا وأذنابها في المنطقة تقف خلف العدوان على اليمن.

٢٠١٥/٣/٢٧م: أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في خطاب ناري يستنكر العدوان السعودي على اليمن.

٢٠١٥/٣/٢٧م: الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح يدعو الى وقف العدوان السعودي والعودة للحوار.

٢٠١٥/٣/٢٨م: السعودية تقول إن قواتها أجلت دبلوماسيين عرب وأجانب من ميناء عدن إلى جدة.

٢٠١٥/٣/٢٨م: الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي يلقي كلمة في القمة العربية ويدعو إلى استمرار عاصفة الحزم ويشكر الدول المشاركة في العدوان.

٢٠١٥/٣/٢٩م: اختتام القمة العربية بالتأكيد على استمرار عاصفة الحزم ودعم شرعية هادي.

٢٠١٥/٣/٢٩م: إسقاط طائرة سعودية من نوع f15 في السواحل اليمنية.

٢٠١٥/٣/٣٠م: الجيش اليمني واللجان الشعبية ينجحون في السيطرة على قصر المعاشيق بعدن بعد السيطرة على أغلب مديريات المدينة.

٢٠١٥/٤/٣م: حزب الإصلاح يعلن تأييده لعاصفة الحزم.

٢٠١٥/٤/٤م: اندلاع مواجهات عنيفة بمأرب بين الجيش واللجان الشعبية ومرتزقة العدوان.

٢٠١٥/٤/٥م: تواصل الغارات السعودية على مناطق متفرقة باليمن وسقوط عشرات الشهداء والجرحى.

٢٠١٥/٤/١٠م: البرلمان الباكستاني يصوت لصالح رفض مشاركة بلاده في العدوان على اليمن.

٢٠١٥/٤/١٢م: الرئيس المستقيل هادي يصدر قرارا بتعيين خالد بحاح نائب لرئيس الجمهورية.

٢٠١٥/٤/١٤م: مجلس الأمن الدولي يصدر القرار رقم(٢٢١٦) وامتناع روسيا عن التصويت.

٢٠١٥/٤/٢٠م: طيران العدوان السعودي يلقي قنابل نترونية على جبل عطان بصنعاء وسقوط عشرات الشهداء والجرحى.

٢٠١٥/٤/٢١م: تحالف العدوان السعودي يعلن انتهاء عمليات عاصفة الحزم والبدء في عملية ما يسمى إعادة الأمل.

٢٠١٥/٤/٢٥م: الأمم المتحدة تعين إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثا جديدا إلى اليمن.

٢٠١٥/٥/٨م: الجيش اليمني واللجان الشعبية يعلنون بداية الرد على العدوان السعودي في الحدود.

٢٠١٦/٥/١٧م: انعقاد مؤتمر الرياض للقوى والأحزاب المؤيدة للعدوان السعودي.

٢٠١٥/٥/٢١م: وصول سفينة المساعدات الإيرانية المقدمة للشعب اليمني الى ميناء جيبوتي وخضوعها للتفتيش.

٢٠١٥/٥/٢١م: الجيش واللجان الشعبية يسيطرون على مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف.

٢٠١٥/٥/٢٤م: إسقاط طائرة f16 مغربية ومصرع الطيار في محافظة صعدة.

٢٠١٥/٦/٦م: إطلاق أول صاروخ باليستي من نوع سكود على قاعدة خميس مشيط بالسعودية.

٢٠١٥/٦/١٥م: الأمم المتحدة تدعو الى مشاورات في جنيف السويسرية لدفع الأطراف اليمنية للتوصل الى اتفاق سلام.

٢٠١٥/٧/٢٠م: عبد المجيد الزنداني يصل إلى السعودية متخفيا وقادما من اليمن.

٢٠١٥/٧/٢٠م: تحالف العدوان السعودي والمرتزقة يسيطرون على أغلب مديريات عدن.

٢٠١٥/٧/٢٧م: تحالف العدوان السعودي يعلن عن هدنة لمدة خمسة أيام ثم يخترقها.

٢٠١٥/٨/١م: بحاح يصل إلى عدن تحت حماية إماراتية في أول زيارة لحكومة هادي بعد انسحاب الجيش واللجان الشعبية من عدن.

٢٠١٥/٩/٤م: إطلاق صاروخ توشكا على معسكر للغزاة في صافر بمحافظة مأرب ومصرع أكثر من ٣٠٠ جندي وضابط خليجي.

٢٠١٥/٩/٧م: تحالف العدوان السعودي يعلن بدء العمليات البرية في مأرب.

٢٠١٥/٩/١٠م: مجلس الأمن الدولي يدعو الأطراف اليمنية إلى العودة للمفاوضات.

٢٠١٥/٩/١٨م: السعودية تمنع الحجاج اليمنيين من أداء مناسك الحج.

٢٠١٥/٩/٢٢م: وصول هادي إلى عدن في أول زيارة بعد هروبه الى الرياض.

٢٠١٥/١٠/١م: ٩٠ شهيداً في استهداف طيران العدوان السعودي لسوق شعبي بمديرية منبه بمحافظة صعدة.

٢٠١٥/١٠/٦م: ١٨ قتيلا معظمهم إماراتيون في هجمات انتحارية استهدفت مقر إقامة بحاح في فندق القصر وإدارة الإماراتيين بعدن.

٢٠١٥/١٠/٨م: ٥١ شهيداً حصيلة استهداف طيران العدوان السعودي لعرس بقرية سنبان بمحافظة ذمار.

٢٠١٥/١٠/١٢م: إسقاط طائرة استطلاع بمنطقة الحصامة بمديرية الظاهر بمحافظة صعدة.

٢٠١٥/١٠/١٣م: السيد عبد الملك الحوثي في كلمة بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ أكتوبر يعتبر مواجهة الغزاة جهادا مقدسا.

٢٠١٥/١٠/١٥م: إطلاق صاروخ سكود على قاعدة الملك خالد بن عبد العزيز الجوية في خميس مشيط.

٢٠١٥/١٠/١٧م: الإعلام الحربي اليمني يوزع مشاهد لأسرى سعوديين.

٢٠١٥/١٠/١٨م: وفد اللجنة الثورية العليا يزور موسكو ويلتقي بمسئولين روس.

٢٠١٥/١٠/٢٤م: السيد عبد الملك الحوثي في خطاب بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين يدعو الى رفد الجبهات في جيزان وعسير ونجران بالمقاتلين.

٢٠١٥/١٠/٢٥م: إسقاط طائرة استطلاع في مدينة مأرب.

٢٠١٥/١٠/٢٧م: المتحدث باسم الجيش السوري يؤكد وصول ٥٠٠ عنصر من داعش إلى مطار عدن قادمين من تركيا.

٢٠١٥/١٠/٢٨م: استشهاد نحو ١٤٠ صياد في غارات سعودية على منطقة عقبان بمحافظة الحديدة.

٢٠١٥/١٠/٢٩م: منظمة أطباء بلا حدود تدين استهداف العدوان السعودي لمستشفى تابع لها بمحافظة صعدة.

٢٠١٥/١١/٨م: وفاة الدكتور عبد الكريم الإرياني مستشار رئيس الجمهورية في أحد مستشفيات المانيا.

٢٠١٥/١١/١٠م: قائد القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية يشيد بالغارات السعودية على اليمن"اسلوب تفكيرنا واحد".

٢٠١٥/١١/١٢م: ناطق أنصار الله يؤكد تسلم مسودة أجندة المفاوضات ودراستها.

٢٠١٥/١١/٢٣م: قسم الصناعات الحربية في الجيش اليمني يعلن دخول منظومة صواريخ الزلزال ٢ للخدمة.

٢٠١٥/١٢/٢م: تنظيم القاعدة يعلن سيطرته على مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين ومديرية جعار.

٢٠١٥/١٢/٣م: الناطق باسم الجيش اليمني يعلن البدء في المرحلة الأولى من الخيارات الاستراتيجية.

٢٠١٥/١٢/٦م: اغتيال محافظ عدن جعفر سعد المعين من قبل هادي في هجوم انتحاري استهدف موكبه بالتواهي.

٢٠١٥/١٢/١٢م: تحطم طائرة f16 سعودية جراء ارتطامها بالأرض في قاعدة العند جنوبي اليمن.

٢٠١٥/١٢/١٢م: الجيش واللجان الشعبية يزيحون الستار عن منظومة صواريخ الصرخة ٣ المصنعة محليا.

٢٠١٥/١٢/١٣م: الجيش واللجان الشعبية يطلقون أول صاروخ باليستي معدل محليا أطلق عليه قاهر ١ على قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط.

٢٠١٥/١٢/١٣م: إطلاق صاروخ توشكا على مركز قيادة العمليات الغازية في باب المندب ومصرع ١٤٦ من القوات الغازية بينهم قائد القوات السعودية عبد الله السهيان وضابط إماراتي وقائد كتيبة مرتزقة بلاك ووتر و١٢ ضابط مغربي.

٢٠١٥/١٢/١٣م: إطلاق صاروخ قاهر ١ على مطار جيزان.

٢٠١٥/١٢/١٥م: انعقاد الجولة الثانية من مفاوضات جنيف انتهت بالاتفاق على تشكيل لجنة للتهيئة وبناء الثقة.

٢٠١٥/١٢/١٥م: بدء سريان هدنة وقف إطلاق النار المعلن من قبل الأمم المتحدة وناطق الجيش اليمني يرحب.

٢٠١٥/١٢/١٦م: العدوان السعودي ومرتزقته يخترقون الهدنة وتواصل الغارات على عدة محافظات يمنية.

٢٠١٥/١٢/١٨م: الجيش يطلق صاروخ قاهر ١ على تجمع للعدو السعودي في نجران.

٢٠١٥/١٢/١٨م: إطلاق صاروخ توشكا على معسكر تداوين بمأرب وسقوط ١٨٠ قتيلا.

٢٠١٥/١٢/١٨م: القوات الموالية لهادي تسيطر على مدينة الحزم بمحافظة الجوف.

٢٠١٥/١٢/٢٠م: إطلاق صاروخ قاهر١ على معسكر الغزاة في صافر بمحافظة مأرب.

٢٠١٥/١٢/٢٠م: الجيش واللجان الشعبية يسيطرون على مدينة الخوبة السعودية.

٢٠١٥/١٢/٢٠م: ناطق الجيش اليمني :٣٠٠ هدف عسكري ومنشأة سعودية ضمن قائمة الأهداف.

٢٠١٥/١٢/٢١م: القوة الصاروخية تطلق صاروخ قاهر ١ على مطار جيزان.

٢٠١٥/١٢/٢١م: القوة الصاروخية تطلق صاروخ قاهر ١ على شركة أرامكو في جيزان.

٢٠١٥/١٢/٢٢م: منظمة هيومن رايتس ووتش تؤكد حصولها على أدلة جديدة تثبت تورط

السعودية في استهداف المدنيين بأسلحة أمريكية.

٢٠١٥/١١/٢٣م: إطلاق صاروخ قاهر ١ على قاعدة الملك فيصل بخميس مشيط.

٢٠١٥/١٣/٢٣م: اليمنيون يحيون ذكرى المولد النبوي الشريف والسيد عبد الملك يؤكد الاستعداد للقتال إلى يوم القيامة.

٢٠١٥/١٢/٢٦م: إطلاق صاروخ قاهر ١ على معسكر الحرس الوطني في نجران.

٢٠١٥/١٢/٢٩م: البحرين تعترف بمصرع ضابطين في الحدود السعودية اليمنية.

٢٠١٥/١٢/٢٩م: الكويت ترسل كتيبة مدفعية لمساندة الجيش السعودي.

٢٠١٥/١٢/٢٩م: إطلاق صاروخ قاهر ١ على ميناء جيزان.

٢٠١٥/١٢/٣٠م: سقوط طائرة f16 بحرينية في جيزان.

٢٠١٥/١٢/٣٠م: إطلاق صاروخ قاهر على مطار أبها في عسير.

٢٠١٦/١/١م: إطلاق صاروخ قاهر ١ على خزانات النفط بمدينة أبها في عسير.

٢٠١٦/١/٦م: العدوان السعودي يلقي قنابل عنقودية على صنعاء.

٢٠١٦/١/٨م: إسقاط طائرة أباتشي سعودية في مديرية ميدي بمحافظة حجة.

٢٠١٦/١/١٤م: مسلحون يفجرون أنبوب ضخ رئيسي بمصافي عدن واندلاع اشتباكات عنيفة.

٢٠١٦/١/١٥م: الجيش واللجان الشعبية يسيطرون على مدينة الربوعة السعودية.

٢٠١٦/١٢/١٦م: إطلاق صاروخ توشكا على معسكر البيرق بمأرب ومصرع عشرات المرتزقة.

٢٠١٦/١/١٩م: إسقاط طائرة استطلاع بصاروخ أرض جو في صنعاء.

٢٠١٦/١/٢٣م: وزير الخارجية الأمريكي يؤكد دعم بلاده لتحالف العدوان السعودي ضد ما أسماه التمرد الحوثي.

٢٠١٦/١/٢٥م: استشهاد القاضي يحيى ربيد وسبعة من أفراد أسرته في غارة سعودية استهدفت منزله بصنعاء.

٢٠١٦/١/٢٨م: تقرير لخبراء الأمم المتحدة يؤكد توثيق ١١٩طلعة للتحالف في اليمن انتهكت القانون الدولي.

٢٠١٦/١/٢٨م: تفجير انتحاري يستهدف قصر المعاشيق بعدن وسقوط قتلى وجرحى.

٢٠١٦/١/٢٨م: الجيش واللجان الشعبية يعلنون السيطرة الكاملة على جبل الدود الإستراتيجي في جيزان.

٢٠١٦/١/٣٠م: إطلاق صاروخ توشكا على قاعدة العند الجوية.

٢٠١٦/٢/٣م: إسقاط طائرة استطلاع في حرض بمحافظة حجة.

٢٠١٦/٢/٤م: إطلاق صاروخ توشكا على معسكر الغزاة بماس بمأرب ومصرع عشرات المرتزقة وضباط سعوديون.

٢٠١٦/٢/٦م: عناصر القاعدة يفجرون مبنى الأمن المركزي بمدينة زنجبار.

٢٠١٦/٢/٨م: إطلاق صاروخين من نوع قاهر١ على قاعدة خميس مشيط الجوية بعسير.

٢٠١٦/٢/٩م: إطلاق صاروخ قاهر١ على مطار جيزان.

٢٠١٦/٢/٩م : بلاك ووتر تقرر سحب مرتزقتها من جبهة العمري بتعز.

٢٠١٦/٢/١١م: إحياء ذكرى ثورة ١١ فبراير.

٢٠١٦/٢/١٢م: إطلاق صاروخ قاهر١ على مطار جيزان.

٢٠١٦/٢/١٢م: إسقاط طائرة استطلاع في ميدي بحجة.

٢٠١٦/٢/١٣م: الجيش واللجان يسيطرون على مواقع استراتيجية مطلة على مدينة مأرب.

٢٠١٦/٢/١٧م: تفجير انتحاري يستهدف معسكر تابع لقوات هادي بعدن وسقوط ٦٠ شخصاً بين قتيل وجريح.

٢٠١٦/٢/١٨م: الجيش واللجان الشعبية يعلنون تطهير صحراء ميدي بالكامل وعشرات القتلى والجرحى في صفوف المرتزقة.

٢٠١٦/٢/١٩م: انطلاق الحملة الوطنية لتحرير مدينة مأرب من الغزاة والمرتزقة.

٢٠١٦/٢/٢١م: الفرق الفنية للجيش واللجان الشعبية تسقط طائرة استطلاع في قرية المعنق بجيزان.

٢٠١٦/٢/٢٢م: اغتيال قائد محور أبين اللواء عبدربه حسين برصاص مسلحين بالممدارة في محافظة عدن.

٢٠١٦/٢/٢٤م: إطلاق صاروخ باليستي من نوع قاهر١ على تجمعات الغزاة والمرتزقة في بئر المرازيق بالجوف وسقوط ٥٠ قتيلا وعشرات الجرحى.

٢٠١٦/٢/٢٥م: البرلمان الأوروبي يتبنى قرارا يدعو الاتحاد الأوروبي لفرض حظر على بيع الأسلحة للسعودية.

٢٠١٦/٢/٢٦م: الجيش واللجان يسقطون مروحية عسكرية بمنطقة ذباب بتعز.

٢٠١٦/٢/٢٧م: العدوان السعودي يستهدف سوق خلقة بمديرية نهم وسقوط ٤٠ شهيداً وعشرات الجرحى.

٢٠١٦/٢/٢٨م: اغتيال الشيخ عبد الرحمن العدني مسؤول دار الحديث بعدن.

٢٠١٦/٣/١م: السيد حسن نصر الله يؤكد أن مظلومية الشعب اليمني تجاوزت مظلومية الشعب الفلسطيني.

٢٠١٦/٣/١م: إطلاق صاروخ باليستي على معسكر تداوين بمحافظة مأرب.

٢٠١٦/٣/٢م: إطلاق صاروخ توشكا على معسكر الماس بمأرب وسقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف المرتزقة.

٢٠١٦/٣/٤م: هجوم على دار المسنين بعدن يوقع ١٦ قتيلا بينهم ممرضات هنديات في جريمة بشعة.

٢٠١٦/٣/١٢م: اشتباكات عنيفة بالمنصورة في محافظة عدن بين مسلحين يتبعون تنظيم القاعدة والقوات الإماراتية الغازية والطيران يقصف مبنى المجلس المحلي.

٢٠١٦/٣/١٢م: انسحاب شركة بلاك ووتر من اليمن واستبدالها بشركة داين كروب.

٢٠١٦/٣/١٣م: رئيس المجلس السياسي لأنصار الله يكشف عن تفاهمات وتهدئة على الحدود اليمنية السعودية وتبادل للأسرى والجثامين.

٢٠١٦/٣/١٤م: تحطم طائرة حربية إماراتية من نوع ميراج بعدن ومصرع طيارين اثنين.

٢٠١٦/٣/١٥م: طيران العدوان السعودي يرتكب جريمة مروعة في سوق الخميس بمديرية مستبأ بمحافظة حجة راح ضحيتها ١١٣ شهيدا و٤٠ جريح.

٢٠١٦/٣/١٦م: الناطق الرسمي للبيت الأبيض يقول أن الحل السياسي في اليمن بعيد المنال.

٢٠١٦/٣/١٦م: الأمين العام للأمم المتحدة يدين مجزرة سوق مستبأ ويطالب بتحقيق فوري.

٢٠١٦/٣/٢٢م: منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش تدعوان لمنع بيع الأسلحة للسعودية.

٢٠١٦/٣/٢٣م: المبعوث الأممي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد يعلن وقف العمليات القتالية في الـ ١٠ من أبريل القادم واستئناف الحوار السياسي في ١٨ من الشهر نفسه.

٢٠١٦/٣/٢٥م: السيد عبد الملك الحوثي يلقي خطابا في ذكرى مرور عام من العدوان السعودي على بلادنا ويؤكد الصمود ويكشف عن تفاهمات سياسية.

٢٠١٦/٣/٢٦م: العاصمة اليمنية صنعاء تشهد مظاهرات مليونية في ذكرى مرور عام من العدوان السعودي الأمريكي السافر.

٢٠١٦/٥/٢٠م: اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي العام للحزب الاشتراكي اليمني، في المؤتمر الصحفي الأول تؤكد ضرورة استمرار الكفاح ضد الاحتلال والعدوان.

٢٠١٦/٧/١٠م: التصنيع العسكري للجيش واللجان الشعبية يزيح الستار عن زلزال ٣ ضمن منظومة صواريخ الزلزال الباليستية المحلية.

٢١ /٧ /٢٠١٦م: صاروخ باليستي للجيش واللجان الشعبية يدك معسكر الحرس الوطني السعودي بنجران

٢٠١٦/٧/٢٨م: توقيع الاتفاق الوطني السياسي بين المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله وحلفاؤهم والقاضي بتشكيل مجلس سياسي أعلى لإدارة البلاد وفقاً للدستور.

٢٠١٦/٨/٤م: مندوب روسيا بمجلس الأمن يشن هجوماً على السعودية و"ولد الشيخ" ويفشل استصدار قرار أممي ضد القوى الوطنية

٢٠١٦/٨/٦م: المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ يعلن انتهاء المشاورات بين الأطراف اليمنية المنعقدة في الكويت منذ ٣ أشهر، على أن تستأنف في مكان آخر بعد شهر.

٢٠١٦/٨/٨م: ٣٠ شهيداً وجريحاً بغارة للعدوان السعودي الأمريكي على منزل أحد المواطنين في قرية (العذري) بنهم.

٢٠١٦/٨/٩م: مقتل ١٤ عاملاً بقصف للتحالف العربي على صنعاء بقصف طال مصنع العاقل للبطاطا.

٢٠١٦/٨/١٢م: القوات اليمنية تسيطر على المواقع العسكرية السعودية المشرفة على مدينة نجران من الجهة الغربية.

٢٠١٦/٨/١٣م: مجلس النواب اليمني يبارك في جلسة تاريخية بالإجماع الاتفاق الوطني وتشكيل المجلس السياسي الأعلى لإدارة البلاد.

٢٠١٦/٨/١٤م: رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى في اليمن يؤدون اليمين الدستورية في مجلس النواب.

٢٠١٦/٨/١٣م: سقوط ٢٠ بين شهيد وجريح جميعهم من الأطفال باستهداف طيران العدوان لمدرسة تحفيظ قرآن في جمعة بن فاضل في حيدان صعده.

٢٠١٦/٨/١٦م: منظمة أطباء بلا حدود تعلن استشهاد أحد موظفيها مع ٢٠ آخرين في الغارة التي شنها طيران العدوان السعودي على مستشفى عبس بمحافظة حجة، الذي تديره المنظمة.

٢٠١٦ /٨/١٨ م: روسيا تدعو لتحقيق شامل في الهجمات الجوية على المدنيين في اليمن

١٩/٨/٢٠١٦م: منظمة أطباء بلا حدود تجلي موظفيها من شمالي اليمن بعد قصف التحالف لإحدى منشآتها.

*** المصدر: وكالة الأنباء اليمنية سبأ.**

دعوة للنشر والكتابة:

يرحب مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني بمساهمات الباحثين أو الاتفاق مع من يرغب من الباحثين لإعداد مواد بحثية (كتب-دراسات) تتناول أنصار الله في واحد او أكثر من المحاور، النشأة والتكوين، الفكر، المواقف والأدوار، العلاقات والمستقبل السياسي... وغيرها من القضايا ذات العلاقة او المثيرة للجدل، ونشرها في مجلة المركز والموقع الالكتروني، او اصدارها في كتاب، على ان يراعي فيها القواعد الاساسية للنشر او التي يتفق عليها بين المركز والباحث.